# المجلة العلمية

## مجلة علمية محكمة نصف سنوية

## تصدر عن كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي

## جامعة المرقب، الخمس، ليبيا

# ALEILMIA JOURNAL

## A SEMI-ANNUAL REFEREED

## SCIENTIFIC JOURNAL, PUBLISHED BY

## FACULTY OF ECONOMIC AND COMMERCE ELGARABULLI

## ELMERGIB UNIVERITY, ALKHOMS, LIBYA

**المجلد الأول، العدد الثاني/أكتوبر 2020م**

**VOLUME 1, NUMBER 2/October 2020**

**رقم الإيداع المحلي: 43/2020**

**العنوان:** القره بوللي، الطريق الساحلي خلف محطة الوقود، **رقم الهاتف:** 3301-662-021،
**صندوق بريد:**77243 بريد القره بوللي، **البريد الالكتروني:** esa.journal@elmergib.edu.ly

وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ
وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ
فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا

الأية (113)
سورة النساء

# لجنة تحرير المجلة العلمية

**المشرف العام**

د.عبدالرزاق محمد التلاوي

**رئيس التحرير**

أ.مصطفي حسين الباوندي

**مدير التحرير**

د.أحمد محمد فرحات

**أسرة التحرير**

د.عادل علي الشربجي عضوًا

د.معمر محمد التومي عضوًا

د.محمد مسعود أبوخريص عضوًا

د.المهدي عبد العظيم حمودة عضوًا

# افتتاحية

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**بفضل من الله وتوفيقه**، أنا على ثقة من أن صدور العدد الثاني من المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة (القره بوللي) بجامعة المرقب هو مواصلة طريقها المتمثل في دعم الانتاج العلمي ونشره وفق شروط وطرق البحث العلمي المتبع في الأوساط الاكاديمية، فالمجلة العلمية هي مجلة علمية، محكمة، نصف سنوية تهتم بمجال الاقتصاد والسياسة والمال والاعمال. وها نحن نلتقي في العدد الثاني من المجلة ويشرفنا أن نعلن للأخوة الباحثين والمحكمين والمهتمين والقراء والزوار على حصول المجلة العلمية على الترتيب الثالث علي مستوي المجلات العلمية المحكمة التابعة لجامعة المرقب لعام 2020، كما يشرفنا أن نعلن رسميًا عن إنشاء موقع للمجلة يتبع الموقع الرسمي للجامعة على شبكة المعلومات الدولية، والذي يتم فيه نشر أعداد المجلة إلكترونيًا.

**رغم الألم...يبقي الأمل...سنواصل التطوير**...والعمل جار للحصول على معامل التأثير العربي والترقيم الدولي الموحد للدوريات الإلكترونية، فإننا نجدد الدعوة الي كافة البحاث والمهتمين بنشر ابحاثهم الرصينة، التي تدخل ضمن اهتمام المجلة، وذلك لإثراء المعرفة وتقديم بعض الحلول التي قد تساعد صناع القرار في حلحلة بعض المشكلات الاقتصادية والإدارية والسياسية والمالية، على المستويين المحلي والإقليمي. وأخيرًا لا يفوتني أن اتقدم بالشكر والثناء لكل من ساهم في دعم المجلة من أسرة تحرير ومحكمين وباحثين وعميد الكلية ورئيس الجامعة.

**والله ولي التوفيق**

**المشرف العام**

**د.عبدالرزاق محمد التلاوي**

# تقديـــــــم

يسر أسرة التحرير أن تقدم العدد الثاني من المجلة العلمية للقراء الاعزاء والمهتمين الكرام والتي شملت بحوث مختلفة في مجال الاقتصاد والمحاسبة والادارة والتمويل والسياسة من داخل الجامعة وخارجها، حيث ساهم في تقييم البحوث نخبة من الأساتذة الافاضل ذوي الخبرة والكفاءة من جامعات محلية مختلفة. حيث نبذل قصارى جهدنا لكي تتبوأ المجلة المكانه المتميزة داخل وخارج الجامعة في مجال النشر العلمي، وفق شروط البحث العلمي المتبع في الأوساط الاكاديمية. **ستواصل** المجلة اصدار اعدادها بمشيئة الله لنشر الإنتاج العلمي لتعم الاستفادة بين الباحثين والمهتمين والساسة وصناع القرار.

الشكر والتقدير والثناء لكل من تعاون ودعم المجلة من أسرة تحرير ومحكمين وباحثين ورئاسة الجامعة، كما لا يفوتني أن أشكر كل العاملين بالكلية الذين يعملون بصمت من اجل الرفع من مستوي أداء الكلية.

ختامًا: شكر وتقدير للشاب الدكتور عبد الرزاق محمد التلاوي لعمله المتواصل لساعات طويلة حتى أصبح هذا العدد بين ايدي القراء الأعزاء بالإضافة الي الجدية والمثابرة على تطوير المجلة والوصول بها إلي اعلي المراتب.

مع تمنياتنا للجميع بالتوفيق

ومعًا على طريق العلم خدمة للعباد والبلاد

**رئيس التحرير**

**أ.مصطفي حسين الباوندي**

# رؤية ورسالة وأهداف المجلة

## الرؤية

تطمح المجلة أن تكون رائدة في نشر البحوث الاقتصادية والمالية والدراسات العلمية التي تدخل ضمن اهتمام المجلة داخل ليبيا وخارجها.

## الرسالة

نشر أفضل البحوث والدراسات العلمية في مجال العلوم الإدارية والمالية والاقتصادية والسياسية وباتباع اجود مناهج واساليب البحث العلمي ومحاولة سد الفجوة بين ما هو متاح وما هو مطلوب.

## الأهداف

استقطاب وتشجيع الباحثين وإتاحة الفرصة لهم لنشر دراساتهم وبحوثهم ذات العلاقة باهتمام المجلة والتي تؤدي إلى اثراء المعرفة والبحث العلمي داخل ليبيا وخارجها.

# قواعد النشر وشروطه بالمجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي

**أولاً: الشروط الفنية**

يجب توافر الشروط الفنية التالية عند تسليم البحث:

1-يتم تقديم البحوث الكترونياً و مطبوعة باستخدام محرر الورد (Microsoft Word ) عبر البريد الالكتروني للمجلة أو رئيس التحرير (esa.journal@elmergib.edu.ly).

2-حجم الصفحة (16 سم العرض*24سم الطول) وهوامش الصفحة (2 سم) من جميع الجهات عدا اليمين (2.5 سم)، وان يكون ترقيم الصفحات في اقصى اليسار بأسفل الصفحة.

3-نوع الخط (Simplified Arabic) للبحث المعد باللغة العربية و (Time New Romans) للبحث المعد باللغة الإنجليزية.

4-حجم الخط 16 أسود غامق Bold للعنوان الرئيسي و 11 أسود عادي لمتن البحث، و العناوين الفرعية بمتن البحث بحجم 12 أسود غامق Bold و 12 أسود غامق Bold للمؤلفين و 12 أسود عادي لعنوان المؤلفين ويكون تباعد الاسطر (1 سم)، وأن تستخدم الأرقام العربية 1 ، 2 ، 3 ، ..... في جميع ثنايا البحث ،

5-لا تزيد كلمات ملخص البحث عن (200) كلمة ولا يزيد عدد صفحات البحث عن 30 صفحة (8000 كلمة) بما في ذلك التخطيط بالعربي والإنجليزي والكلمات المفتاحية، والاشكال والمراجع والملاحق (نموذج ملخص البحث باللغة العربية واللغة الانجليزية).

6-أن يكون عنوان البحث، واسم الباحث / الباحثين، والجامعة / المؤسسة التي ينتمي إليها وعنوان المراسلة، على صفحة مستقلة قبل الصفحات البحث. ثم تتبع بصفحات البحث، بدءاً بالصفحة الأولى حيث يكتب عنوان البحث وملخص البحث باللغتين العربية والانجليزية متبوعاً بكامل البحث.

7-ان يتكون البحث من العناصر التالية:

ملخص الدراسة، المقدمة، المشكلة، الأهداف، الفرضيات، الحدود، ثم مصطلحات الدراسة، الإطار النظري والدراسات السابقة (يتم دمجهما معاً) ؟، تأتي بعد ذلك الطريقة وإجراءات الدراسة: وتتضمن (منهج الدراسة، العينة، أدوات الدراسة، الخصائص السيكو مترية لأدوات الدراسة "الصدق والثبات" وإجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية).

بعد ذلك تأتي نتائج الدراسة ومناقشتها ويشتمل هذا القسم على نتائج التحليل والجداول والأشكال والتعليق عليها، ثم التوصيات المنبثقة عنها.

**وأخيراً.... أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو نظام جمعية علم النفس الامريكية، الإصدار السادس( APA-6th** (ED American Psychological Association-).

حيث تتم الإشارة إلي المراجع داخل النص بين قوسين (لقب المؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة) في حالة الاقتباس المباشر، اما ماعدا ذلك يتم الإشارة إلي المراجع داخل النص بين قوسين (لقب المؤلف، سنة النشر). وتكتب المراجع في نهاية البحث حسب تسلسلها ابجديا بحيث تبدأ بالمراجع العربية أولا تليها المراجع الأجنبية.

8-تدرج الجداول في النص وترقم ترقيماً متسلسلا وتكتب عناوينها بالأعلى بخط أسود غامق وبحجم 12، ولا يتم تقسيم الجدول على صفحتين وحجم الخط داخل الجدول (الأدنى 8 والأعلى 10)، وفيما يخص الملاحظات التوضيحية والاشكال فتكتب بالأسفل باستخدام خط حجم 11.

9-الاشكال والرسومات والصور لا يتجاوز حجمها نصف صفحة من صفحات المجلة ولها رقم تسلسلي وعنوان بحجم 12 غامق يكتب فوقها.

10-تكتب الرموز والمعادلات الرياضية سواء داخل النص أو في المعادلات المستقلة بالرموز الإنجليزية فقط وباستخدام محرر المعادلات Math Type مع تقديم وصف للرموز المستعملة ويعطي لكل معادلة رقم تسلسلي بين هلالين.

11-تذكر الهوامش وملاحظات وتوضيحات الباحث في آخر الصفحة عند الضرورة.

12-لهيئة التحرير حق الفحص الأولى للبحث وتقرير أهليته، أو رفضه للنشر.

13-في حالة قبول البحث للنشر تؤول كل حقوق النشر للمجلة، ولا يجوز نشره في أي منفذ نشراً آخر ورقياً او الكترونياً دون إذن كتابي من رئيس هيئة التحرير. آما في حالة رفض البحث سيتم أخطار الباحث أو مجموعة الباحثين عن أسباب الرفض دون الاشارة إلي أسماء المقيمين.

14-في حالة نشر البحث يعطي الباحث عدد (1) واحد نسخة ورقية من المجلة.

15-الآراء الواردة في المجلة تعبر عن أراء الباحثين ولا تعبر عن رأي المجلة، كما أن ترتيب البحوث في المجلة لا يخضع لأهمية البحث ولا مكانة الباحث.

**ثانياً: شروط إدارية للنشر**

1-يوقع الباحث نموذج إقرار ومن جميع الباحثين المشاركين (إن وجدوا) يفيد بأن الباحث لم يسبق نشر بحثه، وأنه غير مقدم للنشر في جهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشره في المجلة.

2-لا يجوز نشر البحث أو أجزاء منه في مكان آخر، بعد إقرار نشره في المجلة العلمية بكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس التحرير.

3-موافقة الباحث على نقل حقوق النشر كافة الى المجلة، وإذا رغبت المجلة في إعادة نشر البحث فإن عليها ان تتحصل على موافقة مكتوبة من صاحبه.

4-لا يتم نشر البحث بعد قبوله من لجنة التحكيم مهما تكون الأسباب ما لم يتم دفع رسوم النشر المحددة (250 دينار ليبي) من قبل الباحث أو مجموعة الباحثين.

# المجلة العلمية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي – جامعة المرقب

المجلد الاول، العدد الثاني/أكتوبر 2020م

## المحتويات


| ت | الموضوع | اسم المؤلف/ المؤلفين | ت.ص |
|---|---|---|---|
| 1 | افتتاحية | المشرف العام | ز |
| 2 | تقديم | رئيس التحرير | ط |
| 3 | تقدير علاقة الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية بالنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي: دراسة قياسية خلال الفترة 1970 -2019 | د.عبدالرزاق محمد التلاوي<br>أ.مصطفي حسين الباوندي<br>أ.محمد ميلاد البصابصي | 1 |
| 4 | العوائد النفطية ودورها في خطط وبرامج التنمية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1990-2012 | د. مصطفى مفتاح كريدلة<br>د.وسام ابراهيم عواز | 26 |
| 5 | الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي بين مواجهة الأزمات والاستنزاف: دراسة تحليليه للاقتصاد الليبي للفترة 2000-2019 | د.طارق سليمان بغني | 48 |
| 6 | العلاقة بين صيانة الموارد البشرية والدافعية للعمل من وجهة نظر العاملين بمصنع البرج للإسمنت: دراسة تطبيقية خلال الفترة 2019-2020م | أ.فتحى ابراهيم كسكاس<br>أ.عبدالعظيم أحمد الشارف<br>أ. احمد محمد أحمودة | 72 |
| 7 | مدى أهمية تطبيق نظام(ABC) في الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة كأداة فعالة للرقابة وتقيم الأداء: دراسة ميدانية على مصنع أسمنت المرقب | د. محمد ميلاد صالح<br>أ. فتحي منصور أبوشعفة | 100 |
| 8 | واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي | د.رجب عمر العاتي<br>أ.عصام عبدالسلام ابوحجر | 125 |
| 9 | رأس المال الفكري ودوره في تعزيز الميزة التنافسية: دراسة تطبيقية على الشركة الأهلية للإسمنت بالدولة الليبية | أ.مفتاح عبدالسلام الصغير<br>د.مصطفي محمد بريقات<br>أ.منير محمد المشفط | 142 |
| 10 | معوقات تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس | د. فوزي عبد القادر رحاب | 173 |
| 11 | دور حوكمة المؤسسات في السيطرة على الفساد الإداري من وجهة نظر العاملين شركتي ليبيا للتأمين – الثقة للتأمين | أ. عزالدين محمد رحاب<br>أ. خالد مصطفى بن جمعة | 192 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 12 | الإدارة الاستراتيجية ودورها في أداء الشركات الصناعية الليبية دراسة ميدانية على الشركة الأهلية للإسمنت -المرقب | د. شعبان هدية كريم | 219 |
| 13 | دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا | أ. خيري الفاهم محمد<br>أ.عبد الله ميلاد الطبيب | 236 |
| 14 | آثر الحوافز في تحسين أداء العاملين في القطاع العام: دراسة ميدانية على المصرف التجاري–فرع القرضة الشاطئ | د.عبدالهادي محمد درهوب | 265 |
| 15 | الاستقرار السياسي وأثره على الادارة المحلية " دراسة نظرية " | أ. مصطفى أبودرنه | 284 |
| 16 | الوساطة المالية وأثرها على الكفاءة التشغيلية في سوق الأوراق المالية التونسي | د. عطية ميلاد الجبيري<br>أ. آمال مفتاح أحمد | 319 |

# تقدير علاقة الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية بالنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي "دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2019)"

د.عبدالرزاق محمد التلاوي[1] أ.مصطفي حسين الباوندي[2] أ.محمد ميلاد البصابصي[3]

**مستخلص الدراسة:**

هدفت هذه الدراسة للتحقق من وجود علاقة في الآجلين القصير و الطويل بين الصادرات النفطية و الصادرات غير النفطية و النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة من 1970 إلى 2019م، حيث اعتمدت الدراسة على منهجية التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسون للكشف عن العلاقة في الأجل الطويل بين الصادرات النفطية و الصادرات غير النفطية و النمو الاقتصادي، وعلى نموذج تصحيح الخطأ (VECM) لتأكيد العلاقة في الاجل الطويل و التعرف علي العلاقة في الآجل القصير بالإضافة الي اختبار وولد VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests لكشف العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي و الصادرات(النفطية و غير النفطية)، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية-طويلة الأجل-بين الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، كما أظهرت الدراسة في الآجل القصير إلي وجود علاقة طردية بين الصادرات النفطية و غير النفطية في الفترة السابقة والنمو الاقتصادي وكذلك وجود هذه العلاقة بين الصادرات غير النفطية في الفترة السابقة والنمو الاقتصادي، كما توصلت الدراسة إلي وجود علاقة سببية باستخدام اختبارات وولد لسببية جرانجر VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests بين النمو الاقتصادي والصادرات بشقيها النفطي وغير النفطي.

**الكلمات المفتاحية:-** الصادرات النفطية، الصادرات غير النفطية، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الليبي.

[1] أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، جامعة المرقب، ametelawi@elmergib.edu.ly

[2] أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، جامعة المرقب، mhalbawndee@elmergib.edu.ly

[3] مساعد محاضر بقسم الاقتصاد، كلية التجارة والاقتصاد الإسلامي، الجامعة الاسمرية

**المقدمة:**

تعمل كل دول العالم النامية والمتقدمة باتباع حزمة من السياسات الكلية التي من شأنها الاهتمام بمعدلات النمو الاقتصادي لما له من فائدة اقتصادية تعود على مستوي الفرد والاقتصاد، فالصادرات تعد أحد أهم العوامل المؤدية الي رفع معدلات النمو الاقتصادي لكافة الاقتصاديات، حيث أظهرت العديد من الدراسات على أهمية العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصاد، فالبلدان المصدرة للنفط والذي تعتمد بشكل رئيس في دعم اقتصادها على الصادرات النفطية، فإنها تلي اهتمام كبير بهذه الصادرات والتي تعد العامل الرئيس في رفع معدلات النمو الاقتصادي، من هنا يمكن القول بأن الاهتمام بزيادة حجم الصادرات بشقيها النفطية وغير النفطية ستؤدي إلي رفع معدلات النمو الاقتصادي، و الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلي الأمام، و الاقتصاد الليبي كغيره من الاقتصادات يعمل جاهدًا للاهتمام بزيادة حجم الصادرات، بغرض رفع معدلات النمو الاقتصادي.

**مشكلة الدراسة:**

يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل رئيس على صادراته النفطية , والنذر القليل من الصادرات الأخرى في دعم الاقتصاد الوطني , ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي على صادرات النفط وبعض الصادرات الأخرى في دعم الاقتصاد الليبي ومن ثم النمو الاقتصادي، وقد تأثر الاقتصاد الليبي خلال الفترة محل الدراسة( 1970-2019) بمجموعة من الازمات الاقتصادية والسياسية، كارتفاع أسعار النفط العالمية في عقد السبعينيات بالقرن المنصرم، وانخفاضها مع مطلع الثمانينيات بالقرن المنصرم، والحصار الاقتصادي الذي فرض على ليبيا في تسعينيات القرن المنصرم , وظروف الثورة والحرب وما تبعها من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي خلال الفترة 2011-2019 ، الأمر الذي يقود إلى طرح التساؤل الآتي :

هل توجد علاقة طويلة الآجل وعلاقة قصيرة الأجل بين الصادرات (النفطية وغير النفطية) والنمو الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة 1970-2019؟

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة كونها محاولة في بحث العلاقة بين الصادرات (النفطية وغير النفطية) والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2019، في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية، التي شهدها الاقتصاد الليبي، وما رافقها من تذبذب في أسعار النفط بالسوق العالمية، وتذبذب إنتاج وصادرات النفط، بسبب

ظروف الثورة والحرب بعد العام 2011 وحتى الآن، كما تكمن الدراسة كونها تعد إضافة مهمة في إثراء المعرفة للمهتمين والمختصين في هذا المجال.

**فرضية الدراسة:**

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها: وجود علاقة في الأجلين القصير والطويل بين الصادرات (النفطية وغير النفطية) والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة محل الدراسة.

**هدف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى التحقق من وجود العلاقة في الآجلين القصيروالطويل بين الصادرات (النفطية، والغير نفطية) والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة محل الدراسة.

**منهجية الدراسة:**

انسجاما مع اهداف الدراسة و محاولة الإجابة علي إشكالية الدراسة ولإثبات صحة الفرضية و من ثم تحليلها ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي فيما يخص دراسة تطور الصادرات( النفطية و غير النفطية) والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة 1970-2019، كما استخدمت المنهج الكمي و القياسي فيما يخص بحث العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين الصادرات بشقيها ( النفطي وغير النفطي ) والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة محل الدراسة، وذلك باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الحديث , كاختبارات جذر الوحدة , ومنهج التكامل المشترك , ونموذج تصحيح الخطأ(VECM)، وقد اعتمدت الدراسة في بياناتها على تقارير ونشرات مصرف ليبيا المركزي لسنوات مختلفة , إضافة إلى إحصاءات البنك الدولي , واحصاءات منظمة الاوبك السنوية.

**الدراسات السابقة:**

تناولت دراسات وابحاث مختلفة العلاقة بين الصادرات (النفطية وغير النفطية) والنمو الاقتصادي في البلدان النامية والمتقدمة وتباينت نتائج تلك الدراسات فيما بينها في تحديد العلاقة بين المتغيرات الثلاثة، حيث أظهرت بعض الدراسات على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية (الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي) وبعضها الآخر لم يثبت وجود هذه العلاقة، في حين بعضها الآخر أكد على وجود علاقة قصرة الآجل بين المتغيرات، والبعض الآخر لم تثبت وجود هذه العلاقة. وفيما يلي بعض هذه الدراسات التي تم

الاطلاع عليها، وهنا وجب التنبيه بأنه تم ترجمة الدراسات الإنجليزية الي العربية من قبل الباحث الأول للدراسة الحالية.

ومن بين هذه الدراسات، دراسة (Etelawi et al., 2017) و التي تناولت الاستدامة وحساب الاهلاك للنفط في ليبيا خلال الفترة 1990 -2009، حيث أظهرت بعض نتائجها إن سلعة النفط تمثل حوالي 95% من إجمالي الصادرات الليبية و ما يقارب من 99% من دخل الحكومة الليبية بالإضافة الي ما نسبته 80% من الناتج المحلي الإجمالي وبينت الدراسة الي أن الاقتصاد الليبي عرضه للمخاطر في حالة انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي.

وفي ليبيا أيضًا، أنتهت بعض نتائج دراسة (Etelawi et al., 2017) والتي تناولت النفط والاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980-2012 باستخدام نموذج النظرية الحديثة للنمو على أن الصادرات النفطية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

بينما توصل محمد والتلاوي(2018) في دراستهما للعلاقة بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة1970-2014 باعتماد طريقة التكامل المشترك بأسلوب انجل جرانجر و نموذج تصحيح الخطأ علي وجود علاقة إيجابية بين الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي و ان هذه الصادرات لها مساهمة فعالة في النمو الاقتصادي في الآجلين القصير و الطويل.

كما توصل أيضًا التلاوي(2019) في دراسته لاستهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1980-2016 باستخدام اختبار جوهانسون ونموذج تصحيح الخطأ المتعدد على بعض النتائج، منها وجود علاقة طويلة الأجل بين استهلاك الطاقة (استهلاك النفط والكهرباء) والنمو الاقتصادي، ووجود علاقة سببية بين استهلاك النفط والنمو الاقتصادي، وأن التغيرات في النمو الاقتصادي التي حدثت في الاقتصاد الليبي قد نتجت عن التغيرات في استهلاك النفط.

وفي السعودية، توصلت دراسة كل من (Khan, and et al.( 2020 التي بينت اثر الصادرات النفطية و الصادرات غير النفطية علي النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005 الي 2019 باستخدام اختبار جوهانسن و سببية جرانجر، حيث اظهرت النتائج علي وجود علاقة قصيرة و طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية الثلاثة، مع وجود علاقة إيجابية بين الصادرات غير النفطية و النمو الاقتصادي، بالمقابل وجود علاقة سلبية بين الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي، بينما اظهر اختبار سببية جرانجر عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات الاقتصادية الثلاثة.

آما في نيجيريا، فتناول كل من (2019)Ogunbiyi and Abina علاقة الإيرادات النفطية و الإيرادات غير النفطية بالتنمية الاقتصادية خلال الفترة 1981 الي2018، باستخدام طريقة التكامل المشترك لجوهانسون و نموذج تصحيح الخطأ، وأظهرت نتائج الدراسة أن الإيرادات

النفطية كان لها أثر سلبي و معنوي إحصائيًا علي التنمية الاقتصادية، بينما الإيرادات غير النفطية كان لها أثر إيجابي علي التنمية و لكنه غير معنوية إحصائيًا، وفي نيجيريا أيضًا، توصلت دراسة (2019) ,Olayungbo لأثر إيرادات الصادرات النفطية علي النمو الاقتصادي باستخدام نموذج Bayesian time- varying parameter(TVP) خلال الفترة1970-2015 بحيث أظهرت وجود أثر إيجابي لإيرادات الصادرات النفطية علي النمو الاقتصادي.

و توصلت نتائج دراسة (2013) .Riman and et al لعلاقة الإيرادات النفطية و الصادرات غير النفطية و الناتج الصناعي في نيجيريا خلال الفترة 1970-2010 باستخدام VAR ونموذج VECM و اختبار جوهانسون علي وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ووجود علاقة إيجابية في الاجل القصير للمتغيرات حيث يؤثر كل من الإيرادات النفطية و الصادرات غير النفطية ايجابًا علي الناتج الصناعي.

وفي إيران، اظهر (2014) Hosseini and Tang في دراستهما لتأثيرات الصادرات النفطية و غير النفطية علي النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2008 بطريقة التكامل المشترك متعدد المتغيرات و سببية جرانجر ( multivariate cointegration and Granger causality) علي وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الصادرات النفطية و الصادرات غير النفطية الي النمو الاقتصادي.

أما في العراق، فقد أكد السوداني وآخرون(2019) في دراستهم لأثر الإيرادات النفطية وبعض المتغيرات الأخرى على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2004-2016 علي وجود علاقة إيجابية للإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي، كما أظهرت النتائج علي وجود علاقة إيجابية لحجم الصادرات على النمو الاقتصادي، بما يتوافق مع معطيات النظرية الاقتصادية.

وفي البحرين، توصل (2019) Khayati في دراسته لأثر الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1977-2015 الي وجود علاقة تكاملية إيجابية بين المتغيرات الاقتصادية الثلاثة وأن الصادرات النفطية لها أثر إيجابي كبير على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، هذا بالإضافة إلي تشجيع الصادرات غير النفطية و تنويعها لإحداث أثر إيجابي علي النمو الاقتصادي.

أما في الجزائر، أنتهي كل من رملي و عدوكة(2015) لدراستهما القياسية بالمقارنة بدولة المغرب للصادرات غير النفطية و النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2010 بأسلوب استقراريه السلاسل الزمنية و التكامل المشترك بالإضافة الي نموذج تصحيح الخطأ علي وجود علاقة توازنيه

قصيرة و طويلة الأجل في دولة المغرب بعكس دولة الجزائر و التي أظهرت نتائج الدراسة علي عدم وجود هذه العلاقة.

وفي الجزائر أيضًا، خلص كل من براهيمي و مداني(2020) في دراستهما لتقدير الأثر القصير و الطويل الأجل للصادرات علي النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2018بأستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL علي وجود أثر إيجابي ضعيف لصادرات خارج المحروقات علي النمو الاقتصادي في الاجلين القصير و الطويل، بينما كان اثر صادرات المحروقات إيجابي علي النمو الاقتصادي في الآجل القصير و سلبيًا في الآجل الطويل. وفي دراسة اخري في الجزائر، توصل العياط و بن عزه(2018) في دراستهما القياسية لأثر الصادرات النفطية و الصادرات غير النفطية مع الاخذ بإشكالية تنويع و الصادرات غير النفطية خلال الفترة1990-2015 باستخدام أسلوب التكامل المشترك لانجل جرانجر و جوهانسن و نموذج الانحدار الذاتي بأن الصادرات النفطية تؤثر ايجابًا علي حجم النمو الاقتصادي الا ان الصادرات غير النفطية لها تأثير ضعيف علي النمو الاقتصادي.

من خلال عرضنا للدراسات السابقة، يمكننا الاستنتاج بان الدراسة الحالية تختلف في طبيعتها عن الدراسات السابقة المتعلقة بالاقتصاد الليبي باختيارها فترة زمنية طويلة من 1970-2019 بالإضافة الي اختلاف المنهجية ودراسة حجم النمو الاقتصادي مع حجم الصادرات الليبية بشقيها النفطية وغير النفطية. بينما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة المتعلقة بالاقتصاديات الأخرى في طبيعة الاقتصاد وبعضها يتشابه مع طبيعة الاقتصاد الليبي في الاعتماد على تصدير سلعة النفط، بالإضافة الي اختلاف الفترات الزمنية واختلاف بعضها في دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة وتشابهها في استخدام المنهجية.

## الجزء النظري: العلاقة بين الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2019

توصل Mohammed and et al. (2020) في دراستهم للإيرادات النفطية والنمو الاقتصادي للبلدان المنتجة للنفط خلال الفترة 1990-2015 لـ 83 دولة باستخدام طريقة Panel VAR framework الي تأثر النمو الاقتصادي ايجابًا بالاستثمارات الحكومية للإيرادات النفطية بينما يتأثر النمو الاقتصادي سلبًا باستثمار القطاع الخاص للإيرادات النفطية مع الاخذ في الاعتبار تنمية القطاع المصرفي للقطاعين الخاص والحكومي. بينما أظهر كل من Al Rasasi and (2019) et al. في دراستهم للإيرادات النفطية والنمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة 1970-2017

باستخدام منهجية انجل جرانجر ونموذج تصحيح الخطأ على وجود علاقة قوية بين الإيرادات النفطية والنمو الاقتصادي في الآجلين القصير والطويل.

و الجذير بالذكر انه تم دراسة العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي في جزء الدراسات السابقة من هذه الدراسة و بعض الدراسات الأخرى التي اطلع عليها الباحثين، حيث تباينت نتائج تلك الدراسات فمنها أظهر علي وجود علاقة قوية بين النمو الاقتصادي و الصادرات بشقيها النفطي و غير النفطي في الآجلين القصير و الطويل بينما انتهت بعض نتائج الدراسات علي وجود علاقة بين الصادرات النفطية و النمو في الاجل الطويل و بعضها في الاجل القصير و البعض الاخر اكد علي أهمية العلاقة بين الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي بينما لم تثبت وجود علاقة معنوية بين الصادرات غير النفطية و النمو الاقتصادي، وقد يرجع تباين نتائج بعض الدراسات الي طبيعة الاقتصاد و المنهجية و فترة الدراسة و عوامل اخري مختلفة منها مصادر البيانات.

## تطور حجم الصادرات النفطية في ليبيا خلال الفترة 1970-2019

بلغت اقل قيمة للصادرات النفطية مع بداية فترة الدراسة 841.1 مليون دينار ليبي في سنة 1970 ثم اتسمت بين الارتفاع والانخفاض بوتيرة بطيئة حتى سنة 2001 ثم تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض بوتيرة سريعة حتى سجلت أعلي قيمة للصادرات النفطية 75355 مليون دينار ليبي في عام 2012 لكنه تظل هذه القيمة في تراجع ملحوظ بين عامي 2013 و2017 نتيجة لعوامل مختلفة منها السياسية والاقتصادية. والشكل التالي يلخص تطور الصادرات النفطية في ليبيا خلال فترة الدراسة.

**شكل رقم(1): تطور الصادرات النفطية في ليبيا خلال الفترة 1970-2019**

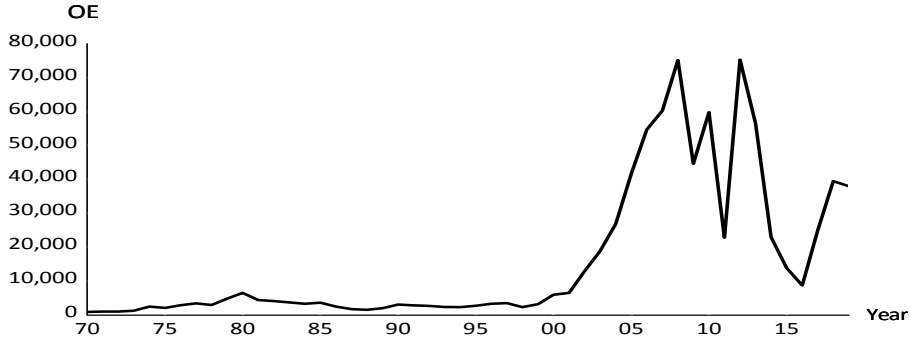


المصدر: إعداد الباحث الاول بناءً على بيانات الملحق رقم(7).

## تطور حجم الصادرات غير النفطية في ليبيا خلال الفترة 1970-2019

من خلال التمثيل البياني التالي، تظهر التغيرات المنخفضة والمتذبذبة بداية من فترة الدراسة إلى عام 1987 ثم اتسمت التغيرات بمعدلات متزايدة ومتناقصة نسبيًا حتى نهاية فترة الدراسة. حيث بلغت أقل قيمة للصادرات غير النفطية 0.1 مليون دينار ليبي خلال الأعوام 1975-1979 بينما بلغت أعلي قيمة لهذه الصادرات 1997.5 مليون دينار ليبي في عام 2013.ويمكن ملاحظة اجمالًا ان قيم الصادرات غير النفطية متدنية نتيجة لعدم وجود برامج فعلية لتنمية وتنويع هذه الصادرات من قبل متخذي القرار في الاقتصاد الليبي بالإضافة الي الاعتماد على تصدير سلعة النفط كمورد رئيسي للصادرات الليبية. والشكل البياني(2) يلخص تطورات حجم الصادرات غير النفطية خلال فترة الدراسة قيد البحث.

**شكل رقم(2): تطور الصادرات غير النفطية في ليبيا خلال الفترة 1970-2019**

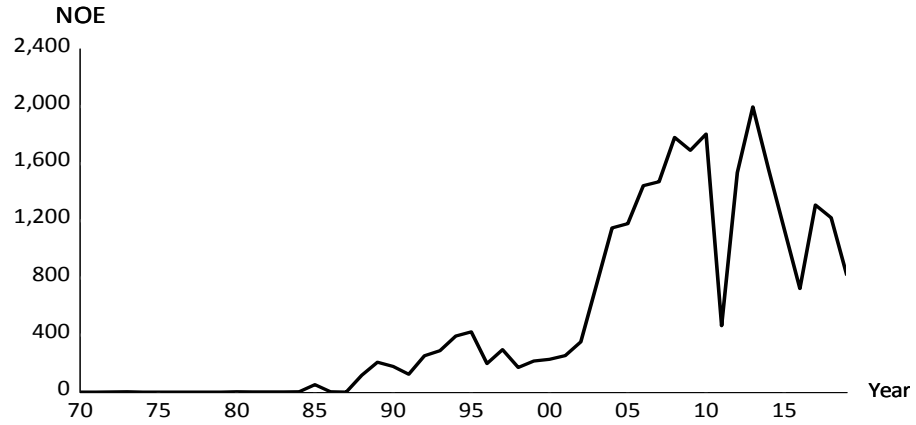


المصدر: إعداد الباحث الاول بناءً على بيانات الملحق رقم(7).

## تطور حجم النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1970-2019

سجل النمو الاقتصادي تذبذب ملحوظًا بين الزيادة والانخفاض خلال فترة الدراسة 1970-2019. حيث بلغ أعلي قيمة له 78918.62 مليون دينار ليبي في عام2006 بينما سجلت اقل قيمة له 16752.14 مليون دينار ليبي في عام 1971. وفي الواقع يرجع تذبذب النمو الاقتصادي في عقد التسعينات نتيجة للحصار الاقتصادي نتيجة للعقوبات الدولية. ويعزي هبوط حجم النمو الاقتصادي في سنة 2011 وتذبذبه الي نهاية فترة الدراسة بين الارتفاع والانخفاض الي عدة عوامل منها الاقتصادية والسياسية. وفي الواقع يرجع تذبذب النمو الاقتصادي الليبي خلال فترة الدراسة الحالية الي عدة عوامل وأهمها العوامل الاقتصادية السياسية العالمية والسياسة الاقتصادية

المحلية المتبعة من صانعي القرار بداية من عقد السبعينات من ارتفاع أسعار النفط وانخفاضها في مطلع او عقد الثمانينات بالإضافة الي الحصار الاقتصادي على ليبيا في التسعينات الي جانب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي من 2011 الي الان. والشكل(3) يلخص تطورات النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

**شكل رقم(3): تطور حجم النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1970-2019**

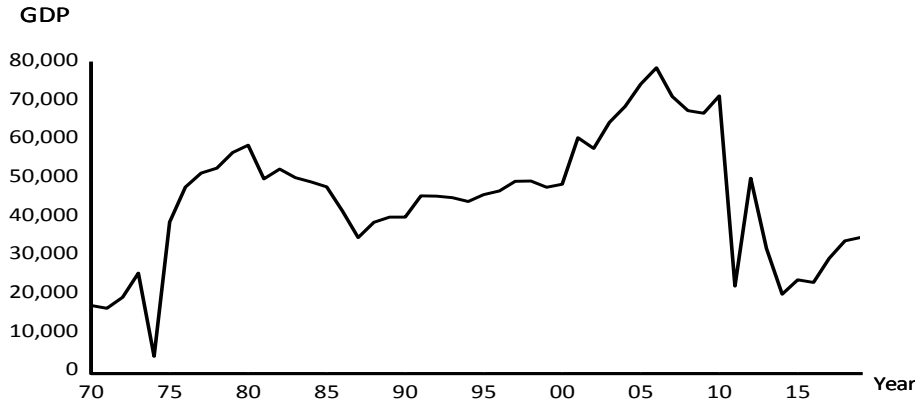


المصدر: إعداد الباحث الاول بناءً على بيانات الملحق رقم(7).

## الجزء التطبيقي:

يهتم الجزء التحليلي من هذه الدراسة للتحقق من وجود علاقة في الأجلين القصير والطويل بين الصادرات (النفطية وغير النفطية) والنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2019 باستخدام بيانات سنوية (بالمليون دينار ليبي) لكل المتغيرات قيد الدراسة. وتم الإشارة الي حجم النمو الاقتصادي بالرمز GDP والصادرات النفطية بالرمز OE والصادرات غير النفطية بالرمز NOE ولهذا الغرض فقد تم صياغة العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات (النفطية وغير النفطية) على النحو التالي:

$$GDP = f(OE, NOE)$$

ومن المتوقع ـ وفقاً للنظرية الاقتصاديةـ ان الصادرات بشقيها النفطي وغير النفطي لها علاقة إيجابية بالنمو الاقتصادي.

هذا مع ملاحظة أن صياغة الدالة المشار إليها أعلاه كانت استنادًا إلي بعض الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها فضلًا عن ادبيات الاقتصاد الكلي و من بين هذه الدراسات و التي يتشابه اقتصادها مع الاقتصاد الليبي دراسة (2020 ).Khan, and et al .

تم اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بإجراء اختبارات الوحدة باستخدام اختباري ديكلي فللر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF) و فيليبس وبيرون Phillips (PP) and Perron ووجد عدم استقرار هذه السلاسل عند المستوي ولكن استقرأ عند الفرق الاول. والجدول رقم(1) يبن نتائج الاختبارين عند الفرق الاول حيث القيم المطلقة للإحصائية المحسوبة تفوق القيم الحرجة لـ Mackinnon عند مستوى المعنوية 5%. وبالتالي، يمكن القول أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى I(1) . وهذا يعني توقع احتمال وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات.

**جدول (1): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلاسل المحولة**

| المتغيرات | اختبار(ADF) | | | اختبار (PP) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | (1) | (2) | (3) | (1) | (2) | (3) |
| **الفرق الاول للناتج الاجمالي (GDP)** | -10.22 | -10.39 | -10.31 | -9.81 | -10.25 | -9.89 |
| **الفرق الاول للصادرات النفطية(OE)** | -9.68 | -5.48 | -9.73 | -9.99 | -9.87 | -9.97 |
| **الفرق الاول للصادرات غير النفطية(NOE)** | -8.38 | -8.29 | -8.44 | -14.52 | -14.31 | -9.77 |
| **القيم الحرجة عند مستوى 5%** | -2.92 | -3.51 | -1.95 | -2.92 | -3.51 | -1.95 |

**ملاحظة:** (1) بحد ثابت.(2) حد ثابت واتجاه زمن. (3) عشوائي.

بعد تأكيد اختباري ديكي فيلير (ADF) و فيليب بيرسون (PP) أن كل متغيرات الدراسة :النمو الاقتصادي(الناتج الإجمالي المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) و الصادرات النفطية و الصادرات غير النفطية متكاملة من الدرجة الاولي او عند الفرق الاول(1)I ،يليها أختبار العلاقة الطويلة الآجل بين هذه المتغيرات و ذلك باستخدام منهجية جوهانسن للتكامل المشترك و ذلك بعد تحديد درجة التباطؤ المثلى، والتي كانت أربع درجات. والجدول رقم(2) يوضح نتائج اختبار جوهانسن باستخدام برنامج EViews11.00.

**جدول (2): نتائج اختيار جوهانسن للتكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والصادرات النفطية والصادرات غير النفطية:**

| فرضية عدد المتجهات | Eigen value | أختبار الاثر Trace statistic | 5 Percent critical value | أختبار القيمة العظمي Max-eigen statistic | 5 percent critical value |
|---|---|---|---|---|---|
| None * | 0.64 | 57.77 | 29.80 | 46.40 | 21.13 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| At most 1 | 190. | 11.36 | 15.50 | 9.34 | 14.26 |
| At most 2 | 0.04 | 2.02 | 3.84 | 2.02 | 3.84 |

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر: انظر الملحق رقم(1)

من الجدول السابق، يمكن ملاحظة وجود ادلة كافية علي رفض الفرضية الصفرية والتي مفادها عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة عند مستوى 5% وهذا يعني قبول الفرضية البديلة. فقد جاءت القيم الإحصائية لاختباري الأثر trace، والقيمة العظمى max أكبر من القيم الحرجة عند مستوي معنوية5%. حيث هناك علاقة وحيدة الاتجاهات للتكامل المشترك وهذه العلاقة التكاملية أو طويلة الآجل طويلة الاجل بين حجم النمو الاقتصادي والصادرات النفطية والصادرات غير النفطية كما هي موضحة في ملحق(1).

ووفقا للنتائج المتحصل عليها أعلاه، سيتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM في ظل علاقة وحيدة الاتجاه للتكامل المشترك وكانت نتائج التقدير كما في الجدول التالي(3):

**جدول رقم(3) نتيجة تقدير نموذج تصحيح الخطأ**

| المتغير | المعامل | الخطأ المعياري | قيمة T | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|
| **معامل تصحيح الخطأ** | -0.57 | 0.11 | -5.00 | 0.00 |
| **الفرق الأول للنمو الاقتصادي مبطأ لفترة واحدة** | 0.03 | 0.14 | 0.23 | 0.82 |
| **الفرق الأول للنمو الاقتصادي مبطأ لفترتين** | -0.02 | 0.16 | -0.12 | 0.90 |
| **الفرق الأول للنمو الاقتصادي مبطأ لثلاثة فترات** | -2.50 | 7.43 | -0.34 | 0.74 |
| **الفرق الأول للنمو الاقتصادي مبطأ لأربع فترات** | 0.14 | 0.14 | 1.00 | 0.33 |
| **الفرق الأول للصادرات النفطية مبطأ لفترة واحدة** | 0.86 | 0.21 | 4.07 | 0.00 |
| **الفرق الأول للصادرات النفطية مبطأ لفترتين** | -12.04 | 9.14 | -1.32 | 0.20 |
| **الفرق الأول للصادرات النفطية مبطأ لثلاث فترات** | 0.37 | 0.15 | 2.52 | 0.02 |
| **الفرق الأول للصادرات النفطية مبطأ لأربع فترات** | -0.03 | 0.26 | -0.13 | 0.90 |
| **الفرق الأول للصادرات غير النفطية مبطأ لفترة واحدة** | 21.50 | 9.68 | 2.22 | 0.03 |
| **الفرق الأول للصادرات غير النفطية مبطأ لفترتين** | 0.30 | 0.15 | 2.07 | 0.05 |
| **الفرق الأول للصادرات غير النفطية مبطأ لثلاث فترات** | -0.25 | 0.21 | -1.19 | 0.24 |
| **الفرق الأول للصادرات غير النفطية مبطأ لأربع فترات** | 10.11 | 9.13 | 1.11 | 0.28 |
| **الحد الثابت** | 1.59 | 1174.04 | 0.001 | 0.99 |

| معامل التحديد المعدل | 0.59 |
|---|---|

المصدر: من نتيجة التقدير المعروضة بالملحق رقم(2)

وبالتأمل في الجدول أعلاه، يلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ والذي يمثل قوة الرجوع نحو التوازن الطويل سالب الاشارة ومعنوي إحصائيًا مما يعني أن التصحيح يتم في الفترة الحالية وبالتالي يمكن القول وجود علاقة طويلة المدي بين المتغيرات الاقتصادية الثلاثة (النمو الاقتصادي والصادرات النفطية والصادرات غير النفطية). ونلحظ في الآجل القصير بشكل عام وبالنظر لإشارات قيم المعاملات فأنه يمكن القول إن العلاقة طردية بين النمو الاقتصادي والصادرات النفطية بالفترة السابقة، والصادرات غير النفطية للفترة السابقة والنمو الاقتصادي وهذا إجمالًا يتوافق مع أدبيات النظرية الاقتصادية.

وتفيد النتائج أن الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية تشرح حوالي 59% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي وهنا قد يرجع انخفاض قيمة معامل التحديد لعدة أسباب منها تذبذب الصادرات النفطية على الخصوص والصادرات غير النفطية نتيجة للعوامل السياسية والاقتصادية. وتم الكشف على العلاقة قصيرة الآجل بين الصادرات بشقيها النفطي وغير النفطي والنمو الاقتصادي وأظهرت نتائج باستخدام نموذج تصحيح الخطأ باستخدام سببية جرانجر/اختبارات وولد علي وجود علاقة سببية قصيرة الآجل بين الصادرات (النفطية وغير النفطية) والنمو الاقتصادي. والجدول التالي رقم 4 يوضح علاقة الصادرات بشقيها النفطي وغير النفطي والنمو الاقتصادي.

**جدول(4) نموذج تصحيح الخطأ بطريقة سببية جرانجر/ اختبار وولد VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests**

| Dependent variable: D(GDP) | | | |
|---|---|---|---|
| Excluded | Chi-sq | df | Prob. |
| D(OE) | 23.61178 | 4 | 0.0001 |
| D(NOE) | 14.49535 | 4 | 0.0059 |
| All | 25.91230 | 8 | 0.0011 |

المصدر: من نتيجة التقدير المعروضة بالملحق رقم(3)

من الجدول السابق يمكن ملاحظة وجود علاقة سببية بين الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي في الاجل القصير لأنه توجد أدلة كافية لرفض فرضية العدم و التي مفادها عدم

وجود علاقة سببية بي الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي لان p-value تساوي 0.0001 اقل من الفا و التي قيمتها0.05 وكذلك وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي و الصادرات غير النفطية لان قيمة p-vlue تساوي 0.0059 أقل من قيمة ألفا و بالتالي وجود أدلة كافية لرفض فرضية العدم و التي تتلخص في عدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي و الصادرات غير النفطية.

هذا مع ملاحظة خلو نتائج عملية القياس والتقدير من مشاكل القياس الاقتصادي، كمشكلة عدم ثبات التباين وعدم التوزيع الطبيعي، كما يتبين من ملاحق الدراسة.

**الخلاصة:**

في هذه الدراسة، تم التحقق من العلاقة التكاملية بين النمو الاقتصادي والصادرات (النفطية و غير النفطية) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2019 باستخدام بعض ادوات التحليل القياسي والمتمثلة في اختبارات جذر الوحدة واختبار جوهانسون ونموذج تصحيح الخطأ(VECM) واختبار وولد لسببية جرانجر VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests. اظهرت النتائج علي وجود علاقة طويلة الآجل بين المتغيرات الاقتصادية الثلاثة (النمو الاقتصادي والصادرات النفطية والصادرات غير النفطية) ووجود علاقة سببية قصيرة الآجل بين النمو الاقتصادي والصادرات بشقيها النفطي وغير النفطي. وتوصي الدراسة على أهمية رسم سياسة اقتصادية معينة تهدف الي الإسراع في تشجيع وزيادة تنويع الصادرات غير النفطية والمتمثلة في القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي والسياحي والزراعي لما لها دور فعال في زيادة مساهمة الصادرات غير النفطية في حجم الصادرات الاجمالية ومن ثم النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، حيث الاعتماد على حجم مساهمة الصادرات النفطية في الدفع بعجلة التنمية وزيادة تحسين النمو الاقتصادي محفوف بالمخاطر نتيجة لعوامل اقتصادية مختلفة. كما توصي الدراسة بالتركيز على رسم السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات المناسبة لتوجيه الفوائض من عائدات النفط لإقامة الصناعات الإنتاجية المثمرة التي من شأنها تحقيق المنافسة في الأسواق العالمية.

## قائمة المراجع

### أولًا: المراجع العربية

التلاوي، عبدالرزاق (2019). استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي في ليبيا: تحليل السببية والتكامل المشترك، مجلة المختارللعلوم الاقتصادية، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، 12(6)، 145-163.

السوداني، محمد، و الهاشمي، محمد و الشمري، رشا (2019). أثر الايرادات النفطية وبعض المتغيرات على النمو الاقتصادي في العراق المدة (2004-2016). *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية*، (33)1, 166-179.

براهيمي، نادية ومداني، حسيبة (2020). تقدير الأثر القصير والطويل الأجل للصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990-2018). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية(13)1، 111-123.

رملي، محمد و عدوكة، لخضر (2015). الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة رؤي الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، (1)،53-71.

محمد، مخلوف و التلاوي، عبدالرزاق(2018). العلاقة بين الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي في ليبيا (دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2014)، مجلة التقنية، المعهد العالي للعلوم و التقنية، مسلاته، ليبيا، (14)1، 17-29.

مصرف ليبيا المركزي(2020). الكتيب الإحصائي للإحصاءات النقدية والمالية للفترة (1966-2017)، https://cbl.gov.ly/#

مصرف ليبيا المركزي، التقارير السنوية، سنوات مختلفة.

### ثانيًا: المراجع الانجليزية

Al Rasasi, M., Qualls, J., & Alghamdi, B. (2019). Oil revenues and economic growth in Saudi Arabia. *International Journal of Economics and Financial Research*, *5*(3), 49-55.

Etelawi, A. M., Blatner, K. A., & McCluskey, J. (2017). Crude Oil and the Libyan Economy. *International Journal of Economics and Finance*, 9(4), 95-104.

Etelawi, A. M., Blatner, K. A., & McCluskey, J. (2017). "Sustainability and Depletion Accounting: A Case Study of Oil in Libya". *Environment and Natural Resources Research*, 7(1), 34-44.

Khan, U., Khan, A. M., & Alam, M. S. (2020). Exploration of the Effect of Oil and Non-Oil Export on Economic Growth in the Kingdom of Saudi Arabia: Research Square, *Journal of Economic Structure*,1-16.

Khayati, A. (2019). The Effects of Oil and Non-oil Exports on Economic Growth in Bahrain. *International Journal of Energy Economics and Policy*, 9(3), 160-164.

Mohammed, J. I., Karimu, A., Fiador, V. O., & Abor, J. Y. (2020). Oil revenues and economic growth in oil-producing countries: The role of domestic financial markets. *Resources Policy*, *69*(10 ),18-32.

Ogunbiyi, S. S., & Abina, P. A. (2019). The Nexus Between Oil And Non-Oil Revenue On Economic Development In Nigeria. *International Journal of Economics*, Business and Management Studies, 6(2), 355-365.

Olayungbo, D. O. (2019). Effects of oil export revenue on economic growth in Nigeria: A time varying analysis of resource curse. *Resources Policy*, 64, 101469.

Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), Annual Different Issues.

Parvin Hosseini, S. M., & Tang, C. F. (2014). The effects of oil and non-oil exports on economic growth: a case study of the Iranian economy. *Economic research*-Ekonomska istraživanja, 27(1), 427-441.

Riman, H., Akpan, E. S., Offiong, A. I., & Ojong, C. M. (2013). Nexus between oil revenue, non-oil export and industrial output in Nigeria: an application of the VAR model. *International Journal of Financial Economics*, 1(2),48-60.

The World Bank, Libya data, 2020, https://data.worldbank.org/country/libya

## الملاحق:

### ملحق (1): تقدير العلاقة في الأجل الطويل بأستخدام اختبار جوهانسن للتكامل

Date: 09/15/20Time: 20:37

Sample (adjusted): 1975 2019

Included observations: 45 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: GDP OE NOE

Lags interval (in first differences): 1 to 4

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Trace Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|---|---|---|---|---|
| None * | 0.643404 | 57.76515 | 29.79707 | 0.0000 |
| At most 1 | 0.187496 | 11.36337 | 15.49471 | 0.1901 |
| At most 2 | 0.043893 | 2.019835 | 3.841466 | 0.1553 |

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Max-Eigen Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|---|---|---|---|---|
| None * | 0.643404 | 46.40178 | 21.13162 | 0.0000 |
| At most 1 | 0.187496 | 9.343535 | 14.26460 | 0.2587 |
| At most 2 | 0.043893 | 2.019835 | 3.841466 | 0.1553 |

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

| GDP | OE | NOE |
|---|---|---|
| -0.000105 | -1.33E-05 | 0.000355 |
| -2.66E-05 | 0.000213 | -0.007265 |
| 4.46E-05 | -0.000122 | 0.001710 |

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

| | | | |
|---|---|---|---|
| D(GDP) | 5380.888 | -78.84537 | 931.7750 |
| D(OE) | -908.0706 | -1879.149 | 1283.388 |
| D(NOE) | -11.40908 | 29.67319 | 37.43543 |

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1198.037

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

| GDP | OE | NOE |
|---|---|---|
| 1.000000 | 0.125995 | -3.371232 |
| | (0.29439) | (9.15672) |

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

| | |
|---|---|
| D(GDP) | -0.566086 |
| | (0.11315) |
| D(OE) | 0.095532 |
| | (0.14242) |
| D(NOE) | 0.001200 |
| | (0.00362) |

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1193.365

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

| GDP | OE | NOE |
|---|---|---|
| 1.000000 | 0.000000 | 0.909899 |
| | | (2.64316) |
| 0.000000 | 1.000000 | -33.97848 |
| | | (3.60959) |

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

| | | |
|---|---|---|
| D(GDP) | -0.563986 | -0.088125 |

| | | |
|---|---|---|
| | (0.11671) | (0.22961) |
| D(OE) | 0.145567 | -0.388393 |
| | (0.14228) | (0.27991) |
| D(NOE) | 0.000410 | 0.006474 |
| | (0.00369) | (0.00726) |

**ملحق (2): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ**

Dependent Variable: D(GDP)

Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)

Date: 09/15/20Time: 20:40

Sample (adjusted): 1975 2019

Included observations: 45 after adjustments

D(GDP) = C(1)*( GDP(-1) + 0.125995395812*OE(-1) - 3.37123244407*NOE(-1) - 48032.4797882 ) + C(2)*D(GDP(-1)) + C(3)*D(OE(-1)) + C(4)*D(NOE(-1)) + C(5)*D(GDP(-2)) + C(6) *D(OE(-2)) + C(7)*D(NOE(-2)) + C(8)*D(GDP(-3)) + C(9)*D(OE( -3)) + C(10)*D(NOE(-3)) + C(11)*D(GDP(-4)) + C(12)*D(OE(-4)) + C(13)*D(NOE(-4)) + C(14)

| | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C(1) | -0.566086 | 0.113150 | -5.002951 | 0.0000 |
| C(2) | 0.031500 | 0.139177 | 0.226333 | 0.8224 |
| C(3) | -0.020128 | 0.163181 | -0.123348 | 0.9026 |
| C(4) | -2.503661 | 7.432562 | -0.336850 | 0.7385 |
| C(5) | 0.136282 | 0.136707 | 0.996886 | 0.3265 |
| C(6) | 0.855595 | 0.210162 | 4.071116 | 0.0003 |
| C(7) | -12.04374 | 9.141484 | -1.317482 | 0.1973 |
| C(8) | 0.372899 | 0.147905 | 2.521197 | 0.0171 |
| C(9) | -0.034580 | 0.261949 | -0.132009 | 0.8958 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| C(10) | 21.49816 | 9.679998 | 2.220885 | 0.0338 |
| C(11) | 0.304378 | 0.146873 | 2.072392 | 0.0466 |
| C(12) | -0.253073 | 0.212780 | -1.189366 | 0.2433 |
| C(13) | 10.11087 | 9.133095 | 1.107058 | 0.2768 |
| C(14) | 1.591767 | 1174.040 | 0.001356 | 0.9989 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.713367 | Mean dependent var | 682.7874 |
| Adjusted R-squared | 0.593167 | S.D. dependent var | 11311.64 |
| S.E. of regression | 7214.959 | Akaike info criterion | 20.85525 |
| Sum squared resid | 1.61E+09 | Schwarz criterion | 21.41732 |
| Log likelihood | -455.2431 | Hannan-Quinn criter. | 21.06478 |
| F-statistic | 5.934800 | Durbin-Watson stat | 1.650082 |
| Prob(F-statistic) | 0.000024 | | |

**ملحق (3): نتائج نموذج تصحيح الخطأ باستخدام سببية جرانجر/اختبارات وولد**

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

41:0/20 Time: 215/9Date: 0

Sample: 1970 2019

Included observations: 45

Dependent variable: D(GDP)

| Excluded | Chi-sq | df | Prob. |
|---|---|---|---|
| D(OE) | 23.61178 | 4 | 0.0001 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| D(NOE) | 14.49535 | 4 | 0.0059 |
| All | 25.91230 | 8 | 0.0011 |

Dependent variable: D(OE)

| Excluded | Chi-sq | df | Prob. |
|---|---|---|---|
| D(GDP) | 6.927702 | 4 | 0.1398 |
| D(NOE) | 20.45085 | 4 | 0.0004 |
| All | 43.62007 | 8 | 0.0000 |

Dependent variable: D(NOE)

| Excluded | Chi-sq | df | Prob. |
|---|---|---|---|
| D(GDP) | 2.491990 | 4 | 0.6461 |
| D(OE) | 30.51986 | 4 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| All | 39.85034 | 8 | 0.0000 |

## ملحق (4): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

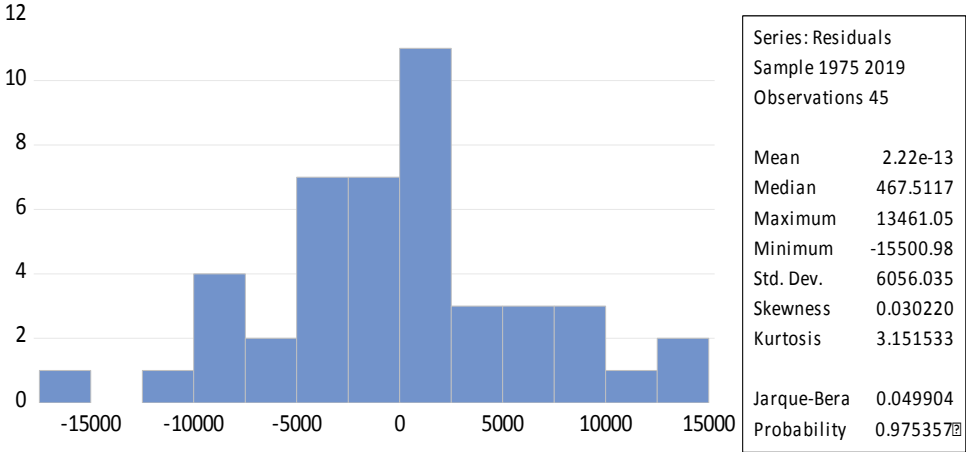


## ملحق رقم (5): نتائج اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: White

Null hypothesis: Homoskedasticity

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.665612 | Prob. F(13,31) | 0.1198 |
| Obs*R-squared | 18.50576 | Prob. Chi-Square(13) | 0.1392 |
| Scaled explained SS | 9.447641 | Prob. Chi-Square(13) | 0.7384 |

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 09/15/20Time: 20:45

Sample: 1975 2019

Included observations: 45

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 24879217 | 9681642. | 2.569731 | 0.0152 |
| (-48032.4797882+GDP(-1)-3.37123244407*NOE(-1)+0.125995395812*OE(-1))^2 | 0.071818 | 0.022598 | 3.178096 | 0.0033 |
| (GDP(-1)-GDP(-2))^2 | -0.073046 | 0.039404 | -1.853769 | 0.0733 |
| (OE(-1)-OE(-2))^2 | -0.000429 | 0.046601 | -0.009209 | 0.9927 |
| (NOE(-1)-NOE(-2))^2 | 126.0370 | 77.71151 | 1.621858 | 0.1150 |
| (GDP(-2)-GDP(-3))^2 | 0.039116 | 0.040034 | 0.977065 | 0.3361 |
| (OE(-2)-OE(-3))^2 | 0.067817 | 0.042278 | 1.604064 | 0.1188 |
| (NOE(-2)-NOE(-3))^2 | -105.8949 | 84.20397 | -1.257600 | 0.2179 |
| (GDP(-3)-GDP(-4))^2 | -0.040327 | 0.041367 | -0.974863 | 0.3372 |
| (OE(-3)-OE(-4))^2 | -0.114963 | 0.054787 | -2.098360 | 0.0441 |
| (NOE(-3)-NOE(-4))^2 | 110.1541 | 93.50507 | 1.178055 | 0.2477 |
| (GDP(-4)-GDP(-5))^2 | 0.043005 | 0.039450 | 1.090117 | 0.2841 |
| (OE(-4)-OE(-5))^2 | -0.090414 | 0.046804 | -1.931737 | 0.0626 |
| (NOE(-4)-NOE(-5))^2 | 78.43812 | 106.1101 | 0.739215 | 0.4653 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.411239 | Mean dependent var | 35860552 |
| Adjusted R-squared | 0.164339 | S.D. dependent var | 53195011 |
| S.E. of regression | 48627938 | Akaike info criterion | 38.48684 |
| Sum squared resid | 7.33E+16 | Schwarz criterion | 39.04891 |
| Log likelihood | -851.9539 | Hannan-Quinn criter. | 38.69638 |
| F-statistic | 1.665612 | Durbin-Watson stat | 2.491371 |

| | |
|---|---|
| Prob(F-statistic) | 0.119832 |

## ملحق (6): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 4 lags

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.654238 | Prob. F(4,27) | 0.6290 |
| Obs*R-squared | 3.976195 | Prob. Chi-Square(4) | 0.4092 |

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 09/15/20Time: 20:42

Sample: 1975 2019

Included observations: 45

Presample missing value lagged residuals set to zero.

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C(1) | -0.064455 | 0.125422 | -0.513909 | 0.6115 |
| C(2) | -0.121893 | 0.177573 | -0.686435 | 0.4983 |
| C(3) | -0.003371 | 0.190264 | -0.017717 | 0.9860 |
| C(4) | -5.638923 | 8.454574 | -0.666967 | 0.5105 |
| C(5) | 0.019826 | 0.157835 | 0.125614 | 0.9010 |
| C(6) | -0.112838 | 0.237988 | -0.474135 | 0.6392 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| C(7) | 0.328841 | 9.796619 | 0.033567 | 0.9735 |
| C(8) | 0.000455 | 0.163260 | 0.002790 | 0.9978 |
| C(9) | 0.290836 | 0.342780 | 0.848463 | 0.4036 |
| C(10) | -10.37163 | 11.93470 | -0.869032 | 0.3925 |
| C(11) | 0.045961 | 0.184447 | 0.249183 | 0.8051 |
| C(12) | -0.071007 | 0.277376 | -0.255995 | 0.7999 |
| C(13) | 4.831377 | 12.10255 | 0.399203 | 0.6929 |
| C(14) | 172.7148 | 1223.110 | 0.141210 | 0.8888 |
| RESID(-1) | 0.473830 | 0.341222 | 1.388625 | 0.1763 |
| RESID(-2) | -0.087663 | 0.296551 | -0.295608 | 0.7698 |
| RESID(-3) | 0.059620 | 0.287970 | 0.207036 | 0.8375 |
| RESID(-4) | 0.231832 | 0.286722 | 0.808560 | 0.4258 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.088360 | Mean dependent var | 2.22E-13 |
| Adjusted R-squared | -0.485636 | S.D. dependent var | 6056.035 |
| S.E. of regression | 7381.499 | Akaike info criterion | 20.94052 |
| Sum squared resid | 1.47E+09 | Schwarz criterion | 21.66318 |
| Log likelihood | -453.1616 | Hannan-Quinn criter. | 21.20992 |
| F-statistic | 0.153938 | Durbin-Watson stat | 2.004636 |
| Prob(F-statistic) | 0.999901 | | |

**ملحق (7): تطور الناتج الإجمالي والصادرات النفطية والصادرات غير النفطية خلال فترة الدراسة 1970-2019**

| Year | GDP_MM_LYD | OE_MM_LYD | NOE_MM_LYD | Year | GDP_MM_LYD | OE_MM_LYD | NOE_MM_LYD |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1970 | 17440.3 | 841.1 | 0.7 | 1995 | 46118.93 | 2681.3 | 422.2 |
| 1971 | 16752.14 | 959.4 | 0.5 | 1996 | 47093.26 | 3278.6 | 200.2 |
| 1972 | 19607.5 | 964.1 | 2.2 | 1997 | 49556.23 | 3479.7 | 297.8 |
| 1973 | 25854.05 | 1193.7 | 2.7 | 1998 | 49631.12 | 2275.7 | 173.4 |

| 1974 | 4319.466 | 2444.5 | 0.7 | 1999 | 48041.73 | 3128.8 | 218.3 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1975 | 39037.49 | 2023.1 | 0.1 | 2000 | 48809.42 | 5930 | 230 |
| 1976 | 48079.56 | 2828.4 | 0.1 | 2001 | 60840.07 | 6464 | 256 |
| 1977 | 51718.57 | 3378.1 | 0.1 | 2002 | 58086.81 | 12937 | 353 |
| 1978 | 52981.84 | 2929.2 | 0.1 | 2003 | 64776.18 | 18814 | 753 |
| 1979 | 57022.53 | 4759.2 | 0.1 | 2004 | 68927.99 | 26832 | 1150 |
| 1980 | 58902.24 | 6486.4 | 2.8 | 2005 | 74677.49 | 41655 | 1180 |
| 1981 | 50206.14 | 4359.8 | 1.3 | 2006 | 78918.62 | 54679 | 1446 |
| 1982 | 52727.27 | 4054.1 | 2.1 | 2007 | 71503.7 | 60253 | 1473 |
| 1983 | 50516.94 | 3654.2 | 1.5 | 2008 | 67826.28 | 75243 | 1784 |
| 1984 | 49399.92 | 3262.3 | 2.5 | 2009 | 67182.59 | 44626 | 1693 |
| 1985 | 48141.97 | 3592.2 | 53.4 | 2010 | 71618.85 | 59850 | 1808 |
| 1986 | 41898.52 | 2428.7 | 2.6 | 2011 | 22473.38 | 22789 | 465 |
| 1987 | 35001.98 | 1663.6 | 0.2 | 2012 | 50363.96 | 75355 | 1538 |
| 1988 | 38977.02 | 1496.7 | 118.8 | 2013 | 32208.15 | 56445.3 | 1997.5 |
| 1989 | 40326.8 | 1969.2 | 210 | 2014 | 20388.2 | 22951.4 | 1559.6 |
| 1990 | 40321.67 | 3034.5 | 180 | 2015 | 24107.5 | 13853.2 | 1143.7 |
| 1991 | 45807.11 | 2794.2 | 125.5 | 2016 | 23433.6 | 8676 | 726 |
| 1992 | 45717.16 | 2634.8 | 255.5 | 2017 | 29685.9 | 24910.7 | 1311 |
| 1993 | 45355.3 | 2327.9 | 291 | 2018 | 34178.2 | 39491 | 1221.5 |
| 1994 | 44351 | 2289 | 392.9 | 2019 | 35044.9 | 37971 | 816.9 |

# العوائد النفطية ودورها في خطط وبرامج التنمية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1990-2012

د. مصطفى مفتاح كريدلة [1] د.وسام ابراهيم عواز [2]

**مستخلص الدراسة:**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر العائدات النفطية على خطط وبرامج التنمية في ليبيا وإبراز مشكلة الاعتماد الكلي على مصدر وحيد في توليد الدخل القومي وكذلك توضيح التطور الاقتصادي في خطط وبرامج التنمية في ليبيا. وقد اظهرت نتائج الدراسة أن الاعتماد على العائدات النفطية في تمويل خطط وبرامج التنمية وحساسية الاقتصاد الليبي عالية الارتباط بالتغيرات الخارجية جعل التقلبات في العوائد النفطية الناتجة عن التقلبات في أسعار النفط العالمية تؤثر تأثيراً مباشراً على خطط وبرامج التنمية في ليبيا إعداداً وتمويلاً وتنفيذاً. وأوصت الدراسة بأنه نظرا لعدم وجود ضمانات لاستمرار الثروة النفطية لذي يجب الإسراع باستغلال فرصة وجود نفط وذلك بخلق أدوات جديدة للإنفاق غير المباشر كالاستثمار في المشاريع القارية أو الإقليمية ذات الجدوى، والإنفاق من عوائد هذه الاستثمارات لضمان بقاء الأصول المكونة من المورد الناضب واستمرارية هذه الأصول للأجيال القادمة.

**مفتاح الكلمات:** العوائد النفطية، خطط التنمية، الاقتصاد الليبي، هيكل الاقتصاد الليبي.

## المقدمة:

يعتبر اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية في عام 1963 أبرز حدث تاريخي أحيا الاقتصاد الليبي حيث تحول البلد محدود الموارد يجمع بين حدوده جميع المعوقات الجغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية إلى بلد يتسم بوفرة الموارد المالية نتيجة للربح المتدفق من الصادرات النفطية الذي لم يتوقف منذ عام 1963، ويمكن تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين فترة الأزمة والحصار من (1990–2000) وفترة الوفرة والفائض (2001–2010).

ولقد كانت كل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا معتمده بشكل رئيسي على عائدات النفط، وكانت من ضمن أهداف خطط التنمية الاستفادة ما أمكن من النفط كمصدر وحيد للدخل ولقد أصبحت البيئة الاقتصادية في ليبيا بعد النفط جاهزة لتنفيذ أي استراتيجية من شأنها بناء قطاعاتها الاقتصادية المختلفة بشكل صحيح، وكانت من أهم الأهداف التي تسعى إليها

[1] أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والتجارة الخمس بجامعة المرقب، kredla2010@yahoo.com

[2] أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والتجارة الخمس بجامعة المرقب، wesam226@gmail.com

الخطط التنموية هو تنويع القاعدة الإنتاجية وعدم الاعتماد على النفط اعتماد كلي، وفي ظل هذا الإطار ومما لا شك فيه تم إحراز بعض النمو والتقدم في بعض القطاعات الاقتصادية نتيجة الخطط التنموية المتعاقبة، إلا أن هذا النمو لم يعطي إشارة يمكن اعتبار الخطط التنموية نجحت في تنويع الاقتصاد الوطني.

ولتوضيح ذلك سوف يتم تناول هذا الدراسة من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تطور خطط وبرامج التنمية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

المبحث الثاني: أثر تقلبات العائدات النفطية على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية خلال فترة الدراسة.

## مشكلة الدراسة:

على الرغم من مضيء سنوات طويلة على اكتشاف النفط في ليبيا والبدء بتصديره في عام 1963، فما زال الاقتصاد الليبي لم يستفد من الطفرة الهائلة من عائدات النفط في إحداث تنمية شاملة قادرة على الاستمرار في حال الانخفاض الشديد لأسعار النفط أو نضوب هذا المورد، حيث يعتمد الاقتصاد الليبي على مصدر وحيد في توليد الدخل القومي هو النفط، وفي ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في الاسئلة التالية:

أ-كيف يمكن الاستفادة من عائدات النفط في تحقيق النجاح في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية للاقتصاد الليبي؟

ب-هل وضعت تصورات مستقبلية لمواجهة التغيرات السعرية في سوق النفط الدولي عند إعداد الخطط التنموية؟

## أهمية الدراسة:

يكتسب هذا البحث أهميته من أهمية الاستفادة من العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للاقتصاد الليبي حيث يعد التخطيط من أساسيات الاستثمار والتنمية ففي غياب التخطيط السليم يتعذر المواءمة بين المصالح المتعارضة في الحياة الاقتصادية كما يتعذر بالتالي الوصول إلى التنمية الشاملة.

## فرضية الدراسة:

أ-تعد العوائد النفطية الممول الرئيسي لخطط وبرامج التنمية في ليبيا.

ب-تتأثر خطط وبرامج التنمية في ليبيا بشكل واضح بالتقلبات الحاصلة في العوائد النفطية.

**هدف الدراسة:**

أ-بيان أثر العائدات النفطية على خطط وبرامج التنمية في ليبيا.

ب-إبراز مشكلة الاعتماد الكلي على مصدر وحيد في توليد الدخل القومي.

ت-توضيح التطور الاقتصادي في خطط وبرامج التنمية في ليبيا.

**منهجية الدراسة:**

اعتمد الباحثان في دراستهما على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

## أولاً: تحليل العائدات النفطية خلال الفترة 1990- 2010

شهدت هذه الفترة العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية، ولتسهيل عملية التحليل قام الباحثان بتقسيم هذه الفترة إلى فترتين على النحو التالي:

1- خلال الفترة (1990-2000):

تعرض الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة إلى حصار اقتصادي وحظر جوى مما أدى إلى تدهور معدلات النمو في معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية حيث كان الحظر على استيراد التقنية النفطية وكذلك فرض قيود على الشركات النفطية العاملة داخل ليبيا، وكذلك شهدت هذه الفترة انخفاضات مستمرة في أسعار النفط الخام وأسعار المنتجات الأولية في السوق الدولية مما أثر سلبا على الإيرادات النفطية الليبية، مما ساد حالة عدم اليقين والتأكد من المستويات التي ستصل إليها العوائد النفطية مستقبلا، ويوضح الجدول التالي الإيرادات النفطية الليبية خلال الفترة من 1990-2000.

**جدول رقم (1) الإيرادات النفطية الليبية خلال الفترة (1990-2000) بالمليون دينار**

| السنوات | الإيرادات النفطية | مقدار الزيادة النسبية % |
|---|---|---|
| 1990 | 3744,9 | - |
| 1991 | 2967,2 | (21) |
| 1992 | 2727,8 | (8,5) |
| 1993 | 2219,1 | (19) |
| 1994 | 2789,5 | 26 |
| 1995 | 2864,5 | 3 |
| 1996 | 3433,2 | 20 |
| 1997 | 3275,1 | (5) |
| 1998 | 2198,6 | (33) |
| 1999 | 3488,9 | 59 |
| 2000 | 2203,0 | (37) |

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، (طرابلس، المجلد 35، إدارة البحوث والاقتصاد، فبراير، 1995) ومصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، (طرابلس، المجلد 40، إدارة البحوث والاقتصاد، مايو 2000) ووزارة التخطيط، الكتاب الإحصائي 2010، (طرابلس، مصلحة الإحصاء والتعداد، يناير 2011).

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع الإيرادات النفطية بمعدل نمو كبير حوالي 55,6% في عام 1990 لتبلغ حوالي 3744,9 مليون دينار وذلك بالمقارنة بعام 1989 الذي بلغ فيه قيمة الإيرادات النفطية 1664,5 مليون دينار وهذا الارتفاع كان نتيجة اندلاع حرب الخليج التي قامت بين العراق والدول الغربية بعد أن احتلت العراق الكويت مما أدى إلى وقف إنتاج كل من العراق والكويت أدى إلى ارتفاع أسعار النفط الخام العالمية حيث زادت ليبيا من إنتاجها للاستفادة من هذا الارتفاع وتعويض الانخفاض الحاد فى الأسعار في السنوات السابقة لهذه السنة.

وقد شهدت الفترة اللاحقة لأزمة الخليج انخفاضاً في الإيرادات النفطية الليبية حيث سجلت انخفاضاً نسبياً كما هو موضح في الجدول رقم (1) والشكل البياني رقم (1) في أغلب السنوات فقد بلغت الإيرادات النفطية في عام 1991 حوالى 2967,2 مليون دينار مسجل انخفاضاً نسبياً قدره 21% وذلك بمقارنة بعام 1990، وفي عام 1992 انخفضت إلى 2727,8 مليون دينار انخفاض نسبي قدره 8,5% مقارنه بعام 1991 وذلك نتيجة للتطورات السلبية التي شهدها قطاع النفط والمتمثلة في انخفاض الأسعار العالمية للنفط بعد هدوء واستقرار الأوضاع في منطقة الخليج وكذلك الحصار المفروض على ليبيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بسبب مشكلة لوكربي، ولكنها عادت فارتفعت خلال الأعوام التالية، وفي عام 1994 بلغت الإيرادات النفطية 27889,5 مليون دينار بزيادة نسبية قدرها 26% عن عام 1993، وفي عام 1995 بلغت الإيرادات النفطية 2864,5 مليون دينار بزيادة نسبية قدرها 3% مقارنة بعام 1994، وبلغ 3433,2 مليون دينار عام 1996 بزيادة نسبية قدرها 20% مقارنه بعام 1995 أما في عام 1997 فقد انخفضت الإيرادات النفطية إلى 3275,1 مليون دينار بانخفاض نسبي قدره 5% مقارنه بعام 1996 وراجع هذا الانخفاض في الإيرادات إلى انخفاض في أسعار النفط، وكذلك انخفضت الإيرادات النفطية في عام 1998 بانخفاض نسبي قدره 4,9% بمقارنة بعام 1997 حيث بلغت 2198,6 مليون دينار وهذا راجع إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط في أسواق النفط العالمية مع زيادة الإنتاج الأمر الذي أدى إلى انخفاض العائدات النفطية للدول المصدرة للنفط، ولكنها عادت للتحسن في عام 1999 لتبلغ حوالي 3488,9 مليون دينار بزيادة نسبية قدرها 59% مقارنه بعام 1998، ويلاحظ أن معدل زيادة أسعار النفط العالمية خلال عام 1999 لم تزيد منذ عام 1985 وباستثناء عام

1990، وتجدر الإشارة إلى انه من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ارتفاع الأسعار هو تبني دول منظمة الدومن لسياسة نفطية من شأنها وقف حالة التدهور في الأسعار[3].

وفي عام 2000 نلاحظ أن الإيرادات النفطية انخفضت إلى 2206,5 مليون دينار أي بانخفاض نسبي قدره 37% مقارنة بعام 1999 وذلك راجع إلى انخفاض كمية إنتاج النفط حيث بلغ 379,2 مليون برميل في عام 2000، بينما بلغ حوالى 390,3 مليون برميل في عام 1999 كما موضح بالجدول رقم (1) حيث بلغ متوسط نمو الإيرادات النفطية خلال الفترة 1990- 2000 (-1,4%)، وهذا الانخفاض النسبي راجع إلى انخفاض أسعار النفط الذي شهدته هذه الفترة وكذلك الحصار الاقتصادي الذي فرض من قبل المجتمع الدولي على خلفيه مشكلة لوكربي، والرسم البياني التالي يوضح التغير النسبي في الإيرادات النفطية خلال هذه الفترة.

**شكل رقم (1) التغير النسبي في الإيرادات النفطية خلال الفترة (1990-2000)**

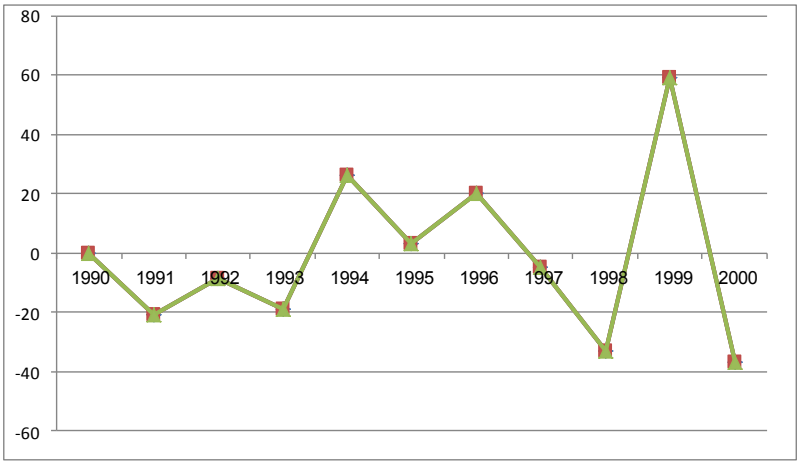


المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (1)

2- خلال الفترة (2001-2010):

شهدت هذه الفترة كثير من التطورات منها رفع الحصار الاقتصادي على ليبيا بعد حل مشكلة لوكربي وارتفاع أسعار النفط إلى مستوى لم يسبق لها مثيل وكذلك شهدت هذه الفترة الأزمة المالية التي اجتاحت الاقتصاد الأمريكي بسبب الرهن العقاري.

(3) مصرف ليبيا المركزي: التقرير السنوي: الرابع والأربعون، السنة المالية 2000، (طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، أي النار، 2001)، ص 44.

شهدت أسعار النفط الخام الليبي انخفاضا طفيفا خلال عام 2001 حيث بلغ سعر النفط الخام في عام 2001 حوالي 23 دولار للبرميل مقارنة بعام 2000 حيث كان السعر حوالي 28 دولار للبرميل ومن خلال الجدول رقم (2)، والشكل البياني رقم (2) نلاحظ في عام 2001 بلغت الإيرادات النفطية 3607 مليون دينار حققت زيادة نسبية قدرها 63% مقارنة بعام 2000.

**جدول رقم (2)الإيرادات النفطية الليبية خلال الفترة من (2001- 2010)**

| السنوات | الإيرادات النفطية (مليون دينار) | مقدار الزيادة النسبية % |
|---|---|---|
| 2001 | 3607,0 | - |
| 2002 | 6551,0 | 81 |
| 2003 | 12929,0 | 97 |
| 2004 | 19956,0 | 54 |
| 2005 | 34378,0 | 72 |
| 2006 | 43566,0 | 27 |
| 2007 | 48638,3 | 12 |
| 2008 | 64417,0 | 32 |
| 2009 | 35347,0 | (45) |
| 2010 | 55713,0 | 58 |

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، (طرابلس، المجلد 35، إدارة البحوث والاقتصاد، فبراير، 1995) ومصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، (طرابلس، المجلد 40، إدارة البحوث والاقتصاد، مايو 2000) وزارة التخطيط، الكتاب الإحصائي 2010، (طرابلس، مصلحة الإحصاء والتعداد، يناير 2011).

وعلى الرغم من انخفاض السعر إلا أن الإيرادات النفطية في عام 2001 اكبر من 2000 وذلك راجع إلى الكمية المصدرة من النفط الخام حيث بلغت حوالى 379,2 مليون برميل في عام 2000 بينما بلغت حوالى 384,3 مليون برميل في عام 2001 كما هو موضح في الجدول رقم (2)، وفي عام 2002 بلغت الإيرادات النفطية 6551 مليون دينار بزيادة نسبية قدرها 81% مقارنه بعام 2001، ويرجع هذا الارتفاع أساساً إلى تعديل سعر الصرف الرسمي بالنسبة للدولار فبعد أن كان التقييم يتم باحتساب الدينار الليبي يساوي 3 دولار تم تحديد سعر الدينار الليبي بحوالي 0,75, دولار حيث أن الدولار هو العملة التي تتم مبادلة النفط به، ومن ثم قد تضخم هذا الرقم عند احتسابه

بالدينار[4]، ومنذ عام 2003 بدأت أسعار النفط ترتفع تدريجيا، وانعكس هذا الارتفاع على الإيرادات النفطية حيث بلغت ذروتها في عام 2008 عندما بلغت أسعار النفط لأول مرة 145 دولار للبرميل، حيث وصل متوسط سعر برميل النفط في عام 2008 بلغ حوالى 96,4 دولار للبرميل، وفي عام 2008 بلغت الإيرادات النفطية 64417 مليون دينار، إلا أن في عام 2009 تراجعت أسعار النفط لتبلغ حوالي 65 دولار للبرميل، وبالتالي انخفضت الإيرادات النفطية إلى 35347 مليون دينار وذلك سجلت انخفاضاً قدره 45% وذلك بمقارنة بعام 2008 إلا أن في عام 2010 بلغت الإيرادات النفطية 55713 مليون دينار أي بزيادة نسبية قدرها 58% وذلك مقارنه بعام 2009 ومن خلال الجدول يتضح أن متوسط نمو الإيرادات النفطية خلال الفترة 2001 – 2010 بلغ 39% ويرجع ذلك إلى ما شهدته هذه الفترة من ارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية.

**الشكل رقم (2) معدلات التغير النسبي للإيرادات النفطية خلال الفترة (2001- 2010)**

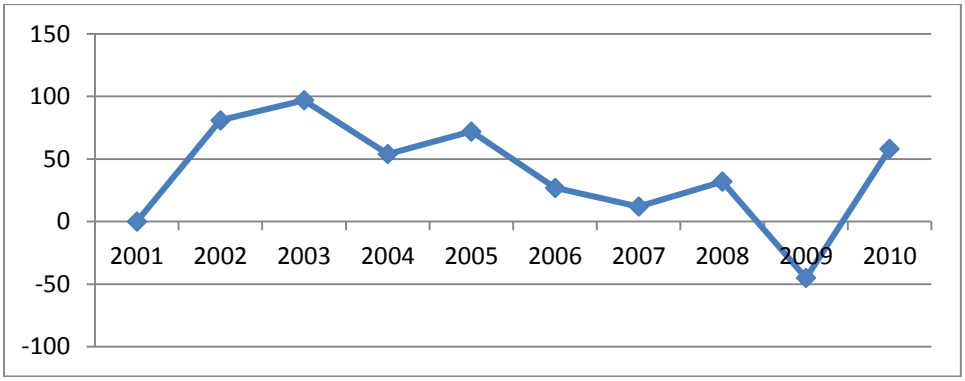


المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (2).

ومن خلال الشكل أعلاها نلاحظ ارتفاع وانخفاض الإيرادات النفطية، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى أسعار النفط. مما تقدم نلاحظ أن الزيادة أو النقص في قيمة الإيرادات النفطية ناتجة عن ارتفاع أو انخفاض في الأسعار أو في كمية النفط المصدرة.

## ثانياً: تطور خطط وبرامج التنمية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة:

وتم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين حيث تناولت في كل فترة برامج وخطط التنمية التي حدثت فيها.

(4)المصرف الليبي المركزي، التقرير السنوي السادس والأربعون، السنة المالية 2002، (طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، أي النار، 2003)، ص 44.

1- الخطط التنموية خلال الفترة (1990-2000):

أدت الانخفاضات المستمرة والمتلاحقة في أسعار النفط الخام الذي أثر سلباً على العائدات النفطية خلال هذه الفترة إلى سيادة حالة من عدم اليقين والتأكد من المستويات التي ستصل إليها العوائد النفطية مستقبلاً كما أدت إلى حدوث اختلال في الجهود التنموية خاصة أن تلك العوائد كانت المصدر الوحيد والأساسي في تمويل الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية وكان العام 1986 نقطة انتقال من الوضع السابق الذي اتسم بوفرة الموارد المالية إلى الوضع الجديد الذي اتسم بشحها الأمر الذي أدي إلى التفكير في وضع إستراتيجية مغايرة للتنمية حيث بدأ الإعداد للبرامج تعبئة شاملة لكل الإمكانيات والقدرات بكافة أبعادها الطبيعية والبشرية والمادية والزمنية والمكانية وغيرها لتحقيق أهداف أهمها:[5]

أ- التوظيف الرشيد للموارد النفطية للإسراع بتنويع الاقتصاد الوطني وخلق اقتصاد قوي لتحقيق نمو سريع في القطاعات الإنتاجية والعمل على تحقيق التوافق الزمني بين الهبوط المتوقع في إنتاج وتصدير النفط وبين زيادة الإنتاج والصادرات والمدخرات الناشئة عن القطاعات الإنتاجية الرئيسية غير النفطية.

ب- زيادة القدرة الإنتاجية في القطاعات غير النفطية وذلك عن طريق إيجاد الحوافز المناسبة للمنتجين تلك القطاعات بغية تطوير الإنتاج المحلي في هذه القطاعات سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية.

ت- حشد الطاقات البشرية وزيادة القدرة الإنتاجية للأيدي العاملة ورفع مستوى التدريب في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ث- الحرص على تعظيم الاستفادة من الاستثمارات التي تحققت في مختلف الأنشطة وخاصة في القطاعات الإنتاجية ورفع معدلات تشغيلها وضرورة صيانتها والعمل على تجديد الطاقات الإنتاجية.

وعلى هذا الإطار قام مخططو برامج التنمية الاقتصادية برسم خطط هذه الفترة على النحو التالي[6]:

---

(5) راجع كل من:

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ودراسة التعبئة الشاملة 1991-2002(طرابلس، اللجنة الشعبية العامة، مايو، 1990)، ص 49.

- عبد الباري الزني، "تقييم الأهداف والاستراتيجيات في الخطط السابقة " مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا الماضي والمستقبل، (طرابلس،معهد التخطيط، مايو، 2002)، ص44.

(6) سالم بازنيه وآخرون، "واقع الاقتصاد الليبي خلال العقدين الماضيين " ملخص ورقة قطرية مقدمه إلى ندوة علمية حول واقع الاقتصادات المغاربية وأفاق الاندماج، (بنغازي، منشورات جميعه الاقتصاديين الليبيين، ابريل 2002)، ص 110.

أ- خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1991-1995) حيث خصص لها مبلغ 12,8 مليار دينار إلا أنها لم يتم تنفيذها وذلك لعدة أسباب منها عدم التيقن بعوائد النفط وعدم اختلاف مشاريع هذه الخطة من ناحية مداها ودرجة شمولها على الخطط السابقة.

ب- البرنامج الثلاثي (1994-1996) فقد استهدف في الأساس تسديد الالتزامات القائمة على مشروعات التنمية في الخطط الإستراتيجية السابقة ولكن لم يتمكن البرنامج الثلاثي من تحقيق هدفه الأساسي وهو تصفية جميع الالتزامات بل استطاع فقط تغطية ما مقداره 10% من مجموع الالتزامات التي وصلت إلى 2471 مليون دينار ليبي[7].

ولقد صاحب سنوات البرنامج الثلاثي وما بعدها تصاعد في الإنفاق العام غير التنموي "الإنفاق الجاري" كان ذلك على حساب ما أعد لأغراض التنمية وقد أتسمت هذه الفترة بالآتي:[8]

أ- أن اغلب الاستثمارات تمول من إيرادات النفط وقد تعثرت جهود التنمية بسبب التدني المستمر في أسعار النفط، وكذلك بسبب تزامن ذلك التدني مع فترة الحصار واستمراره خلال فترة التسعينيات.

ب- لم يتم تطبيق الخطط المشار إليها من منظور تنموي لفترات متوسطة وطويلة الأجل بل تم استبدالها بخطط سنوية دون مراجعة وتعديل مسار تلك البرامج والخطط بما يتناسب والمستجدات خاصة فيما يتعلق بدور القطاع العام.

ت- لم تدخل مشروعات الخطط المشار إليها حيز التنفيذ لعدم وضوح كثير من السياسات وعدم استقرارها.

ث- إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة بالإلغاء والدمج.

ج- تزايد الإنفاق العام غير التنموي على حساب الإنفاق التنموي.

ح- غياب أو نقص الكثير من البيانات وعدم استمرار بعضها أدي إلى التقصير في إعداد الخطط أو تقييمها أو تقييم أداء الاقتصاد الوطني.

خ- تدني أداء جل مشروعات البنية التحتية بسبب تعثر وبطء برامج الصيانة.

---

(7) أمانة التخطيط، مشروع البرنامج الثلاثي 1994 – 1996(طرابلس، أمانة التخطيط، الطير، 1993).

(8) راجع كلا من: للجنة العامة للتخطيط، التنمية الاقتصادية في ليبيا 1970-2003، (طرابلس، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط الحرث 2004)، ص 20. وعبد الباري شرشان الزني، خصائص وسمات الاقتصاد الليبي، ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية ألفرص والتحديات، (طرابلس، معهد التخطيط،الحرث 2007)، ص18 وأمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، "رؤية استشراقية لمستقبل التنمية في ليبيا، (طرابلس، مسودة غير منشورة، 2000)، ص 17.

د- استمرار ترحيل الأهداف الإستراتيجية من سنة إلى أخرى ومن خطة إلى أخرى دون تحقيق أي إنجاز يذكر فيها واستمرار الاعتماد على النفط كمورد رئيسي لجميع النفقات الجارية والتنموية.

ذ- انخفاض الطاقة الإنتاجية والتشغيلية في القطاعات الإنتاجية والخدمية.

2- الخطط التنموية خلال الفترة (2001-2012):

تعرض الاقتصاد الليبي خلال فترة التسعينيات لحظر اقتصادي أربك تنفيذ البرنامج والخطط التنموية السابقة وعليه فقد رصدت الحكومة الليبية 35 مليار دولار تهدف إلى تصحيح المسار الاقتصادي والتعامل مع التطورات المحلية والإقليمية والدولية وإلي تنويع هيكل الاقتصاد الليبي كما تهدف إلى هيكلة صادراتها من خلال تبني سياسات اقتصادية واجتماعية من شأنها خلق مناخ جاذب للمبادرات الخاصة الليبية والأجنبية بما يحسن المعيشة ويحقق نمو في الإنتاج المحلي لا يقل عن 5% سنوياً[9]، وإن 70% من إجمالي المبالغ التي تم رصدها سيتم تمويلها عن طريق ميزانية الدولة وستوجه مشاريعها أساساً نحو البنية الأساسية مثل الموانئ والمطارات والطرق والمياه إضافة إلى التعليم والصحة في حين سيترك المجال في القطاعات الأخرى للاستثمار الخاص الليبي والأجنبي وهو ما يقدر بحوالي 30% من إجمالي تمويل الخطة. وكانت أهداف الخطط التنموية خلال الفترة (2001 – 2012) [10]:

أ- تبني سياسات اقتصادية واجتماعية لخلق مناخ جاذب للمستثمرين.

ب- رفع كفاءة التشغيل من خلال الاستثمار المشترك.

ت- تنويع هياكل الاقتصادي الوطني "الناتج المحلي" هيكل الصادرات.

ث- المحافظة على الموارد الطبيعية من خلال توسيع مجال الاكتشاف وتطوير الحقول المنتجة للنفط.

ج- الاهتمام بالبحث العلمي وزيادة إسهام الليبيين في العملية التنموية.

ح- الدخول في مجال التصنيع بثقل.

خ- الاهتمام بالتنمية الزراعية.

د- التوازن في توزيع الدخل والتنمية المكانية.

ذ- الاهتمام بالتنمية السياحية.

---

(9) مصرف ليبيا المركزي التقرير الخامس والأربعون، السنة المالية 2001 (طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، 2001)، ص 8.

(10) أمانة اللجنة الشعبية للتخطيط والمالية إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، الرؤية المستقبلية للأجيال ما بعد النفط، (طرابلس، دراسة غير منشورة، 2008)، ص 10-18.

ر- الاهتمام بالبنية التحتية والخدمية اللازمة لمواكبة التنمية الإنتاجية حيث ترمي هذه الأهداف إلى تحقيق التحول الاقتصادي الذي يرمي إلى الاستغناء ما أمكن عن النفط كمصدر وحيد للدخل وتنويع الصادرات وإيجاد فرص للتشغيل واستغلال ما أمكن استغلاله من الموارد الاقتصادية الأخرى غير النفطية "التعدينية والزراعية " ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

**الشكل رقم (3) العلاقة بين قطاع النفط والقطاعات الاقتصادية الأخرى**

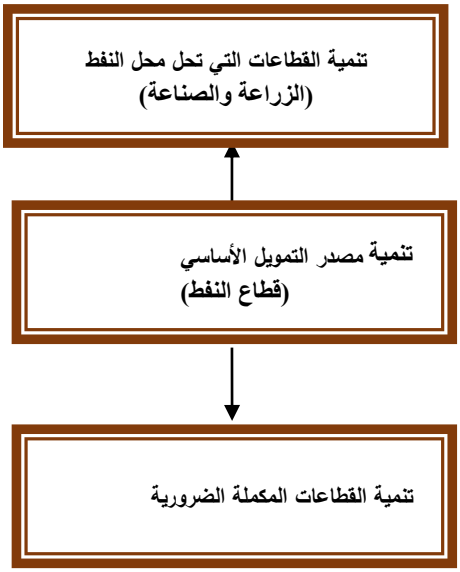


المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، (طرابلس، دراسة غير منشورة، الرؤية المستقبلية للأجيال ما بعد النفط 2008)، ص 35.

بالنظر إلى الشكل رقم (3) نجد أن الأهداف انقسمت إلى تنمية وتطوير القطاع النفطي باعتباره مصدر التمويل وذلك من أجل الحفاظ عليه واستغلاله لاستدامة أي محاولة استمرار أثره لأبعد فترة زمنية ممكنة عندما يمول ويبني قطاعا إنتاجيا أخر مثل الزراعة والصناعة الذي سيحل محل قطاع النفط فيما بعد تدريجياً[11].

ثم جاء من ضمن الأهداف الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الزراعة والصناعة باعتبارها نفقات نفطية لم تستهلك وإنما بقيت في شكل نشاط جديد يولد دخلا ويحفظ المورد الطبيعي للأجيال

(11) محمد لطفي فرحات، الاقتصاد الليبي وتجنب إيرادات النفط، مجلة الجامعي،(طرابلس، جامعة الفاتح، العدد5، 2003)، ص 22.

في المستقبل ثم الأهداف المتعلقة بتنمية القطاعات الضرورية المكلمة التي بدونها لا تستطيع تنفيذ مستهدفات التنمية الاقتصادية وهي تمثل البنية التحتية.

وإن ما يلفت النظر في هذا البرنامج أنه يأتي بعد انقطاع عن التخطيط الاقتصادي لمدة خمسة عشر عاما وفي ظروف تواجه فيها البلاد أزمة اقتصادية من أبرز مظاهرها تأكل احتياطيات وعجز القطاعات الإنتاجية والخدمية على أن تقدم عائداً مقابل ما انفق عليها لصالح الميزانية العامة التي لا تزال تعتمد بشكل أساسي على النفط في تمويل مختلف أوجه الإنفاق بما في ذلك الإنفاق على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكما هو ظاهر من خلال استعراض أهداف البرنامج التنموي ومرتكزاته ويلاحظ المتتبع لسير النشاط الاقتصادي الليبي، أن واضع السياسة الاقتصادية الليبية بعد مسيرة ثلاثة عقود لا يزال يتحدث عن المنطلقات والأهداف ذاتها التي ارتكزت عليها مسيرة التنمية منذ أوائل عقد السبعينيات فهي المنطلقات ذاتها التي تضمنتها خطط التنمية الاقتصادية خلال الفترات (73-1976) (75-1981) (80-1985) [12].

وشهد الاقتصاد الليبي خلال عام 2008 تزايد في النمو حيث وصل إلى ما يزيد على 6,5% بعد أكبر عملية إصلاح اقتصادي وإداري قامت بها الحكومية الليبية على مدار خطة لمدة خمس سنوات من (2002 – 2006) ولقد رصدت الحكومة الليبية لخطط التنموية على كافة المستويات خلال الفترات (2006-2010)، (2008-2012) مبلغ فاق 350 مليار دولار[13] في البنية التحتية والمطارات والإسكان والسكك الحديدية وهذا رجع إلى ارتفاع العائدات النفطية نتيجة لارتفاع المستمر في أسعار النفط العالمية التي يعتمد عليها الاقتصاد الليبي بنسبة 95% كما أن ليبيا تتبع سياسة اقتصادية منفتحة على الخارج وتعطي الأولوية للاستثمارات المحلية وكما تشجع جميع المستثمرين الراغبين في العمل داخل البلاد.

وتتضمن الخطط تخصيص 150 مليار دولار استثمارات في المجالات العقارية والفندقية من بينها 49,3 مليار دولار لإقامة ما يزيد على نصف مليون وحدة سكنية حتى نهاية عام 2012 وتم التعاقد مع جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق في نهاية 2007 لمدة ثلاثة عقود لإقامة تسعة آلاف وحدة سكنية في مدن عدة بقيمة تتجاوز 920 مليون دولار وسبعة عشر عقد لتنفيذ مشروعات

(12) عبد الباري شوشان الزنى، تقييم تجربة التخطيط في الاقتصاد الوطني، ندوة مفهوم دور التخطيط في ظل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، مجلة التخطيط والتنمية، (طرابلس، معهد التخطيط، العدد الرابع، أبريل 2007)، ص 12.

(13)أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي – مشروع البرنامج التنفيذي 2006-2012، (طرابلس، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، 2005)، ص 18-22.

المرافق المتكاملة في مدن عدة بتكلفة تفوق 2 مليار دولار وعملت الحكومة على العديد من الإصلاحات والتي من شأنها زيادة دخل المواطن وكما عملت على اتخاذ إجراءات من أجل تنظيم العمالة الأجنبية في البلاد حتى تساعد على تشغيل العمالة الوطنية التي زادت على 14% وألزمت الشركات الأجنبية بضرورة تشغيل الليبيين كشرط رئيسي للاستثمار في ليبيا وخاصة في مجالات النفط والغاز وظلت وتيرة التنافس بعد وصول كبرى الشركات الأمريكية والشركات الأوربية في التنافس مع الشركات الأسيوية[14].

وعملت ليبيا منذ عام 2007 على فتح الأبواب أمام الاستثمار الخارجي واتخذت إجراءات وحوافز كبيرة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك لإعادة بناء الاقتصاد الوطني وتعزيزا لتوسيع حجم الاستثمارات الأجنبية في البلاد حيث أقرت الحكومة الليبية إنشاء منطقة استثمارية دولية ذات طبيعة خاصة أطلقت عليها اسم "منطقة تنمية وتطوير زوارة – أبوكماش" التي تبعد 120 كيلو متر غرب طرابلس وحددت مدة عملها بما لا يقل عن خمسين سنة قابلة للتجديد، كما وقعت الحكومة الليبية في نوفمبر 2008 على مذكرة تفاهم مع شركة إعمار العقارية تقوم بموجبها بتطوير المرحلة الأولي من مخطط "منطقة تنمية وتطوير زوارة – أبو كماش" التي تبلغ مساحتها أكثر من مائتي كيلو متر مربع وأعطيت المشروعات الاستثمارية لأكثر من 35 شركة دولية للعقارات والفنادق والتي تمثل أكثر من 15 مليار دولار، علما بأن المشاريع السياحية تعفي من الضريبة مدة خمسة سنوات وقابلة للتجديد كما عملت على سن قوانين جديدة تشجع المستثمرين العرب والأجانب على الاستثمار في قطاع السياحة وسهلت إجراءات الدخول ومنح التراخيص والأراضي والإعفاءات الضريبية[15].

أما المشاريع الاستثمارية الأجنبية التي هي قيد التنفيذ فقد بلغت 70 مشروعاً من بينها مشروع مصفاة للنفط بطاقة إنتاجية 20 ألف برميل يوميا وبحجم استثمار يصل إلى ثلاثة مليار دولار[16].

## ثالثاً: آثار تقلب عائدات النفط على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (1990 – 2010)

يتضمن التخطيط الاقتصادي الاستخدام الواعي للموارد الاقتصادية المتاحة وتخصيصها التخصيص الأمثل لتحقيق أقصي إشباع ممكن حالياً ومستقبلاً، ومن خلال تتبع مسيرة

(14)اللجنة الشعبية العامة للطاقة – خطة التحول (2006-2010)، (طرابلس، اللجنة الشعبية العامة للطاقة، 2005)، ص 15.

(15) مصرف ليبيا المركزي التقرير الثاني والخمسون السنة المالية 2008، (طرابلس، المصرف المركزي، كانون 2008)، ص46.

(16) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي 2009،(طرابلس، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، 2009)، ص30.

التخطيط الاقتصادي والبرامج التنموية في ليبيا لوحظ أنها غير مستقرة في تنفيذها رغم توحيد الأهداف المرجو تحقيقها لذا كان يجب أن تعرض ابرز التطورات التي صاحبت الممول الرئيسي لهذه البرامج والخطط التنموية فقد شهد عقد التسعينيات تخفيضا في معدلات إنتاج النفط الليبي، ويرجع ذلك لإتباع ليبيا إستراتيجية ترشيد الإنتاج وكذلك التزامها بسقف الإنتاج المحدد لها من قبل منظمة أوبك وهذا راجع بشكل رئيسي للتقلبات في أسعار النفط العالمية وبالتالي انعكاسها على العائدات النفطية فقد ارتفع معدل الإنتاج السنوي للنفط 973 مليون برميل في سنة 1987 إلى 1372 مليون برميل سنتي 1991-1992 على التوالي وانخفض إلى 1361 مليون برميل في عام 1993[17]، وهذا ما عكسته أسعار النفط العالمية حيث بلغ سعر البرميل في عام 1990 حوالي 22,31 دولار واستمرت في الانخفاض في السنوات التالية، ومع تذبذب أسعار النفط وانعكاسها على العائدات النفطية والتي يعتمد عليها كممول رئيسي لتمويل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية فقد انعكس ذلك على إعداد الخطط والبرامج التنموية الاقتصادية.

وقد شهد الاقتصاد الليبي خلال عقد التسعينيات فرض حصار اقتصادي مما أثر سلبا على برامج التنمية والتحديث للقطاع النفطي عبر فرض حظر استيراد التقنية النفطية، ومن خلال ذلك نرى أن القطاع النفطي في هذه المرحلة شهد معوقات انعكست بشكل مباشر على الإنتاج والصادرات ولقد أدت الانخفاضات المستمرة والمتلاحقة في أسعار النفط الخام والمنتجات الأولية في السوق الدولية ومن ثم الإيرادات النفطية إلى سيادة حالة من عدم اليقين والتأكيد من المستويات التي ستصل إليها العوائد النفطية مستقبلاً[18]، لأن وضع الخطط المستقبلية تحتوي قدراً كبيراً من الخيال والحلم وتشمل قدرا من الواقعية لأنها رؤية منفصلة عن الماضي لكنها تستفيد من طريقة التفكير التي اتبعت فيه فغايتها استكشاف سبل جديدة كما أن الرؤية المستقبلية وإن كانت محاولة لحل مشاكل الحاضر لا يجب أن يقتصر الحديث على علل ومشاكل الاقتصاد الليبي ومسيرته التنموية وإنما الغاية إحداث نمو اقتصادي والمحافظة على معدلات نمو وتطويرها بمرور الزمن كجزء مهم من عمليات إحداث التنمية الشاملة وإن الرؤية المستقبلية لابد لها من أن تكون مرنه بالقدر الكافي لتستجيب للتغيرات التي ممكن أن تستجد في البيئتين العالمية والمحلية.

(17) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، (طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، المجلد 38، الكانون 1998)، ص 33.

(18)Stefan F, Schubert, Stephens. Turnovsky: the impact of oil prices on an oil- importing developing economy, journal of development economics (Vol. 94, No 1, January 2011). P2.

وتم تقسيم آثار تقلب عائدات النفط على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية في ليبيا إلى فترتين كالتالي:

- الفترة الأول: أثر تقلب العائدات النفطية على خطط وبرامج التنمية خلال الفترة 1990 – 2000.
- الفترة الثانية: أثر تقلب العائدات النفطية على خطط وبرامج التنمية خلال الفترة 2001 – 2010.

1- أثر تقلب العائدات النفطية على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1990– 2000):

شهدت هذه الفترة تراجع كبير في العائدات النفطية حيث سجلت معدلات نمو سالبة في عدد من السنوات مما كان لها أثر سلبي على برامج وخطط التنمية الاقتصادية خلال هذه الفترة مما أفرزت الكثير من النتائج الاقتصادية والاجتماعية ويمكن تلخيصها في الآتي[19]:

أ- ترشيد النفقات العامة للسيطرة على العجز الذي تنامي في الميزانية خلال هذه الفترة.

ب- تضيق مجال الموازنة السلعية "الاستيرادية" وفرض قيود على التمويل الخارجي بغية السيطرة على استخدام العملة الأجنبية.

ت- ركزت الحكومة الليبية على الإنفاق الجاري أكثر من الإنفاق التنموي خلال هذه الفترة وذلك راجع إلى الانخفاض الحاد في العائدات النفطية نتيجة انخفاض في أسعار النفط العالمية ونتيجة الانخفاض الكبير في الإنفاق التنموي أدي إلى حدوث ركود اقتصادي نتج عنه تدني في معدلات النمو المحققة خلال هذه الفترة حيث بلغ متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الثابتة حوالي 1,5% وكذلك حدث تصاعد غير مسبوق في الإنفاق العام غير التنموي وكان ذلك على حساب ما هو متاح لأغراض التنمية الاقتصادية.

ث- عدم استغلال الطاقات الإنتاجية والتشغيلية والخدمية بشكل تام فعلي سبيل المثال بلغ معدل التشغيل في القطاعات الصناعية حولي 41,2% من إجمالي الطاقة المتاحة في عام 1997 مما يعني وجود طاقات كبيرة معطلة بلغت نسبتها 58,8% من إجمالي الطاقة المتاحة.

ج- استمرار الاعتماد على النفط سواء لتمويل النفقات التنموية أو الجارية كمصدر رئيسي للحصول على إيرادات من العملات القابلة للتحويل "الصعبة".

---

(19) يمكن الرجوع إلي: صبحي قنوص وآخرون، ليبيا الثورة في 30 عام – التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية- اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة، (بني غازي، دار الجماهيرية للنشر والإعلام – 1999)، ص350-400.

ح- تدني أداء العديد من مشروعات البنية التحتية بسبب عدم تفعيل برامج الصيانة اللازمة لها مما أدي إلى استهلاك بعضها قبل عمرها الافتراضي.

خ- حدوث خلل في الهيكلة الإدارية والمالية للدولة بسبب دمج بعض القطاعات واستحداث قطاعات جديدة وتعد التنظيمات الإدارية المحلية وسوء التنسيق والتعاون فيما بينها.

د- نقص العرض المتاح من السلع والخدمات سواء من الإنتاج المحلي أو المستورد وما تبع ذلك من حدوث موجات تضخمية وارتفاع غير عادي للمستوي العام للأسعار تتراوح بين 100% في أسعار العديد من تلك السلع والخدمات وذلك أواخر التسعينيات.

ذ- أدي نقص العرض من النقد الأجنبي وفرض المزيد من إجراءات الرقابة على استخدامه إلى تدهور القيمة الشرائية للدينار الليبي سواء في سوق السلع أو الخدمات أو مقابل العملات الأخرى مما ساهم في قيام سوق موازية للدينار الليبي.

ر- حدوث عجز كبير في الوحدات السكنية قدّر في سنة 1995 بأكثر من 73 ألف وحدة سكنية.

ز- تدني مستوى أداء الخدمات التعليمية والصحية ولمواجهة هذه الظاهرة السلبية أصدرت الدولة العديد من التشريعات فسحت المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في النشاط الاقتصادي، إلا أن هذه التشريعات والسياسات بالشكل والمستوى الذي طبقت فيه لم تقدم نتائج مرضية حيث لا يزال الاقتصاد الوطني يعاني من أزمات وصعوبات خانقة وقد حدث ذلك في ظل تقلبات عائدات النفط خلال هذه الفترة حيث انخفضت حصيلة الإيرادات من الصرف الأجنبي.

خلاصة القول أن الدولة الليبية اعتمدت اعتماداً شبه كلي على الإيرادات النفطية في برامجها التنموية مما كان لها الأثر السلبي على خطط التنمية نتيجة انخفاضها بسبب انخفاض أسعار النفط الخام العالمية وكذلك كانت سبب في تدهور معدلات النمو في جميع القطاعات الاقتصادية مما أدي إلى تدني خدماتها خلال هذه الفترة.

2- أثر تقلب العائدات النفطية على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2001–2010):

شهدت هذه الفترة عدة تطورات منها: [20]

أ- رفع العقوبات المفروضة علي ليبيا من قبل المجتمع الدولي.

(20) أمانة التخطيط والمالية وإدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، قسم الحسابات القومية 2006-2009،(طرابلس، أمانة التخطيط، 2010)، ص7.

ب- ارتفاع أسعار النفط العالمية حيث وصلت إلى أرقام قياسية وانعكس ذلك على زيادة العائدات النفطية.

ت- إعادة هيكلة القطاع العام والقطاع المصرفي وتبني برنامج التمليك.

ث- استقرار سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار أدي ذلك إلى استقرار أسعار السلع والخدمات وتخفيض موجة التضخم التي حدثت في العقد الأخير من القرن الماضي.

ج- نتيجة لارتفاع العائدات النفطية خلال هذه الفترة رصدت الحكومة الليبية أموال ضخمة للتنمية في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث شهد القطاع غير النفطي خلال هذه الفترة نموا بلغ 6,5% بينما في الفترة (1990-2000) بلغ القطاع غير النفطي نموا قدره 205% غير أن هذا النمو كان مرتبطا بالنشاطات الاستثمارية والإنفاق العام والنشاطات الاستيرادية حيث كانت أهم النشاطات الاستثمارية التي بدأت الدولة الليبية في تنفيذها منذ عام 2008 هي:

- البدء في مشروع السكة الحديدية الذي يربط جميع مناطق ليبيا وكذلك يربط ليبيا بتونس ومصر.

- البدء في مشاريع الوحدات الإسكانية في جميع مناطق ليبيا التي قدرت بحوالي 500 ألف وحدة سكنية.

- البدء في تطوير مطار طرابلس الدولي.

- البدء في إنشاء أبراج وفنادق في مدينة طرابلس.

- هناك العديد من المشاريع الاقتصادية الأخرى التي تم البدء في تنفيذها خلال الفترة (2008-2010).

- البدء في مشاريع زراعية ضخمة على مياه النهر الصناعي في منطقة سلوك وسرت والجفرة وغيرها من المناطق.

- بلغ عدد العقود التنموية 21607 عقداً خلال الفترة(2006 – 2012) (21).

ويتضح من النقاط سالفة الذكر أن الدولة الليبية قامت بتغيير النهج السابق للتخطيط وبدأت خلال العقد الأول من هذا القرن إلى تغيير الاستراتيجية الاقتصادية حيث بدأت فعلا في نهضة

(21) مجلس التخطيط الوطني، مؤشرات وملاحظات حول تنفيذ البرنامج التنموي ومراحل إعداد واعتماد وتنفيذ البرنامج، (طرابلس، أمانة سر مجلس التخطيط الوطني، الكانون، 2010)، ص2.

تنموية في كافة القطاعات للرقي بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا إلا أن هذه الخطط توقفت بعد ثورة 17 فبراير 2011 بسبب الظروف الامنية والسياسية، وتسعى الحكومة الحالية للدولة الليبية إلى تفعيل كافة البرامج التنموية التي توقفت.

وعلى الحكومة الجديدة الاستفادة بالعوائد النفطية المرتفعة خلال هذه الفترة وذلك بإنشاء مشاريع إستراتيجية يمكن الاعتماد عليها مستقبلا بدلاً من النفط مثل:

- صناعة الحديد والصلب حيث تحظي ليبيا بمخزون استراتيجي من معدن الحديد في منطقة الشاطئ بجنوب ليبيا.

- إنشاء المصانع الخاصة بالإنتاج الزراعي والحيواني مثل مصانع التمور ومصانع الألبان وغيرها، لأن إنشاء هذه المصانع سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على الإنتاج الزراعي والحيواني وهذا يشجع كبار وصغار المزارعين على الإنتاج وتحسين محاصيلهم الزراعية.

وهذا يتطلب وقفة جادة من الحكومة الليبية للنهوض بالاقتصاد الوطني لأن النمو الحقيقي هو نمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة القطاع الزراعي والصناعي.

خلاصة القول أن أهداف النمو التي رسمت خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي بدلا من مقابلة الانهيار الذي حدث في عوائد النفط في نهاية عقد الثمانينيات بفعاليات بديلة كان الأمل من خلال الخطط التنموية التي قامت بها البلاد في تلك العقود إلا أن انهيار العوائد النفطية نتيجة الانخفاض المستمر في أسعاره جر معه العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية العامة نحو أداء متواضع وأدى إلى كشف الضعف الذي يعاني منه الجهاز الإنتاجي الذي يعتمد على قطع الغيار من الخارج وعلى القوة العاملة الماهرة وغير الماهرة المستوردة وبالرغم من التطور الكبير في أعداد الداخلين في المؤسسات التعليمية والخطوات الحثيثة في الشمول لأغلب الفئات العمرية في سن التعليم في اغلب مراحله لم يطور من إنتاجية العمل مما يسمح ببناء أساس مستديم للتقدم الاقتصادي.

## الخلاصة:

توصلت الدراسة إلى النتائج:

أ- أن الاعتماد على العائدات النفطية في تمويل خطط وبرامج التنمية وحساسية الاقتصاد الليبي عالية الارتباط بالتغيرات الخارجية جعل التقلبات في العوائد النفطية الناتجة عن التقلبات في أسعار النفط العالمية تؤثر تأثيراً مباشراً على خطط وبرامج التنمية في ليبيا إعداداً وتمويلاً وتنفيذاً.

ب- أن أول خطة اعتمدت بشكل رئيسي في سنة 1973 وتوقفت الخطط المعتمدة في سنة 1986 نتيجة انخفاض العوائد النفطية الناتجة عن انخفاض في أسعار النفط وكذلك الحصار المفروض على ليبيا في عقد التسعينيات، لترجع سنة 2006 حيث وضعت خطة معتمدة (2006 – 2012) نظراً لما شهده العقد الأول من هذا القرن من ارتفاع أسعار النفط الذي أدي إلى ارتفاع العوائد النفطية وكذلك رفع الحصار على ليبيا في عام 2002 وهذا يدل على أن الخطط التنموية معتمده اعتماد كلي على العوائد النفطية.

وأوصت الدراسة بالتالي:

1- نظرا لعدم وجود ضمانات لاستمرار الثروة النفطية لذي يجب الإسراع باستغلال فرصة وجود نفط وذلك بخلق أدوات جديدة للإنفاق غير المباشر كالاستثمار في المشاريع القارية أو الإقليمية ذات الجدوى، والإنفاق من عوائد هذه الاستثمارات لضمان بقاء الأصول المكونة من المورد الناضب واستمرارية هذه الأصول للأجيال القادمة.

2- توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة، أي توفير قاعدة بيانات ومعلومات عن بيئة الأعمال والاستثمار بحيث تتضمن المؤشرات المالية والاقتصادية العامة ذات العلاقة، وتحديثها بشكل دوري (شكل سنوي) وأن يتم الإفصاح عن المعلومات والبيانات الجديدة بشكل سريع يفيد القطاعات والأنشطة الاقتصادية، لأنه من المشاكل التي يعاني منها المهتمون بشئون الاقتصاد النقص الواضح في البيانات الحديثة.

3- إنشاء صندوق احتياطي (المجنب النفطي) يتم من خلاله التعويض عن النقص في العوائد النفطية نتيجة لانخفاض أسعار النفط ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

[ أ ] الكتب :

دربي، حيدر 2016)، أثر العمق المالي ومعدل سعر الصرف على التضخم خلال الفترة الزمنية 1970-2014. مجلة المتني للعلوم الادارية والاقتصادية، (6)3، ص9-24.

غانم، شكري 1977 ، الاقتصادي الليبي قبل النفط، طرابلس، الهيئة القومية للبحث العلمي.

شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي 1953-1970، 1985بيروت، معهد الإنماء العربي.

قنوص، صبحي،2000، وآخرون، ليبيا الثورة في 30 عاماً، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969-1999، بنغازي، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط2،.

الجهيمي، طاهر، 1969، أثر البترول على الدخل القومي في ليبيا، بنغازي، مكتبة الخراز،.

عتيقه، علي، أثر البترول على الاقتصاد الليبي 1956-1972،1969، بيروت، منشورات دار الطليعة، ط1.

علي، فرحات،2000 "اقتصادات الطاقة والبترول"، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

[ب] التقارير والنشرات:

أمانة التخطيط، الكتاب الإحصائي 1998، طرابلس، نشرة سنوية تصدر عن مصلحة الإحصاء والتعداد، يناير 1999.

أمانة التخطيط، الكتاب الإحصائي 2005، طرابلس، نشرة سنوية تصدر عن مصلحة الإحصاء والتعداد، يناير 2006.

أمانة التخطيط، الكتاب الإحصائي 2007، طرابلس، نشرة سنوية تصدر عن مصلحة الإحصاء والتعداد، يناير 2008.

أمانة التخطيط والمالية وإدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، قسم الحسابات القومية 2006-2009، طرابلس، أمانة التخطيط، 2010.

أمانة التخطيط والمالية، مسودة لدراسة بدائل النفط، طرابلس، دراسة غير منشورة، 2006.

أمانة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1981-1985، طرابلس، أمانة التخطيط، مارس1981.

أمانة التخطيط، مشروع البرنامج الثلاثي 1994-1996، طرابلس، أمانة التخطيط، الطير، 1993.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،2004، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، جامعة الدول العربية،.

أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، التنمية الاقتصادية في ليبيا 1970-2003، 2004، طرابلس، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، يناير.

أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، سلسلة موحدة للناتج والاستثمار 1962-2002، وتقدير رأس المال 1985-2003 في ليبيا، طرابلس، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، أكتوبر 2004.

أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، مشروع البرنامج التنفيذي 2006-2012، طرابلس، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، يناير 2005.

أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، الرؤية المستقبلية للأجيال ما بعد النفط، طرابلس، دارسة غير منشورة، 2005.

أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، الرؤية المستقبلية للأجيال ما بعد النفط، طرابلس، دراسة غير منشورة، 2008.

أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، دراسة التعبئة الشاملة 1991-2002، طرابلس، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مايو 1990.

أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، رؤية استشراقية لمستقبل التنمية في لبيا، طرابلس، مسودة غير منشورة، 2000.

أمانة اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، تقرير مفصل عن تطور الإنتاج الصناعي للشركات والمصانع التابعة لقطاع الصناعة والمعادن، طرابلس، أمانة اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، ابريل 1999.

أمانة اللجنة الشعبية العامة للطاقة، خطة التحول 2006-2010، طرابلس، أمانة اللجنة الشعبية العامة للطاقة، 2005.

البنك الدولي للأعمال والتنمية، تقرير عن التنمية الاقتصادية في ليبيا، واشنطن، البنك الدولي، 1966.

اللجنة العامة للمالية، دراسة عن الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-1999، بنغازي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، مارس 2000.

مجلس التخطيط العام، إدارة شئون الخطط والبرامج، الحسابات القومية 1989-1999 وتقديرات عام 2000، طرابلس، مجلس التخطيط، سبتمبر 2000.

مجلس التخطيط الوطني، مؤشرات وملاحظات حول تنفيذ البرنامج التنموي ومراحل إعداد واعتماد وتنفيذ البرنامج التنموي، طرابلس، أمانة سر مجلس التخطيط الوطني، الكانون 2010.

مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الأربعون، السنة المالية 1995، طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، يناير، 1996.

مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثاني والأربعون، السنة المالية 1997، طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، يناير 1997.

مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الخامس والأربعون، السنة المالية 2000، طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، يناير 2001.

مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي السادس والأربعون، السنة المالية 2002، طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، أي النار، 2003.

مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الخمسون، السنة المالية 2005، طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، النوار 2006.

مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسون، السنة المالية 2010، طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، النوار 2011.

مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، طرابلس، إدارة البحوث والاقتصاد، المجلد 35، الطير 1995.

مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، المجلد 38، الكانون 1998.

مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، طرابلس، إدارة البحوث والاقتصاد، المجلد 40، الماء 20000.

وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا 1973-1975، طرابلس، وزارة التخطيط، مارس 1972.

وزارة التخطيط، الكتاب الإحصائي 2010، طرابلس، نشرة سنوية تصدر عن مصلحة الإحصاء والتعداد، يناير 2011.

وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976-1980، طرابلس، وزارة التخطيط، يناير 1975.

[ج] الدوريات والبحوث:

أحمد الهبتي، مختار محمد، أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية للعلوم الاقتصادية والإدارية، الأنبار: جامعة الأنبار، م4، ع6، 2011.

## ثانياً: المراجع الأجنبية

Stefan F, Schubert, Stephens. Turnovsky: the impact of oil prices on an oil- importing developing economy, journal of development economics (Vol. 94, No 1, January 2011. P2.

# الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي بين مواجهة الأزمات والاستنزاف
## دراسة تحليليه للاقتصاد الليبي للفترة 2000- 2019

د.طارق سليمان بغني[1]

**مستخلص الدراسة:**

تناولت الدراسة الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2019 من حيث أهميتها وتطورها وابرز أثارها على الاقتصاد وكيفية استثمارها مستقبلا ، و ما حصل ويحصل من استنزاف لها في الظروف الاستثنائية إلى تمر بها البلاد ، وتناولت الدراسة الاحتياطيات الدولية ضمن إطار نظري وتحليلي وقياسي معتمدا في ذلك على البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى اعتماد الاحتياطيات في تراكمها على العوائد النفطية ، وأنها حافظت في فترة ما علي الاستقرار الاقتصادي وعلى استمرار تدفق الواردات ، وتحقق مستوا من التراكم ساهم في تقليل الآثار السلبية التي مر بها الاقتصاد الليبي مند العام 2013 ، وأوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر تراكم الاحتياطيات ومراعاة كلفة الاحتفاظ بها مع عائد الاستثمار مستقبلا مع تحقق الاستقرار الأمني والسياسي.

**مفتاح الكلمات:** الاحتياطيات الدولية ، تراكم الاحتياطي، كفاية الاحتياطي ، استنزاف الاحتياطي

**المقدمة:**

الاحتياطيات الدولية مصطلح له أهمية كبيرة في النظام النقدي والمالي في أي اقتصاد محلي، ومتعلق بشكل كبير بأداء الاقتصاد ، وفي ظل التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية المحلية والدولية تبرز الحاجة الملحة لاى اقتصاد لتحصين خطوطه الدفاعية للتحوط من أي انعكاسات سلبية متوقعة حاضرا ومستقبلا على الاقتصاد ، وتكمن أهمية الاحتياطيات الدولية كواحدة من خطوط الدفاع الرئيسية باعتبارها مؤشرا هاما على القدرة على تسديد الديون الخارجية والدفاع عن العملة واستقرارها ، كما تستخدم كمؤشر لتحديد متانة التصنيفات الائتمانية للدول، لذلك تبرز أهمية إدارة الاحتياطيات الأجنبية الرسمية وكيفية المحافظة على سلامتها وتنميتها بما يساهم في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية للاقتصاد ، ومن هنا تأتى هده الدراسة في إطار أهمية الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي والتحديات التي تواجهها في ظل

[1] محاضر بكلية التجارة ترهونة ، جامعة الزيتونة ، bagni7063@gmail.com

الظروف الأمنية والسياسية غير المستقرة ، وأهمية الإدارة السليمة للاحتياطيات الأجنبية مستقبلا،

**1 - مشكلة الدراسة.**

أن أهمية ودور الاحتياطيات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة ألازمات وإشاعة درجة من الثقة في قدرة البلد المالية حاضرا ومستقبلا يتطلب الاجابه علي عديد الأسئلة والتي من أهمها ما يلي :

- ما التطورات التي مرت بها الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي ؟ .
- ما مدى كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الليبي.
- هل ساهمت الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي بشكل ايجابي على أداء الاقتصاد ؟
- ما هي مصادر تراكمات الاحتياطي الدولي للاقتصاد الليبي؟
- ما هي أثار وتداعيات الإحداث الأمنية والسياسية علي الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الوطني ، وما هي التحديات المستقبلية التي تواجه الاحتياطيات الدولية في ظل هذه الأوضاع.؟

**2- أهمية الدراسة .**

تتجلى أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على جانب الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي والذي لم يحظى بالاهتمام الكبير خاصة في الفترات التي شهدت نمو متواصلا في حجم هده الاحتياطيات خلال الفترات التي شهدت ارتفاعا في أسعار النفط واستقرارا امنيا ، غير أن الظروف الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد الليبي والتي انعكست علي استنزاف جزء كبير من الاحتياطي الدولي للاقتصاد الوطني كشفت عن أهميه الدور الذي يلعبه الاحتياطي الدولي في منع انهيار الاقتصاد المحلي ومواجهة الأزمات والصدمات.

**3 - فرضيات الدراسة .**

- تساهم الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي بشكل فعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق الاستقرار في سعر الصرف
- تتأثر الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي مباشرة بالتغيرات والتطورات الحاصلة في قطاع النفط من حيث الأسعار والإنتاج.
- فاقت الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي حد الكفاية المتعارف عليه.

- توجد علاقة سببية ما بين الاحتياطيات وسعر الصرف والواردات ولا توجد علاقة مع الاستثمار الأجنبي
- انعكست الإحداث السياسية والامنيه سلبا علي الاحتياطي الدولي للاقتصاد الليبي وفي حاله استمرارها سيكون أثرها كارثيا على الاستقرار الاقتصادي

**4 - أهداف الدراسة .**

- التعرف علي الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي من حيث التطور والاهميه .
- توضيح مستوي الكفاية للاحتياطيات الدولية للاقتصاد الوطني
- تحديد الدور الدي تسهم به الاحتياطيات الدولية في تحقيق الاستقرار االقتصادي.
- توضيح دور الاحتياطيات الدولية مستقبلا في ظل تداعيات الوضع الراهن للاقتصاد الليبي.

**5 - منهجية الدراسة .**

تتناول الدراسة الاحتياطيات الدولية في إطار نظري تحليلي قياسي من خلال ما هو متوفر من بيانات متعلقة بالاحتياطي الدولي للاقتصاد الليبي وبعض المتغيرات الاقتصادية الأحرى.

**6- الدراسات السابقة.**

اطلع الباحث على عديد الدراسات التي تتناولت الاحتياطيات الدولية لاقتصادات مختلفة ومن جوانب مختلفة منها على سبيل المثال لا الحصر وما يتوافق مع موضوع الدراسة تحديدا ما يلي:

- **دراسة (فوزي زغاد ، 2014) بعنوان:** إشكالية اداراة الاحتياطيات المالية الدولية الجزائر ، تناولت الدراسة الاحتياطيات الدولية في الجزائر وتطورها وإشكالية اعتمادها على العوائد النفطية ، وعلاقتها بتحقيق استقرار سعر صرف العملة المحلية ، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وأوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر تراكم الاحتياطيات وعدم الاعتماد على العوائد النفطية في تحقيق التراكم لما له من خطورة على هده الاحتياطيات ، كما أوصت الدراسة بضرورة تحديد حد الكفاية ليكون بالإمكان استثمار ما فوق حد الكفاية في تمويل المشروعات الإنتاجية.
- **دراسة ( زايري بلقاسم ، 2012) بعنوان:** حد الكفاية للاحتياطيات الدولية للجزائر حيث تناولت الدراسة المستوي الأمثل للاحتياطيات الدولية للجزائر من خلال معايير كفاية الاحتياطي الدولي ، وخلصت الدراسة إلى أن الاحتياطيات الدولية في الجزائر تفوق كثيرا المعدل الذي يعتبر كافيا لغرض الاستقرار الاقتصادي، وبما أن الاحتفاظ باحتياطيات فوق المعدل الآمن و الكافي ينطوي على تكلفة لذلك أوصت الدراسة بضرورة البحث عن مصادر

دخل بديلة، لذا وجب تقليل هذه التكلفة إلى أدنى الحدود الممكنة و ذلك من خلال تعظيم الاستفادة من الاحتياطيات الفائضة بشكل يساهم في رفع القدرة الإنتاجية في الاقتصاد الجزائري.

❖ **دراسة (جليل شيعان البيضاني ، 2010) بعنوان:** متطلبات أدارة الاحتياطات ألأجنبية في الدول النامية ، تناولت الدراسة مختلف جوانب أدارة الاحتياطات الأجنبية وكيفية استثمارها والمخاطر والكلف المحتملة التي تتعرض إليها وخصوصية هده الإدارة في الدول النامية والدول الريعية ، وحول الجدوى الاقتصادية من تحويل ثروة حقيقية داخل الأرض إلى ثروة مالية معرضة لكثير من المخاطر ، وأوصت الدراسة بضرورة التحول من الاستثمارات المالية المضاربية إلى الاستثمارات الإنتاجية الحقيقية ، مع تركيز هذه الاستثمارات الحقيقية في الدول النامية وبالأخص الدول العربية فيما يخص الاحتياطات التي تعود إليها بدل الدول الرأسمالية المتقدمة التي راهنت وتراهن على هذه الاحتياطات في معالجة أزماتها .

## أولا الجزء النظري.

### 1- مفهوم الاحتياطيات الدولية وأهميتها ومعاييرها.

#### أ- مفهوم الاحتياطيات الدولية .

تعرف الاحتياطيات الدولية لأي بلد بأنها "الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة، كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية وتشكيل أساس يُستند إليه في الاقتراض الخارجي". ( صندوق النقد الدولي ،2013 ، 3 ) ، ولا يمكن القول بوجود سقف محدد للاحتياطات الدولية التي يجب الاحتفاظ بها، وكذلك سقف للتمويل الخارجي الذي يمكن الاستعانة به. ولكنْ، هناك إجماع اقتصادي على أهمية تراكم قدر كاف من الاحتياطات الأجنبية.

تتكون الاحتياطيات الدولية وفقا لصندوق النقد الدولي من أربعه عناصر أساسيه هي علي النحو التالي:-

- العملات الاجنبيه التي تكون تحت تصرف البنك المركزي
- حقوق السحب الخاصة التي تمتلكها الدولة لدي صندوق النقد الدولي.
- الذهب المحتفظ به لدى صندوق النقد الدولي.

- صافي موقف الدولة لدي صندوق النقد والمؤسسات الاخري المشابه.

**ب- تراكم الاحتياطيات الدولية**

بشكل عام يقوم المصدرون إضافة إلى القطاعات الخدمية الأخرى مثل قطاع السياحة ، وحوالات المغتربين في الدولة، بإيداع العملات الأجنبية التي يحصلون عليها مثل الدولار الأميركي واليورو وعملات أخرى في البنوك المحلية، ثم يستبدلونها بالعملة المحلية، ويستخدمونها لدفع أجور العمال والموظفين، وتسديد التزاماتهم المحلية، وتتخذ الاحتياطيات الأجنبية عدة أشكال تشمل النقد مثل الدولار الأميركي واليورو، وبعض العملات الصعبة الأخرى، إضافة إلى أذونات وسندات الخزينة السيادية والذهب وحقوق السحب الخاصة، وهي أرصدة احتياطية قاموا بإيداعها لدى صندوق النقد الدولي.

**ت- أهمية الاحتياطيات الدولية**

تنبع أهمية الاحتياطيات الاجنبيه في كونها تستخدم من قبل الدول للحفاظ على قيمة عملاتها المحلية بسعر ثابت ومستقر أمام العملات الأجنبية الأخرى، وأهمها الدولار الأميركي، سواء كان نظام الصرف عائما أو ثابتا ، ومن الوظائف الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية، الحفاظ على السيولة في حالة حدوث أزمة اقتصادية، وتغطية المستوردات لفترة زمنية مقبلة، وهناك حاجة دائماً للاحتياطيات للتأكد من أن الدولة ستفي بالتزاماتها الخارجية، بما في ذلك الديون السيادية والتجارية، وتشمل أيضًا القدرة على استيعاب أي تحركات رأسمالية غير متوقعة، إضافة إلى أن رصيد الاحتياطيات الأجنبية في البنك المركزي يعطي المستثمرين الأجانب والمحليين شعورا بالثقة والأمان، وخصوصا وقت الأزمات.

تستخدم بعض الدول احتياطياتها لتمويل القطاعات الإستراتيجية، وإعطاء حرية ومرونة أكبر في تنويع احتياطاتها الأجنبية وإدارتها حسب الظروف العالمية ويشمل التنويع بين النقد الأجنبي، والأوراق المالية مثل السندات والأذونات السيادية، إضافة الى الذهب، والبلدان ذات الفوائض التجارية الأكبر هي التي لديها احتياطيات أجنبية أكبر؛ لأنهم يصدرون أكثر مما يستوردون، وتعتبر الصين أكبر البلدان التي لديها احتياطات أجنبية تليها اليابان، كما تسهم الاحتياطيات الأجنبية في ما يلي :-(صندوق النقد الدولى ،2001، 4 ):

- المساهمة في حل مشكله الاختلالات في ميزان المدفوعات
- امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية نتيجة لتعرض الاقتصاد المحلي لأحداث مفاجئه أو خارجه عن السيطرة والتقليل من تداعياتها علي الاقتصاد.
- مواجهه التزايد في الطلب علي ألعمله الاجنبيه محليا

**ث- معايير كفاية الاحتياطيات الدولية**

يوجد عدد من المعايير التي تحدد كفاية الاحتياطيات الدولية لاى اقتصاد والتي يجب الاحتفاظ بها لمواجهة الأزمات والصدمات الخارجية ، وتمنح الثقة في الأسواق المحلية ، وتعطي مؤشرا جيدا على أداء الاقتصاد ، ويمكن توضيح بعض منها والتي تتماشي مع هيكلية وتطور الاقتصاديات النامية .

**1. قاعدة "Guidotti – Greenspan":** تشير هذه القاعدة إلى أن إجمالي الاحتياطي الأجنبي (العملات الأجنبية والذهب) الذي يمتلكه البنك المركزي للبلد، يجب أن يساوي الدين الخارجي قصير الأجل (الذي يُستحق خلال سنة كحد أقصى)، ومنطلق ذلك أن يكون لدى الدولة احتياطي أجنبي كاف لمقاومة أي انسحاب لرأس المال الأجنبي قصير الأجل.وقد سميت هذه القاعدة باسم "Guidotti" نسبة لنائب وزير المالية الأرجنتيني الأسبق و"Greenspan" والرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (محمد ابراهيم ، 2020)، وقد ذكر "Guidotti" هذه القاعدة لأول مرة في ندوة لمجموعة الـ33 في عام 1999، بينما نشرها جرينسبان على نطاق واسع في عدة أماكن.

**2- معيار تغطية الواردات "Import coverage":** اقترح الاقتصادي "Triffin" هذا المعيار كمؤشر على كفاية الاحتياطيات الدولية، ويعتبر هذا المؤشر أحد أهم المقاييس التقليدية لمعرفة كفاءة الاحتياطات الأجنبية في أي دولة. ويجب أن يكون لدى الدولة احتياطي أجنبي يغطي وارداتها من 3 إلى 6 شهور على الأقل؛ ونسبة 20 في المئة من الواردات سنويا

**3. معيار نسبة الاحتياطيات الدولية الي عرض النقود** (R/M2)

بما أنه في العديد من البلدان الناشئة التي تمر بمرحلة انتقالية؛ يعتبر هروب رأس المال من قبل المقيمين، أي الاستنزاف الداخلي، استنزافا إضافيا للاحتياطات الأجنبية، بمعنى أن السكان يلجئون لتحويل العملة المحلية إلى العملات الأجنبية، لذلك يأخذ هذا المعيار هذا التأثير في الاعتبار عن طريق ضبط قاعدة "Guidotti-Greenspan" من خلال: أخذ جزء 20 في المائة من العرض النقدي الواسع (M2) كمؤشر محتمل لحجم الاستنزاف الداخلي، وبذلك يقيس مخاطر الاستنزاف الداخلي المحتملة في الدولة ( زايري بلقاسم ،2012،52 )

**4. معيار صندوق النقد الدولي المركب الجديد.**

نظرا لأن المعايير السابقة تركز على مصدر واحد من مصادر استنزاف الاحتياطات الدولية؛ فقد طوّر صندوق النقد معيارا مركبا جديدا ليشمل عدة مؤشرات، حيث وضع مقياسا شاملا مرجحا لمخاطر استنزاف الاحتياطي الأجنبي المحتمل عبر قنوات مختلفة، ويعمل هذا المعيار

كمتنبئ أفضل لأزمة العملة ومن المعايير القياسية بالنسبة للأسواق الناشئة، والتي تعمل وفق نظام الصرف المرن،.فالمؤشر كما يلي: الدين الخارجي قصير الأجل 30 في المائة، والصادرات 5 في المائة، والعرض النقدي 10 في المائة، ومتطلبات المحفظة الاستثمارية الأخرى 10 في المائة. ويجب أن تغطي الاحتياطات الدولية لأي بلد من 100 في المائة إلى 150 في المائة من قيمة هذا المعيار المركب (محمد ابراهيم ، 2020).

## ثانيا: الجانب التحليلي

### 1- تطور الاحتياطي الدولي للاقتصاد الليبي

تتمثل الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الليبي والتي هي ملك السلطة النقدية في الحيازة الرسمية للعملات الأجنبية، إضافة لما يملكه البنك المركزي من رصيد الذهب، ووحدات حقوق السحب الخاصة، فضلا عن صافي مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ، وتشكل احتياطيات العملة الأجنبية النسبة الأكبر والغالبة على حجم الاحتياطيات تصل إلي 99% من حجم الاحتياطيات قي حين تتوزع النسبة المتبقية 1% بين الذهب النقدي والاحتياطي لدي صندوق النقد الدولي ، وبالتالي قان بند الاحتياطي من العملة الأجنبية لدي المصرف المركزي هو المسيطر علي حجم االاحتباطي الدولي، وهو ما يعطي مرونة عالية في السيولة قد تكون ايجابية في التعامل مع الأزمات ، وسلبية في سرعه استنزاف الاحتياطيات.

يعتمد الاقتصاد الليبي في بناء احتياطياته الدولية على العوائد من الصادرات النفطية، فقد ساهمت الآثار الايجابية لارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الليبي في تراكم الاحتياطيات الأجنبية لدى السلطة النقدية ، وعلى هذا الأساس فإن هناك ارتباطاً وثيقاً بين العوائد النفطية و مستوى الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي، وقد شهدت الاحتياطات الدولية للاقتصاد الليبي تطورات وتغيرات عديدة ساهمت أوضاع القطاع النفطي فيها بالدرجة الأولي من حيث الإنتاج والأسعار، والتي ارتبطت بدورها بالتطورات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد والتي انعكست بالمجمل على الاقتصاد الليبي عامه وعلى الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي خاصة ، ويمكن ملاحظه أن التطورات والتغيرات التي شهدتها الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي مرت بمرحلتين زمنيتين مختلفتين من عده نواح ويمكن توضيح ذلك بشكل مفصل من خلال تناول هاتين الفترتين على النحو التالي:-

#### أ- الفترة الزمنية 2000-2010

شهدت هذه الفترة تطورا ملحوظا كما يتضح ذلك من خلال الجدول رقم (1) ،حيث بلغ حجم هذه الاحتياطيات عام 2000 حوالي7 مليار دينار بما يعادل حوالي 13 مليار دولار وفقا

لســـعر الصـــرف للدينار الليبي في حينها موزعه بين مكونات الاحتياطي المختلفة ، لتصـــل هده الاحتياطيات في تطور ملحوظ في عام 2010 إلى ما قيمته حوالي 129 مليار دينار اى ما يعادل حوالي 104 مليار دولار بأسـعار صـرف عام 2010 ، و،بمعدل نمو وصـل في المتوسـط إلي 42% سـنويا ، هدا التطور هو نتيجة لارتفاع العوائد النفطية والتي بلغ أقصـاها في عام 2007 حيث وصـــل حجم العوائد إلى حوالي 77 مليـار دينـار، ومـا أحـدثـه من فوائض في الميزان التجـاري والمدفوعات انعكست إيجابا على ارتفاع حجم الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي ، بالاضافه إلي الإصلاحات الاقتصادية والاستقرار الأمني والذي ساهم في ارتفاع حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية والتي بلغت خلال هده الفترة حوالي 19 مليار دولار ، وهو مؤشـــر جيد على اعتبار أن المستثمر يبحث دائما عن الظروف والمناخ الجاذب للاستثمار والذي توفره الاحتياطات الاجنبيه للاقتصاد الليبي بما يوفره من ثقة لدي المستثمر الخارجي.

جدول رقم (1)

تطور الاحتياطيات الدوله للاقتصاد الليبي للفتره 2000-2010

| السنة | الاحتياطيات د- ل | سعر الصرف | الاحتياطيات بالدولار | نمو الاحتياطيات | عوائد الصادرات د.ل | تدفقات الاستثمار د.ل |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 7047.262 | 0.54613 | 12904 | 102.2 | 6720 | 76.9 |
| 2001 | 8586.7 | 0.64732 | 13265 | 21.85 | 10521 | 86.05 |
| 2002 | 17415.7 | 1.21669 | 14314 | 102.8 | 16483 | 176.3 |
| 2003 | 25611.73 | 1.30839 | 19575 | 47 | 27928 | 187.04 |
| 2004 | 32100.18 | 1.25064 | 25667 | 25.3 | 37792 | 446.25 |
| 2005 | 53476.35 | 1.35541 | 39454 | 66.5 | 51453 | 1406.39 |
| 2006 | 76245.29 | 1.28821 | 59187 | 42.5 | 61726 | 2658.4 |
| 2007 | 97270.53 | 1.22728 | 79257 | 27.5 | 77027 | 4723.85 |
| 2008 | 115304.6 | 1.25161 | 92125 | 18.5 | 46319 | 3078 |
| 2009 | 123935.4 | 1.24021 | 99931 | 7.48 | 61659 | 4104.4 |
| 2010 | 128636.9 | 1.24028 | 103716 | 3.79 | 23253 | 2367.9 |

**المصدر:** 1- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقارير سنوية.

هده الفترة شـــهدت تراكما ملحوظا في حجم الاحتياطي الدولي انعكســـت أثاره إيجابا في المجمل على اداء الاقتصاد الليبي من حيث استقرار سعر الصرف الرسمي والذي لا يبتعد كثيرا عن سـعر الصـرف في السـوق الموازي نتيجة لتوافر المعروض من النقد الأجنبي خصـوصـا بعد

العام 2003 مع بدء الإصلاح الاقتصادي وانتهاء الحصار الاقتصادي المفروض علي ألدوله ، كما يوضـح الشـكل رقم ( 1) التطور الملحوظ التصـاعدي في الاحتياطات مع التطور في عوائد الصادرات وتدفقات الاستثمار خلال هده الفترة .

إجمالا يمكن إرجاع أسـباب التطور الايجابي في الاحتياطيات للاقتصـاد الليبي خلال هده الفترة إلي ما يلي:-

أ- ارتفاع حصـيلة العائدات النفطية نتيجة لارتفاع أسـعار النفط والإنتاج من النفط الخام

ب- ارتفاع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للاقتصاد الليبي .

ت- الإصلاحات الاقتصادية ومصاحبها من ارتفاع وثيرة النشاط الاقتصادي .

ث- الاستقرار الأمني الذي شهدته البلاد خلال هده الفترة.

ج- عدم أللجو لاسـتخدام الاحتياطيات لانتفاء وجود أسـباب اسـتخدامها من اختلالات او أزمات.

**شكل بيانى رقم (1)**

**تطور الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي للفترة 2000-2010**

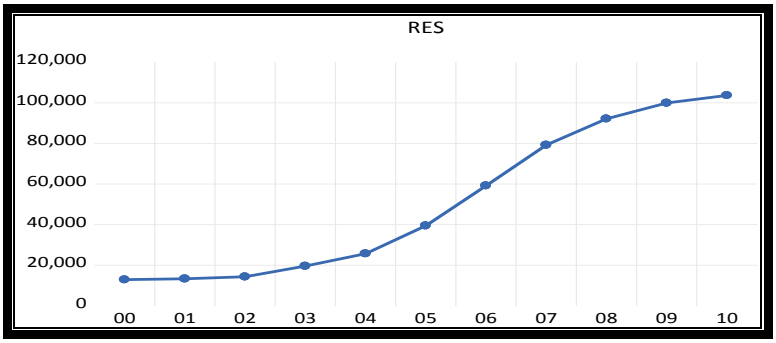


المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات النشرة الاقتصادية -مصرف ليبيا المركزي

**ب- الفترة الزمنية 2011-2019**

شـهدت هذه الفترة أزمات اقتصـاديه عديدة في غالبها ادا ما اسـتثنينا عام 2012 فقط ، فقد غلب طابع الإحداث الأمنية والسياسية بثقله على الاقتصاد الليبي برمته ، وهو ما انعكس سـلبا على أداء معظم الانشـطه ألاقتصـاديه لتنعكس في النهاية علي سـلبيه معظم المؤشـرات الاقتصادية ، ولعل السبب الرئيسي في ضعف أداء الاقتصاد هو تدني إنتاج النفط في سنوات وتوقفه في سـنوات أخري خلال هذه الفترة ، ولان الاقتصـاد الليبي يعتمد اعتمادا كليا علي العوائد النفطية فقد انعكس انخفاض هده العوائد على مجمل المتغيرات الاقتصـادية، ومن

ضمنها الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي ، فقد شهدت هده الفترة كما يوضح ذلك الجدول رقم (2) لتطور الاحتياطيات خلال الفترة 2011-2019 ، مع العلم أن المصـــرف المركزي توقف عن نشـــر تفاصـــيل الاحتياطيات منذ العام 2016 دون ذكر الأســـباب ، وان حجم الاحتياطي الدولي بدءا من العام 2016 مصدره البنك الدولي وفق النشرات التي يصدرها البنك ، والملاحظ أن الاحتياطيات بدأت بالانخفاض ابتداء من عام 2013 نتيجة للجوء الســـلطات للســـحب من الاحتياطيات لمواجهه العجز الحاصل في وميزان المدفوعات المتزامن مع انخفاض العوائد النفطية مع تسارع في تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية وهو ما انعكس سلبا على المصدر الوحيد لدعم تراكم الاحتياطيات في الاقتصـــاد الليبي ، كما انه نتيجه لهده الاحداث توقفت تدفقات الاستثمار الأجنبي والتي كانت داعمة للاحتياطيات وقد شهدت الاحتياطيات الأجنبية للاقتصاد نموا ســـالبا خلال هده الفترة بلغ فى المتوســـط 0.85-% ســـنويا ، هذه الفترة اتســـمت بالجانب السلبي علي تطور الاحتياطيات

جدول رقم (2)

تطور الاحتياطيات الدوله للاقتصاد الليبي للفتره 2011-2019

| السنه | الاحتياطيات د- ل | سعر الصرف | الاحتياطيات $ | نمو الاحتياطيات | الصادرات د.ل | الاستمار الاجنبي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2011 | 133420.6 | 1.2596 | 105923 | 3.71 | 13664 | / |
| 2012 | 148821.3 | 1.26453 | 117689 | 11.5 | 76398 | 1834.8 |
| 2013 | 141309.4 | 1.27876 | 110505 | -5 | 58344 | 912.6 |
| 2014 | 119828.9 | 1.28657 | 90015 | -18 | 24511 | 65.5 |
| 2015 | 107863.6 | 1.3891 | 77650 | -9.9 | 14997 | / |
| 2016 | 100863.7 | 1.43701 | 70190 | -6.48 | 9402 | / |
| 2017 | 107448.1 | 1.35291 | 79420 | 6.52 | 26222 | / |
| 2018 | 118409.3 | 1.3875 | 85340 | 10.20 | 40712 | / |
| 2019 | 117914.4 | 1.3928 | 84660 | -0.41 | 36919 | / |

المصدر:1- النشرة الاقتصادية ، الربع الرابع 2019

2- البنك الدولي . بيانات الاحتياطيات الدولية

3- المؤسسة العربية للاستثمار. التقرير السنوي

الأجنبية للاقتصاد الليبي بسبب الظروف الأمنية والسياسية التي مرت بها البلاد ولا زالت تمر بها وهو ما انعكس على انخفاض الإنتاج في فترات وتوقفه في فترات أخري، بالاضـــافه إلي توقف

الاستثمارات الأجنبية لانعدام المناخ الاستثماري بسبب هده الاحداث، ويوضح الشكل التالي الانخفاض الواضح في حجم الاحتياطيات الأجنبية للاقتصاد

**شكل بيانى رقم (2)**

تطور الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي للفترة 2011-2019

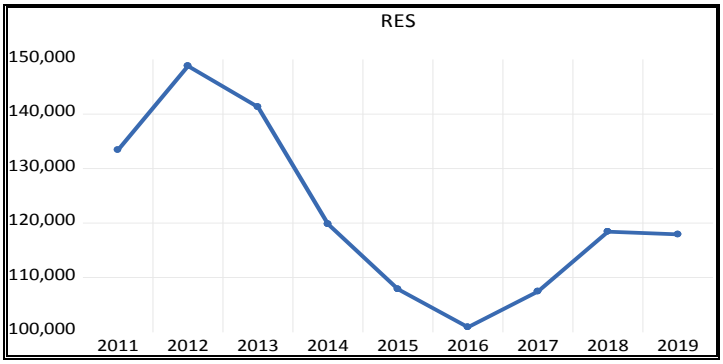


المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات النشرة الاقتصادية -مصرف ليبيا المركزي

**2- تطبيق معايير كفاية الاحتياطيات الدولية على الاقتصاد الليبي.**

هناك بعض المعايير لا يمكن تطبيقها على الاقتصاد الليبي خاصة والدول النامية بشكل عام لمعرفه كفاية الاحتياطيات الأجنبية في الاقتصاد الليبي كونها لا تتلائم مع مستوي التطور الاقتصادي ، وبالتالي سيتم التركيز علي معياريين فقط لمعرفه كفاية الاحتياطيات للاقتصاد الليبي على النحو التالي:-

**أ- معيار تغطية الواردات "Import coverage" في الاقتصاد الليبي**

يتميز الاقتصاد الليبي بارتفاع درجة التركيز السلعي للصادرات ، و بدرجة عالية من التنوع في الواردات ، لذا من الملائم استخدام نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الواردات كمؤشر على مدى كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الليبي، مع استخدام المتعارف عليه في أن عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات و التي تعتبر الاحتياطيات من خلالها كافية في الاقتصاد الليبي هي ستة أشهر، حيث أنه المؤشر الأفضل لتحديد المستوى الأمثل لكفاية الاحتياطيات بالنسبة للدول النامية ، وهو المقياس الذي يشير إلى عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات ، و يوضح الجدول رقم (3) عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات الرسمية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2019 ، حيث يتبين أن مستوى حيازة الاحتياطيات يعتبر أعلى من المعدل الذي يعتبر كافٍ في كل السنوات والذي بلغ في المتوسط لفترة الدراسة 40 شهر، بلغ أقصاها في عام 2016 بمعدل 83 شهرا ، وبلغ أدناها في عام 2002 بمعدل 15 شهرا ، وفي

المجمل كانت اعلي من معدل الكفاية المطلوب وهو 6 أشـــهر وهو ما يؤكد أن هناك إفراط في الاقتصاد الليبي بشكل يفوق كثيرا المعدل الذي يعتبر كافيا لغرض الاستقرار الاقتصادي.

**جدول رقم (3)**

**معيار تغطية الاحتياطيات للواردات**

| السنة | الاحتياطيات الدولية | شهور التغطيه | السنة | الاحتياطيات الدولية | شهور التغطيه |
|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 7047.262 | 25 | 2010 | 128636.9 | 33 |
| 2001 | 8586.7 | 23 | 2011 | 133420.6 | 70 |
| 2002 | 17415.7 | 15 | 2012 | 148821.3 | 36 |
| 2003 | 25611.73 | 23 | 2013 | 141309.4 | 26 |
| 2004 | 32100.18 | 23 | 2014 | 119828.9 | 23 |
| 2005 | 53476.35 | 30 | 2015 | 107863.6 | 47 |
| 2006 | 76245.29 | 40 | 2016 | 100863.7 | 83 |
| 2007 | 97270.53 | 38 | 2017 | 107448.1 | 73 |
| 2008 | 115304.6 | 37 | 2018 | 118409.3 | 62 |
| 2009 | 123935.4 | 36 | 2019 | 117914.4 | 46 |

المصدر/ من إعداد الباحث فيما يتعلق بشهور التغطية.

**ب- نسبة الاحتياطيات الدولية للعرض النقدي**

يلجأ السكان لتحويل العملة المحلية إلى العملات الأجنبية، وهو مؤشر مهم يستخدم كإنذار مبكر من الوقوع في الأزمات المالية ، ويقيس كمية الأموال التي يستطيع المقيمون تحويلها إلى الخارج. وبذلك يقيس مخاطر الاستنزاف الداخلي المحتملة في الدولة للعملات الأجنبية .

جدول رقم (4)

معيار نسبة الاحتياطيات الى عرض النقود

| السنة | R/M2 | السنة | R/M2 |
|---|---|---|---|
| 2000 | 0.49 | 2010 | 2.50 |
| 2001 | 0.52 | 2011 | 2.13 |
| 2002 | 0.95 | 2012 | 2.18 |
| 2003 | 1.34 | 2013 | 2.04 |
| 2004 | 1.65 | 2014 | 1.72 |
| 2005 | 2.33 | 2015 | 1.37 |
| 2006 | 3.31 | 2016 | 1.04 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2007 | 3.12 | 2017 | 0.96 |
| 2008 | 2.55 | 2018 | 1.06 |
| 2009 | 2.4 | 2019 | 1.08 |

المصدر/ من إعداد الباحث بناءا علي بيانات النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة

**يوضح الجدول رقم (4)** معيار نسبة الاحتياطيات الدولية إلى المعروض النقدي حيث يتضح إن الاقتصاد الليبي يقع ضمن تجاوز مستوي حد الكفاية ، حيث تغطي الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي في كل السنوات متطلبات هذا المعيار ادا ما أخدنا بنسبة 20% من عرض النقود كاستنزاف للاحتياطيات الدولية ، وعلى الرغم من أن الاقتصاد الليبي ونتيجة للأحداث الحاصلة تعتبر مناخ مناسب لهروب رأس المال إلى الخارج ، إلا أن الاحتياطيات الدولية ظلت تغطي عرض النقود وان انخفضت هذه النسبة في السنوات الأخيرة بدءا من عام 2013 لكنها تظل فوق حد الكفاية ، ولكن مع كل هذا يظل هذا الوضع معتمدا في ايجابيته وسلبيته على مستقبل الاستقرار الأمني والسياسي للبلاد.

**3- الكفاية والاستنزاف في الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي**

أن الاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية فوق المعدل أو الكفاية المطلوبة له عدة مساوئ نذكر منها ما يلي :-

أ- إن قيمة احتياطي الصرف الأجنبي تتآكل بسبب تراجع قيمة الدولار التي تؤثر كثيرا على قيمة الاحتياطي الحقيقي من العملات الأجنبية ، وبما إن جل الاحتياطي لاقتصاد الليبي من العملات الأجنبية فان انخفاض قيمه الدولار ينعكس سلبا على القيمة الحقيقية للاحتياطي بالعملة الأجنبية

ب- أن الاحتفاظ باحتياطيات فوق المعدل الآمن و الكافي ينطوي على تكلفة قد تكون مرتفعة بالنسبة لاقتصاد يبحث عن مصادر دخل بديلة، عليه فيحسن على وجه العموم تقليل هذه التكلفة إلى أدنى الحدود و ذلك من خلال تعظيم الاستفادة من الاحتياطيات الفائضة ، من خلال استثمار هذه الاحتياطيات في فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية تضمن تحقيق عائد من الدخل.

مع كل هذه المساوئ من الاحتفاظ باحتياطيات فوق معدل الكفاية فإن هذا الاحتفاظ في حالة الاقتصاد الليبي كان له دور ايجابي على الاقتصاد الليبي في الظروف الاستثنائية التي مر بها خلال الفترة 2013 -2020 ، ففي ظل انخفاض عوائد الصادرات النفطية الناجمة عن عدم الاستقرار الأمني ساهمت هذه الاحتياطيات في تخفيف العبء على الاقتصاد الليبي من

خلال معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات والميزانية العامة والمحافظة على عدم توقف الواردات وان ساهم تخفيضها في ارتفاع معدل التضخم وارتفاع سعر الصرف في السوق الموازى لكن تبقي ايجابيات الاحتفاظ شاهده على عدم انهيار الاقتصاد.

فخلال الفترة من 2012 الي 2016 فقط تم استنزاف ما نسبته 40% من حجم الاحتياطي بالعملة الأجنبية، فقي عام 2012 بلغ حجم الاحتياطي الدولي بالدولار اكتر من 117 مليار دولار لينخفض في عام 2016 الى حوالي 70 مليار دولار في اكبر استنزاف منذ عقود للاحتياطي وذلك نتيجة للأوضاع السياسية والأمنية المتدهورة وما صاحبها من انخفاض في الإنتاج النفطي، ناهيك عن الانخفاض في أسعار النفط ، وان حدث استقرار نسبي بين عامي2017-2018 صاحبه تراكم محدود في الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي ، ولكن مع عودة إقفال النفط مع بداية العام 2020 والمستمر حتى بداية شهر أغسطس والذي تجاوزت خسائره اكتر من ثمانية مليار دولار وفقا للنشرات التى تصدرها المؤسسة الوطنية للنفط فان هذا الاستنزاف مستمر في الاحتياطي و هده المرة قد يكون من اكبر الاستنزافات السنوية التي مرت على الاحتياطي الدولي للاقتصاد الليبي لانعدام الإيرادات النفطية بشكل مطلق ، وأدا كان حجم الاحتياطي الدولي مع نهاية العام 2019 هو 84 مليار دولار وفقا لإحصائيات البنك الدولي مع العلم وكما اشرنا سابقا فان المصرف المركزي لم ينشر بيانات عن حجم الاحتياطي الدولي للاقتصاد الليبي كما هو معتاد في نشراته الاقتصادية منذ العام 2016 ، وهو ما يضع عديد علامات الاستفهام في مغزي عدم الشفافية في توضيح ما وصل اليه حجم الاحتياطي الدولي للاقتصاد الليبي ، وادا ما أخدنا بدقة الأرقام الصادرة عن البنك الدولي فان 84 مليار دولار ستنخفض مع نهاية العام 2020 بما يعادل 12 مليار دولار أو اكتر وفقا لارتفاع آو انخفاض المصروفات العامة من ذلك نتيجة انعدام العوائد النفطية بسبب قفل الحقول والموانى النفطية حتى الشهر الثامن من العام 2020 ، وبالتالي لو استمر هذا الوضع على ما هو عليه فسيكون الوضع كارثيا خلال سنتين و نتائجه نراها مع بداية عام 2020 مع عودة ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي ، لذا وجب على الجميع آن يعلموا أن الانهيار سيطال الجميع إن لم يتوقف هذا العبث بالوطن ومقدراته ، لذلك فان الحديث عن حد الكفاية في ظل هده الظروف يعتبر امرأ صعبا وقد يكون مستحيلا في ظل التدهور في الوضع السياسي والأمني للبلاد وعدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل

**4- اثر تركز تراكم الاحتياطيات الدولية على عوائد الصادرات النفطية**

استحوذت الصادرات النفطية على تركيبة الصادرات الليبية منذ بداية تصدير النفط في ستينيات القرن الماضي ، وقد تفاوتت الأهمية النسبية للصادرات النفطية في تكوين إجمالي قيمة الصادرات الليبية تبعا لارتفاع وانخفاض أسعار النفط العالمية وحجم الإنتاج النفطي الليبي ، إلا أنها ظلت في المجمل مستحوذةً على تركيبة الصادرات الليبية ، فتراوحت أهميتها النسبية في المتوسط 97 % من إجمالي الصادرات الليبية ،وعلى هذا الأساس فان الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي تتأثر مباشره قي تغيراتها سواء بالارتفاع أو الانخفاض تبعا للتطورات الحاصلة في أسعار النفط وحجم الإنتاج من النفط الخام وبالتالي العوائد النفطية.

يوضح الجدول رقم (5) اثر التغير في عوائد العملة الأجنبية على الاحتياطي الدولي للاقتصاد الليبي وتحديدا خلال الفترة التي شهدت أحداثا أمنية انعكست سلبا على حجم العوائد النفطية والتي تعطي صوره واضحة لمدى ارتباط الاحتياطي الدولي بالعوائد النفطية ، فالعجز المتحقق مابين إيرادات العملة الأجنبية المتأتية من العوائد النفطية والمصروفات من العملة الأجنبية ينعكس مباشره على انخفاض الاحتياطي الدولي للاقتصاد الليبي نتيجة للسحب من هدا الاحتياطي لتغطيه العجز والعكس في حالة الفائض ، ولعدم وجود مصادر أخري للعملة الاجتبية كتدفقات الاستثمار، او السياحة ، او الصادرات غير النفطية ، يبقي الحال على ما هو عليه ويبقي دائما رهينة لقطاع النفط وما يحدث فيه من تطورات ايجابية او سلبية

جدول رقم (5)

انعكاس التغيرات في العوائد علي تراكم الاحتياطيات

| السنة | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الايرادات من العمله الاجنبية** | **53181** | **40666** | **15625** | **7608** | **4781** | **13983** | **24549** | **22490** |
| **مصروفات العملة الأجنبية** | **40749** | **46399** | **30953** | **20931** | **12549** | **13479** | **13479** | **24601** |
| **وضعية العملة الأجنبية** | **فائض** | **عجز** | **عجز** | **عجز** | **عجز** | **فائض** | **فائض** | **عجز** |
| **التغير في الاحتياطيات $** | **زيادة** | **انخفاض** | **انخفاض** | **انخفاض** | **انخفاض** | **زيادة** | **زيادة** | **انخفاض** |

**المصدر: مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، الربع الرابع 2019**

**5- اثر الاحتياطيات الدولية على بعض المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد الليبي**

أ- **الأثر على سعر الصرف الرسمي والموازي**

حتى نهاية العام 2012 ظل سعر الصرف في السوق الموازي لا يختلف كثيرا عن سعر الصرف الرسمي بحيث لم يتجاوز الفرق بين السعرين عن 50 الى 100 درهم لصالح سعر الصرف في السوق الموازي اذا ما استثنينا الفترة 2000- 2003 والتي شهد فيها سعر الصرف في السوق الموازي ارتفاعا محدودا وبرجع ذلك إلى إن هده الفترة شهدت الحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا من قبل مجلس الأمن، بالاضافه إلى انخفاض المعروض من العملة الأجنبية بسبب القيود المفروضة من الدولة على حجم العرض نتيجة لانخفاض العائدات النفطية وهو ما انعكس على ضعف تراكمات الاحتياطي والتي لم تتجاوز حينها 15 مليار دولار

جدول رقم (6)

تطور سعر الصرف الرسمي والموازي

| السنة | سعر الصرف الموازي | سعر الصرف الرسمي | الاحتياطي بالدولار |
|---|---|---|---|
| 2010 | 1.40 | *1.24028* | *103716* |
| 2011 | 1.50 | 1.2596 | *105923* |
| 2012 | 1.50 | 1.26453 | *117689* |
| 2013 | 2.0 | 1.27876 | *110505* |
| 2014 | 3.0 | 1.28657 | *90015* |
| 2015 | 4,0 | 1.3891 | *77650* |
| 2016 | 5.0 | 1.43701 | *70190* |
| 2017 | 7.5 | 1.35291 | *79420* |
| 2018 | 6.5 | 1.3875 | *85340* |
| 2019 | 4.5 | 1.3928 | *84660* |

**المصدر: 1-مصرف ليبيا المركزي . النشرة الاقتصادية الربع الرابع 2019**

**2- البنك الدولي .البيانات الدولية**

اما الفترة الزمنية ما بعد عام 2012 ونتيجة لانخفاض العوائد النفطية الناجمة عن انخفاض الإنتاج او إقفاله تماما فقد انعكس ذلك تماما على الاحتياطيات الدولية بعد حدوث العجز في الميزان التجاري والميزانية ألعامه وهو ما أدي إلى استنزاف 40% بين الفترة 2012-2016 من حجم الاحتياطي بالدولار، وهو ما ساهم في انخفاض المعروض من العملة الأجنبية في السوق أمام حجم الطلب المتزايد وبالتالي بدأت الفجوة تتسع مابين سعر الصرف في السوق الموازي

وسعر الصرف الرسمي كما هو موضح بالجدول ؤقم (6 ) حيث يلغ اقصى ارتفاع لسعر صرف الدينار مقابل الدولار في السوق الموازى عام 2017 الى 7.5 دينار للدولار الواحد مقابل 1.38 دينار للدولار الواحد في السوق الرسمي، وهو ما يعكس حجم الاختلال والتدهور في سوق الصرف الموازي ، والملاحظ أن انخفاض الاحتياطيات تبعه انخفاض في قيمة الدينار سواء في السوق الرسمي او السوق الموازي إلا انه كان في السوق الموازي اكتر حدة ووضوحا ، ويرجع الانخفاض الملحوظ في سعر الصرف في السوق الموازي خلال الفترة 2018-2019 الى الإجراءات التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي من خلال بيع النقد الأجنبي مباشرة إلى المواطن بسعر الرسمي مضافا إليه رسوم تصل الي 163% من قيمة سعر الصرف الرسمي ، وبالرغم من خلق سعر جديد لا يدخل ضمن نطاق السعر الرسمي، إلا انه ساهم في انخفاض ملحوظ في معدل التضخم مقارنة بالعام 2017 ، واستقرار نسبي قي سعر الصرف في السوق الموازي ، بالإضافة إلى منحة أرباب الأسر التي شرعها المصرف المركزي كان لها أيضا دور ايجابي على سعر الصرف وعلي معضلة عدم توافر السيولة في المصارف التجارية ، ولكن في المحصلة يبقي نجاح أية إصلاحات اقتصادية رهينة للوضع الأمني والسياسي للبلاد.

جدول رقم (7)

نتائج العلاقة السببية بين الاحتياطيات وبعض المتغيرات الاقتصادية

| العلاقة ونتائجها | الاحتياطيات * سعر الصرف الرسمي | الاحتياطيات *سعر الصرف الموازى | الاحتياطيات* الاستثمار الأجنبي | الاحتياطيات * الواردات |
|---|---|---|---|---|
| معامل الارتباط | 0.58 | 0.79- | 0.20 | 0.76 |
| نتائج العلاقة السببية | علاقة في اتجاه واحد من الاحتياطيات لسعر الصرف | علاقة في اتجاه واحد من الاحتياطيات لسعر الصرف | لا توجد علاقة | توجد علاقة في الاتجاهين |

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews 10) مرفق النتائج بالملحق رقم (1)

يوضح الجدول ؤقم (7) نتائج علاقة الارتباط والعلاقة السببية بين سعر الصرف الموازي والرسمي مع الاحتياطيات الدولية وهي تأكيد لما تم تناوله سابقا ، حيث كانت درجه الارتباط بين سعر الصرف الموازي والاحتياطيات الدولية قويه بلغت 79% في الاتجاه العكسي بما يعني أن ارتفاع الاحتياطيات يؤدي لانخفاض سعر الصرف قي السوق الموازي والعكس صحيح ، وهو ما يتبثه الواقع ، كما اتبث العلاقة السببية لجرانجر وجود علاقة يكون تاتيرها او سببها من

الاحتياطيات إلي سعر الصرف الموازي ، بحيث تغير في الاحتياطيات يتسبب بتغير في سعر الصرف الموازي ، اما سعر الصرف الرسمي فكانت العلاقة اقل ارتباطا حيث بلغ معامل الارتباط 58% وهو يعكس التغير الطفيف في سعر الصرف الرسمي مقابل التغيرات الكبيرة في حجم الاحتياطيات ، كما أظهرت نتائج العلاقة السببية وجود علاقة في اتجاه واحد تتسبب فيها الاحتياطيات الدولية تنعكس علي تغيرات طفيفة في سعر الصرف الرسمي الذي يخضع لنظام أسعار الصرف الثابتة التي تتحكم فيها السلطة النقدية ، وبالتالي يكون التأثير محدودا جدا في سعر الصرف الرسمي عكس سعر الصرف الموازي الذي يخضع لقوي الطلب والعرض على النقد الأجنبي في السوق.

**ب- <u>الأثر على الواردات</u>**

يتصف الاقتصاد الليبي بعدم قدرة القطاعات الاقتصادية غير النفطية على التطور بمعدلات نمو تواكب الطلب المحلى ، وتدني مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، الأمر الذي يترتب عليه دائماً اختلال بين العرض والطلب بما يؤدي إلى لجؤ الدولة إلى الاستيراد ومن ثم توجيه جزء كبير من عائدات النفط لتغطية قيمة الاستيراد السلعية (عبد الفتاح ابو حبيل، 1990، 240) ، بالتالي تعتبر ليبيا من البلدان المستهلكة والتى تعتمد إلى حد كبير على الواردات من السلع والخدمات لتغطية الطلب المحلي فيها بل إن هناك إفراطا في الاستيراد نتيجة لضعف القاعدة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية ، وقد صاحب نمو العائدات النفطية نموا في الواردات وان كان هذا النمو فى الواردات قد شهد تقلبات عدة نتيجة ارتفاع وانخفاض أسعار النفط والتي تنعكس على قيمة المخصص للواردات باعتبار عوائد الصادرات النفطية هي الممول للواردات ، بالتالي فان الاحتياطيات تتأثر مباشره بحجم الواردات في حالة انخفاض العوائد

لم تتأثر الاحتياطيات الدولية بارتفاع ونمو الواردات خلال الفترة 2000-2012 والذي بلغ نموها في المتوسط 19% على خلفية تحقيق الميزان التجاري لفوائض متواصلة خاصة وميزان المدفوعات عامة وبالتالي انعدمت الحاجة إلى استنزاف الاحتياطيات الدولية وبالتالي شهدت هده الاحتياطيات نمو متواصلا بلغ قمته في عام 2012 ليبلغ اكثؤ من 117 مليار دولار ، مع بداية عام 2013 وما صاحبه من إغلاق النفط وانخفاض العوائد النفطية ، ولان الواردات تغطي جزءا هاما من الطلب الكلى فى الاقتصاد الليبي ، فى ظل ضعف القاعدة الإنتاجية والخدمية فى الاقتصاد الليبي رغم الخطط التنموية التي تم تنفيذها خلال الخمسة عقود الماضية لتنويع القاعدة الإنتاجية وإحلال الصناعات المحلية البديلة لتساهم فى تغطية الطلب الكلى والتقليل من حجم الواردات التى تستنزف عوائد التصدير ، الا أن الواقع يؤكد فشل تلك

البرامج والخطط ،فبدل أن تقل أهمية الواردات زادات أهميتها نسبة الى الناتج المحلى الاجمالى والطلب الكلى ، وبالتالي وعلى الرغم من محاولة السلطات المحلية خفض الواردات نتيجه لانخفاض العوائد النفطية وفي ظل عدم وجود بديل لعوائد الصادرات النفطية فقد تأثرت الاحتياطيات تأثرا مباشرا بهده الوضعية وهو ما أذي لانخفاض الاحتياطيات نتيجة لاستنزاف جزء منها في الواردات، وتوضح نتائج العلاقة بين الواردات والاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي قوة درجة الارتباط بين المتغيرين والتى بلغت وفق معامل الارتباط 76% في الاتجاه الطردي وهو ما يعكس ان زيادة الاحتياطيات سوق ينعكس على زيادة الواردات سواء من القطاع العام او الخاص لتوفر المعروض من النقد الأجنبي ، والعكس صحيح في حالة انخفاض الاحتياطيات الدولية ، اما نتائج العلاقة السببية فأكدت على وجود علاقة في الاتجاهين أي ان زيادة الاحتياطيات للسنوات السابقة يؤدي لزيادة الواردات كما حدث خلال الفترة 2000-2010 ، وان انخفاض العوائد مع بقاء او انخفاض محدود في حجم للواردات ينعكس على استنزاف الاحتياطيات كما حدث خلال الفترة 2013-2019

**ت- <u>اثر الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي على الاستثمار الاجنبي المباشر</u>**

يعتبر تراكم الاحتياطي الدولي عاملا مهما في جذب الاستثمارات الأجنبية للدول ، فهو مصدر تقة وضمان للمستثمر الأجنبي لتحويل الإرباح المتحققة او رأس المال في حالة إنهائه لمشروعاته .

خلال الفترة 2000-2012 زادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية للاقتصاد الليبي في جميع انواع الانشطة الاقتصادية وان غلب طابع الاستثمارات النفطية على اجمالى التدفقات ، وصاحب هذه الفترة المناخ الاستثماري الذي ينشده المستثمر متمثلا في جانب الاستقرار الامني ، الا أن هده التدفقات بدأت بالتلاشي بعد فقدان مناخ الاستقرار الأمني، وبالتالي لا يمكن ربط الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي بانخفاض الاحتياطيات، لان العامل المؤثر الرئيسي يبقي الاستقرار الأمني والسياسي ، وتؤكد نتائج العلاقة بين الاحتياطيات والاستثمار الأجنبي ذلك حيث كن معامل الارتباط ضعيف بين المتغيرين والذى بلغ 20% ، فيما أكدت العلاقة السببية بين المتغيرين عدم وجود علاقة بين المتغيرين، صحيح أن المستثمر الأجنبي يبحث عن الثقة التى توفرها الاحتياطيات الدولية كعامل مهم للاستثمار، لكن يبقي عامل الاستقرار الأمني والسياسي هو العامل الأهم ، في غيابه تنعدم فكرة الاستثمار.

**6- استثمار الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي**

دائما ما يتبادر إلي الدهن عند الحديث عن تراكم الاحتياطيات الدولية لأي اقتصاد تساؤل مهم وهو كيف يمكن الاستفادة من هده الاحتياطيات بشكل يساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة والتي تنعكس واقعا ملموسا على مستوي دخل الفرد ورفاهيته الاقتصادية ، وللإجابة على هذا السؤال يجب علينا أولا أن نحدد المستوى الملائم للاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي دون إفراط او تفريط حتى يمكن حينها أن نقدر بعد ذلك حجم الاحتياطيات التي يمكن استثمارها

أ- وفي ظل الظروف الحالية للاقتصاد الليبي وعدم الاستقرار السياسي والأمني والتوقف المستمر للإنتاج النفطي ، وعدم وضوح الصورة السياسية المستقبلية للبلاد، وما يجره ذلك على الوضع الاقتصادي للبلاد ، بالتالي يظل الامر صعبا في تحديد حد الكفاية للاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي ، ولكن ادا ما استقر الوضع السياسي والأمني بأذن الله فأن حد الكفاية من الاحتياطيات يجب الا يتجاوز واردات سنة من السلع والخدمات للاقتصاد الليبي ، واستثمار الباقي داخل الاقتصاد المحلي فقط من خلال الاستثمار في رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الليبي بما يسهم في تنويع الصادرات وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية فقط، ولقد اتبتث تجربة الاقتصاد الليبي في الاستثمارات الخارجية عدم فعاليتها ، حيث لم يسهم دخل الاستثمارات الخارجية في دعم الدخل القومي للاقتصاد الوطني في ظل الفساد وعدم الشفافية والوضوح في الاستثمارات الخارجية، إلى جانب عدم تحقق جدواها اقتصاديا ، وبمقارنة بسيطة ببعض الدول مثلا كدولة الكويت التي يقترب إنتاجها من النفط من الإنتاج الليبي في فترات الاستقرار وارتفاع الإنتاج ، فقد حققت الكويت نجاحا إلى حدا ما في استثمار العوائد النفطية ، حيث بلغت نسبة الدخل المتحقق من الاستثمارات الى عوائد الصادرات النفطية فى المتوسط 20% سنويا كما يوضح ذلك الجدول رقم (8) ،وقد بلغت هذه النسبة فى عام 2000 ما يعادل 37% من أجمالي العوائد النفطية ، في حين لم تتجاوز هده النسبة في المتوسط للاقتصاد الليبي 6.6% من العوائد النفطية ، وهدا يظهر الخلل الواضح في جدوى الاستثمارات الخارجية بالإضافة إلى ذلك فإن الاستثمارات الخارجية الليبية تصاحبها مجموعة

**جدول رقم (8)**

**مقارنة بين الدخل المتحقق والعوائد النفطية فى الاقتصاد الليبي والكويتى**

| *السنة* | عوائد الصادرات | دخل الاستثمار | نسبة الدخل للعوائد | عوائد الصادرات | دخل الاستثمار | نسبة العوائد للدخل |
|---|---|---|---|---|---|---|
| *2000* | 19478 | 7315.4 | 37.5 | 3364 | 355.1 | 10.5 |
| *2005* | 45302 | 8022.6 | 17.7 | 51223 | 3247.5 | 6.3 |
| *2010* | 67630 | 10620 | 15.7 | 76474 | 3622 | 4.7 |
| *2013* | 115894 | 13778 | 11.8 | 75975 | 3950 | 5.1 |
| *متوسط* | | | 20.6 | | | 6.6 |

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير السنوي أعداد مختلفة

من المخاطر يمكن بيانها على النحو التالي:-

*أ*- مخاطرة متعلقة بالسوق المالية تنشأ من حيث التقلبات في أسعار صرف العملات والأوراق المالية .

**ب**- مخاطر متعلقة بالتضخم : حيث تفقد هذه الأصول جزءا هاما من قيمتها أو من قيمة الفوائد المتوقعة.

**ت**- مخاطر سياسية: تتعلق بتجميد هذه الأموال المودعة لدى الهيئات المالية كما هو حاصل اليوم في ظل تجميد الأموال الليبية في الخارج من قبل مجلس الأمن الدولي منذ عام 2011

**ث**- مخاطر تتعلق بالأزمات الدولية كالأزمة المالية العالمية في عام 2008 ، وأزمة منطقة اليورو ، والأزمة الحالية التي عرفت بجائحة كورونا وانعكست على النمو الاقتصادي العالمي سلبا وخسائر تقدر بمليارات الدولارات وأثارهما السلبية على الاستثمارات الخارجية الحقيقية.

إن تكلفة الفرصة البديلة تلعب دورا مهما في تحديد حجم الاحتياطيات الذي تحوزه الدولة فالطلب على الاحتياطيات يتم تحليله دائما من مدخل التكاليف والمنافع لحيازة الاحتياطيات الدولية وبالتالي يصبح الاستثمار ضرورة حتمية اد ما تم تجاوز حد الكفاية مستقبلا

## النتائج

1. تشكل احتياطيات العملة الأجنبية النسبة الأكبر والغالبة على حجم الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي
2. التغيرات والتطورات التي شهدتها الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي مرت بمرحلتين زمنيتين مختلفتين عكست الأولي تراكما للاحتياطيات الدولية والثانية استنزافا لها.

3. تجاوزت الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي حد الكفاية خلال فترة الدراسة وفق المعايير المستخدمة.
4. الاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية كان له دور ايجابي على الاقتصاد الليبي في الظروف الاستثنائية التي مر بها خلال الفترة 2013 -2020 ، ففي ظل انخفاض عوائد الصادرات النفطية الناجمة عن عدم الاستقرار الأمني والسياسي ساهمت هذه الاحتياطيات في تخفيف العبء والتقليل من أثر الأزمة
5. الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي تتأثر مباشره في تغيراتها سواء بالارتفاع أو الانخفاض تبعا للتطورات الحاصلة في أسعار النفط وحجم الإنتاج من النفط الخام وبالتالي العوائد النفطية.
6. وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف في السوق الرسمي والموازي ينطلق تأثيرها من الاحتياطيات إلي سعر الصرف ، في حين توجد علاقة سببية في اتجاهين بين الاحتياطيات والواردات أي التاثير متبادل بينهما.

## التوصيات

1. أن الاحتفاظ باحتياطيات فوق المعدل الآمن و الكافي ينطوي على تكلفة قد تكون مرتفعة بالنسبة لاقتصاد يبحث عن مصادر دخل بديلة وفي حالة تحقق الاستقرار السياسي في البلاد بادن الله فان استثمار مافوق معدل الكفاية ضرورة ملحة فالطلب على الاحتياطيات يتم تحليله دائما من مدخل التكاليف والمنافع لحيازة الاحتياطيات الدولية وبالتالي يصبح الاستثمار ضرورة حتمية
2. الاستثمار يكون داخل الاقتصاد المحلي فقط من خلال الاستثمار في رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الليبي بما يسهم في تنويع الصادرات وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية فقط
3. ضرورة الشفافية والوضوح في إدارة واستثمار الاحتياطي الدولي للاقتصاد الليبي ومن هنا تبرز أهمية الإدارة السليمة للاحتياطيات الأجنبية، حيث يسهم ذلك في زيادة قدرة الاقتصاد على تحمل الصدمات الخارجية من خلال ما يحصل عليه مديرو الاحتياطيات من معلومات تجعل صانعي السياسات الاقتصادية على دراية بتطورات الأسواق المالية والتهديدات المحتملة لها.

## الخلاصة

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي من خلال أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية وأهميتها في مواجهة الأزمات التي يمر بها الاقتصاد الليبي نتيجة للتدهور الأمني والسياسي وما صاحبه من إغلاق للحقول النفطية، وتوقف المصدر الوحيد للدخل للاقتصاد الليبي الذي يعتبر شريان الحياة للامه الليبية في ظل الاعتماد الكلي على عوائد النفط غي تسيير كافة الانشطه الاقتصادية وانعكاس ذلك كله على استنزاف الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي ، وهو ما يجعل الاقتصاد الليبي في وضع كارثي في حالة استمرار هذا الوضع لفترة طويلة من الزمن يصعب حينها تدارك النتائج الكارثية وتبعاتها على معيشة المواطن الليبي وهو ما يتطلب تكاتف الجميع ونبذ الخلافات لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني أولا ثم البدء في عملية إعادة الاستقرار للوضع الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل عامة وتنويع مصادر تراكم الاحتياطيات من خلال الصادرات غير النفطية، والاستثمار الأجنبي، والسياحة بما يضمن استمرار تدفق العوائد الأجنبية دون ارتباط كلي بمصدر وحيد يتعرض للعوامل ومؤثرات خارجية ومحلية تكون خارج سيطرة السلطات المحلية.

## المراجع.


1- بوحبيل ، عبد الفتاح ، التحليل الاقتصادي الكلي ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي 1996.

2 -زيري، بلقاسم ،دراسة بعنوان كفاية الاحتياطيات الدولية في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، الجزائر، العدد السابع ،2012 .

3- شيعان ، جليل ، دراسة بعنوان متطلبات ادارة الاحتياطيات الدولية في الدول النامية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العراق ، المجلد ١٢ العدد ٤ لسنة ٢٠١٠

4- زغاد ، فوزي ، رسالة ماجستير بعنوان: إشكالية اداراة الاحتياطيات المالية الدولية حالة الجزائر، رسالة منشورة ،الجزائر، 2014 .

5- أبو عليان ، محمد ، معايير كفاية الاحتياطيات الدولية وتكلفة الوصول للمصادر الخارجية في الاقتصاديات الناشئة: حالة الاقتصاد التركي ، مقالة منشورة على موفع عربي 21

6- صندوق النقد الدولي ، الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية ، منشورات صندوق النقد ، 2013

7- صندوق النقد الدولي ، المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطي النقد الأجنبي –منشورات صندوق النقد-2001

8- مصرف ليبيا المركزى ، النشرة الاقتصادية ، اعداد مختلفة

9- مصرف ليبيا المركزى، التقرير السنوى، اعداد مختلفة

10-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة

11 - مصرف ليبيا المركزي ، ميزان المدفوعات ، اعداد مختلفة

12- موقع البنك الدولى، بنك البيانات المفتوحة ،https://data.albankaldawli.org/

13- موقع صندوق النقد العربي، بنك البيانات،https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

## الملاحق:

ملحق رقم (1): نتائج العلاقة السببية بين الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي وبعض المتغيرات الاقتصادية

1- نتيجة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والاحتياطيات الدولية ( لاتوجد علاقة في أي اتجاه)

| Prob. | F-Statistic | Obs | Null Hypothesis: |
|---|---|---|---|
| 0.1993 | 1.98643 | 13 | R does not Granger Cause F |
| 0.1561 | 2.36420 | | F does not Granger Cause R |

2- نتيجة العلاقة بين سعر الصرف في السوق الموازى والاحتياطيات( علاقة في اتجاه واحد)

| Prob. | F-Statistic | Obs | Null Hypothesis: |
|---|---|---|---|
| 0.0436 | 6.49004 | 9 | R does not Granger Cause E |
| 0.9452 | 0.00513 | | E does not Granger Cause R |

3- نتيجة العلاقة بين سعر الصرف الرسمي والاحتياطيات ( علاقة في اتجاه واحد)

| Prob. | F-Statistic | Obs | Null Hypothesis: |
|---|---|---|---|
| 0.0216 | 5.22448 | 18 | R does not Granger Cause E |
| 0.2362 | 1.61576 | | E does not Granger Cause R |

4- نتيجة العلاقة بين الواردات والاحتياطيات الدولية ( علاقة في اتجاهين )

| Prob. | F-Statistic | Obs | Null Hypothesis: |
|---|---|---|---|
| 0.0327 | 4.50117 | 18 | R does not Granger Cause M |
| 0.0267 | 4.85190 | | M does not Granger Cause R |

# العلاقة بين صيانة الموارد البشرية والدافعية للعمل من وجهة نظر العاملين بمصنع البرج للإسمنت: دراسة تطبيقية خلال الفترة 2019-2020م

أ.فتحى ابراهيم كسكاس[1] أ.عبدالعظيم أحمد الشارف[2] أ. احمد محمد أحمودة [3]

**مستخلص الدراسة:**

تمثل موضوع الدراسة في العلاقة بين صيانة الموارد البشرية والدافعية للعمل من وجهة نظر العاملين بمصنع البرج للأسمنت زليتن هدفت الدراسة للتعرف على مفهومي صيانة المورد البشري والدافعية، كذلك معرفة أنواع برامج الصيانة المتبعة بالمصنع، وتسليط الضوء على أهم أنواع برنامج الصيانة الاكثر تأثيرًا على الدافعية، ثم بيان نوع العلاقة بين محوري الدراسة، كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتفسير الظاهرة ولتحقيق أغراضها صممت وطورت استبانه شملت جميع متغيراتها، ومعالجة البيانات إحصائيا باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية ( spss ) وكانت النتائج الرئيسية للدراسة هي : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيانة الموارد البشرية والدافعية للعمل وهذا ما أشارت إليه نتائج اختبار بيرسون للارتباط، لا يوجد اختلاف في متوسط آراء المبحوثين في درجة الدافعية باختلاف متغيري صيانة المورد البشري وهذا ما أشارت إليه نتائج اختبارT للعينتين غير المستقلتين وقد تم تفسير النتائج في ضو الإطار النظري والدراسات السابقة، كما أوصت الدراسة: بتدعيم برنامج صيانة المورد البشري كل في يخص: الرعاية الصحية بتوفير الخدمات الترفيهية كصالات الرياضة والمكتبة العلمية، والخدمات الاقتصادية بمنح السلف، على رؤساء الأقسام ومديري الإدارات بأهمية تحسين ظروف العمل في دفع العاملين وتحسين أدائهم وتقديم بعض الحوافز المادية كخدمات نقل للعاملين لزيادة دافعيتهم الخارجية، وتكثيف الدورات التدريبية للعاملين في مجال السلامة المهنية لتفادى حوادث وأمراض العمل ولتقليل الخسائر المادية والبشرية بالمصنع.

**مفتاح الكلمات:** العلاقة -الصيانة – السلامة المهنية – الرعاية الصحية – الدافعية

**1-1:المقدمة :**

يُعتمد نجاح إي منظمة في بلوغها للأهداف التي أنشأت من أجلها على قدرة وكفاءة مواردها

[1] محاضر مساعد بكلية التجارة والاقتصاد الاسلامى مسلاته بالجامعة الاسمرية ، keskasfathii@gmail.com

[2] محاضر مساعد بكلية التجارة والاقتصاد الاسلامى مسلاته بالجامعة الاسمرية ،

[3]محاضر مساعد بكلية التجارة والاقتصاد الاسلامى مسلاته بالجامعة الاسمرية ،

البشرية، فهي المورد الأهم والأكثر تأثيرا بين عناصر الإنتاج، حيث بدونه تبقى عناصر الإنتاج الأخرى في المنظمة كلها جامدة غير منتجة.

لذا كان الاهتمام به من قبل إدارة المنظمة بوجه عـام ومن ضمن المسئوليات الهامة المنوطة بإدارة الموارد البشرية بوجه خاص، إذ لا يكفي استقطاب واختيار وتعيين أفضل الكفاءات للعمل بالمنظمة مالم تهتم هذه الإدارة بتوفير بيئة العمل المناسبة والملائمة التي يعملون بها وتوجد بها جميع المقومات الأساسية لضمان صحتهم وسلامتهم من الأخطار والحوادث و الأمراض المهنية.

إن صيانة الموارد البشرية بالمنظمة من خلال تقديم المزايا والخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية والترفيهية لهم من شأنه أن يرفع من معنوياتهم وزيادة رضاهم ورغبتهم ودافعتهم القوية في أداء العمل وضمان استمرارهم واستقرارهم في المنظمة وجعل المنظمة أكبر مصدر إغراء واجتذاب للكفاءات البشرية من خارج المنظمة للعمل بها والقضاء على هجرة الأدمغة والكفاءات منها وضمان استمرارية المنظمة وبقائها .

### 1-2: مشكلة الدراسة :

في ظل التحديات الكبيرة والمتباينة التي تواجه المنظمات اليوم كالمنافسة والعولمة والاضطراب البيئي وغيرها، أصبح من الضروري جدا أن تعمل المنظمات على ضمان مشاركة جميع أفرادها من خلال تحفيزهم بشتى الطرق لتحقيق أعلى مستويات الجودة والأداء لبلوغ الأهداف، وحيث أن الارتقاء بمستوى أداء الأفراد العاملين في المنظمة هو محصلة لتفاعل عاملين هامين هما قدرات الأفـراد ومهاراتهم من جهة ورغبتهم القوية في العمل ( دافعيتهم ) من جهة أخرى الأمر الذي يستدعى الاهتمام بهم من خلال وضع مجموعة من البرامج الخاصة بصحتهم وسلامتهم كالتدريب والتخطيط للتطوير الوظيفي وتحسين بيئة العمل وتقديم برامج الرفاهية الاجتماعية والصحية وزيادة مستواهم المعاشي والاقتصادي لإثارة دافعيتهم لأداء العمل بشكل أفضل من هذا المنطلق جاءت فكرة هذه الدراسة للتعرف على طبيعة العلاقة بين صيانة المورد البشري بالمنظمة ودافعتيه للعمل من خلال طرح التسأول التالي :

**ما طبيعة العلاقـة بين صيانة المـورد البشري والدافعية للعمل من وجهة نظـر العاملين بمصنع البرج للاسمنت ؟ ويتفرع منه التساؤل التالي :**

هل يوجد اختلاف في درجة الدافعية لدى العاملين تُعزى لعلاقتها بمتغيري الصيانة ( السلامة المهنية والرعاية الصحية ) من وجهة نظر العاملين بالمصنع ؟

### 1-3: نموذج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على اختبار النموذج التالي :

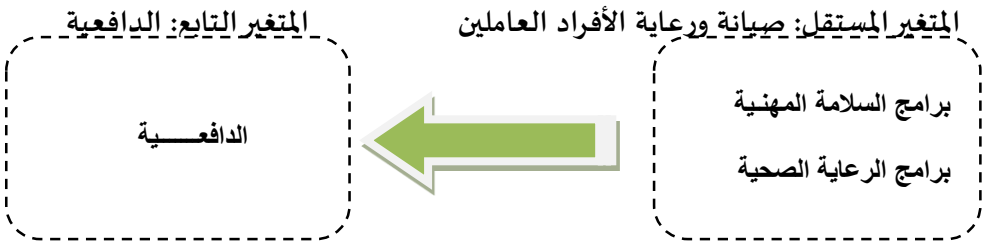


المصدر: من تصميم الباحث

### 1-4: فرضيات الدراسة :

### 1-4-1: الفرضية الرئيسية :

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين صيانة الموارد البشرية والدافعية للعمل لدى العاملين بمصنع البرج للاسمنت.

### 1-4-2: الفرضية الفرعية :

- يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في متوسط آراء المبحوثين في مستوى الدافعية باختلاف متغيري الصيانة.

### 1- 5: أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- التعرف على برامج صيانة المورد البشري من حيث المفهوم والأهمية والأنواع.

2- التعرف على مفهوم الدافعية وأهميتها والنظريات المفسرة لها.

3- معرفة أنواع برامج الصيانة والرعاية الصحية المتبعة داخل المصنع .

4- تسليط الضوء على أهم أنواع برامج الصيانة تأثيرًا على الدافعية لدى العاملين لأداء العمل .

5- بيان نوع العلاقة بين محوري الدراسة: صيانة ورعاية الأفراد والدافعية لدى العاملين لأداء العمل من وجهة

وجهة نظر العاملين بالمصنع .

### 1- 6: أهمية الدراسة :

تكمن أهميتها من واقع مساهمتها علي الأصعدة الموضوعي والبحثي والعملي كالتالي :

### 1- 6 -1: الأهمية الموضوعية :

تنبع أهميتها من احتوائها على موضوعي ذا أهمية كبيرة في مجال العمل الإداري: صيانة الموارد البشرية وعلاقتها بدافعتهم للانجاز، فمن ناحية: الاهتمام ببرامج رعاية العاملين يضمن بقائهم

واستمرارهم بالعمل وعدم التخلي عن المنظمة، وبرامج السلامة المهنية وخاصة المنظمات الصناعية من شأنه تفادى الحوادث التي يتعرض لها الأفراد أثناء العمل ويقلل الخسائر التي تلحق بالمنظمة بآلاتها أو أجهزتها أو التعويضات المالية التي تدفعها نتيجة لذلك، ومن ناحية أخرى إن تنمية الدافعية لدى العمال يعد مطلباً لجميع المنظمات باختلاف أنواعها وأحجامها لما له من آثار ايجابية على المنظمة في تحقيق أهدافها .

**1-6-2: الأهمية العلمية:**

تظهر أهمية الدراسة في سد الثغرة بالدراسات المحلية المتعلقة بموضوعها وإثراء المكتبة العلمية وفاتحة لدراسات بحثية أخرى في هذا المجال.

**1-6-3: الأهمية العملية :**

تظهر أهميتها من الناحية العملية في الاستفادة من نتائجها لمتخذي القرار والمسئولين بالمصنع قيد الدراسة بمدهم بالمعلومات المفيدة والمتعلقة بصيانة المورد البشري التي من شأنها أن تنمى الدافعية لدى العاملين بالمصنع.

**1- 7: منهجية الدراسة :**

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها استخدم المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض الأدب النظري المتعلق بموضوعي الدراسة: صيانة ورعاية الأفراد العاملين والدافعية في المصادر الثانوية كالكتب والمجلات والرسائل العلمية وشبكة المعلومات الانترنت ومراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة من جهة، وتصميم استبانه لغرض جمع البيانات من مصادرها الأولية ثم تحليلها باستخدام عددا من الأساليب الإحصائية المناسبة لتقديم عددا من التوصيات على ضو النتائج التي يتم التوصل إليها من جهة أخرى.

**1- 8: مجتمع وعينة الدراسة :**

يشمل مجتمع الدراسة جميع العاملين الليبين بالمصنع من مدراء ورؤساء أقسام وموظفين والبالغ عددهم (300) عنصرا وقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة بنسبة 20% من مجتمع الدراسة قوامها(60)مفردة

**1- 9: حـــدود الدراســة :**

التزمت الدراسة الحالية بالحدود التالية :

**1-9-1: الحدود الموضوعية :**

اقتصرت على موضوعي صيانة الموارد البشرية والدافعية والعلاقة بينهما.

**1-9-2: الحدود الزمنــية :**

تم تطبيق هذه الدراسة في الفصل الدراسي الخريف 2019-2020 ميلادي

**1-9-3: الحدود المكانـية :**

أجريت هذه الدراسة في مصنع البرج للاسمنت بزليتن

1-9-4: الحدود البشـرية :

تم تطبيق هذه الدراسة على جميع العاملين الليبيين بالمصنع .

**1- 10: مصطلحات الدراسة :**

**1-10-1: مفهوم صيانة الموظفين :**

يقصد بصيانة الموارد البشرية (( تقديم مختلف الخدمات الاجتماعية والصحية المجانية أو المدعومة وتوفير وسائل الأمن الصناعي والارتفاع بالمستوى الاقتصادي المعاشي للعاملين ووضع البرامج الكفيلة بتحسين مستويات الأداء والتطور أو التنمية الوظيفية )) ( الغزاوي، جواد، سنة 2010م، ص446 ).

**1-10-2: الدافعـية :**

تُعرف بأنّها (( قوة دافعة تؤثر في تفكير الفرد وإدراكه للأمور والأشياء، كما توجه السلوك الإنساني نحو الهدف الذي يشبع حاجاته ورغباته )) ( بيومي، سنة 1982م، ص31 ).

**1-11: الدراسات السابقة :**

**1-11-1 : ( دراسة أبو نواس ، سنة 2018 م ) بعنوان :**

أثر تطبيق أنظمة السلامة والصحة المهنية على أداء العاملين دراسة ميدانية على الشركة الأردنية السويدية للمنتجات الطبية والتعقيم، هدفت الدراسة الى التعرف على أثر تطبيق أنظمة السلامة والصحة المهنية على أداء العاملين من خلال معـرفة مدى التزام الإدارات العليا بالشركة بتطبيق هـذه الأنظمة وكذلك التعرف على الواقـع التي تعيشه الشركات في الأردن من حيث التزامها ببرامج تأهيل المختصين في السلامة والصحة المهنية كذلك أبراز دور البرامج التدريبية فيما يتعلق بالأساليب والطرق الآمنة لأداء العمل حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب المسح الميداني لجمع البيانات من عينة الدراسة البالغ قوامها (300 مفردة ) وتحليل البيانات المجمعة باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والتكرارات والانحرافات وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: إن تطبيق أنظمة السلامة والصحة المهنية يؤثر يشكل مباشر على أداء العاملين، كذلك وجود علاقة ارتباطيه قوية

بين تطبيق أنظمة السلامة والصحة المهنية وأداء العاملين كما أوصت الدراسة بتكتيف دورات لتدريب العاملين وإنشاء قسم متخصص بالسلامة والصحة المهنية وتوفير مشرفين لمتابعة إجراءات السلامة بالشركة وتوفير بيئة عمل آمنة.

**2-11-1 : ( دراسة الخياط، سنة 2017 م ) بعنـوان :**

العلاقة بين الإثراء الوظيفي والدافعية لدى العاملين في جامعة البقاء التطبيقية، دراسة مسحية لموظفي مركز الجامعة هدفت الدراسة إلى: معرفة العلاقة بين الإثراء الوظيفي والدافعية لدى العاملين، معرفة ما ادا كانت هناك فروق في استجابات أفراد عينة الدراسة حول العلاقة بين الإثراء والدافعية تعزى لمتغيري الجنس والدرجة الوظيفية، استخدمت الدراسة المنهج الكمي بإتباع أسلوب الدراسة المسحية عند جمع البيانات من مجتمع الدراسة باختيار عينة طبقية قوامها (300 مفردة ) وتحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة كمعامل الارتباط وتحليل التباين الأحادي واختبارT إضافة إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: وجود علاقة ايجابية طردية بين عناصر الإثراء الوظيفي والدافعية الداخلية للعمل، كما بينت الدراسة إلى أن توافر عناصر الإثراء الوظيفي لدى العاملين كانت بصورة متوسطة، بينت الدراسة أن مستوى الدافعية الخارجية كان أعلى من مستوى الدافعية الداخلية للعمل وان درجة توافر عناصر الإثراء الوظيفي والدافعية تتأثران بمتغير الجنس ولصالح الإناث إضافة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الدرجة الوظيفية على الإثراء الوظيفي والدافعية . ( الشميمري وآخرون ، سنة 2009،ص272 ) .

**3-11-1 : ( دراسة بن يوسف ، سنة 2007 م ) بعنوان :**

العلاقة بين استراتيجيات التعلم والدافعية للتعلم وأثرهما على التحصيل الدراسي في بعض الثانويات بولاية البليدة هدفت الدراسة إلى معرفة أهم الاستراتيجيات التي يعتمد عليها التلاميذ في السنة الأولى ثانوي فرع أدبي وحصرها، كذلك معرفة مدى انتشارها في أوساط المتعلمين، والتعرف على درجات الدافعية عند هؤلاء المتعلمين،كما تهدف الدراسة إلى معرفة العلاقة ومدى الارتباط بين درجة الدافعية واستعمال الاستراتيجيات وعلاقتهما بارتفاع أو انخفاض درجة التحصيل الدراسي. كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بإتباع أسلوب المعاينة عند جمع البيانات من مجتمع الدراسة من خلال اختيار عينة قوامها ( 200مفردة ) وتحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة كمعامل الارتباط الأحادي واختبارT واختبارF والانحدار إضافة إلى النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقد توصلت الدراسة إلى مجموعـــة من النتائج تتمثل في : أن التلامـيذ لا يستعملون الكثير من هذه الاستراتيجيات

بطريقة علمية ولا ينتهجونها لتكون لهم دعما في تنمية رصيدهم العلمي أو زيادة تحصيلهم الدراسي، وجود علاقة ايجابية طردية بين العناصر، هناك علاقة تفاعلية بين الدافعية للتعلم واستخدام الاستراتيجيات في التحصيل الدراسي، كذلك هناك ارتباط قوي وموجب بين درجات التحصيل وبين درجات الدافعية والاستراتيجيات.

**4-11-1: التعقيب على الدراسات السابقة :**

من العرض السابق للدراسات السابقة يتضح أن هناك اتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة التي تم عرضها في دراسة بعض المتغيرات كالمتغير التابع : الدافعية في دراسة الخياط، سنة 2017م بعنوان: العلاقة بين الإثراء الوظيفي والدافعية لدى العاملين، وفي بعض أهدافها، وفي دراسة بن يوسف، سنة 2007 م بعنوان : العلاقة بين استراتيجيات التعلم والدافعية للتعلم وأثرهـما على التحصيل الدراسي في بعض الثانويات بولاية البليدة أو في دراستها للمتغير المستقل مثل ( دراسة أبو نواس ، سنة 2018 م ) بعنوان: أثر تطبيق أنظمة السلامة والصحة المهنية على أداء العاملين بالإضافة إلى اتفاقها مع هذه الدراسة في البيئة التي أجريت فيها الدراسة.

أيضا تتفق هذه الدراسة مع الدراسات الأخرى في استخدامها للمنهج الوصفي التحليلي، وأيضا في استخدامها لعدد من الأساليب الإحصائية منها الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والنسب المئوية والتكرارات، كذلك في استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجميع البيانات، مثل( دراسة بن يوسف، سنة 2007م) و( دراسة أبو نواس، سنة 2018 م ).

أما أوجه الاختلاف بينها وبين الدراسات السابقة اختلافها في حجم عينة الدراسة، والحدود المكانية، والزمانية التي أجريت فيها الدراسة وكذلك في البيئة التي أجريت فيها الدراسة مثل دراسة الخياط، سنة 2017 م ودراسة بن يوسف ، سنة 2007 م ) فقد أجريتا في بيئة تعليمية جامعة البقاء التطبيقية، والمدارس الثانوية بالبليدة على التوالي بينما أجريت هذه الدراسة في بيئة صناعية .

**القسـم الأول – الإطـــار النظـري:**

**1-1: السلامة المهنية والرعاية الصحية :**

**1-1-1: السلامة المهنية :**

تحتل السلامة المهنية أو الأمن الصناعي مكانة متميزة في مجمل الجهود التي تبذلها إدارة الموارد البشرية بالمنظمة لصيانة أفرادها العاملين والمحافظة عليهم من الحوادث والأخطار وذلك

بتوفير بيئة عمل آمنة ومناسبة تتوفر فيها جميع الشروط البيئية والمادية الملائمة وتعنى السلامة المهنية جميع الأنشطة الهامة لحماية الأفراد العاملين والمواد والأجهزة والمهمات من التعرض للحوادث والإصابات خلال العمل.(عودة، سنة1997م، ص494 ).

في حين عرف الزيادى الأمن الصناعي بأنه: الاحتياطات التي تتخذها المنظمة لحماية العاملين جسميا ونفسيا ضد أخطار العمل التي قد يتعرضون لها عند ممارستهم لعملهم.( الزيادى، سنة 1999م، ص286م).

إن ما يقلل فرص السلامة المهنية في منظمات الأعمال وجود مجموعة من المخاطر المهنية في تتضمنها لإعمال وأقسام إنتاجية والتي تتخذ شكل حوادث عمل يتضرر الأفراد العاملون و عناصر الإنتاج الأخرى بسببها كالآلات والمباني أو تتخذ في شكل أمراض مهنية جسدية أو نفسية يصاب بها الفرد أثناء عمله .

**1-1-1-1: حوادث العمل :**

تحدث الإصابات في الصناعة بسبب حوادث العمل ويمكن تعريف الحادث بأنه واقعة أو حدث يقع فجأة وينتج عنه نوع من الضرر للعامل أو تلف المعدات والمواد ( الزيادى ، سنة 1999م ، ص286م ) .

**1-1-1-1-1: أسباب حوادث العمل تشمل:**

**1-1-1-1-1-1: الظروف الفيزيقية وهى :**

**أ ) الحرارة :**

أثبتت البحوث العلمية أن درجة الحرارة التي يعمل فيها الفرد تؤثر على عدد حوادث العمل والإصابات الناجمة عنه، فقد وجد أن إصابات العمل تكون عند حدها الأدنى عندما يعمل الأفراد في درجة حرارة معتدلة وكلما قلت الحرارة أو زادت عن الدرجة المثلى زاد معدل الحوادث وزادت خطورتها(عمومن، ص554)

**ب ) الإضاءة :**

الإضاءة عامل هام للرؤية الجيدة وضعفها يسبب إجهاد للعيون ويقلل من قدرة العامل على التمييز في حركة الآلات والمعدات وبالتالي يكون عرضة للحوادث( يحضية، سنة 1995م ص 15 ).

**ج ) الضوضاء :**

تؤثر الضوضاء المرتفعة تأثيرا مباشرا في القدرة على العمل والإنتاج، وخاصة بالنسبة للأعمال التي تعتمد على المجهود الذهني إذ تؤدي الأصوات المرتفعة إلى تشتيت الذهن وعدم تركيزه والإجهاد العصبي كما تحول في بعض الأحيان دون سماع عوامل التنبيه من الخطر وبالتالي الوقوع في شبح الحوادث والإصابات ( عقلي ، سنة 1996م ص 349 ).

**د ) التهوية :**

تغيير وتجديد الهواء أثناء العمل من شأنه إزالة الروائح الكريهة والمضرة وخفض درجة الحرارة وبالتالي عدم الوقوع في الحوادث، فسوء التهوية يصاحبه الخمول والتعب الذي قد يؤدي إلى الاستجابات الناقصة وإصدار السلوك غير الآمن ومن ثم الوقوع في الحوادث ( قويدر، سنة 2009م ص 54 ).

**1-1-1-1-1-2: الأسباب الشخصية :**

**أ ) الحالة الوجدانية :**

الحالة الانفعالية الشديدة للعمال من شأنها أن تزيد في التورط بحوادث العمل فالحزن والغضب وغيرها من حالات انفعالية تقلل من وظائف العمليات المعرفية وتباعد بينهما، وبين المعالجات الناجحة للمواقف الضاغطة كذلك الابتهاج الزائد يؤدي إلى التورط في الحوادث.

**ب ) الخبرة :**

أوضحت بعض البحوث التي استهدفت دراسة العلاقة بين طول الخبرة في
العمل والحوادث التي تحدث في أثنائه اتجاها عاما نحو نقصان معدل الحوادث كلما طالت مدة الخبرة (طه، سنة 2001م ص 404 ).

**ج ) العوامل اللاشعورية :**

وتتمثل في جملة الدوافع اللاشعورية التي تدفع العامل للوقوع في الحادثة مثل كراهية العمل والتهرب من المسؤوليات والانتقام من أصحاب السلطة، لوم الذات وعقاب النفس وغيرها ( ياسين ، ص 202 ).

**1-1-1-1-1-3: المتغيرات الديموغرافية:**

أ ) السـن :

دلت بعض البحـوث أن عدد الحوادث يزداد بتقدم العمـر عند بعض العمال، حيـث يصبح هؤلاء لا يأخـذون الحد الكافي من الحـذر تجاه أعمالـهم ونتيجة كـذلك للألفة بالمخاطـر التي اكتسبوها

طوال مده عمره (عزت، ص 362 ).

**ب) الجنس :**

شكلت نسبة الحوادث بين الإناث أكثر مما هي عليه بين الرجال ويرجع تفسير ذلك إلى الفروق بين الجنسين بصدد الاتزان النفسي الفسيولوجي فمن المعروف أن النساء أقل اتزانا من الناحية النفسية، والفسيولوجية وربما كانت كثرة الخجل عند النساء إضافة إلى كثرة المسؤوليات المنزلية والمهنية الملقاة على عاتق المرأة العاملة التي تزيد من الإرهاق النفسي والجسمي ومن ثمة سهولة التورط في الحوادث والإصابات (هرفة، 2014م ، ص 3 ).

**ج) طبيعة العمل :**

تؤكد إحصاءات حوادث العمل معدل هذه الحوادث يزداد في الأعمال اليدوية وثمة إحصاءات أخرى تشير إلى أن للتقنيات الحديثة دور في زيادة معدل الحوادث، حيث كلما زادت سرعة الآلات زاد تعقيد العمل وتفاقمت مسؤولياته ومن ثم يزيد معدل التورط في الحوادث ( قويدر، ص5 ).

**1-1-1-1-1-4: الأمراض المهنية :**

يتعرض الأفراد العاملين بالمنظمة إلى الأمراض المهنية إضافة إلى تعرضهم إلى حوادث العمل، إن عملية تحديد سبب تعرضهم إلى حادث معين قد تكون أسهل من عملية تحديد سبب إصابتهم بمرض ما وعملية التميز بين الأمراض التي تنشأ بسبب العمل والأمراض الأخرى التي تصيب الفرد ليست بالعملية السهلة فقد يكون هناك تداخل في مسببات المرض ولأجل حسم موضوع التميز بينها فقد عرفت منظمة العمل الدولية المرض المهني بأنه : كل مرض تكثر الاصابه به بين المشتغلين في مهنة معينة أو مجموعة من المهن دون غيرهم كظهور حالة تسـمم من مادة معينة تستعمل في مهنة أو مجموعة من المهن وبالتالي فان الإصابة هي إحدى نتائج وقوع الحوادث (عودة، ص499.)

**1-1-2: الرعاية الصحية :**

لقد أخذت برامج رعاية الأفراد العاملين مكانة خاصة من بين برامج إدارة الأفراد والتي لا تقل أهمية عن برامج السلامة المهنية ودلك لما لها من أهمية كبيرة ليس للمنظمة فحسب وإنما

للعاملين فيها أيضا وتشمل برامج الرعاية في تقديم الخدمات التي من شانها الاهتمام بصحة العاملين البدنية والعقلية مثل :

**1-1-2-1: الخدمات الغذائية :**

تقوم بعض المنظمات بتقديم خدمة التغذية لعامليها وذلك بتقديم وجبة أو عدة وجبات عن طريق

المطاعم وخاصة في الشركات البعيدة عن العمران وخدمة التغذية قد تكون مجانية أو بسعر رمزي حيث

توفر غالبية المنظمات بوفيهات لتقديم مشروبات باردة وساخنة وبأسعار منخفضة خلال فترات الراحة.

**1-1-2-2: خدمة المسكن :**

من خلال توفير السكن المناسب للعاملين لتوفير تكاليف النقل وخفض معدل الغياب والتأخير.

**1-1-2-3: الخدمة الصحية :**

تقوم بعض المنظمات بتقديم الخدمة الصحية للأفراد العاملين عن طريق التامين الصحي أو مستشفي خاص بها أو عيادات تمتلكها مزودة بكافة الإمكانات المادية والبشرية أو عن طريق التعاقد مع مستشفيات خارجية لتقديم الخدمة الصحية ( الزيادى ، سنة 1999م ، ص307م ) .

**1-1-2-4: الخدمات الاقتصادية :**

تقدم بعض المنظمات خدمات ذات طابع اقتصادي تساهم فيه بحل بعض مشاكل العاملين وتحسين أوضاعهم الاقتصادية كالقروض والسلف ودفع المرتبات عند اعتزال الخدمة والتامين ضد الحوادث والإصابات.

**1-1-2-5: الخدمات التعليمية والثقافية :**

بعض المنظمات تسعى لرفع المستوى التفافي والمهني للإفراد العاملين بها عن طريق توفير المكتبات وتوفير الصحف والمجلات اليومية أو الأسبوعية ومنح الإجازات الدراسية بهدف مواصلة دراستهم والترشيح للدورات وغيرها.

**1-1-2-6: الخدمات الترفيهية:**

لتحسين الحالة النفسية للعاملين ورفع من روحهم المعنوية وتحافظ على قوة العمل لديها تسعى بعض المنظمات إلى تقديم خدمات ترفيهية لعامليها مثل إنشاء نادي اجتماعي أو دار للسينما أو مسابح وغيرها.

**1-1-2-7: تحسين ظروف العمل:**

أي توفير بيئة عمل مناسبة مزودة بالإضاءة والتهوية والتبريد المناسب وغرف لراحة العاملين وقت فترات الاستراحة (عودة ، ص530 ).

**1-2: الدافعية :**

تعتبر الدافعية إحدى العوامل المحددة لسلوك الفرد وقيامه بتصرفات معينة دون أخرى لذلك نال موضوع الدافعية اهتماما كبير في جميع الأوساط العلمية ولعلاقته الوطيدة بالإنتاجية والأداء .

**1-2-1: مفهوم الدافعية :**

الدافعية تعنى: حالة داخلية عند الفرد تولد لديه الطاقة والحركة وتوجه سلوكه نحو الهدف ( الشميمري وآخرون، سنة 2009،ص264 ) .

كما عرفت الدافعية بأنها حاجات مختلفة ومتنوعة يسعى الفرد إلى إشباعها بإتباعه أنماطا سلوكية مختلفة ويزداد هذا الدافع كلما كانت الحاجة غير مشبعه. ( موسى اللوزي ، سنة 2010م،ص 56 ).

**1-2-2: الخصائص الأساسية للدافعية :**

للدافعية مجموعة من الخصائص تتمثل في الأتي :

**1-2-2-1: المجهـود :**

هو قوة السلوك المرتبط بالعمل أو مقدار المجهود الذي يبذله الفرد في العمل.

**1-2-2-2: الاستمرارية أو المثابرة:**

تشير هذه الخاصية إلي استمرارية ومثابرة الأفراد في بذل المجهود في مهامهم ووظائفهم.

**1-2-2-3: الاتجاه :**

وتشير هذه الخاصية إلى كمية العمل الذي يؤديه الفرد إلى جانب نوعية وجودة العمل في الاعتبار.(عبدالرحيم، سنة 1994م، ص114 ) .

**1-2-3: أنـواع الدوافــع :**

**1-2-3-1 : حسـب نوعـها :**

**1-1-3-2-1 : دوافع أولية :**

تكون الدوافع من هذا النوع فطرية ومرتبطة بالجانب العضوي للفرد مثل الحاجة للغذاء أو الهواء ويطلق عليها كذلك بالدوافع الفطرية فهي ترجع إلى الوراثة، كذلك تسمى بالدوافع أو الحاجات ذات المصدر الداخلي أو بدوافع البقاء لأنها ضرورية للمحافظة على بقاء الفرد واستمراره ووجوده.

**2-1-3-2-1 : دوافع ثانوية :**

تكون الدوافع في هذا النوع متعلمة ومكتسبة وتتغير خلال عملية التعلم والتطبع الاجتماعي التي يتعرض لها الفـرد في الأسـرة أو في المدرسـة وغيرها ويطلق عليها الدوافع المكتسبة أو المتعلمة وتنشأ نتيجة تفاعل الفرد مع البيئة والظروف الاجتماعية المختلفة التي يعيش فيها ( الداهري، 1999م ص103).

**2-3-2-1 : حسـب مصادرها :**

**1- 2-3-2-1: دوافع داخلية :**

هي دوافع نابعة من داخل الشخص والطاقة الداخلية والتوجيه الذي يكون السبب في القيام بالشيء منبعثا من رغبته الذاتية في القيام بذلك العمل وأنه يقوم بالوظائف من أجل ذاته وسعيا منه لتحقيقها وليس مدفوعا للقيام بأي عمل من أجل أن يثاب أو أن يقدره الآخرون.( الداهري، 1999م ص 105).

**2- 2-3-2-1: دوافع خارجية :**

الدوافـع في مثل هذا النوع مصدر الطاقة خارجي تقوم بتوجيه أداء الفرد وتحثه على العمل ، والتي تؤدي به للقيام بالأعمال ليس من أجله بل من أجل الآخرين فهو يطمح لأن يقدرونه ويعترفوا به أو من أجل الحصول على حوافز كالمكافأة أو الحصول على علاوة أو ترقية أو تقدير خارجي أو تجنب العقاب.( الداهري، 1999م، ص105)

**4-2-1: نظريات الدوافع :**

لقد ظهرت العديد من النظريات في علم النفس قدمت للمدراء خدمة كبيرة في كيفية دفع الأفراد وتنشيط سلوكهم نحو الأهداف المطلوبة ونظر أهميتها سوف نعرض أبرزها ومدى إسهامها في مجال الفكر الإداري:

### 1-4-2-1: نظرية تدرج الحاجات:

تعد نظرية ماسلو للدوافع من النظريات الرائدة في مجال تفسير سلوك الفرد حيث يحتاج التطبيق الإداري لها من قبل الإدارة إلى معـــرفة الحاجات الغير مشبعة للفرد والتي تعمل كدوافع للسلوك وتوجهها نحو مصلحة الإدارة لتحقيق أهدافها وتتلخص نظرية تدرج الحاجات في الافتراضات التالية :

- الإنسان كائن لديه حاجات ويشعر باحتياج لإشباعها هذا الاحتياج يؤثر في سلوكه ويسبب له توترا وحتى ينهى حالة التوتر لديه يبذل مجهود كبير ويسعى للبحث عن إشباعها.
- تتدرج الحاجات في السلم تبدأ بالحاجات الأساسية لبقاء جسمه واستمراره في الحياة حيث يقوم الفرد بإشباعه للحاجات الأساسية أولا كالطعام والشراب والملبس والمسكن والجنس تم يبدأ بالانتقال إلى إشباع حاجة الأمن لحمايته من المخاطر التي تسبب له عدم استقراره تم ينتقل إلى إشباع حاجته للحب والانتماء إلى أفراد ليعيش معهم ويتعامل معه في كالنادي والمدرسة والعمل وغيرها تم ينتقل إلى إشباع حاجته للاحترام وتقدير الآخرين له وان يكون له مكانه قيمة في البيئة المحيطة به تم إشباع حاجته لتحقيق ذاته في المكان الذي يليق به ويتناسب مع قدراته.
- الحاجات الغير مشبعة أو يجد الفرد صعوبة في إشباعها قد تؤدي به إلى نشوء إحباط لديه أو آلاما نفسيه.

### 1-2-4-2: نظرية ذات العاملين :

تنسب هذه النظرية للكاتب فردريك هيبرزبرغ الذي أهتم هو وزملاؤه بتحديد عوامل العمل التي تؤدى إلى رضا العاملين على أعمالهم من خلال دراسة مجموعة من المهندسين والمحاسبين في عدد من الشركات الأمريكية لتحديد المواقف والظروف التي شعروا بها بأعلى مستويات الرضا عن العمل والحالات إلى شعروا بها باستياء بالغ وقد توصلوا إلى مجموعتين من العوامل: عوامل الصيانة أو الوقائية وهى عوامل تتعلق بالعمل وتشمل سياسات الشركة وإدارتها والعلاقات مع الرئيس والزملاء وظروف العمل المادية والراتب هذه العوامل يعتبرها هيبرزبرغ على أنها عوامل سلبية لأنها وجودها لا تساعد على تحقيق الرضا لدى العامل أو دافعية قوية للعمل ولكن غيابها أو نقصها يولد شعورا بعدم الرضا. أما العوامل الاخري فهي عوامل الدافعية وتؤدى إلى الرضا في حال توفرها وكذلك تؤدى إلى دافعية عالية وتشمل العمل نفسه الانجاز والتقدير والاحترام والواجبات نفسها وإمكانية التطور (حريم ، سنة 2010م، ص 251).

3-4-2-1: نظرية دافع الانجاز :

يرى ماكيلاند أن العمل في المنظمة يرتكز على ثلاث حاجات هي:

* الحاجة إلى الانجاز: ويشير دافع الانجاز إلى تلك الرغبة لأداء العمل بطريقة جيدة وهو من الدوافع المتعلمة أي ترجع لخبرات الفرد وما تعلمه في السابق.

* الحاجة إلى القوة : وتشير إلى أن الأفراد الذين لديهم حاجة إلى القوة يحاولون دائما التأثير على الآخرين من خلال تقديمهم للمقترحات والإعلان عن آرائهم وتقييمهم للمواقف ويمتازون بقدرتهم على التعبير والطلاقة والنقاش والمجادلة.

* الحاجة الانتماء : الأفراد الذين يقضون وقتهم بشان إقامة علاقات ودية مع الآخرين تصبح لديهم حاجة الانتماء أو الاندماج فنجدهم يراعون مشاعر الآخرين وأحاسيسهم ونراهم يبذلون جهودهم لتنمية عــلاقات

ودية مع رفاقهم من خلال مساعدتهم ومساندتهم ورغم بساطة هذه النظرية إلا أنها قدمت أسسا جيدة للتطبيق الإداري يساعد المديرين يتمثل في أن دافع الانجاز من الدوافع المتعلمة وبالتالي على المنظمة ان تصمم البرامج التدريبية الجيدة التي من شانها رفع الانجاز كذلك على المنظمة من حين إلى آخر أن تزود الموظفين بمعلومات عن مدى تقدمهم في العمل ( الشميمري وآخرون ، سنة 2009، ص279 ) .

## القسم الثاني: الجانب العملي ( الدراسة الميدانية )

### 2-1 : منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتفسير الظاهرة والذي يعتمد على جمع البيانات من مصادرها الأساسية والثانوية وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية من خلال مجموعة من الاختبارات كاختبار آلفا كرونباخ وجداول التوزيع التكراري والنسب المئوية والوسط الحسابي المرجح والعام و الانحراف المعياري . واختبار بيرسون للارتباط واختبارT للعينتين غير المستقلتين).

### 2-2: مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الـدراســة في جميع العـاملين الليبيين بمصــنع البرج للاســمنت وعـددهم (300)عنصراً تم أخذ عينة عشوائية قوامها(60) مفردة ووزع عليهم الاستبيان استرجع منها (48) استبيانه بنسبة 0.8 % وكان الفاقد بنسبة 0.2 %

**3-2: أداة الدراسة :**

لتحقيق أهداف الدراسة استخدام الباحث الاستبيان كأداة لجمع البيانات يحتوي على جزئيين احدهما يتعلق بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة والثاني يتعلق بآراء العينة حول موضوع الدراسة والتي يتكون من المحاور التالية:

1- محور صيانة الموارد البشرية ويحوى خمسة عشر عبارة.

2- محور الدافعية تضمن تسعة عبارات.

3- محور السلامة المهنية والرعاية الصحية للموارد الصيانة البشرية والعلاقة بينهما تضمن عشرة عبارات، وكانت الإجابات عن عبارات الاستبيان مغلقة حسب مقياس ليكرث الخماسي بمعنى أن لكل عبارة خمسة إجابات أعطيت لها درجات لتتم معالجتها إحصائيا على النحو التالي :

**جدول رقم (1) توزيع الدرجات على إجابات المبحوث**

| الإجابة | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| الدرجة | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

وبالتالي يكون متوسط الدرجات (3) فادا كان متوسط الإجابة اكبر من (3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة.أما إذا كان متوسط الإجابات اقل من (3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة.

**4-2: اختبارات الثبات والصدق الإحصائي :**

لغرض التأكد من الصدق المنطقي للاستبانة تم عرضها على عدد من الأساتذة بالكلية للاسترشاد بآرائهم

حول أسئلة الاستبانة لتكون أكثر وضوحا، كما ثم إجراء بعض المقاييس الإحصائية للتأكد من مدى التناسق الداخلي للكل فقرة من فقرات الاستبيان من خلال استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ والجدول رقم (2) يبين قيمة معامل الصدق والثبات.

**جدول (2) نتائج اختبار ألفا كرونباخ**

| المحاور | عدد العبارات | معامل الثبات | معامل الصدق |
|---|---|---|---|
| صيانة الموارد الصيانة البشرية | 15 | 0.865 | 0.930 |
| الدافعية | 9 | 0.643 | 0.802 |
| العلاقة بين صيانة الموارد البشرية والدافعية | 10 | 0.650 | 0.806 |

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن جميع نتائج الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بكل محور من محاور الدراسة أكبر من (60%) وهي نسبة جيدة مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق ويحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولا.

## 2-5: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة:

### 2-5-1: البيانات الشخصية :

**الجدول رقم (3) يبين التوزيع التكراري والتكرار المئوي لعينة الدراسة وفقا لمتغير: ( الجنس . المؤهل العلمي . المسمى الوظيفي . عدد سنوات الخبرة ).**

| المتغير | الفئة | العدد | النسبة % |
|---|---|---|---|
| الجنس | ذكر | 47 | 97.9 |
| | لم يذكر | 1 | 2.1 |
| المؤهل العلمي | دبلوم متوسط | 16 | 33.3 |
| | بكالوريوس | 18 | 37.5 |
| | بليسانس | 4 | 8.4 |
| | دبلوم عالي | 10 | 20.8 |
| المسمى الوظيفي | موظف | 30 | 62.5 |
| | رئيس قسم | 10 | 20.8 |
| | مدير وحدة ادارية | 3 | 6.3 |
| | لم يذكر | 5 | 10.4 |
| عدد سنوات الخبرة | أقل من 5 سنوات | 2 | 4.2 |
| | من 5 ألي أقل من 10سنوات | 29 | 60.4 |
| | من 11 الى أقل من 15سنة | 15 | 31.2 |
| | من 16سنة فاكثر | 1 | 2.1 |
| | لم يذكر | 1 | 2.1 |

تشير نتائج بالجدول أعلاه أن أغلب أفراد عينة الدراسة من الذكور حيث بلغت نسبتهم97.9 %من إجمالي أفراد العينة هذا يعنى عدم وجود عنصر نسائي يعمل بالمصنع.

كما يتضح من الجدول أن ما نسبته37.5% هم من حملة المؤهل العلمي البكالوريوس وهي الأعلى، تم يليها الدبلوم المتوسط بنسبة 33.3% ثم الليسانس وبنسبة 8.4% ،ثم الدبلوم العالي بنسبة 20.8 % ، أما بالنسبة للمسمى الوظيفي نجد أن أغلب أفراد عينة الدراسة موظفون حيث بلغت نسبتهم62.5 % يليهم ما نسبته 20.8 % للأفراد الذين يشغلون منصب

رئيس قسم ثم مدير إدارة بنسبة 6.3 % ونسبة 10.4 % من العاملين لم يذكروا مسمى وظيفتهم .

أما الخبرة الوظيفية فقد كانت أعلى نسبة هي 60.5 % لمن تتراوح خبراتهم من 5 سنوات إلي أقل من 10سنوات يليها نسبة 31.2 % للعاملين الذين تتراوح خبرتهم من 11 إلى أقل من 15سنة ثم ما نسبته 4.2 للأفراد الذين تتراوح خبراتهم إلى اقل من 5 سنوات وكانت اقل نسبة هي 2.1 للعامين ذوي الخبرة من 16سنة فأكثر ويعزو الباحث هذه النتيجة أن المصنع منذ فترة طويلة عشر سنوا ت أو أكثر لم يصدر تعيينات جديدة.

**2-5-2: عرض وتحليل نتائج محاور الدراسة.**

2-5-2-1: محـــور صيانة الموارد البشرية :

الجدول رقم (4) يبين نتائج الإحصـــاء الوصـــفي إجابات أفراد العينة عن عبارات محور صـــيانة الموارد البشرية.

**جدول (4) اجابات أفراد العينة عن عبارات محور صيانة الموارد البشرية**

| العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | مستوي الأهمية | اتجاه الإجابات |
|---|---|---|---|---|
| يوجد بالمصنع نظام خاص وفعال للسلامة المهنية والرعاية الصحية | 4.06 | 0.86 | 6 | موافق |
| هناك وعي تام لدى العاملين بمفهوم السلامة المهنية وأهميتها في العمل | 3.92 | 0.99 | 7 | موافق |
| هناك إجراءات ووسائل تتبع في المصنع للتقليل من الحوادث وإصابات العمل | 4.29 | 0.71 | 3 | موافق بشدة |
| توجد في جميع أماكن العمل إعلانات وملصقات خاصة بالسلامة المهنية | 4.31 | 0.78 | 2 | موافق بشدة |
| هناك صناديق للإسعافات الأولية جاهزة لاستخدامها في محيط عملك | 3.56 | 0.92 | 11 | موافق |
| موظفو الإدارة أو الوحدة المختصة بالسلامة المهنية مؤهلين في مجال عملهم | 3.77 | 1.10 | 10 | موافق |
| السبب الرئيسي لإصابات وحوادث العمل من وجهة نظرك هو عدم التزام العاملين بإجراءات السلامة | 4.23 | 0.88 | 5 | موافق بشدة |
| تسعى إدارة الموارد البشرية بالمصنع إلى توفيرا لظروف الآمنة في العمل | 3.50 | 0.99 | 12 | موافق |
| يوجد بالمصنع صالات خاصة بتقديم الوجبات لغذائية المجانية للعاملين | 4.33 | 0.72 | 1 | موافق بشدة |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| يعمل المصنع على توفير العلاج أو الفحص الطبي المجاني للعاملين | 3.81 | 0.98 | 9 | موافق |
| يمنح المصنع بعض التسهيلات لموظفيه لمساعدتهم كالسلف والقروض | 2.31 | 1.11 | 14 | غير موافق |
| يوجد بالمصنع صالات للرياضة ومكتبة علمية للترفيه عن الموظفين في أوقات فراغهم | 2.19 | 1.00 | 15 | غير موافق |
| يسعى المصنع دائما إلى تحسين ظروف العمل المناسبة للعمل | 3.92 | 0.92 | 8 | موافق |
| يوجد بالمصنع برنامج للتأمين الصحي للعاملين | 4.27 | 0.79 | 4 | موافق بشدة |
| يوجد بالمصنع خدمات لنقل العاملين | 2.40 | 0.96 | 13 | غير موافق |
| **إجمالي المحور** | **3.66** | **0.50** | | |

تبين نتائج الجدول أعلاه تصورات المبحوثين نحو مدى توفر وتطبيق برامج صيانة الموارد البشرية (السلامة المهنية والرعاية الصحية ) بالمصنع قيد الدراسة كانت مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام للإجابات على عبارات المحور هو( 3.66) وبمتوسط مرجح للعبارات يتراوح بين (2.19 ـ 4.33)

حيث كانت العبارات التالية :

عبارة ( يوجد بالمصنع صالات خاصة بتقديم الوجبات الغذائية المجانية للعاملين) بمتوسط حسابي (4.33) في المرتبة الأولي وباتجاه الموافقة بشدة حيث يؤكد أفراد عينة الدراسة وبشدة على وجود صالات خاصة بتقديم الوجبات الغذائية المجانية لهم، وعبارة ( توجد في جميع أماكن العمل إعلانات وملصقات خاصة بالسلامة المهنية) بمتوسط (4.31) بالمرتبة الثانية ويؤكدون أيضا وبشدة على وجود ملصقات خاصة بالسلامة المهنية وعبارة (هناك إجراءات ووسائل تتبع في المصنع للتقليل من الحوادث وإصابات العمل) بمتوسط (4.29) بالمرتبة الثالثة وعبارة يوحد بالمصنع برنامج للتأمين الصحي للعاملين بمتوسط(4.27 ) بالمرتبة الرابعة وعبارة السبب الرئيسي لإصابات وحوادث العمل من وجهة نظرك هو عدم التزام العاملين بإجراءات السلامة بمتوسط (4.23) بالمرتبة الخامسة، جاءت العبارات ( يوجد بالمصنع نظام خاص وفعال للسلامة المهنية والرعاية الصحية) بمتوسط (4.06) بالمرتبة السادسة وباتجاه الموافقة يدل على وجود نظام فعال لصيانة المورد البشري، وعبارتي ( هناك وعي تام لدى العاملين بمفهوم السلامة المهنية وأهميتها في العمل) بمتوسط (3.92) ، ( يسعى المصنع دائما إلى تحسين ظروف العمل المناسبة للعمل

بمتوســـــــط (3.92) بالمرتبة السـابعة وباتجاه الموافقة يدلان على أن العاملين لديهم وعى تام بمفهوم السـلامة ووسـائلها وأهميتها في العامل وان المصـنع يعمل على تحسـين ظروف العمل لتحقيق السـلامة ، وعبارة ( يعمل المصـنع على توفير العلاج أو الفحص الطبي المجاني للعاملين) بمتوســط (3.81) بالمرتبة الثامنـة وباتجاه الموافقة وعبارة (موظفو الإدارة أو الوحدة المختصة بالسلامة المهنية مؤهلين في مجال عملهم). بمتوسط ( 3.77 ) بالمرتبة التاسعة وباتجاه الموافقة، وعبارة ( هناك صناديق للإسـعافـات الأولية جاهـزة لاستخدامها في محيط عملك) بمتوسـط (3.56) بالمرتبة العاشرة وباتجاه الموافقة وعبارة ( تسعى إدارة الموارد البشرية بالمصنع إلى توفيرا لظروف الآمنة في العمل) بمتوسط(3.50) بالمرتبة الحادية عشر وباتجاه الموافقة.

في حين جاءت باقي العبارات بالمرتبة الأخيرة وباتجاه غير الموافقة وهي كالتالي : عبارة ( يوجد بالمصـنع خدمات لنقل العاملين) بمتوسـط (2.4) بالمرتبة الثالثة عشـر هذا يعنى عدم وجود خدمات لنقل العاملين من محل إقامتهم للمصـنع ، وعبارة ( يمنح المصـنع بعض التسـهيلات لموظفيه لمساعدتهم كالسلف والقروض) بمتوسط (2.31) بالمرتبة الرابعـــــــة عشر تشير عدم وجود منح مقدمة لمساعدة العاملـين ، وعبارة ( يوجد بالمصنع صالات للرياضة ومكتبة علمية للترفيه عن الموظفين في أوقات فراغهم) بمتوسط (2.19) بالمرتبة الخامسة عشر أيضا يدل على عدم وجود صالات رياضة أو مكتبة للترفية على العمل أوقات فراغهم.

### 2-5-2-2: محور الدافعية :

**الجدول رقم (5) يبين نتائج الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد العينة عن عبارات محور الدافعية.**

| العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | مستوي الأهمية | اتجاه الإجابات |
|---|---|---|---|---|
| لا انتظر الشكر أو المكافأة من رئيسي عند انجاز عملي | 3.75 | 1.00 | 7 | موافق |
| أوظف جميع قدراتي ومهاراتي أثناء تأديتي لعملي | 4.38 | 0.49 | 3 | موافق بشدة |
| أقوم بمهامي وظيفتي المكلف بها من تلقاء نفسي وبالشكل المطلوب | 4.40 | 0.49 | 2 | موافق بشدة |
| احرص دائما على الحضور للعمل مبكرا ودون تأخير | 4.31 | 0.51 | 4 | موافق بشدة |
| افتخر دائما بعملي الدى أقوم به وأنه ذو معنى في حياتي | 4.48 | 0.55 | 1 | موافق بشدة |
| لا اشعر بالملل أو الضجر عند تأدية عملي | 4.15 | 0.68 | 5 | موافق |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ليس لدي أي استعداد للعمل خارج نطاق مهام مهنتي | 2.92 | 1.11 | 9 | محايد |
| لدي استعداد للتعاون ومساعدة زملائي في العمل | 4.08 | 0.79 | 6 | موافق |
| ليس لدي استعداد لترك عملي والانتقال إلى عمل آخر في منظمة أخرى | 3.67 | 1.19 | 8 | موافق |
| **إجمالي المحور** | **4.01** | **0.31** | | |

يتضح من نتائج الجــدول (5) تصورات المبحوثين حول عبارات محـور الدافعية كانت مرتفعة حيث

بلغ المتوسط الحسابي المرجــح العام للإجابات هو(4.01) والمتوسط المرجح للعبارات يتراوح بين (2.92 ـ 4.48) حيث جاءت العبارة التالية بالمرتبة الأولي باتجاه موافق بشدة عبارة (افتخر دائما بعملي الذي أقوم به

وأنه ذ ومعنى في حياتي) بمتوسط (4.48) ، وعبارة ( أقوم بمهامي وظيفتي المكلف بها من تلقاء نفسي وبالشكل المطلوب) بمتوسط (4.4) بالمرتبة الثانية وعبارة ( أوظف جميع قدراتي ومهاراتي أثناء تأديتي لعملي) بمتوسط (4.38) بالمرتبة الثالثة، وجاءت العبارات التالية في المرتبة الأخيرة وهي كالتالي : عبارة ( ليس لدي أي استعداد للعمل خارج نطاق مهام مهنتي) بمتوسط(2.92) بالمرتبة التاسعة باتجاه محايد وعبارة ( ليس لدي استعداد لترك عملي والانتقال إلى عمل آخر في منظمة أخرى) بمتوسط (3.67) بالمرتبة الثامنة باتجاه الموافقة، عبارة ( لا انتظر الشكر أو المكافأة من رئيسي عند انجاز عملي) بمتوسط (3.75) بالمرتبة السابعة باتجاه الموافقة.

### 3-2-5-2: محور العلاقة بين صيانة الموارد البشرية والدافعية :

**الجدول رقم (6 ) يبين نتائج الإحصاء الوصـفي لإجابات أفراد العينة عن عبارات السلامة المهنية** كما هو مبين ادناه:

**جدول رقم (6) يبين نتائج الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد العينة عن عبارات السلامة المهنية**

| العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | مستوي الأهمية | اتجاه الإجابات |
|---|---|---|---|---|
| وجود نظام خاص وفعال بالسلامة المهنية والرعاية الصحية بالمصنع يدفعك بقوة للعمل | 3.58 | 1.03 | 4 | موافق |
| إجراءات ووسائل السلامة التي يعتمدها المصنع لها اثر ايجابي على أدائك لعملك | 3.50 | 1.13 | 5 | موافق |
| توفر ظروف العمل المناسبة يزيد من رغبتك في أداء مهامك الوظيفية بشكل أفضل | 4.23 | 0.83 | 1 | موافق بشدة |
| اهتمام الإدارة وضع صناديق للإسعافات ا لأولية في محيط عملك يشعرك بالأمان أكثر في عملك | 3.81 | 0.96 | 3 | موافق |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| وجود إرشادات وملصقات خاصة بالسلامة في عملك يجعلك تتفادى الحوادث والأخطار وانجازك حتى المهمات الصعبة | 4.21 | 0.58 | 2 | موافق بشدة |

من نتائج الجدول أعلاه يتضح أن المتوسط الحسابي المرجح للإجابات يتراوح بين (3.5 ـ 4.23) حيث جاءت العبارات التالية : عبارة ( توفر ظروف العمل المناسبة يزيد من رغبتك في أداء مهامك الوظيفية بشكل أفضل) بمتوسط (4.23) بالمرتبة الأول وباتجاه الموافقة بشدة .

وعبارة ( وجود إرشادات وملصقات خاصة بالسلامة في عملك يجعلك تتفادى الحوادث والأخطار وانجازى المهمات الصعبة) بمتوسط (4.21) بالمرتبة الثانية باتجاه موافقة بشدة، .

وعبارة ( اهتمام الإدارة بوضع صناديق للإسعافات الأولية في محيط عملك يشعرك بالأمان أكثر في عملك) بمتوسط (3.81) بالمرتبة الثالثة **باتجاه الموافقة.**

**والجدول رقم (7) يوضح نتائج الاحصاء الوصفي لإجابات افراد عينة الدراسة على عبارات الراية الصحية :**

**جدول (7) لإجابات أفراد العينة عن عبارات الرعاية الصحية**

| العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | مستوي الأهمية | اتجاه الإجابات |
|---|---|---|---|---|
| توفير خدمة العلاج المجاني لك ولأسرتك من الأمور التي تجعلك تبذل قصار يجهدك في العمل | 4.21 | 0.50 | 1 | موافق بشدة |
| وجود مكتبة علمية وصالات للرياضة تشعرك بالراحة والمتعة والبقاء في عملك لفترة أطول | 3.40 | 0.96 | 5 | موافق |
| حصولك على السلف والقروض لمساعدتك من الأمور التي تدفعك بقوة للعمل | 3.63 | 1.21 | 4 | موافق |
| توفر خدمات النقل يعزز من ثقتك بمنظمتك وعملك والتفاني فيه | 3.83 | 0.75 | 3 | موافق |
| اهتمام المصنع بالتأمين على حياتك وحياه أسرتك صحيا يزيد من ثقتك وحماسك في العمل | 4.13 | 0.89 | 2 | موافق |

من نتائج الجدول أعلاه يتضح أن المتوسط الحسابي المرجح للإجابات يتراوح بين (3.40 ـ 4.21)

حيث جاءت العبارات التالية : عبارة (توفير خدمة العلاج المجاني لك ولأسرتك من الأمور التي تجعلك تبذل قصارى جهدك في العمل) بمتوسط (4.21) بالمرتبة الأولي باتجاه الموافقة بشدة. وعبارة (اهتمام المصنع بالتأمين على حياتك وحياه أسرتك صحيا يزيد من ثقتك وحماسك في العمل ) بمتوسط (4.13) بالمرتبة الثانية اتجاه الموافقة وعبارة (توفر خدمات النقل يعزز من ثقتك بمنظمتك وعملك والتفاني فيه ) بمتوسط (3.83 ) بالمرتبة الثالثة باتجاه الموافقة.

### 6-2: اختبار الفرضيات:

لاختبار فرضيات الدراسة استخدم الباحث متوسط بيانات المحور الأول والمتمثل في( صيانة الموارد البشرية) ومتوسط المحور الثاني (الدافعية) للوصول إلى قرار بشأن رفض أو قبول فرضية العدم التي وضعت لتفسير الظاهرة موضوع البحث حيث استخدام الباحث اختبار بيرسون للارتباط على الفرضية حيث كانت صياغة الفرضية الإحصائية للدراسة على النحو التالي :

### 1-6-2: الفرضية الرئيسية :

$H_0$ الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيانة الموارد البشرية والدافعية.

$H_1$ الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيانة الموارد البشرية والدافعية.

كانت نتائج الاختبار للفرضية كما هو مبين في الجدول رقم (8)

**جدول رقم (8) نتائج اختبار بيرسون للارتباط**

| قيمة الارتباط | مستوي المعنوية المشاهدة Sig |
|---|---|
| 0.176 | 0.231 |

من الجدول أعلاه يتبين أن قيمة مستوى المعنوية المشاهدة تساوي (0.231) وهي اكبر من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية( $H_0$) أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيانة الموارد البشرية والدافعية وبذلك تختلف نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة بن يوسف التي أثبت وجود ارتباط قوى بين استراتيجيات التعلم والدافعية للتعلم ودرجات التحصيل العلمي والدافعية كذلك دراسة الخياط في وجود علاقة ايجابية طردية بين عناصر الإثراء الوظيفي والدافعية .

### 2-6-2: الفرضية الفرعية:

لاختبار فرضية الدراسة الفرعية استخدم الباحث متوسط بيانات المحور الثالث والمتمثل في محور العلاقة بين صيانة الموارد البشرية والدافعية وذلك للوصول إلى قرار بشأن رفض أو قبول

فرضية العدم حيث استخدام الباحث اختبار(t) للعينتين غير المستقلتين على الفرضية المصاغة على النحو التالي:

$H_0$ الفرضية الصفرية : لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في متوسطات آراء المبحوثين في مستوى الدافعية باختلاف متغيري الصيانة.

$H_1$ الفرضية البديلة : يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في متوسطات آراء المبحوثين في مستوى الدافعية باختلاف متغيري الصيانة ، حيث كانت نتائج الاختبار للفرضية كما هو مبين في الجدول رقم (9) :

**جدول (9) نتائج اختبار(t) للعينتين الغير مستقلتين**

| المحور | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصاءه t | مستوي المعنوية المشاهدة Sig |
|---|---|---|---|---|
| السلامة المهنية | 3.867 | 0.699 | 0.273 | 0.786 |
| **الرعاية الصحية** | 3.838 | 0.503 | | |

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة مستوى المعنوية المشاهدة تساوي (0.786) وهي اكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في متوسطات آراء المبحوثين حول الدافعية وعلاقتها بمتغيرى الصيانة ( السلامة المهنية والرعاية الصحية ).

## 7-2 : النتائج والتوصيات :

### 7-2 -1: النتائج :

#### 7-2 -1-1: النتائج الرئيسية:

1- أظهرت نتائج الدراسة بأن علاقة الارتباط بين المتغيرين ضعيفة وغير داله إحصائيا وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيانة الموارد البشرية والدافعية لدى العاملين وهذا ما أشارت إليه نتائج اختبار بيرسون للارتباط بالجدول رقم (8).

2- أشارت نتائج الدراسة بعدم وجود اختلاف في متوسط آراء المبحوثين في درجة الدافعية تبعاً لمتغيري صيانة المورد البشري ( السلامة المهنية والرعاية الصحية) وهذا ما أشارت إليه نتائج اختبار (t) للعينتين غير المستقلتين بالجدول رقم (9).

#### 2-1-7-2: النتائج الفرعية:

3- أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة منقسمون في أرائهم حول محور صيانة المورد البشري بين موافقين وموافقين بشدة على عبارات المحور وهو ما أشارت إليه نتائج الجدول (4).

4- أظهرت نتائج الدراسة أن الخدمات الغذائية المجانية تأتي في المرتبة الأولي ضمن برامج الرعاية الصحية المتبعة داخل المصنع وهذا ما أشارت إليه نتائج الجدول (4) وبمتوسط حسابي (4.33) للعبارة : يوجد بالمصنع صالات خاصة بتقديم الوجبات الغذائية المجانية للعاملين وبدرجة موافقة عالية جدا .

5- أيضا أظهرت نتائج الدراسة بأن الخدمات التعليمية والتثقيفية وكذلك الترفيهية ليست من ضمن برنامج

صيانة المورد البشري المتبع داخل المصنع وهذا ما أشارت إليه نتائج الجدول (4) وبمتوسط حسابي (2.19) للعبارة : يوجد بالمصنع صالات للرياضة ومكتبة علمية للترفيه عن موظفين في أوقات فراغهم) .

6- أشارت نتائج الدراسة بأن الخدمات الاقتصادية كمنح السلف كذلك توفير خدمات النقل المجاني للعاملين أيضا ليست من ضمن برنامج صيانة المورد البشري المتبع داخل المصنع وهذا ما أشارت إليه نتائج الجدول (4) وبمتوسط حسابي (2.19) ومتوسط (2.31) للعبارتين :يوجد بالمصنع خدمات لنقل العاملين) ( يمنح المصنع بعض التسهيلات لموظفيه لمساعدتهم كالسلف والقروض) على التوالي.

7- أظهرت نتائج الدراسة أن الخدمات الصحية من الأهمية بمكان ضمن برنامج صيانة المورد البشري المتبع داخل بالمصنع وهو ما أشارت إليه نتائج الجدول (4) وبموسط حسابي(3.81) للعبارة يعمل المصنع على توفير العلاج أو الفحص الطبي المجاني للعاملين) .

8- بينت نتائج الدراسة أن درجة الدافعية للعامين مرتفعة وهو ما أشارت إليه نتائج الجدول رقم (5) وبمتوسط

الحسابي للإجابات (4.01) على عبارات محور الدافعية.

9- بينت الدراسة أن درجة الدافعية الداخلية للعامين أعلى من درجة الدافعية الخارجية وهو ما أشارت إليه نتائج الجدول رقم (5) وبمتوسط (4.01) للعبارة( افتخر دائما بعملي الدى أقوم به وأنه ذو معنى في حياتي ).

10- بينت نتائج الدراسة بأن توفر ظروف العمل المناسبة يزيد من رغبة العامل في أداء مهام وظيفته بشكل أفضل) وهذا ما أشارت إليه نتائج الجدول رقم (6) وبمتوسط حسابي (4.23) للعبارة توفر ظروف العمل المناسبة يزيد من رغبتك في أداء مهامك الوظيفية بشكل أفضل بالمرتبة الأولي بالنسبة لبرامج السلامة المهنية.

11- أظهرت نتائج الدراسة بأن توفر الخدمات الصحية كالعلاج المجاني للعامل وأسرته دافع قوى وهذا ما أشارت إليه نتائج الجدول رقم (7) وبمتوسط حسابي (4.21) للعبارة توفير خدمة العلاج المجاني لك ولأسرتك من الأمور التي تجعلك تبذل قصار يجهدك في العمل بالمرتبة الأولي بالنسبة لبرامج الرعاية الصحية.

### 2-7-2: التوصيات:

1- توصي الدراسة العمل على تدعيم برنامج صيانة المورد البشري فيما يخص الرعاية الصحية بتوفير الخدمات الترفيهية مثل : صالات للرياضة ومكتبة علمية للترفيه عن الموظفين في أوقات فراغهم.

2- توصي الدراسة العمل على تدعيم برنامج صيانة المورد البشري فيما يخص الرعاية الصحية بتوفير الخدمات الاقتصادية بمنح بعض التسهيلات كالسلف لمساعدة العاملين.

3- التأكيد على توعية رؤساء الأقسام ومديري الإدارات بالمصنع ومتخدى القرار على أهمية ملائمة ومناسبة أماكن وظرف العمل في دفع العاملين وتحسين أدائهم الوظيفي.

4- توصي الدراسة بتقديم بعض الحوافز المادية كتوفير خدمات النقل للعاملين من شانه تدعيم وزيادة مستوى الدافعية الخارجية للعامين بالمصنع .

5- العمل على تكثيف الدورات التدريبية للعاملين في مجال السلامة المهنية لزيادة مستوى وعيهم ولتوفير بيئة عمل آمنة ولتقليل حوادث وإصابات وأمراض العمل لتحقيق المصنع لأهدافه وضمان بقائه واستمراره .

6- العمل على إجراء دراسات ميدانية أخرى للدافعية وعلاقتها بمتغيرات أخرى للوقوف على الأسباب الكامنة وراء زيادة الدافعية والعمل على تدعيمها والوقوف على مسببات انخفاضها لعلاجها.

### 2-8: دراسات مستقبلية مقترحة :

- تحسين ظروف العمل المادية وأثرها على زيادة الدافعية لدى العاملين .
- مدى تأثير البرامج التدريبية على زيادة الدافعية لدى العاملين بالمنظمة.
- الحوادث المهنية الأسباب وطرق العلاج .

## المصادر والمراجع

**أولاً: الكتـــب:**

- الزيادى، عادل رمضان، إدارة الموارد البشرية، ط: 1، ( القاهرة : مكتبة عين شمس،1999م ).
- الداهري، صالح حسن، علم النفس العام ، ( دار الكندي للنشر، 1999م ).
- الغزاوي، نجـم عبد الله، جواد، عباس حسين، الوظائف الإستراتيجية في إدارة الموارد البشرية، ( عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010م ).
- اللوزي، موسى، التطوير التنظيمي– أساسيات ومفاهيم حديثة، ط 4، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2010 م) .
- الشميمري، احمد عبد الرحمن، وآخرون ، مبادئ إدارة الإعمال– الأساسيات والاتجاهات الحديثة، ط 6 ( السعودية: الرياض : العبيكان للنشر ، 2009م ).
- حريم، حسين، مبادئ الإدارة الحديثة، ط 2، ( الأردن: عمان: دار الحامد للنشر، 2010م ).
- راجـــع، أحمد عزت، علم النفـس المواءمة المهنية الهندسة البشرية والعلاقات الإنسانية ، ( مصر، الدار القومية للطباعة والنشر ).
- عبد الرحيم محمد عبد الله ، السلوك الإنساني في المنظمات، ط 3، ( جامعة القاهرة: الشركة العربية للنشر والتوزيع، 1994م ).
- عقلي، عمر وصفي، إدارة القوى العاملة،( عمان، دار زهران للنشر والتوزيع 1996م).
- سعيد، صالح عودة، إدارة الأفراد، ( طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، 1997م ).
- طه، فرج عبد القادر، علم النفس الصناعي والتنظيمي، ط: 9 ، ( مصر: القاهرة ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م .
- ياسين، حمدي وآخرون، علم النفس الصناعي، والتنظيمي بين النظرية والتطبيق، ط: 1، ( دار الكتاب الحديث، ، 1999م ) .

**ثانيا : الرسائل والمجلات العلمية :**

- أبو نواس ، أسامة محمد ." أثر تطبيق أنظمة السلامة والصحة المهنية على أداء العاملين " . مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية . العدد 2 . المجد . 4 أكتوبر 2018 م .
- الخياط، ماجد ." العلاقة بين الإثراء الوظيفي والدافعية لدى العاملين لأداء العمل في جامعة البلقاء التطبيقية

دراسة مسحية لموظفي الجامعة " . مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية.العدد31.المجلد. 8 .2017م

- بن يوسف، آمال، " العلاقــة بين استراتيجيات التعلم والدافعية للتعلم وأثرهما على التحصيل الدراسي دراسة ميدانية على تلاميذ بعض الثانويات بولاية البليدة " ، ( رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، 2008م ) .
- قويدر، دوباخ ، " دراسة ماهية الأمن الصناعي في الوقاية من إصابات وحوادث العمل والأمراض المهنية ". ( مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسنطينة ،2008 م ) .
- هرفة، دليلة أحمد ، مروة كواشي ، " حوادث العمل في التشريع الجزائري" ،( مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون ، 2013 م ).
- عمومن، رمضان وآخرون . "حوادث العمل وأسبابها وأساليب خفضها " . مجلة العلوم الإنسانية . عدد خاص بالملتقى الدولي حول المعاناة في العمل.
- يحضية، سملالي، " دراسة أثر حوادث العمل على الكفاية الإنتاجية وفعالية نظام الوقاية في المؤسسة الصناعية " ( رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الجزائر، 1994م ) .

# مدى أهمية تطبيق نظام(ABC) في الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة كأداة فعالة للرقابة وتقيم الأداء

## دراسة ميدانية على مصنع أسمنت المرقب.

د. محمد ميلاد صالح[1] أ. فتحي منصور أبوشعفة[2]

**مستخلص الدراسة باللغة العربية:**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى أهمية تطبيق نظام (ABC)Activity Based Costingفي الشركات الصناعية الليبية كأداء فعالة للرقابة وتقييم الأداء، وتكمن أهمية الدراسة في التعرف على نظام ABC كأداة فعالة للرقابة وتقييم الأداء، ومدى أهمية هذا النظام بالنسبة للعاملين بالقسم المالي بمصنع أسمنت المرقب، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام استمارة الأستبانه لجمع البيانات، كأداة وحيدة لتجميع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن هنا كأهمية كبيرة لتطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس النشاط ABCفي قياس أكثر دقة للتكاليف، على أنه تعتبر دقة قياس التكاليف مطلبا مهما للرقابة وتقييم الأداء، وأوصت الدراسة بضرورة المحافظة على قياس التكاليف على أساس الأنشطة ، والتركيز على تحليل الأنشطة إلى أنشطة مضيفة للقيمة وأخرى غير مضيفة للقيمة، والتركيز على توزيع التكاليف غير المباشرة حسب الأنشطة ومن ثم المنتجات.

**مفتاح الكلمات** ،أنظمة التكاليف التقليدية ، أنظمة التكاليف على أساس النشاط.

**المقدمة:**

نظرا للتطورات التي شاهدتها المؤسسات في الإطار الاقتصادي, وكذلك توجه اقتصاديات الدول نحو اقتصاد السوق بالإضافة إلى تعدد أوجه نشاطات المؤسسة وتوسع حجمها وتعدد هياكلها الإدارية، أدى ذلك إلى تعدد عملية المراقبة داخل المؤسسة، وأصبحت عملية المراقبة تستعمل في جميع وظائف المؤسسة من التقنيات التي تستعملها المؤسسات الاقتصادية المحاسبة التحليلية أو ما يعرف بمحاسبة التكاليف حيث تعتبر احدي الأدوات الأساسية لعملية المراقبة داخل المؤسسة.

[1] محاضر بكلية التجارة والاقتصاد الإسلامي مسلاته، الجامعة الأسمرية الإسلامية m.salih@asmarya.edu.ly

[2] مساعد محاضر بكلية التجارة والاقتصاد الإسلامي مسلاته ،الجامعة الأسمرية الإسلامية fathiabushafa@gmail.com

لقد شهد القرن الحادي والعشرين تحديات عالمية واسعة النطاق في إطار عولمة لاقتصاد والتي كانت نتيجة التطور الهائل في القطاع الصناعي، والذي أدى إلى التوسع في صناعة المنتجات وارتباط خصائصها بإنفاق المستهلكين ومتطلباتهم وإشباع حاجاتهم، مما أدى إلى إن أي شركة ترغب الرقابة على منتجاتها وتقييم أداء العاملين بها وتحسين كافة أنشطتها وعملياتها الإنتاجية بالبحث عن أنظمة تصنيع حديثة ومتطورة(محمدي،2015،ص2).

ولوجود تطوير سريع لعملية الرقابة على المنتجات وتقييم أداء العاملين في الأقسام المالية تسعى الشركات إلى تخفيض تكليف منتجاتها مما يؤدي إلى لجوؤها لاستخدام أنظمة محاسبية متطورة (هلالي2012،ص63)

ومن هنا جاء دور نظام محاسبة التكاليف المبني على الأنشطة ABCحيث تفكر الشركات الصناعية باستبدال نظام التكاليف التقليدي بهذا النظام المحاسبي الحديث والمتطور، حيث يعمل على تخصيص التكاليف غير المباشرة وتحميلها لكل منتج بدقة اكبر من اجل تحسين ربحية المؤسسة ، بالإضافة إلى المساعدة على الرقابة الفعالة للمصاريف والتزويد بكل المعلومات الضرورية للمؤسسة.

يعتبر نظام التكاليف المبني على أساس الأنشطةABC أحد أهم وأورث النظم المتعمدة في حساب التكاليف لما يوفره من قاعدة بيانات متنوعة بما يساهم بشكل كبير في التحكيم في التكلفة والوقت، والذي له الأثر الكبير على نتائج الإعمال، لذا بات لزاما على المؤسسات الاقتصادية توفير كل ما يتطلبه الحاجة لتطبيق نظام إلABC لماله الدور الكبير والفعال على الرقابة وتقييم الأداء.

**مشكلة الدراسة:**

بما أن الأنظمة التقليدية لم تعد قادرة على توفير مؤشرات أداء تمكن الشركات الصناعية من قياس وتحسين أدائها وإحكام الرقابة على عناصر التكاليف، لذلك ظهرت الحاجة لاستخدام الأساليب الحديثة كنظام التكاليف على أساس الأنشطة (ABC)الذي يمكن أن يساهم في تزويد الإدارة وعلى مستوى كل نشاط بمعلومات صحيحة وملائمة لاتخاذ العديد من القرارات السليمة المتعلقة بتخفيض التكاليف والرقابة وتقييم الأداء، ومن هنا يمكن صياغة المشكلة التي تتمثل في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما مدى أهمية تطبيق نظام ABCفي الشركات الصناعية الليبية لمساعدتها في الرقابة وتقييم الأداء؟ ويتم الإجابة عن التساؤل الرئيسي من خلال الإجابة عن التساؤلين الفرعيين التاليين:
- هل يؤدي تطبيق نظامABC إلى قياس أكثر دقة في التكاليف؟

-هل تؤدي بيانات نظامABC على القيام بالرقابة وتقييم الأداء؟

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية تطبيق نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة (ABC) كأداة فعالة في الرقابة وتقيم الأداء في مصنع أسمنت المرقب ، كما تهدف الدراسة إلى :

1- التعرف على مدى قياس التكاليف باستخدام نظام محاسبة التكاليف على أساس النشاط (ABC) أكثر دقة.

2- التعرف على مدى مساعدة تطبيق محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة (ABC) على الرقابة وتقييم الأداء في المصنع.

**فرضيات الدراسة:**

**من خلال أدبيات والنظريات التي تطرقنا أليها وكذلك من خلال الدراسات السابقة ذات الصلة نستنبط الفرضيات التالية:**

**الفرضية الرئيسية (**"توجد أهمية قصوى لتطبيق نظام ABC في الشركات الصناعية الليبية لزيادة فعالية الرقابة وتقييم الأداء ") وتتفرع منها الفروض التالية:

1- تطبيق نظام ( ABC) يؤدي إلى قياس أكثر دقة للتكاليف.

2- دقة قياس التكاليف يعتبر مطلبا مهما للرقابة وتقييم الأداء.

**أهمية الدراسة:**

تكتسب الدراسة أهميتها في كون نظام التكلفة المبني على أساس النشاط (ABC) أداء فعالة لخدمة الإدارة في الشركات من خلال إسهامه في تحسين أساليب قياس وتخصيص التكاليف غير المباشرة في الشركات الصناعية الليبية، ويعطي قياس أكثر دقة لتلك التكاليف وبما يؤدي في النهاية إلي تخفيض التكلفة الإجمالية للسلع التي تتعامل بها، وقياس التكلفة بصورة دقيقة يعتبر مدخل استراتيجي للرقابة وتقييم الأداء.

**منهجية الدراسة :**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع البيانات من عينة الدراسة وكذلك الجانب العملي الذي يعتمد على جمع البيانات ذات العلاقة للتعرف على مدى أهمية تطبيق نظام ABC كأداة فعالة للرقابة وتقييم الأداء في الشركات الصناعية ، وذلك بالاعتماد على قائمة أستبانه لجمع البيانات الأولية من أفراد مجتمع الدراسة وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة عن طريق برنامج (<.

(SPSS).

**الدراسات السابقة:**

**تناولت العديد من الدراسات موضوع نظام التكاليف المبني على الأنشطة (ABC) نذكر منها ما يلي:**

**1- دراسة (الرومي، 2012):بعنوان "تطبيق نظام محاسبة التكاليف المبني على الأنشطة (ABS) في شركات صناعة الأدوية الأردنية"**،هدفت هذه الدراسة إلى تطبيق نظام محاسبة التكاليف المبني على الأنشطة في شركات صناعة الأدوية الأردنية ، وتكون مجتمع الدراسة من شركات صناعة الأدوية الأردنية والتي عددها 14 شركة حسب الاتحاد الأردني لمنتجي الأدوية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك ضعفا في نظام التكاليف المستخدم في الشركة ، وكذلك عدم وجود الدقة في احتساب التكاليف في الشركة مع وجود بعض عناصر التكاليف لا يشملها الاحتساب.

**2- دراسة (جابا الله، 2015 ): بعنوان "إمكانية تطبيق طريقة التكاليف على أساس الأنشطة (ABC) في المؤسسة الاقتصادية"**،دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز- ورقة حضري، هدفت الدراسة إلى التعرف على طريقة التكاليف على أساس الأنشطة، وذلك عبر محاولة تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة في المؤسسة، وتوصلت الدراسة إلى أن نظام التكاليف على أساس الأنشطة له دور هام في المؤسسة، وذلك لما يقدمه من سهولة في تتبع التكاليف غير المباشرة وعليه تقديم نتائج دقيقة للتكاليف.

**3- دراسة (حمزة، 2015): بعنوان "اثر نظام التكاليف على أساس الأنشطة على جودة المعلومات المحاسبة وتحسين الأداء"**،دراسة ميدانية تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية العراقية، هدفت هذه الدراسة إلى أهمية تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة (ABC)في الشركات الصناعية لما يوفره من معلومات مالية وغير مالية أكثر دقة لتكون قاعدة سليمة للمعلومات تساعد على اتخاذ العديد من القرارات،كما تتيح الفرصة للإدارة على إجراء عمليات للتطوير والتحسين المستمرين لأنشطة الشركات من خلال مراقبة التكاليف والعمل على تخفيض التكاليف مع الحفاظ على الجودة مما قدرة الشركة على مواكبة متطلبات العصر الحديثة ومواجهة المنافسة وتوصلت الدراسة إلى أن إل(ABC) يحسن من جودة المعلومات ويحسن من كفاءة الأداء من خلال توفير بيانات أكثر دقة وملائمة تستخدم لإدارة التكاليف والإيرادات لتجنب المخاطرة التي قد تتعرض لها الشركة نتيجة اتحاد قرارات غير صحيحة بناء على بيانات تكلفة غير دقيقة .

**4-دراسة (نعمان، 2017):بعنوان "ترشيد النفقات من خلال نظام التكاليف المبني على أساس الأنشطة (ABC)"**دراسة حالة بالمؤسسة العمومية الاستشفائية بن غزة بشير الطيبات، هدفت الدراسة إلى ترشيد قسم المخبر بالمؤسسة العمومية الاستشفائية بن بشير "الطيبات" حيت طرحت الإشكالية ما مدى مساهمة نظام التكاليف المبني على أساس الأنشطة في ترشيد نفقات المؤسسة العمومية الاستشفائية"بن غزة بشير"بالطبيات ؟
وتوصلت الدراسة إلى قدرة نظام التكاليف المبني على أساس الأنشطة على توفير معلومات عن تكلفة الخدمات الطبية بشكل اكبر دقة.

**5- دراسة( إبراهيم، 2017) بعنوان: "اثر استخدام نظام التكلفة المبني على أساس الأنشطة (ABC) في تحسين أساليب قياس وتخصيص التكاليف غير المباشرة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت"** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر استخدام نظام التكلفة المبني على الأنشطة في تحسين أساليب قياس وتخصيص التكاليف غير المباشرة في الجمعيات في دولة الكويت، وتوصلت الدراسة إلى أن الجمعيات التعاونية في دولة الكويت تستخدم حاليا وبشكل عام الأساليب التقليدية في قياس وتخصيص التكاليف غير المباشرة، وتوصلت الدراسة إلى أنه يتم تجميع التكاليف غير المباشرة لجميع أنشطة الجمعية في وعاء واحد للتكاليف فقط دون مراعاة للعلاقة السببية في تصنيف تلك التكاليف، وأنه لا تستخدم المعايير المناسبة مثل: الأهمية النسبية لقياس قيمة التكاليف غير المباشرة .

**6- دراسة (البدر، 2017) بعنوان: "اثر تطبيق محاسبة التكاليف المبني على أساس الأنشطة في تعزيز ربحية شركات صناعة الأغذية الأردنية"**دراسة حالة على شركات حلويات العنبتاوي هدفت الدراسة إلى بيان اثر تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة (ABC) في شركة حلويات العنبتاوي، من أجل احتساب تكاليف المنتجات بأكثر دقة بهدف التوصيل إلى معرفة نسبة هامش الربح لكل منتج، وتوصلت الدارسة إلى أن أكثر أنظمة التكاليف تأثيرا على تعزيز الربحية هو نظام محاسبة التكاليف المبني على الأنشطة(ABC) في الشركات الغذائية عموما وشركات صناعة حلويات العنبتاوي .

**ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة** أن هذه الدراسة تركزت على أهمية تطبيق محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة (ABC ) كأداة فعاله للرقابة وتقيم الأداء بينما الدراسات السابقة كان تركيزها على جودة المعلومات المحاسبية وترشيد النفقات وتحسين أساليب القياس وتعزيز الربحية وكما تميزت هذه الدراسة في اختلاف البيئة.

**الجزء النظري للدراسة:**

**أنظمة التكاليف التقليدية:**

لقد ظل هذا المدخل التقليدي للتكاليف هو الأسلوب الأمثل لعدة سنوات وهو الأسلوب والمدخل الأكثر شيوعا، ولقد ظهرت الأنظمة التقليدية للتكاليف في ظل محيط اقتصادي يتسم بعدم التعقيد وبساطة التشغيل والبعد التام عن مظاهر المنافسة الحادة التي يعرفها العالم اليوم ، كما أن إطلاق مصطلح "التقليدية"على هذه الأنظمة لقياس التكلفة لا يعني أنها لم تعد تطبق حاليا في المؤسسات لأغراض اتخاذ القرارات المختلفة وإعداد القوائم المالية وتقييم المخزون السلعي، بل على العكس، فهذه الطرق مازالت تطبق في العديد من المؤسسات رغم أنها لا تحقق الرضا الكافي عن النتائج والمعلومات التي تقدمها بسبب تغير الإطار الاقتصادي والاجتماعي للمحيط والذي لم تعد متلائمة معه ويمكن عرض أنظمة التكاليف التقليدية كما يلي : (أحمد،2010،،ص47).

**أولاً - نظام المراحل الإنتاجية:**يستخدم هذا النظام في الصناعات التي يمر بها على مراحل صناعية متتالية بحيث تعتبر كل مرحلة من هذه المراحل عملية صناعية مستقلة، ومن الصناعات التي تطبق هذا النظام "صناعة الغزل والنسيج، صناعة النفط، صناعة الاسمنت، تعبئة الفاكهة والخضار...الخ".

يوجد ثلاثة أنواع للمرحل الإنتاجية(التكريتي،141:2006)هي:

**ا- المراحل المتتابعة:**حيث يمر المنتج بأكثر ن مرحلة بشكل متتابع بمعنى أن يكون العملية الإنتاجية مقسمة إلى مراحل وكل مرحلة تسلم للمرحلة التالية لها إنتاجا تاما بالنسبة للمرحلة الأولى وهكذا.

**ب- المراحل المتوازية:**وتكون هذه المرحلة في حالة أنتاج أكثر من منتج بحيث يكون لكل منتج مراحله الخاصة به التي لا يشترك معه بها منتج آخر.

**ج- المراحل المتداخلة:**وتكون هذه الحالة في حالة أنتاج أكثر من منتج ولكن المنتجات تشترك بمرحلة واحدة على الأقل وقد يكون لكل منتج مراحله الخاصة به.

**مفهوم نظام الأوامر الإنتاجية:**

هي الصناعة التي يتم فيها الإنتاج بناء على طلبيات خاصة من العملاء، كما هو الحال على سبيل المثال في صناعة الأثاث، المطابع، الورش، بناء السفن والطائرات، المقاولات، الملابس الجاهزة ويقوم نظام محاسبة التكاليف في هذه الصناعات على افتراض إمكانية تحديد الإنتاج الخاص بكل أمر(طلبيه)بصورة مستقلة عن الإنتاج الخاص بباقي الأوامر (الطلبيات)

الأخرى يتم تنفيذها في نفس الوقت وبالتالي يمكن تحديد التكلفة الصناعة الخاصة بكل أمر من مواد مباشرة وأجور مباشرة وتكاليف صناعة غير مباشرة (عطية،21:2006).

**أستنتج الباحثان مما سبق ذكره** أن نظام الأوامر الإنتاجية هو أحد الأنظمة الذي يناسب الشركات ذات طبيعة إنتاجية خاصة وهذا النظام له خصائصه التي تميزه عن غيره من الأنظمة وله أهداف محددة يرمي الوصول إليها بجانب الأهداف الرئيسية المشتركة لأي نظام تكاليف .

**ثانيا : الانتقادات الموجه لأنظمة محاسبة التكاليف التقليدية :**هناك العديد من الانتقادات الموجه إلى أنظمة محاسبة التكاليف التقليدية اهمها ما يلي : ( هديب , 2009، ص 50).

أ - إن أنظمة محاسبة التكاليف التقليدية أصبحت عاجزة عن رقابة العمليات وقياس كلفة الإنتاج بدقة وذلك للأسباب التالية :

1- تجميع الانحرافات بشكل إجمالي على مستوى الأقسام وعدم حصرها بالمنتجات التي تسببت في حدوث الانحرافات ، مما يؤدي إلى عدم إظهار هذه الانحرافات في التقارير المالية بالشكل الذي يساعد في تصحيح الانحرافات غير الملائمة.

2- التركيز على النتائج المالية الإجمالية وليس على الانشطة الفعلية التي تسبب هذه النتائج ، والتي تعطي نتائج غير دقيقة حول تقييم قدرة الاقسام على تقديم التحسينات التشغيلية.

3- بسبب التخصيصات الشاملة للتكاليف ، فقد اصبحت التقارير الدورية مشوهة ، فهي تجعل مدراء الأقسام مسئولين عن إنفاق الموارد داخل أقسامهم حتى وإن لم يجر قساسها بشكل دقيق ، ولهذا فإن هذه التخصيصات لا توفر أساسا جيدا لتقييم المدراء والأقسام.

ب- تعتمد أنظمة محاسبة التكاليف التقليدية على بعض المقاييس المرتبطة بالحجم ( مثل ساعات العمل المباشر) كقاعدة لاسترداد التكاليف غير المباشرة ، وهي مع هذا تفترض أنه عندما يتضاعف عدد الوحدات المنتجة من منتج معين فأن التكاليف المستهلكة في تصنيعها تتضاعف، مما يؤدي إلى عدم العدالة والتناسب في تحميل المنتجات المختلفة بنصيبها من التكاليف.

ت- أسس تخصيص التكلفة غير المباشرة يمكن أن تكون أو لا تكون محركات أو مسببات.

**نظام التكاليف على أساس النشاط ABC :**

نتيجة للانتقادات الموجهة للأنظمة التقليدية وعيوبها في تخصيص التكاليف الصناعية غير المباشرة واعتمادها على مسببات تكلفة محددة كما أنها لا تفي بحاجة الإدارة من المعلومات الملائمة لترشيد القرارات.

لقد بات نظام تكاليف النشاط(ABC) Activity Based Cost أداة هامة تستخدمها المنظمات صوب تحقيق الأهداف. فهو يسعى إلى إيجاد علاقة مباشرة بين تكاليف أداة الأنشطة بالمنظمة والمنتجات والعملاء والمستفيدين من تلك الأنشطة.

**1- مفهوم نظام التكاليف على أساس الأنشطة:**

هو طريقة لحساب التكلفة ومصمم لتزويد المدراء بمعلومات التكلفة للقرارات الاستراتيجية والقرارات الأخرى والتي من المحتمل أن تؤثر على الطاقة الإنتاجية (سرور،2017).

هو ذلك النظام الذي يقوم على أساس تجميع التكاليف غير المباشرة للمنشأة في موضع التكلفة ليتم توزيعها على المنتج النهائي بواسطة مسببان التكلفة وذلك للوصول إلى الكلفة الحقيقية للمنتج النهائي مما يؤدي إلى دعم اتخاذ قرارات إدارية سليمة.**( منصوري، 2016، 34)**

**كما يعرف** نظام قياس التكلفة عل أساس النشاط أنه طريقة لقياس التكاليف، مصمم لإمداد المديرين بمعلومات التكاليف الضرورية لعملية اتحاد القرارات الاستراتيجية والقرارات الأخرى(نعيمة،93:2015).

يعتبر نظام التكلفة على أساس النشاط تطورا للأنظمة التقليدية التي تخصص التكاليف على مرحلتين والقائمة على أساس الحجم، ففي حين تركز الأنظمة التقليدية على المنتجات، فان نظام التكلفة على أساس النشاطABCفي الجانب الأخر يركز على الأنشطة المبذولة لصنع المنتج، حيث يحمل هذا النظام التكاليف غير المباشرة على المنتجات اعتمادا على الأنشطة المستهلكة بواسطتها(نائل والخلف،220:2013).

**من خلال ما تمه التطرق أليه أستنتج الباحثان**أن نظام التكاليف على أساس الأنشطة يقوم على تقييم قدرة الشركة على أداء الأنشطة من خلال تحديد وقياس مواردها وتحليل الأنشطة وتصنيفها ما بين أنشطة مضيفة للقيمة وأنشطة غير مضيفة للقيمة وتحديد تكلفة مختلف الأنشطة وتكلفة الطاقة غير المستغلة.

**العوامل التي فرضت على المنظمات تحسين أنظمة تكاليفها والتوجه نحوال ABC ما يلي:** ( عطوي، 2017، 137)

- **تنوع المنتوجات:**حيث يطلب العملاء منتوجات مميزة ومن أجل التميز عن منافسيه اتبيع المنظمات منتوجات مختلفة عما سبق لها بيعه .

- **ارتفاع نسبة الأعباء غير المباشرة** :مقارنة بالأعباء المباشرة( وبالأخص اليد العاملة المباشرة) وذلك كنتيجة للتطورات التقنية ، فعل سبيل المثال أدت الأتمتة والإعلام الآلي إلى تخفيض تكاليف اليد العاملة المباشرة للمنتوجات.
- **تطور تكنولوجيا المعلومات :** يتطلب تحسين الأنظمة المحاسبية تجميع وتحلي لكتلة كبيرة من البيانات، وقد أدى تطورت تكنولوجيا المعلومات إلى تخفيض تكاليف معالجة البيانات وبذلك أصبح من السهل استخدام أنظمة محاسبية معقدة ذات مراكز تكلفة متعددة ومتنوعة.
- **المنافسة في الأسواق** :اشتداد المنافسة في الأسواق حسس المسؤولين بالحاجة إلى معلومات أكثر دقة عن التكاليف لأجل توضيح سياستهم المتعلقة بالمنتوجات والأسعار.

**2- مقومات نظام التكاليف على أساس النشاط :**

حيث يمكن للنظام قياس تكاليف النشاط من تأدية وظيفة القياس فأنه يجب الاستناد على عدد من المقومات الهامة التي تتفاعل معا لينتج عنها ما يسمى بميكانيكية العمل في النموذج، وهذه المقومات هي كما يلي: (نائلوخلف،37:2013)

**أ – الأنشطة:**تعتبر الأنشطة بؤرة التركيز في ظل نظام تكاليف الأنشطة، فالنشاط يعتبر الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها هذا النظام، حيث تتكون الشركة من مجموعة أنشطة تتفاعل معا في علاقات تبادلية لتحقيق أهداف محددة، ويحتاج أي نشاط إلي مجموعة من الموارد لتحقيق الهدف منه. والنشاط هو مجموعة من العمليات التي تقوم بإنجاز عمل محدد ويختلف باختلاف المنظور المستخدم والهدف من التحليل، ويعرف النشاط بأنه الحدث الذي يسبب استخدام الموارد في الأنظمة.

**ب – محرك التكلفة:**يعتبر محرك التكلفة هو المقوم الثاني ذي الأهمية المتميزة داخل نظام قياس التكاليف على أساس الأنشطة، ويعرف محرك التكلفة بأنه العامل (مثل مستوى النشاط أو الحجم) الذي يؤثر على التكلفة بصورة غير منتظمة.

**ج – مجمع التكلفة(أوعية التكلفة):**يقصد بمجمع التكلفة مجموعة التكاليف المتعلقة بنشاط واحد، فهي تتعلق بتجميع أنشطة متجانسة تخضع في مجموعة لموجه تكلفة واحد، وذلك اختصار العدد الأنشطة ومواجهتها، فمثلا يمكن تجميع أنشطة الصيانة وبرمجة الإنتاج في وعاء تكاليفي واحد باعتبار إن تكاليف هذه الأنشطة ترتبط بموجه تكلفة واحد وهو على الأغلب ساعات عمل الآلات .

**د – أساس توزيع التكلفة:**يعرف أساس توزيع التكلفة بأنه العامل الذي يعتبر أساس للربط بين التكلفة غير المباشرة أو مجموعة التكاليف غير المباشرة مع وحدة التكلفة.

**3- مزايا تطبيق نظام التكاليف على أساس النشاط:**

يحقق تطبيق نظام محاسبة التكاليف المبني على النشطة مجموعة من المزايا التي من أهمها:

**1-** فاعلية الدور الرقابي لنظام محاسبة التكاليف المبني على النشطة مقارنة بنظام التكاليف التقليدي لتخصيص التكاليف غير المباشرة، طالما انه يأخذ في الحسبان التوقيف المبكر للتحكم في الأنشطة وقبل الانتهاء من عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات النهائية.

**2-** التحسين المستمر وتجاوز جميع العيوب المرتبطة بنظام التكاليف التقليدي، حيث إن أفضل الأساليب لتحسين الأداء هو تحليل الأنشطة والتركيز على الأنشطة التي تضيف قيمة واستبعاد الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج.

**3-** الاستخدام الفعال لمبدأ المقابلة وذلك من خلال عدم تخصيص تكاليف البحوث والتطوير التي تخص فترات مالية مستقبلية على تكاليف الفترة الحالية.

**4-** ساعد في تخفيض التكاليف من خلال تقليص الوقت والجهد المطلوبين للقيام بالنشاط، وإلغاء الأنشطة ذات التكلفة العالية وغير الضرورية، واختيار النشطة ذات التكلفة المنخفضة.

**5-** يوفر نظام محاسبة التكاليف المبني على النشطة مجموعة من مقاييس الأداء الغير مالية من خلال مؤشرات غير مالية لقياس مسببات التكلفة، حيث تشمل هذه المقاييس الوقت والجودة.

**6-** يؤثر نظام محاسبة التكاليف المبني على النشطة بصورة فعالة على قرارات التسعير من خلال حساب تكلفة التنوع بدرجة أكثر دقة، حيث برهن هذا النظام على أن هناك كثيراً من التكاليف لترتبط بحجم الإنتاج بل ترتبط بدرجة تعقيد وتنوع المنتجات.

**7-** يعمل نظام محاسبة التكاليف المبني على النشطة على زيادة النظرة الإيجابية لأهمية دور المحاسبين في إدارة الإنتاج وفي مجالات اتخاذ القرارات الأخرى داخل الشركة، كما يعمل على تنمية روح العمل كفريق.

**8-** من أهم نتائج استخدام وتطبيق نظام محاسبة التكاليف المبني على النشطة في الشركات العالمية ما يعرف بالإدارة الاستراتيجية للتكاليف التي تساعد في عملية التخطيط الاستراتيجي.

**4- استخدامات نظام محاسبة التكاليف على الأنشطة ( ABC):** هناك العديد من الاستخدامات لأسلوب (ABC) في كثير من المجالات ومنها ما يلي:( الطاهر وأخرون ،2018،ص12)

1- تخصيص التكاليف : نتيجة التغيرات الكبيرة في بيئة الأعمال الحديثة واستخدام الأتمتة بشكل كبير في العملية الإنتاجية أو تقديم التكاليف غير المباشرة على المنتج بشكل أكثر دقة.

2- يساعد هذا الاسلوب في اتخاذ القرارات ويوفر للمديرين المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات التنفيذية والاستراتيجية بخطوط الإنتاج ومؤشرات السوق والعلاقة مع العملاء.

3- تخفيض التكاليف : يساعد اسلوب (ABC) في إمكانية تخفيض التكلفة بشكل ملموس دون المساس بتقديم الخدمة.

4- تسعير المنتج أو الخدمة :يلعب اسلوب (ABC) دور رئيسي في قياس تكلفة المنتج بشكل أكثر دقة ومن ثم تسعير المنتج أو الخدمة بالسعر التنافسي.

5- تطوير الموازنة : يساعد اسلوب (ABC) على توفير معلومات أكثر دقة لإعداد الموازنات حيث إن الموازنات تستخدم كأساس لتقييم الأداء.

6- تصميم المنتجات أو الخدمات الجديدة :يساعد اسلوب (ABC)المديرين على اتخاذ القرارات الأفضل في مجال تصميم المنتج أو الخدمة أو التسعير أو التسويق.

7- تحليل ربحية العميل: يساعد اسلوب (ABC) على تحليل ربحية العميل كونه الهدف الأول بالنسبة للشركه .

8- قياس الأداء :يوفر اسلوب (ABC) معلومات متنوعة مالية وغير مالية تعد بمثابة مقياس للأداء.

**جدول رقم ( ) أهم أوجه الاختلاف بين نظام محاسبة التكاليف على أساس النشاط والأنظمة التقليدية:**

| البيان | نظام التكاليف المستندة للنشاط | الأنظمة التقليدية |
|---|---|---|
| **المعلومات** | يقدم معلومات تفصيلية عن كل نشاط من الأنشطة داخل أي قسم | يقدم معلومات عن التكلفة كاملة عن وظيفة كاملة وتكون تجميعية لمختلف الأنشطة |
| **الهدف** | التركيز على الأنشطة واعتبارها هدف التكلفة الأساسي | التركيز على المنتجات واعتبارها هدف التكلفة الأساسي |
| **طريقة تحميل التكاليف** | يستخدم مؤشر تكلفة لكل نشاط داخل كل قسم إنتاجي، ويتم قياسه بقسمة تكلفة النشاط المحدد على مقياس المخرجات لذلك النشاط | يستخدم معدل تحميل واحد للتكاليف الصناعية غير المباشرة للمؤسسة، أو يتم استخدام معدل تحميل متخصص لكل قسم إنتاجي، ويتم تحديده بقسمة مجموع التكاليف غير المباشرة على أساس التحميل المختار |
| **طبيعة معدل التجميل** | في الغالب لا يسند العامل إلى متغيرات مالية، بل متغيرات أخرى مثل الوقت وعدد الأجزاء وكمية الإنتاج | تتضمن أسس التحميل في الغالب متغيرات مالية مثل تكلفة العمل المباشر أو تكلفة المواد المباشرة. |

المصدر: من إعداد الباحثان بالرجوع الى دراسة ( عباس، 2013، 73)

**مدى أهمية تطبيق نظام ABC كأداة فعالة للرقابة وتقييم الأداء:**

نظرا للصعوبات التي تواجه الأنظمة التقليدية في الرقابة وتخصيص المصروفات غير المباشرة دعت الحاجة لظهور نظام حديث يساعد محاسب التكاليف في كيفية خفض التكاليف وتخصيص التكاليف غير المباشرة ومساعدتها في الرقابة وتقييم الأداء إلا وهو نظام التكاليف على أساس النشاط ABC.وذلك من خلال الأتي :

**أولا: الرقابة:**

هي مفهوم واسع النطاق، حيث يمتد ليشتمل على جوانب الأداء المختلفة وانعكاساتها على التكاليف والإيرادات وهو ما يتطلب مقارنة الخطط بالفعاليات فيما يتعلق بالإيرادات والتكاليف (أبو الفتوح،55:2008).

تتعدد أدوات الرقابة التقليدية ومن أهم تلك الأدوات التكاليف المعيارية والموازنات بأنواعها، والمؤشرات المالية، والأنشطة المحاسبية ومن أهمها نشاطABC.وتتعدد أنواع الرقابة بحسب الهدف الذي تركز عليه شركة الأعمال الصناعية كما يلي:(أحمد،2010: ص 66).

1- **الرقابة الداخلية:**يعتبر تحقيق الرقابة الداخلية من الوظائف المحاسبية التقليدية، حيث تمثل احد المكونات الرئيسية التي تؤمن لإدارة الشركة تحقق الأهداف بكفاءة وفاعلية وتعرف الرقابة الداخلية بأنها" عملية أو نظام أو هيكل يعمل على انجاز كل من مجلس الإدارة والمدراء باختلاف مستوياتهم الإدارية للتأكد من مدى تحقيق الأهداف الرقابية المتمثلة في الالتزام بالقوانين النافذة والتعليمات والاعتماد على التقارير المالية، والتحقق من كفاءة وفعالية عمليات التشغيل " ولا يتوقف دور الرقابة الداخلية على هذه الأهداف فحسب ، بل يمتد ليشير إلى مجموعة من الطرق والأساليب التي تعمل على حماية أصول الشركة.

2- **الرقابة المحاسبية:**تعمل الرقابة المحاسبية على توضيح دور التحليل المحاسبي والأدوات التي تستخدم فيه، ويركز التحليل المحاسبي على عدة محاور أساسية للشركة هي (عطية،42:2006):

ا- **الربحية:** من خلال عدة أدوات منها معدل العائد على الاستثمار، الدخل المتبقي.

ب- **السيولة:** سواء في الأجل القصير مثل نسبة التداول، ونسبة التدفقات النقدية أو في الأجل الطويل مثل تغطية الفوائد ونسبة الدائنين إلى حقوق الملكية.

ج- **كفاءة الأداء الإداري:** وتشمل على نسب الكفاية.

3- **الرقابة الإدارية:** تعرف الرقابة الإدارية بأنها نظام يعني بتجميع واستخدام المعلومات في مساعدة ومعاونة الشركة في عملية صنع قرارات التخطيط والرقابة من خلال ترشيد سلوك العاملين.

ولقد تطورت الرقابة الإدارية من القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين لتقوم بدورها في رقابة الأنشطة الكبيرة والمعقدة في الشركات الصناعية، وتستمد الرقابة الإدارية فعاليتها من المقاييس والإجراءات التي تعتمد عليها في المقارنة، وتتخلص عملية الرقابة الإدارية في أنها تعمل على دفع وتشجيع العاملين لأداء الأنشطة المكلفين بأدائها يحقق أهداف الشركة.( نعيمة،118:2015)

**ثانيا: تقييم الأداء:**

يشكل تقييم أداء الشركة أحد الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى وجود نظام رقابة فعال ويرجع ذلك إلى أن تصميم نظام جيد لتقييم الأداء يساعد الإدارة العليا في التحكم في ربحية العليات المختلفة والتعرف على نقاط الضعف والقوة(الحجاج،340:2005).

ويقصد تقييم الأداء الوقوف على درجة التنسيق والائتلاف بين عوامل الإنتاج المختلفة للتعرف على مدى كفاءة استخدامها في الوحدة الاقتصادية، وتطور تلك الكفاءة سواء على فترات زمنية متتابعة أو في فترة زمنية واحدة بمقارنة ما تحقق فعلا بما كان مستهدفا ، وهو عملية تقرير عن فاعلية تحقيق الأهداف.

ويمكن تعريفه في العصر الحديث بأنه حلقة من سلسلة متكاملة مترابطة من المراحل العملية والإدارية،والتي تبدأ بتحديد الأهداف، ثم وضع الخطة ثم التنفيذ، ثم الرقابة وتنتهي الرقابة بمرحلة تقييم الأداء.

يقصد بتقييم الأداء عملية استخدام البيانات المتاحة عن اوجه نشاطات المنظمة بصورة توضح وحدات التنفيذ الفعلية والانحراف عن الخطط الموضوعة مع قياس النتائج وإظهار المشكلات والمعوقات وتقييم نشاط المستويات الإدارية المختلفة عن طريق مقارنة البيانات الفعلية مع البيانات المخططة (رمضان ساهل النجفى، 2012 م،ص121)

**مقومات تقييم الأداء:**

ويقصد بها تعيين الأهداف العامة التي ترغب الشركة في تحقيقها خلال فترة زمنية محددة، ويتم استخدام تلك الأهداف كمقاييس للأداء ، فإذا ما كان الهدف هو تعظيم الربحية، تطلب تقييم هذا الهدف استخدام مقاييس أداء الربحية لهذا الغرض.

**ثالثا: العلاقة بين الرقابة وتقييم الأداء:**

هناك علاقة وثيقة بين الرقابة وتقييم الأداء حيث يشكل تقييم الأداء جزءا جوهريا من عملية الرقابة،فالرقابة تحتاج من ناحية إلى تقارير الأداء التي تحقق عملية المتابعة إما عن طريق الملاحظة الشخصية أو المعلومات التي يفرزها مركز المسؤولية، ومن ناحية فان تميز العناصر

الهامة للأداء التي يكون لها اثر في تحقيق أهداف الشركة، ويلعب دورا أساسيا في تحقيق الرقابة الفعالة(نائل والخلف،2013: ص 185).

**الدراسة الميدانية :**

**أولاً : منهجية الدراسة :** تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث يتيح دراسة ووصف الأحداث والظواهر والمواقف والآراء ، وتحليلها ومناقشتها بهدف الوصول إلي النتائج المتعلقة بها.

**ثانياً: أداة جمع البيانات :** تم في هذه الدراسة الاعتماد على استخدام الاستبانة في جمع البيانات حول موضوع الدراسة ،مستخدما مقياس ليكرث الخماسي عند تصميم هذه الاستبانة ، كما قام الباحثان بإعطاء الدرجة من (1-5) بالاعتماد على مقياس ليكرث ذي الابعاد الخمسة لأسئلة القسم الثاني من الاستبانة ، كما أعتمد عليه في اختبار الفرضيات ، وهو يمثل معيار للإجابة ، حيث ستكون الفرضية مقبولة عندما تكون درجة الإجابة أكثر من (3) عن الأسئلة وذلك كي يسترشد به المستجيب عند قيامه بتعبئة أسئلة الاستبانة، وكان طول الفترة المستخدمة هي 0.8 وقد ثم حساب طول الفترة على أساس قسمة 4 على 5 وقد استخدم الباحثان درجة الثقة ( 95% ) في الاختبارات مما يعني أن احتمال الخطأ يساوى ( 5% ).ووفقاً للجدول التالي:

**جدول رقم ( 1)** مقياس ليكرث ذي الابعاد الخمسة.

| الإجابة | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| الترميز | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| المتوسط المرجح | 1.8-1 | 2.6-1.81 | 3.4 – 2.61 | 4.2 – 3.41 | 5 – 4.21 |

**ثالثاً : مجتمع وعينة الدراسة:**

عليه تم تحديد مجتمع الدراسة في جميع موظفي ومدراء الإدارات ورؤساء الأقسام ورؤساء الوحدات بالقسم المالي بمصنع أسمنت المرقب فلقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل حيث بلغ عددهم (27) مبحوثاً، بينما ما تم الحصول عليه من إجمالي الاستمارات الموزعة قد بلغ (25) أستبانه ، وعدد (2) فاقد.

**جدول رقم ( 2) الاستمارات الموزعة والمستردة والفاقد منها.**

| أسماء عينة المشاركين | عدد الاستمارات الموزعة | عدد الاستمارات الفاقد | نسبة الفاقد | عدد الاستمارات غير صالحة | نسبة الغير صالحة | عدد الاستمارات الصالحة | نسبة الصالحة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مصنع أسمنت المرقب | 27 | 2 | %7 | 0 | %0 | 25 | %93 |

**رابعاً : صدق وثبات الاستبانة:**

**اختبار صدق وثبات أداة الدراسة** :تم التأكد من صدق وثبات عبارات الاستبانة بطريقتين :

1- **الصدق الظاهري لفقرات الاستبانة**: للتحقق من صدق الأداة تم اعتماد صدق المحتوى وذلك بعرض الأداة على محكمين من ذوي الاختصاص في مجال علم المحاسبة وذلك بغرض معرفة ما تقيسه الفقرات من الأداء المطلوب ومدى صلة فقرات المقياس بالمتغير المراد قياسه، وللحكم على الفقرات وصياغتها ودرجة وضوحها، ومناسبتها للمجالات وقد أخذه الباحثان بملاحظات المحكمين فحذف بعض العبارات وأضاف عبارات أخرى حسب توجيهاتهم.

2- **تبات وصدق الاستبانة (معامل (ألفا كرو نباخ)** :أن المقصود بثبات الاستبانة هو أن يعطي الاستبانة نفس النتائج إذا أُعيد تطبيقه عدة مرات متتالية ، ويدل الثبات على اتساق النتائج بمعنى إذا كرَّر الباحثان القياس وتحصلوا على نفس النتائج فهذا هو الثبات ويكون معامل الثبات مقبولاً إذا كان أكبر من (0.6) وضعيفاً إذا كان أقل من ذلك وعن طريق استخدام حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات في الاستبانة عن طريق استخدام معامل (ألفا كرو نباخ) .

**الجدول (3) معامل الفاكرونباخ - الاستقرار للاستبانة**

| ت | المحاور | عدد الفقرات | معامل الفاكرونباخ للثبات | صدق الاستبانة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | تطبيق نظام ABC الى قياس أكثر دقة للتكاليف | 6 | 0.902 | 0.950 |
| 2 | تعتبر دقة قياس التكاليف مطلبا مهما للرقابة وتقييم الأداء | 6 | 0.945 | 0.972 |
| | جميع الفقــرات | 12 | 0.924 | 0.961 |

***تم حساب صدق المحك عن طريق جذر الثبات.**

ومن خلال النتائج يتضح لنا أن معدل ألفا كرونباخ لاستقرار الاستبانة كان(0.924) وهذا يعني ثبات ممتاز يمكن الاعتماد عليه في هذه الدراسة وبالتالي يمكن القول بأن المعاملات ذات دلاله جيدة لأغراض البحث ويكمن الاعتماد عليها في تقيم الدراسة.

3- **اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test:** تم استخدام اختبار كولمجروف- سمرنوف – One sample K-s Test لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ام لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات ، لان أغلب الاختبارات المعملية يشترط فيها أن تكون البيانات موزعة توزيعا طبيعيا (2007، Pallant).

أن الجدول رقم (4) يوضح نتائج اختبار كولمجروف – سمرنوف حيث يبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل المتغيرات أكبر من 0.05 (sig. > 0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعملية.

**جدول رقم (4) اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample K-S Test)**

| ت | المحاور | Sig |
|---|---|---|
| 1 | تطبيق نظام ABC الى قياس أكثر دقة للتكاليف | 0.081 |
| 2 | تعتبر دقة قياس التكاليف مطلبا مهما للرقابة وتقييم الأداء | 0.068 |
| | جميع المحاور | 0.075 |

**خامساً: تحليل خصائص عينة الدراسة :**

تم تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بخصائص عينة الدراسة ، وذلك فيما يتعلق بالمؤهل العلمي والتخصص والوظيفة وعدد سنوات الخبرة وعدد دورات التدريب.

جدول رقم (5) توزيع خصائص عينة الدراسة.

| ت | المتغير | الفئة | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | المؤهل العلمي | ماجستير | 2 | 8 |
| | | بكالوريوس | 16 | 64 |
| | | دبلوم عالي | 7 | 28 |
| 2 | التخصص | محاسبة | 13 | 52 |
| | | إدارة أعمال | 4 | 16 |
| | | اقتصاد | 8 | 32 |
| 3 | المركز الوظيفي | مدير أدارة | 1 | 4 |
| | | رئيس قسم | 3 | 12 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | رئيس وحدة | 6 | 24 |
| | | موظف | 15 | 60 |
| 4 | سنوات الخبرة | من 5إلى أقل من 10 سنوات | 13 | 52 |
| | | من 10 إلى أقل من 15 السنة. | 12 | 48 |
| 5 | عدد الدورات | أقل من 3 دورات | 5 | 20 |
| | | من 3 إلي اقل من 5 دورات | 6 | 24 |
| | | من 5 إلى أقل من 7 دورات | 7 | 28 |
| | | من 7 دورات فما فوق | 7 | 28 |

من خلال الجدول رقم (5) تبين لنا أن مجتمع الدراسة أغلبه من حملة درجة البكالوريوس والماجستير بنسبة 72%، كما نلاحظ أن تخصصهم محاسبة بنسبة 52% ، كما نلاحظ سيطرة فئة الموظفين على أفراد المجتمع بنسبة 60% ، وأن سنوات خبرتهم من 5 إلى أقل من 10سنواتبنسبة 52% ، أن نسبة28% من أفراد مجتمع الدراسة والتي يتحصلوا على دورات تدريبية من 7 دورات فما فوق ، وبهذا يمكن القول بأن أفراد عينة الدراسة تتوافر فيهم الخلفية العلمية والخبرة العلمية المطلوبة لفهم وأدراك عبارات الاستبانة والاجابة عليها بشكل يحقق أهداف الدراسة ويضفي على نتائجها نوعاً من الثقة والمصداقية.

**سادساً : تحليل البيانات واختبار فرضية الدراسة:**

**1- التحليل الإحصائي لمحاور الدراسة وفق إجابات المبحوثين**

❖ **عبارات متعلقة بأن تطبيق نظام ABC يؤدي إلى قياس أكثر دقة للتكاليف**

والجدول رقم (6) يبين التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات.

| ت | عبارات المحور الأول | النسبة المئوية (%) | | | | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاتجاه العام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | | | |
| | | العدد | العدد | العدد | العدد | العدد | | | |
| | | % | % | % | % | % | | | |
| 1 | تمثل دقة قياس التكاليف غير المباشرة مطلبا اساسيا لإعداد الموازنة. | 10 | 10 | 3 | 1 | 1 | 4.08 | 1.03 | موافق |
| | | %40 | %40 | %12 | %4 | %4 | | | |
| 2 | يحقق قياس التكاليف على أساس الأنشطة الدقة في قياس التكاليف غير المباشرة . | 6 | 12 | 4 | 3 | 0 | 3.84 | 0.943 | موافق |
| | | %24 | %48 | %16 | %12 | %0 | | | |
| 3 | يشكل قياس التكاليف على أساس الانشطة مطلبا أساسيا للتقرير عن تكلفة المنتجات. | 8 | 8 | 6 | 3 | 0 | 3.84 | 1.02 | موافق |
| | | %32 | %32 | %24 | %12 | %0 | | | |
| 4 | يشكل قياس التكاليف على أساس الانشطة مطلبا اساسيا للتقرير عن ربحية المنتجات. | 6 | 11 | 5 | 3 | 0 | 3.8 | 0.957 | موافق |
| | | %24 | %44 | %20 | %12 | %0 | | | |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 5 | توزيع التكاليف غير المباشرة حسب الأنشطة ومن ثم المنتجات يؤدي الى توافر الدقة في قياس تكلفة المنتجات. | 6 | 15 | 4 | 0 | 0 | 4.08 | 0.640 | موافق |
| | | %24 | %60 | %16 | %0 | %0 | | | |
| 6 | يتيح نظام ABC فرص لمراقبة التسيير واستخراج الأنشطة التي لا تضيف قيمة للخدمات. | 10 | 12 | 3 | 0 | 0 | 4.28 | 0.678 | موافق بشدة |
| | | %40 | %48 | %12 | %0 | %0 | | | |
| المتوسط العام | | | | | | | 3.98 | 0.384 | موافق |

من خلال الجدول رقم (6) تبين إن أغلب الإجابات تتركز في مستوي (الموافق) ، أي أن متوسط جميع الفقرات تقع ضمن الفقرة الرابعة من مقياس ليكارث الخماسي والانحراف المعياري لهذه الفقرات يدل على وجود توزع في إجابات أفراد عينة ألدراسة ،أما الفقرة (6) والتي تنص على أن يتيح نظام ABC فرص لمراقبة التسيير واستخراج الأنشطة التي لا تضيف قيمة للخدمات، وأنها أحتلت المستوى (الموافق بشدة) من بين كل العبارات وكان المتوسط الحسابي لها (4.28) وأن باقي الفقرات وقعت في المستوي( الموافق ) وبشكل عام كانت اتجاهات أفراد العينة عالية حول عبارات المحور الأول (أن تطبيق نظام ABC يؤدي إلى قياس أكثر دقة للتكاليف) عند مستوى الموافق أي بمعنى هنالك توافق شبه تام حول فقرات المحور الأول بمتوسط عام بلغ (3.98) ، الامر الذي يشير بأن المبحوثين يوافقون الرأي حول مساهمة تطبيق نظام ABC إلى قياس أكثر دقة للتكاليف من قبل متخذي القرارات بالشركة الصناعية عينة الدراسة.

❖ **اختبار فرضية الدراسة الأولى: والتي صياغتها كالتالي:**

**" يؤدي تطبيق نظام ABC إلي قياس أكثر دقة للتكاليف "**

جدول رقم (7) نتائج اختبار (T- test) لبيان أن تطبيق نظام ABC يؤدي إلى قياس أكثر دقة للتكاليف

| المجال | المتوسط الحسابي | الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري | الانحراف المعياري | القيمة الإحصائية /T-Test | قيمة الدلالة الإحصائية | معنوية العلاقة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الفرضية الفرعية الأولى | 3.98 | 0.980 | 3840. | 12.825 | 0.000 | معنوية |

وقد أظهرت النتائج في الجدول رقم (7) أن متوسط الاستجابة (3.98) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.98 ) ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي أصغر وهي أقل من 0.05 وهذا يشير إلى معنوية الفروق أي أن الفرضية الفرعية الأولى متحققة من قبل أفراد العينة ، نقبل الفرضية .

❖ **عبارات متعلقة بأن دقة قياس التكاليف يعتبر مطلبا مهما للرقابة وتقييم الأداء والجدول رقم (8) يبين التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات.**

| ت | عبارات المحور الثاني | النسبة المئوية (%) | | | | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاتجاه العام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | | | |
| | | العدد | العدد | العدد | العدد | العدد | | | |
| | | % | % | % | % | % | | | |
| 1 | يشكل قياس التكاليف على أساس الأنشطة مطلبا أساسيا لاستخدام | 8 | 10 | 4 | 3 | 0 | 3.92 | 0.996 | موافق |
| | | %32 | | %16 | %12 | %0 | | | |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | النسب المحاسبية في تقييم الأداء. | | | | | | | | |
| 2 | يشكل قياس التكاليف على أساس الأنشطة مطلبا أساسيا للتقييم الفعال للأداء المالي. | 4 | 11 | 6 | 4 | 0 | 3.60 | 0.957 | موافق |
| | | %16 | %44 | %24 | %16 | %0 | | | |
| 3 | يساعد تحليل الأنشطة الى أنشطة مضيفة للقيمة وأخرى غير مضيفة للقيمة في تخفيض التكلفة والرقابة على الانشطة وتقييم الأداء. | 8 | 12 | 5 | 0 | 0 | 4.12 | 0.725 | موافق |
| | | %32 | %48 | %20 | %0 | %0 | | | |
| 4 | أمكانية تحسين وتقييم الأداء باستخدام نظام ال ABC | 10 | 8 | 5 | 2 | 0 | 4.04 | 0.978 | موافق |
| | | %40 | %32 | %20 | %8 | %0 | | | |
| 5 | اختلاف وتدني أسعار المنتجات المنافسة يتطلب تطبيق نظام ال ABC لخفض التكلفة والرقابة على الأنشطة. | 4 | 13 | 6 | 2 | 0 | 3.76 | 0.830 | موافق |
| | | %16 | %52 | %24 | %8 | %0 | | | |
| 6 | يساهم نظم تكاليف الانشطة من تقليل تكاليف الغير المباشرة. | 3 | 12 | 10 | 0 | 0 | 3.72 | 0.678 | موافق |
| | | %12 | %48 | %40 | %0 | %0 | | | |
| المتوسط العـــام | | | | | | | 3.86 | 0.335 | موافق |

من خلال الجدول رقم (8) تبين إن كل الإجابات تتركز في مستوي (الموافق) ، أي أن متوسط جميع الفقرات تقع ضمن الفقرة الرابعة من مقياس ليكارث الخماسي الانحراف المعياري لهذه الفقرات يدل على وجود توزع في إجابات أفراد عينة الدراسة ، وهذا يدل على أن عينة الدراسة مدركة جيداً لأسئلة الاستبانة أي مفهومه لديها، هنالك توافق تام حول فقرات المحور الثاني بمتوسط عام بلغ (3.86) ، الامر الذي يشير بأن المبحوثين يوافقون الراي حول دقة قياس التكاليف والذي يعتبر مطلبا مهما للرقابة وتقييم الأداء لمتخذي القرارات بالشركة الصناعية عينة الدراسة .

❖ **اختبار الفرضية الثانية : والتي صياغتها كالتالي:**

**"يؤدي تطبيق ABC للحصول على بيانات أكثر دقة تساعد في القيام بالرقابة وتقييم الأداء "**

جدول رقم (9) نتائج اختبار (T- test) لبيان أن دقة قياس التكاليف يعتبر مطلبا مهما للرقابة وتقييم الأداء:

| المجال | المتوسط الحسابي | الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري | الانحراف المعياري | القيمة الإحصائية T-Test/ | قيمة الدلالة الإحصائية | معنوية العلاقة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الفرضية الفرعية الثانية | 3.86 | 0.86 | 3350. | 12.810 | 00.00 | معنوية |

وقد أظهرت النتائج في الجدول رقم (9) أن متوسط الاستجابة (3.86) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.86) ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي أصغر وهي أقل من 0.05 وهذا يشير إلى معنوية الفروق أي أن الفرضية الفرعية الثانية متحققة من قبل أفراد العينة ، وتم قبول الفرضية .

**2- اختبار فرضية الدراسة باستخدام ( اختبار (T- test))**

"توجد أهمية قصوى لتطبيق نظام ABC في الشركات الصناعية الليبية لزيادة فعالية الرقابة وتقييم الأداء "

الفرض الصفري: لا توجد أهمية قصوى لتطبيق نظام ABC في الشركات الصناعية الليبية لزيادة فعالية الرقابة وتقييم الأداء.

الفرض البديل:توجد أهمية قصوى لتطبيق نظام ABC في الشركات الصناعية الليبية لزيادة فعالية الرقابة وتقييم الأداء.

جدول رقم (10) نتائج اختبار (T- test ) لبيان أنه توجد أهمية قصوى لتطبيق نظام ABC في الشركات الصناعية الليبية لزيادة فعالية الرقابة وتقييم الأداء:

| المجال | المتوسط الحسابي | الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري | الانحراف المعياري | القيمة الإحصائية / T-Test | قيمة الدلالة الإحصائية | معنوية العلاقة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| فرضية الدراسة الرئيسية | 3.92 | 0.92 | 0.312 | 14.766 | 0.000 | معنوية |

وقد أظهرت النتائج في الجدول رقم (10) أن متوسط الاستجابة (3.92) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.92) ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي أصغر من 0.05 وهذا يشير إلى أن هناك معنوية فروق أي رفض الفرض الصفري وقبول البديل أي قبول الفرضية الرئيسية .

**سابعاً : النتائج والتوصيات:**

**النتائج:**

**من خلال التحليل الإحصائي ، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:**

**1-** توجد أهمية قصوى لتطبيق نظام ABC في الشركات الصناعية الليبية لزيادة فعالية الرقابة وتقييم الأداء.

**2-** يؤدي تطبيق نظام ABC إلى قياس أكثر دقة للتكاليف.

**3-** يعتبر دقة قياس التكاليف مطلباً مهماً للرقابة وتقييم الأداء.

**التوصيات.**

1- ضرورة قياس التكاليف على أساس الأنشطة باعتباره مطلباً أساسياً للتقييم الفعال للأداء المالي.

2- المحافظة والتركيز على توزيع التكاليف غير المباشرة حسب الأنشطة ومن ثم المنتجات يؤدي الى توافر الدقة في قياس تكلفة المنتجات.

3- المواصلة بقياس التكاليف على أساس الأنشطة لما يوفره من دقة في قياس التكاليف غير المباشرة ضرورة المحافظة على قياس التكاليف على أساس الأنشطة باعتباره مطلباً اساسياً للتقرير عن تكلفة المنتجات.

**المراجع :**

**أولاً: الكتب:**

1- أبوالفتوح، صالح سمير، المحاسبة الإدارية الاستراتيجية ، (المنصورة ) بدون نشر ،(2008).

2- التكريتي ،إسماعيل يحي ، محاسبة التكاليف بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن (2006).

3- حجاج، زايد ، المحاسبة الادارية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، (2005).

4- عطية ،أحمد صلاح ، محاسبة تكاليف النشاط (ABC) للاستخدامات الإدارية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، (2006).

5- نائل، عدس ، الخلف ، نضال ، محاسبة التكاليف ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، (2013).

6- النجفى، رمضان ساهل (2012 م)،تقييم الأداء بالمنظمات التجارية، بغداد : دار الوسيلة للطباعة والنشر والتوزيع.

**ثانياً: الرسائل العلمية:**

7- أحمد ، محمد أحمد ، مدى أهمية نظام التكاليف على أساس النشاط (ABC) كأداة مهمة وفعاله لخفض التكلفة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة المنصورة ، مصر ، (2010).

8- حسام أحمد الهلالي ، أدوار المحاسبين في إعادة تأهيل الفكر المحاسبي والتكاليف لمواكبة التطورات التكنولوجيا وعصر الرقميات ، رسالة ماجستير، جمهورية مصر العربية – القاهرة ، (2012).

9- عباس، عبدالله، أثر تطبيق نظام التكاليف المستندة للنشاط( ABC) على قرارات التسعير، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة، الجزائر، 2013م.

10- عطوي، راضية، الإدارة الاستراتيجية للتكاليف ومختلف الطرق التي يمكن استعمالها لتخفيض التكاليف وتحسين الأرباح، اطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2017م.

11- محمدي ، محمود أحمد ، دراسة مقارنة بين طرق التكاليف التقليدية وطريقة حاسبة التكاليف على أساس الأنشطة وإمكانية تطبيقها في المؤسسات الصناعية الجزائرية ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ، (2015).

12- المنصوري ، محمد الصادق ، دور نظام محاسبة التكاليف المبني على أساس الأنشطة (ABC) في تخفيض تكاليف الانتاج ، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة ، الجزائر 2016م .

13- نعيمة، زعرور، أساليب مثلى لترشيد تكاليف الخدمات العامة في مؤسسة اتصالات الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خضير، بسكرة ، الجزائر ( 2015).

14- هديب ، عمر محمد ، نظام محاسبة التكاليف المبني على الأنشطة في الشركات الصناعية بالأردن وعلاقته بالأداء المالي – التطبيق والنموذج المقترح للقياس ، أطروحة الدكتوراه ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، الاردن ، 2009.

**ثالثاً: المجلات العلمية:**

15- سرور، منال جبار، على ، ميعاد حميد ،: التكامل بين نظام التكاليف على أساس الانشطة ونظام التكاليف المعيارية المرنة ودوره في ادارة موارد الانشطة – مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 53، (2017).

16- الطاهر، أحمد غازي ، وأخرون ، أهمية أساليب المحاسبة الادارية الحديثة في استراتيجية التكلفة ، مجله جامعة جيهان – أربيل العلمية ، أصدار خاص ، العدد 2 ، (الجزء –A ) ، أيلول 2018م.

# واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي

د.رجب عمر العاتي[1] أ.عصام عبدالسلام ابوحجر[2]

**مستخلص الدراسة:**

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على واقع الأمن القومي الليبي ، ودور الهجرة غير الشرعية في تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ، والتي ظهرت نتيجة حالة الانقسام السياسي والتسليح. المواجهات التي تمر بها الدولة الليبية في الفترة بين 2014-2019.

تكمن أهمية البحث في كونه يناقش موضوع الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا بمزيد من التفصيل ، من خلال متابعة رحلة المهاجرين منذ المغادرة ، من دول المصدر إلى الدول المستقبلة ، مروراً بمناطق العبور ، وشرح آثارها. هذه الهجرات على الوضع في ليبيا والعيوب التي جلبتها على المجتمع الليبي على جميع المستويات. كما تأكد الباحثون من أن المعلومات التي تم جمعها حديثة قدر الإمكان ، ومرفقة بأرقام لزيادة التوضيح والاستفادة.

**المقدمة:**

بعد أقل من سنة على بداية الثورة في ليبيا في 17 فبراير 2011، واصدار الإعلان الدستوري في أغسطس 2011 ، والذي حدد ملامح المرحلة الانتقالية في ليبيا، وفي أعقاب إعلان التحرير مع سقوط نظام القذافي في اكتوبر 2011، بدأت ليبيا تؤسس لمرحلة جديدة من خلال الالتزام بالأسس التي وردت في الإعلان الدستوري، في الوقت نفسه، قامت بعض المدن الليبية بمبادرات مستقلة لانتخابات مجالس محلية مكان تلك المجالس التي أبثقت بعد قيام الثورة لإدارة الشأن المحلي, واعادة ترتيب الاوضاع في تلك المدن .

إلا أن مسيرة التحول الديمقراطي التي شهدتها ليبيا لم تخلو من التحديات و لعل أول تلك التحديات هي التحديات السياسية وما رافقها من صعوبة في الانتقال السياسي وإنهاء المراحل الانتقالية وصولاً الى المرحلة السياسية المستقرة عبر التحول الديمقراطي السلمي عن طريق الانتخابات واليات الحكم الديمقراطية .

[1] أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والتجارة زليتن الجامعة الأسمرية، drajb1966@gmail.com

[2] محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة زليتن الجامعة الأسمرية ، asambohajar@gmail.com

لقد تجلت تلك التحديات في الانقسامات السياسية بين شركاء المعارضة السابقين ضد نظام القذافي ومن ساهموا في أسقاط حكمه، محدثة تلك الانقسامات العديد من الأزمات السياسية لتصل الى حد المواجهات العسكرية والقتال العنيف والذي انعكس ذلك بدوره على كافة نواحي الحياة في ليبيا الاقتصادية والاجتماعية، وأثر على المشهد الليبي برمته، مما تسبب في التأثير على الحياة المعيشية للمواطن الليبي سلباً من حيث توفر الأمن والمتطلبات الاساسية وأهم الخدمات كالصحة والتعليم والوقود وغيرها .

وعلى المستوى السياسي اندلع الخلاف بين النواب المنتخبين لمجلس النواب على شرعية عقد جلسات البرلمان خارج مدينة طرابلس، والتي انطلقت فيها العمليات العسكرية لعملية فجر ليبيا، ودون تسليم رسمي من المؤتمر العام المنتهية ولايته، وكان النواب الممثلون للتيار الليبرالي قد تداعوا الى عقد أولى جلساتهم في مدينة طبرق أقصى الشرق الليبي، بينما رفض نواب ينتمي " أغلبهم " الى التيار الاسلامي هذا الاجراء ، واعتبروه غير دستوري، وقاطعوا جلسات البرلمان الجديد، ونتج عن ذلك قيام البرلمان في طبرق بحكومة مشكلة برئاسة السيد " عبدالله الثني " سميت " الحكومة المؤقتة " ، والمؤتمر الوطني العام في طرابلس بحكومة برئاسة السيد " عمر الحاسي " سميت " حكومة الانقاذ "، حيث ادعاء كل طرف شرعية تمثيل الشعب الليبي وتدريجيا تحول الانقسام السياسي الى مواجهة مسلحة شاملة مع ميول الاحزاب والنواب في كلا الطرفين الى تأييد أحدهم لعملية الكرامة والأخر لعملية فجر ليبيا، وتبنيها، الأمر الذي أدى الى فشل وساطة الأمم المتحدة واستقالة مبعوث الأمم المتحدة الى ليبيا " طارق متري " في 11 اغسطس 2014 وتعيين الاسباني " برناردينو ليون " في شهر سبتمبر 2014 .

وبعد محادثات مضنية قادتها بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، استمرت لحوالي 20 شهرا ، خرج اتفاق الصخيرات في محاولة لإنهاء الانقسام السياسي الليبي ، وايقاف المواجهات العسكرية بين التشكيلات المسلحة المختلفة مما أثر على الوضع الأمني والاقتصادي الليبي، وانقاذ البلاد من حالة التشرذم والتشظي بين مكوناتها.

بالتوقيع النهائي على وثيقة الاتفاق السياسي الليبي بالصخيرات، تم الإعلان عن تشكيل مجلس رئاسة الوزراء لحكومة الوفاق الوطني ، والذي يتكون من 9 اعضاء, رئيس وخمسة نواب وثلاثة وزراء دولة ، واسندت لهذا المجلس بحسب الاتفاق مهمة اختيار باقي اعضاء الحكومة بالتشاور مع اعضاء الحوار السياسي الليبي خلال فترة لا تتجاوز ثلاثين يوما من التوقيع على وثيقة الاتفاق .

منذ وصول حكومة الوفاق الوطني الى العاصمة طرابلس مارس 2016 لم تتمكن من الحصول على ثقة البرلمان في طبرق حتى تمارس اعمالها بحسب اتفاق الصخيرات مما اضطرها الى تنفيذ مهامها من دون الحصول على تلك الثقة ، وقد تم صياغة بيان وقع عليه 103 من نواب البرلمان من أجل الموافقة على تشكيل الحكومة من دون الحاجة الى أداء اليمين الدستورية ومنح الثقة لها تحت قبة البرلمان ، ما يعكس الانقسام الحاد في البرلمان بين تيارين، أحدهما يؤيد منح الثقة لحكومة الوفاق ويدعم برنامجها، والأخر معارض للاتفاق السياسي الليبي، ومع ذلك أستمرت الحكومتان الاخريان، حكومة الثني وحكومة الغويل في أداء أعمالهما دون الاهتمام بالاتفاق السياسي، وبعد ذلك أصبحت في ليبيا حكومتان تدعي كلً منها الشرعية، ففي الغرب الليبي هناك حكومة الوفاق الوطني برئاسة فائز السراج، والتي نشأت عن أتفاق الصخيرات، أما الحكومة الثانية ومقرها في شرق ليبيا فهي الحكومة المؤقتة برئاسة عبدالله الثني والمنبثقة من مجلس النواب الذي يتخذ من مدينة طبرق مقراً مؤقتاً له.

في غضون ذلك تسارعت وتيرة عمليات الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا, حيث ساعدت البنية السياسية والأمنية الهشة في البلاد, نتيجة الانقسام السياسي, على ازدهار عمل عصابات تهريب البشر, وزيادة نشاطها, وتقوية ارتباطها بالعصابات الدولية المختصة بتهريب والمتاجرة بالبشر .

**مشكلة الدراسة:**

تتركز اشكالية البحث الرئيسية في معرفة ما مدى تأثير الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا على الأمن القومي الليبي ؟ وتتفرع من تلك الاشكالية الرئيسية عدة أسئلة فرعية تحاول الدراسة الاجابة عليها متمثلة في :

- ما هو دور مناطق تصدير المهاجرين في مشكلة الهجرة غير الشرعية الى ليبيا ؟
- كيف ساهمت حالة الانقسام والتشرذم التي تشهدها ليبيا في ازدهار تلك الهجرات ؟

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية البحث كونه يناقش في موضوع الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا بشكل أكثر تفصيل, وذلك بمتابعة رحلة المهاجرين منذ الانطلاق, بداية من دول المصدر وحتى دول الاستقبال, مروراً بمناطق العبور, موضحاً آثار تلك الهجرات على الوضع في ليبيا والمساوئ التي جلبتها للمجتمع الليبي على كافة المستويات, كما حرص الباحثان على أن تكون المعلومات المجمعة حديثة ما أمكن, ومرفقة بالأرقام لزيادة التوضيح والفائدة .

**فرضية الدراسة:**

ترتكز فرضية البحث على وجود علاقة بين الهجرة غير الشرعية وتردي الأمن القومي الليبي متمثل ذلك في ارتفاع معدلات الجريمة وتزايد جرائم انتهاك حقوق الانسان, وانحدار المستوى الاخلاقي, كذلك انحدار المستوى المعيشي للمواطن الليبي وانتشار الظواهر السلبية الغريبة على المجتمع .

**هدف الدراسة:**

: يهدف البحث الى تسليط الضوء على واقع الأمن القومي الليبي, ودور الهجرة غير الشرعية في تردي الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا, والتي ظهرت نتيجة لحالة انقسام سياسي ومواجهات مسلحة تمر بها الدولة الليبية في الفترة ما بين 2014-2019 .

**المحور الأول : واقع الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا**

بعد الإجراءات الأمنية الصارمة التي لجأت اليها الدول الأوربية, تسارعت وتيرة الهجرة غير الشرعية واتسع نطاقها من قبِل المهاجرين من دول الجنوب .

ظلّت الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط وحتى مطلع العام 2011, متحكّماً فيها من قبِل حكومات الدول المغاربية الثلاث, حيث شكلت ورقة ضغط من قبلهم لابتزاز القارة العجوز التي استجابت في مناسبات عدة لمطالب تلك الدول, إمَّا عبر الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية المبرمة بين بعض دول التحاد الأوربي وهذه الدول, أو من خلال تنسيقات أمنية, الأمر الذي جعل أعداد المهاجرين غير الشرعيين تتناقص بشكل كبير حتى وصلت في ليبيا الى 234 مهاجراً فقط طيلة العام 2010, إلا أن سقوط نظام القذافي وما تبعه من صراعات مسلحة وانقسامات سياسية, وما سببه ذلك في انهيار شبه كلي لمؤسسات الدولة الليبية, وتمكين المليشيات المدنية المسلحة من السيطرة على مقومات الدولة الليبية, لتستبيح بدورها المؤسسات العامة, وتحل محل المؤسسة الأمنية والعسكرية, الأمر الذي أحال ليبيا الى دولة هشة, وجعل منها الوجهة المفضلة للهجرة السرية صوب أوروبا, نظراً الى قربها من السواحل الأوربية ولانعدام الأمن فيها .

**أولاً : مناطق تصدير الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا**

- **منطقة تشاد**

لقد شكلت العلاقات التاريخية بين القبائل الليبية في المنطقة والعمق الذي تملكه بعضها داخل دول الجوار خاصة تشاد, أمراً سّهل أكثر عمليات التهريب, حيث تتم هذه العمليات من خلال آليات ومركبات يكون زجاجها معتم يحجب رؤية من بداخلها تماماً عن عيون الناظرين, بالإضافة الى قدرة أهل المنطقة على سلوك ممرات مختلفة وبعيدة عن الأنظار, يسيرون من خلالها في عدم

وجود رقابة حدودية بسبب الانفلات الأمني, حيث يتم تهريب المهاجرين الى مدينة سبها والتي يوجد فيها ملجأ ومأوى للمهاجرين مقابل المال, إذ يتم توزيعهم وتهريبهم الى السواحل الليبية .[1]

وفي هذا الصدد تؤكد الحكومة التشادية على المستوى الرسمي على أن الهجرة غير الشرعية الى ليبيا ممنوعة, وفي بلاغ اصدرته حكومة تشاد اوضحت فيه أنه رغم النداءات المتكررة لمواطنيها لتفادي الهجرة غير الشرعية لليبيا فأن بعضهم وخاصة منهم من مناطق وادي فيرا وسيلا وبحر الغزال وغيرها ينظمون بمساعدة مهربين رحلات هجرة في اطار مجموعات, واكدت الحكومة على أن حكام تلك المناطق وقوات الدفاع والأمن تبذل كل مجهوداتها لمنع الاشخاص الذين يحاولون التعدي على القانون الصادر بخصوص الهجرة غير الشرعية, وتشترك تشاد مع ليبيا بحدود طويلة تقيم فيها مجموعات مسلحة مناوئة لحكومة انجامينا .[2]

- **منطقة السودان**

السودان من أهم المعابر للهجرة الغير شرعية الى ليبيا, حيث أن عوامل الفقر والبطالة لذا الشباب السوداني هي عوامل ومسببات تؤدي الى هجرة الشباب والبحث عن حياة أفضل, ولعل أهم المسارات التي, ينطلق منها المهاجرين غير الشرعيون الى ليبيا هي مسارات تبدأ من ( مدينة الفاشر- النهود - ماليط – أم كدادة – أم عجيجة أم بادر- جبل ميدوب – المشروع ) .[3]

- **منطقة النيجر**

تُعد مدينة اغاديز بوابة الصحراء في شمال النيجر ملتقى طرق, يستخدمه ألاف المهاجرين للوصول الى ليبيا, وهي منطقة وتجمع للانطلاق الى سواحل أوروبا, وقد بلغ عدد المهاجرين في 2016 حسب المنظمة الدولية للهجرة (335) ألف مهاجر, يتوجهون الى الشمال بينهم ( 111 ) ألفاً يتوجهون الى اغاديز في الاتجاه المعاكس, بالمقابل فأن الجهات الحكومية في النيجر اعتمدت قانوناً مشدداً جداً يمنع تهريب المهاجرين لمحاولة إنهاء هذه الظاهرة مما زاد من صعوبة رحلة المهاجرين غير الشرعيين وذلك عن 2015 .[4] وتؤكد المنظمة الدولية للهجرة وجود أسواق عبيد في ليبيا, يباع المهاجرون فيها بقيمة ما بين 200 و 500 دولار.

[1] - فريحات معاذ, يعبرون الى الموت , شبكة تلفزيون الشرق الأوسط, 31-10-2018 .

[2] - مقال بعنوان : ( تشاد تمنع مواطنيها من الهجرة الى ليبيا, صحيفة ليبيا المستقبل) , ديسمبر, 2016 .

[3] - مقال بعنوان :( مغامرة تهريب الشباب الى ليبيا .. حكايات وصور مؤلمة .... ),عثمان التاج , , صحيفة الراكوبة, عدد 2010-8-8 .

[4] - مقال بعنوان : ( مدينة اغاديز بالمغرب حيث تتقاطع الآمال والاحلام المجهضة ), صحيفة مصراوي, 14-6-2018 .

وأوضحت المنظمة في بيان لها أن موظفيها في ليبيا والنيجر تمكنوا من جمع شهادات صادمة لمهاجرين تحدثوا عن وجود أسواق عبيد يتم فيها بيع مئات الرجال والنساء, حيث عمليات البيع في ساحات عامة أو مستودعات وتؤكد المنظمة أن المهاجرين من دول جنوب الصحراء الأفريقية يتم بيعهم وشرائهم في هذا السوق الواقع في مرآب ويديره ليبيون, يساعدهم غانيون ونيجيريون يعملون لحساب الليبيين . [1]

- **منطقة مصر**

تعتبر الجمهورية المصرية من أكثر الدول العربية تصديراً للهجرات الشرعية وغير الشرعية, وقد دفعت البطالة والظروف الاقتصادية الصعبة والبحث عن حياة أفضل مئات المهاجرين المصرين للهجرة غير الشرعية عبر صحراء ليبيا, مجازفين بأرواحهم في حقول الغام ومطاردات أمنية, وقد يتيه بعضهم في الصحراء لتبلعهم, لقد عانى المهاجرين المصريون من صعوبات عدة للوصول الى ليبيا حيث طول المسافة عبر الصحراء المصرية والمعاناة التي يعيشها المهاجر في رحلة صعبة يعاني المهاجرون فيها من العطش والتيه, بالإضافة الى مشكلة التكلفة المالية من قبل السماسرة الذين يسعون لتحقيق أرباح كبيرة بأقل مجهود ممكن . [2]

وفي إطار جهود الحكومة المصرية فقد حذرت من استمرا الهجرة غير الشرعية الى ليبيا, نظراً للظروف الأمنية التي تمر بها البلاد, وناشدت الحكومة المواطنين المصرين المقيمين في ليبيا بتوخي أقصى درجات الحيطة والحذر, والابتعاد عن مناطق التوتر والاشتباكات, وحثت الوزارة المصريين على عدم الانسياق وراء عصابات ترويج السفر والتي تقوم بتسفير المواطنين المصريين الى ليبيا عبر طريق المسارات الصحراوية ثم تتركهم في الصحراء مما يؤدي في النهاية لتعرض حياتهم للخطر . وقد كشفت السلطات عن عثورها على جثث متحللة لمهاجرين مصريين غير شرعيين في صحراء طبرق وبجوارهم جوازات سفرهم وأرواقهم الثبوتية وقامت بدفنهم بعد ابلاغ ذويهم .[3]

**ثانياً : مراحل الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا**

[1] - مقال بعنوان : ( أسواق للعبيد في ليبيا .. والمنظمات الدولية تندد ) , صحيفة المدائن , عدد 11- 4 – 2017 .

[2] - مقال بعنوان : ( هجرة المصريين , الغام ومطاردات .....,عبدالفتاح فرج) , جريدة العرب الدولية , 8 أكتوبر 2017 .

[3] - مقال بعنوان : ( مصر تحذر رعاياها من الهجرة غير الشرعية الى ليبيا ) , مجلة الدراسات العربية , 12 سبتمبر 2017 .

تمر الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا بثلاث مراحل رئيسية, انطلاقاً من الدول المصدرة للهجرة ووصولاً الى الشواطئ الاوروبية, وذلك من خلال تنظيمات متخصصة في أيصال المهاجرين الى نقطة محددة, حيث يتحول المهاجرون من مهرب الى أخر عل طول مسار الرحلة على النحو التالي :

❖ المرحلة الأولى :

**1 – تجمع القرن الافريقي :**

- يتجمع المهاجرين من دول هذه المنطقة في مدينتا كسلا وجنوب كردفان في السودان .
- يتكفل كل مهاجر بإيصال نفسه الى إحدى المدينتين, حيث يقوم مهربون سودانيون بإيصالهم لدارفور, حيث تستغرق الرحلة من 10 الى 15 يوم بتكلفة من 30 الى 80 دولار.
- من دارفور يقوم مهربون سودانيون بتوصيل المهاجرين بواسطة شاحنات الى المنطقة الحدودية الليبية – السودانية عبر طرق ترابية غير ممهدة, تستغرق الرحلة أسبوع واحد وبتكلفة من 80 الى 150 دولار.
- من المنطقة الحدود الى مدينة الكفرة الليبية يقوم المهربين الليبيين بتوصيل المهاجرين بشاحنات يتكدس فيها العشرات , حيث تستغرق الرحلة عدة ايام وتكلف 150 دولار, ويكون المهربين تابعين لمليشيات مسلحة, أو تحت حماية ميليشيات معينة يُدفع لها نظير الحماية . التنسيق عادة بين المهربين يتم عبر هواتف الثريا, كما أن الشاحنات مزودة بأجهزة تحديد المواقع عبر الاقمار الاصطناعية (GBS) .

**2 - تجمع الساحل الافريقي :**

- المهاجرون من النيجر ومالي وبوركينا فاسو يلتقون في مدينة أغاديس شمال النيجر, من ثَم يقوم مهربون بتهريبهم الى مدن الجنوب الليبي ( القطرون وأم الارانب ), الجزء الأخير من الرحلة يكون مشياً على الأقدام ليلاً لعشرات الكيلومترات لتجنب دوريات حرس الحدود الليبي التابعة لبلديات الجنوب الليبي, تستغرق الرحلة حوالي شهر وبتكلفة من 150 الى 300 دولار.
- مهاجرو نيجيريا والكاميرون عادة يصلون الى مدن الجنوب الليبي عبر دولة تشاد .
- يُنقل المهاجرون من مدن الحدود الليبية الى نقاط التجمع في مدينة أوباري أو سبها .
- يبقى المهاجرون في سبها أو أوباري وعادة يقوموا بالعمل اليدوي لعدة أشهر واحياناً لسنوات لحصول على المال اللازم لإكمال بقية الرحلة نحو أوروبا .

**3 – تجمع الشرق الأوسط :**

غالباً ما يأتي المهاجرون لهذا التجمع بشكل فردي عبر منافذ الدخول الشرعية, باستثناء السوريون الممنوعين من دخول ليبيا, وفي ليبيا يتواصلون مع المهربين للتفاهم حول ترتيبات الرحلة .

**4 – تجمع المغرب العربي :**

المهاجرون التونسيون والجزائريين يدخلون بشكل طبيعي الى الأراضي الليبية عبر المنافذ الحدودية الرسمية دون الحاجة الى تأشيرة دخول, بينما يتسلل المغاربة عبر طرق التهريب الغربية والجنوبية .

❖ **المرحلة الثانية :**

ويقصد بها الرحلة من مدن الحدود الجنوبية ومدن الجنوب الغربي الليبي الى مدن الشمال الساحلية, وهذه يتم بعضها بشكل فردي وهي محفوفة بالمخاطر حيث يتم في الغالب اعتقال المهاجر من قبل المليشيات الجهوية والقبلية, ويودع السجن ويعذب, والبعض يموت تحت التعذيب وجزء من المهاجرين ينظم للمليشيات المسلحة للقتال معها بمقابل .

بعض المهاجرين خاصة الذين لديهم المال تتكفل المليشيات المسلحة بإيصالهم الى مدن الشمال الساحلية بمقابل غير ثابت يتوقف على اتفاق الطرفين .

❖ **المرحلة الثالثة :**

يتجمع المهاجرون في أماكن تجميع على الساحل الليبي في مزارع واستراحات في مدن الخمس والقربولي وطرابلس وزوارة وصبراتة, حتى يكتمل العدد لبدء رحلة قوارب الموت .

هذه المرحلة تقوم بها المليشيات المسلحة في مدن الغرب الليبي التي تجني من ورائها عائدات سنوية تتراوح ما بين 500 الى 1000 مليون دولار, تستعين هذه المليشيات بمهربين من اصحاب القوارب من ليبيا وتونس ومالطا وصقليا ومصر .

معظم المهاجرين يقضون في ليبيا مدة تتراوح بين أشهر الى سنوات, بغية العمل لجني المال الازم لتغطية تكاليف الجزء الثالث والأخير من الرحلة والتي تتراوح ما بين 700 الى 3000 دولار حسب المركب والوجهة وتسهيلات القارب أو السفينة .

وتقول التقارير أن ظروف عمل المهاجر محفوفة بالمخاطر و الصعوبات حيث يتعرضون باستمرار للابتزاز والإهانة واحياناً يؤدون اعمال تحت تهديد السلاح ودون مقابل .[1]

[1] - مقال بعنوان : ( الهجرة غير الشرعية الى ليبيا .. معاناة برسم التسعير ) , الحسن الشيخ العلوي , مركز الجزيرة للدراسات , 11 مايو 2015

**المحور الثاني : تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي**

تعيش ليبيا منذ أكثر من ست سنوات أزمة سياسية تجاوزت تداعياتها الابعاد السياسية لتطال الجوانب الاقتصادية والأمنية والعسكرية والاجتماعية, بحيث أدت المواجهات العسكرية الى تمزق النسيج الاجتماعي الليبي القائم على الأساس القبلي, وكان للتدخلات الاجنبية أثر بالغ في تأجيج الوضع واستمرار الانقسام السياسي القائم .

ولعل من أهم تلك التحديات التي واجهت الدولة الليبية هي قوافل الهجرة غير الشرعية المنظمة والتي استفادت كغيرها من التحديات من ضعف وهشاشة الوضع السياسي والأمني, حيث فرضت الهجرة غير الشرعية على الدولة الليبية تحديات كبيرة سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية, كان لها من تأثير على الأمن القومي الليبي . وفي ما يأتي نحاول مناقشة التداعيات الكبرى التي عصفت بالأمن القومي الليبي بمختلف عناصره السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية, في ظل استمرار الانقسام السياسي منذ العام 2014 و حتى الأن.

**أولا : التداعيات على المستوى السياسي والأمني**

**أ : التداعيات على المستوى السياسي :**

أثر تدفق الهجرات غير الشرعية على حالة الاستقرار السياسي في ليبيا, حيث شكلت تلك الهجرات عبئاً على صانع القرار السياسي الليبي في ظل حالة الانقسام السياسي الذي أثر وبشكل مباشر على الوضع السياسي الليبي, ولعل من أهم تداعيات الهجرات غير الشرعية سياسياً على ليبيا ما يلي :

1 – تدويل القضية الليبية واختراق سيادة الدولة:

شكلت التدخلات الخارجية المرتبطة بمكافحة الهجرات غير الشرعية اختراقاً لسيادة الدولة الليبية, حيث أدت هذه التدخلات الى تدويل القضية الليبية وإخراج القرار السياسي من أيدي صانع القرار السياسي الليبي, لتكرس الهجرات غير الشرعية الدور الخارجي وسطوته على مجريات الاحداث الداخلية في ليبيا .

2 - انتشار الفوضى وعدم الاستقرار:

لقد شكلت الهجرات غير الشرعية حالة من عدم الاستقرار في ليبيا, والذي بدوره لا يرتكز على القوة العسكرية والأمنية بقدر ما يرتكز على جملة من التدابير السياسية والاجتماعية ولاقتصادية والثقافية لمعالجة آثر هذه الهجرات, كما أن استقرار النظام الليبي مرهون بقدرته على الاستجابة للتحديات, سواء كانت مفروضة عليه من البيئة الداخلية أي المجتمع أو من البيئة الخارجية أي الهجرات من خارج ليبيا, والتي غالبا ما تتمثل في المطالب والتهديدات للنظام السياسي الليبي .

3 – الأفكار المتطرفة للمهجرين :

كثير من المهاجرين هجروا بلدانهم ربما لأسباب سياسية, لذلك فإن تأثير المهاجرين وما يحملونه من أفكار متطرفة ربما يهدد قيم ومبادئ النظام السياسي الليبي, لذلك يدخل المفهوم الأمني كحالة استباقية لمعرفة تأثير أفكار المهاجرين سياسياً قبل أن يؤثر في المنظومة الليبية السياسية, كما أن الوضع الاقتصادي والنفسي للمهاجرين سهل على حاملي الفكر المتطرف التأثير عليهم وتجنيدهم لصالحهم .

4 – ضعف المؤسسات السياسية الليبية في إيواء المهاجرين :

هناك ضعف كبير في المؤسسات التي تعمل على إيواء المهاجرين, ويعاني جهاز الأمن المسؤول من قلة الامكانيات التي تتطلب ميزانيات ضخمة لتوفير الخدمات التي يتطلب توافرها لمراكز الإيواء, من رعاية صحية وتوفير الإعاشة اللازمة للمهاجرين, حيث تواجه السلطات الليبية وجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية ضعفاً في الامكانيات المطلوبة لمواجهة الهجرات غير الشرعية .

5 – انهيار المنظومة السياسية :

لقد ساهم تنظيم الهجرات غير الشرعية الى ليبيا في انهيار مؤسسات الدولة وتفككها وانقسامها وشكل تهديداً لكيان الدولة الليبية المنكوبة بمخطط قد يؤدي في نهايته الى تقسيمها, وهو أمراً بات ملموس على أرض الواقع, بسبب الاختلافات السياسية بين القيادات الليبية والتي شكلت أزمة خانقة داخل مؤسسات الدولة الليبية .

6 – مراقبة الحدود :

بسبب عدم قدرة الأمن الليبي على التحكم والسيطرة على حدود ليبيا, استعانت ليبيا بخبرات أجنبية لرصد الهجرات غير الشرعية, التي تخترق الحدود الليبية, إذ شكلت هذه القوات غرفة عمليات أمنية مشتركة مع ليبيا لمراقبة السواحل الليبية الشمالية, والحدود الجنوبية للبلاد, باستخدام طائرات بدون طيار وتدريب فرق حرس الحدود الخاصة, وذلك لمراقبة أنشطة الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين والجماعات المتشددة .[1]

ب : التداعيات على المستوى الأمني

تعرض الوضع الأمني في ليبيا لعدة صدمات ومحاولات اختراق والتي كان من أهمها الهجرات غير الشرعية والتي تحمل معها أفكاراً تخريبية وخلايا نائمة تشكل خطراً على الأمن الليبي, لذلك كان للهجرات غير الشرعية دوراً في عدم الاستقرار الأمني في ليبيا .

[1] - مقال بعنوان : ( غرفة عمليات بين ايطاليا وليبيا لمراقبة الساحل الشمالي والحدود الجنوبية ), 30 سبتمبر 2016 .

ومن أهم التحديات التي شكلت خطراً على الأمن الليبي في هذا الصدد ما يلي :

1 - طول السواحل شكل عبئاً أمنياً على السلطات الليبية :

إن امتداد السواحل الليبية على البحر الأبيض المتوسط بطول ( 1770 ) كم, وتقاسم ليبيا أكثر من اربعة ألاف متر من الحدود البرية مع الدول الافريقية الست المجاورة, جعل ليبيا نقطة جذب رئيسية في مسار الهجرة غير الشرعية المنطلقة من افريقيا .

2 – تداخل عصابات التهريب مع المهاجرين :

تستغل عصابات التهريب المهاجرين وتعاملهم كسلع حيث يتم استغلالهم ومن ثم يتم نقلهم عبر حافلات كبيرة الى المناطق الساحلية, التي تبعد عن سواحل ايطاليا فقط ( 150 ) ميلاً بحرياً, يقطعونها في رحلة بحرية قد تستغرق يوماً واحداً, حيث تضع العصابات المهاجرين في قوارب مقابل الأموال .

3 – الارتباك والفوضى :

شكلت الهجرات غير الشرعية حالة من الارتباك والفوضى وزادت نسبة الاشاعات, مما أدى الى حالة أمنية غير منضبطة .

4 – الانقسامات والصراعات :

اصبحت ليبيا بسبب الأوضاع الأمنية والفوضى والانفلات الأمني ممراً ومنطقة عبور واستقطاب لألاف من طالبي الهجرة, ليشكل ذلك أزمة خانقة بسبب الانقسامات والصراعات التي أثرت على الاوضاع المعيشية, والخدمات العامة .

6 – فوضى أمنية وسياسية :

تدفق الهجرات غير الشرعية شكل فوضى أمنية وسياسية داخل ليبيا, حيث عانت ليبيا من فوضى أمنية وسياسية منذ العام 2001, هذه الفوضى جعلت من ليبيا بيئة خصبة للجماعات المسلحة, وشبكات التهريب الخطيرة التي زادت من تعميق مشاكل البلاد, فتفاقم هذه الظاهرة شكل خطراً على ليبيا كونها صاحبة العبء الاكبر.

5 – أنتشار الجريمة المنظمة :

صاحب الهجرات غير الشرعية جرائم ارتبطت بالإرهاب وجرائم الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات, وتهريب السلاح, ودخول المهاجرين في النزاعات المسلحة بسبب الجرائم الاقتصادية, وغسل الأموال, والسطو المسلح , وجرائم الدعارة, وجرائم التزوير, وانتشار ظاهرة التسول والسرقة .

6- جرائم الانتهاكات :

أبرزت الهجرات غير الشرعية جرائم انتهاكات ترتكب بحق المهاجرين بمراكز الإيواء التابعة لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية, وبروز عصابات الجريمة المنظمة, وشبكات تهريب وتجارة البشر. [1]

**ثانياً : التداعيات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي**

**أ - التداعيات على المستوى الاقتصادي :**

كان لتدفق الهجرات غير الشرعية على ليبيا تداعياته السلبية, حيث تسببت في ارتفاع الفاتورة الاقتصادية في ليبيا, وقد أدى ضعف السلطات الليبية في إدارة البلاد وتنظيم الهجرات, الى تشكل أزمة اقتصادية, ولعل من أهم تلك التداعيات التالي :

1 – انهيار قيمة الدينار الليبي أما العملات الاخرى :

بعد أن كان الدولار الامريكي يساوي حوالي ( 1.25) دينار ليبي عام 2013 انهار في سنة 2016 ليصل الى حوالي ( 6.5 ) دينار ليبي, وهو ما أدى الى أزمة سيولة نقدية خانقة متمثلة في ندرة العملة الأجنبية في البنوك التجارية, يرافقها غلاء في أسعار المواد الأساسية, وتراجع المخزون الاستراتيجي لهذه المواد .

**جدول يوضح انهيار صرف الدينار الليبي في السوق الموازي مقابل الدولار الامريكي خلال الفترة 2012 – منتصف 2017. (*)**

| الفترة | ديسمبر 2012 | ديسمبر 2013 | ديسمبر2014 | ديسمبر2015 | ديسمبر2016 | منتصف سنة 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| سعر الدينار الليبي مقابل الدولار | 1.40 | 1.50 | 1.80 | 3.70 | 6.23 | تجاوز 8 دينار |

2- التدخل الاجنبي في إدارة المؤسسات الاقتصادية :

شكلت التدخلات الخارجية الاقليمية والدولية في الشأن الليبي, وباتجاهات متناقضة تأثيراً كبيراً على اقتصاد ليبيا, وخاصة تحكم هذه الشركات بمصادر الطاقة الليبية.

3- الهجرات غير الشرعية سبب في تراجع الاقتصاد الليبي :

[1] - مقال على موقع ( عربي سبونتك ), https://www. arabic.sputniknews.coms, 25 نوفمبر 2017 .

( * )- المصدر: موقع ايوان ليبيا http://ewanlibya.ly/news/search.aspx?keyword

سببت الهجرات غير الشرعية في أزمة خانقة للاقتصاد الليبي, حيث أدت الى تدهور قيمة العملة المحلية , والتراجع الحاد في ايرادات المواد الخام, وأصبح الاقتصاد الليبي على حافة الانهيار الشامل, ما دفع المصرف المركزي للسحب من الاحتياطات النقدية لتغطية فاتورة الواردات, ودفع رواتب الموظفين ومستحقات الدعم, كما دفع المهاجرين لاستهداف الموانئ وخطوط الإمداد النفطية, كذلك الارتباك في السياسات الاقتصادية, بالإضافة الى الفساد المستشري في مفاصل الدولة والتي ساهمت جميعاً في تدهور قيمة الدينار لمستويات قياسية, وباتت بذلك الدورة النقدية خارج إطار النظام المصرفي .

4 – التعدي على الحقول النفطية :

كما هو معروف فإن النفط يمثل أكثر من 95% من صادرات الاقتصاد الليبي, وهو الممول الأكبر تقريباً لخزينة الدولة من النقد الاجنبي, وخلال فترة الصراع داخل الأراضي الليبية والذي لايزال مستمراً منذ أكثر من ست سنوات, واجهت حقول النفط الليبية أضرار فادحة في البنى التحتية الرئيسية, مما أدى الى توقف الصادرات النفطية لعدة مرات خلال فترات متقطعة . [1]

**جدول يوضح تطور إنتاج النفط الليبي خلال الفترة ( 2102 – 2015 ) مليون برميل يومياً**

| الفترة | الانتاج ( مليون برميل يومياً ) |
|---|---|
| 2012 | 1.4 |
| 2013 | 0.928 |
| الربع الأول 2014 | 0.371 |
| الربع الثاني 2014 | 0.222 |
| الربع الثالث 2012 | 0.614 |
| الربع الرابع 2014 | 0.683 |
| أكتوبر 2014 | 0.887 |
| نوفمبر 2014 | 0.842 |
| ديسمبر 2014 | 0.489 |
| يوليو 2015 | 0.390 |

[1] - مقال بعنوان : ( مسارات الاقتصاد الليبي في ظل الصراع المحتدم ) , مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية , , 11 أبريل 2018

**مخطط يوضح تطور إنتاج النفط الليبي خلال الفترة ( 2102 – 2015 ) مليون برميل يومياً**

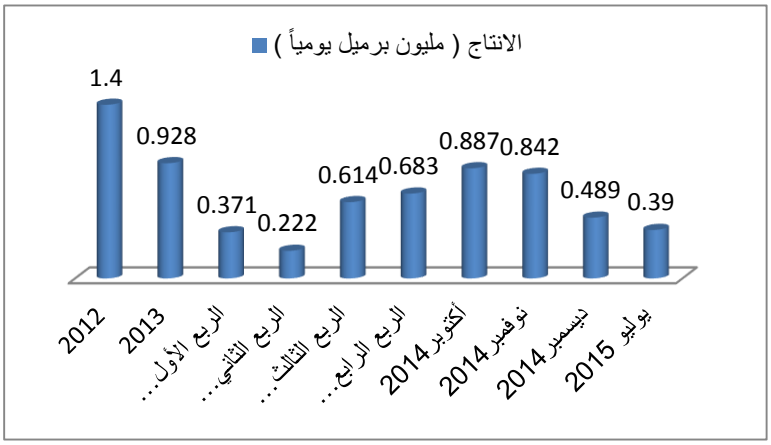


5– تحكم المليشيات المسلحة في الاقتصاد الليبي :

أدت سيطرة المسلحين في ليبيا على مرافق الانتاج ومرافئ التصدير الى انخفاض كميات الغاز والنفط المصدرة الى الخارج بنسبة الثلثين, بالإضافة الى تدهور اسعار النفط, وتداعي الاقتصاد, حيث انخفض الناتج المحلي في ليبيا الى ( 9% ) في العام 2016, كما أرتفع التضخم, خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية, بالإضافة الى ارتفاع نسبة العجز في الميزانية العامة للدولة الى الناتج المحلي الاجمالي من 40.3 % عام 2014 الى 52.5 في العام 2015, لتصل الى 59.8 في العام 2016 , بالإضافة الى النقص في الأدوية واللقاحات والمواد الغذائية والسلع الضرورية والمياه والكهرباء, وتدني الأجور والقدرة الشرائية .

5 – غياب سلطة الدولة :

سبب ضعف سلطة الدولة الى اندلاع حالة من الفوضى مما أدى الى تشكل أزمة اقتصادية, وذلك لأن عدم وجود سلطة شرعية في ليبيا ساهم في وجود مليشيات تمثل المناطق والقبائل والمدن والأيدولوجيات المختلفة, التي تقاتل من أجل السيطرة على الأراضي, والموارد النفطية.

6 - ارتفاع معدلات التضخم وفقدان النشاط التجاري :

أدى التدهور في الحياة الاقتصادية في ليبيا, سواء فيما يتعلق بنشاط التجارة او الصناعة, نتيجة تدفق الهجرات غير الشرعية الى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة, وتراجع العمل في القطاع الزراعي الذي يوفر حوالي 25% من احتياجات ليبيا الزراعية, ليزداد اعتماد الدولة على الاستيراد لتغطية احتياجاتها .

**ب - التداعيات على المستوى الاجتماعي :**

سبب توافد الهجرات غير الشرعية على ليبيا, وما تحتويه من اشخاص وجماعات بشرية مختلفة الهوية لظهور سلوكيات تتنافى مع القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية في ليبيا, وحيث أنه من المعروف أن النسيج الاجتماعي الليبي هو نسيج يغلب عليه الطابع القبلي وتوجد لديه عادات وتقاليد خاصة به, وهو في نفس الوقت مجتمع كله مسلمين, فدخول مهاجرين ذوي هويات وعادات وتقاليد مختلفة, مع حملهم لمعتقدات أثنية وطائفية لها تأثيرات اجتماعية سلبية على المجتمع الليبي الذي يعيش حالة من الانقسام والتشرذم, ومن أهم تداعيات الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي الاتي :

1 – ارتفاع نسبة البطالة والجريمة :

أن دخول ألاف المهاجرين على دولة محدودة الامكانيات وتعاني مؤسساتها هشاشة وضعف, خاصة مؤسستي الجيش والشرطة وكافة اجهزتها الأمنية نتيجة الفوضى التي تعاني منها البلاد مع انتشار السلاح وغلاء الاسعار وشح السيولة المالية, أدى كل ذلك الى تناقص فرص العمل في القطاعين العام والخاص وازدياد نسبة البطالة بين السكان وارتفاع نسبة الجريمة .

2 – تردي الخدمات الصحية والنقص الحاد في المواد الطبية :

توافد ألاف المهاجرين على ليبيا وما يحملوه من أمراض, حيث معظمهم يأتي من مناطق فقيرة ومحدودة الامكانيات الصحية تنعدم فيها تقريباً الخدمات الطبية, شكل هذا تحدياً أخر لليبيا أضيف الى مجمل التحديات الصحية التي تعاني منها البلاد اصلاً, حيث أكد رئيس لجنة حصر العمالة الوافدة, وبحسب الاحصائيات الأولية أن قرابة 15% من المهاجرين يعانون من أمراض معدية, كالإيدز والوباء الكبدي, إضافة الى الأمراض التي انقرضت منذ فترة طويلة كالزهري .

3 – تنامي شبكات التهريب :

تسبب ازدياد نسبة البطالة في المجتمع الليبي, بسبب عدم توفر فرص العمل, في دفع الكثير من شبابها الى الانخراط في أعمال شبكات التهريب, أو التعاون معهم بسبب نقص السيولة وعدم انتظام صرف مرتبات الموظفين في مؤسسات الدولة والعاملين بالأجهزة الأمنية المختلفة, حيث قام الشباب الليبي بتشكيل نقاط تفتيش كشبكات تهريب, إذ يتم الحصول على مبالغ مالية من كل مهاجر للربط بينه وبين شبكات التهريب التي تعمل على طول السواحل الليبية, بالإضافة الى أن كل مهاجر يدفع حوالي 2000 دولار, للحصول على مكان في مراكب الهجرة الى أوروبا .

5- عمليات التعذيب والاغتصاب :

قام المهاجرين الذين فقدوا معايير الأخلاق والقيم بإدخال ظاهرة التعذيب والاغتصاب, وهي ظاهرة غي موجودة في المجتمع الليبي , وظاهرة تتنافى مع التعاليم الاسلامية, مما زاد من ارتكاب جرائم وانتهاكات حقوق المهاجرين في مراكز الاحتجاز.

6 – تفشي ظاهرة تجارة العبيد :

اوجد المهاجرين أسواق للعبيد في ليبيا يتم فيها الاتجار بالمهاجرين في أسواق للرق والنخاسة, بالإضافة الى تعرضهم للعنف والتعذيب في مراكز الايواء في ليبيا .

7 – شح الغذاء والدواء وسوء المعاملة :

أدى ازدياد الهجرة غير الشرعية الى نقص الغذاء والدواء والعيش في ظروف صعبة, وانعكس ذلك سلبا على معاملة المهاجرين الذين ينتظرون في مراكز الايواء وتعرضهم للإهمال وعدم اكتراث افراد الحراسة والخدمات من الجانب الليبي القائمين على تلك المراكز وعدم تجهيزها وتزويدها بكل ما تحتاجه لتقدم واجبها على الشكل الأمثل .[1]

**التوصيــات :**

بعد البحث في موضوع الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي, قمنا بصياغة بعض التوصيات التي نرى أنها من الممكن أن تساعد في حل تلك القضية وتتبع عصاباتها المنظمةوهي كالتالي :

1 – العمل على اختيار الحل السياسي بدل من الحل العسكري لأنهاء حالة انقسام السياسي في ليبيا, ودعم جهود ايقاف النار, وتحقيق المصالحة الوطنية وابداء النوايا الحسنة والمرونة الكافية لإنجاز توافق يحقق العدالة الاجتماعية, ويوقف استنزاف مقدرات الدولة, ويدعم مساعي النهوض بالدولة .

2 – توحيد كافة الاجهزة الأمنية, وتكثيف التعاون بينها لمكافحة عمليات الهجرة غير الشرعية, وتشديد الاجراءات التي تحد من محاولات التسلل الى ليبيا.

3 – التنسيق مع دول الجوار, سواء دول المصدر أو دول العبور أو دول الاستقبال للتعاون بينها لمراقبة ومنع عمليات الهجرة غير الشرعية .

4 – تكثيف العمل من قبل السلطات الليبية لتوضيح التداعيات السلبية التي تسببها الهجرة غير الشرعية وما يتبعها من جرائم على ليبيا, وتوحيد الجهود للضغط على الدول الأوربية

[1] - مقال بعنوان : ( الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا, بين حساسية الموقف وعبثية المواجهة ) , صحيفة المستقبل الليبية , 12 مارس 2017

والمنظمات الدولية لخلق مشاريع استراتيجية في المناطق الفقيرة المصدرة للمهاجرين في الدول الافريقية .

## المراجع :


**أولاُ الوثائق "**

1- اتفاق الصخيرات , ديسمبر2015

ثانياً المقالات :

1 - الحسن الشيخ العلوي الهجرة غير الشرعية الى ليبيا .. معاناة برسم التسعير, مركز الجزيرة للدراسات , 11 مايو 2015

2 - عبدالفتاح فرج , أسواق للعبيد في ليبيا .. والمنظمات الدولية تندد, صحيفة المدائن , عدد 11- 4 – 2017

3- عثمان التاج, مغامرة تهريب الشباب الى ليبيا .. حكايات وصور مؤلمة ... , صحيفة الراكوبة, عدد 8-8-2010 .

4- فريحات معاذ, يعبرون الى الموت , شبكة تلفزيون الشرق الأوسط, 31-10-2018 .

5- الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا, بين حساسية الموقف وعبثية المواجهة, صحيفة المستقبل الليبية , 12 مارس 2017 .

6-. تشاد تمنع مواطنيها من الهجرة الى ليبيا, صحيفة ليبيا المستقبل, ديسمبر , 2016 .

7- في ليبيا, الغام ومطاردات ..... , جريدة العرب الدولية , 8 أكتوبر 2017

8 - مدينة اغاديز بالمغرب حيث تتقاطع الآمال والاحلام المجهضة, صحيفة مصراوي, 14-6-2018 .

9- مسارات الاقتصاد الليبي في ظل الصراع المحتدم , مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية , 11 أبريل 2018

10 - هجرة المصريين الى الموت , شبكة تلفزيون الشرق الأوسط, 31-10-2018 . 11 - مصر تحذر رعاياها من الهجرة غير الشرعية الى ليبيا , مجلة الدراسات العربية , 12 سبتمبر 2017 .

12 - غرفة عمليات بين ايطاليا وليبيا لمراقبة الساحل الشمالي والحدود الجنوبية, ليبيا المستقبل ,30 سبتمبر 2016 .

13 - مقال على موقع ( عربي سبونتك ), https://www. arabic.sputniknews.com, 25 نوفمبر 2017 .

( ) - المصدر : موقع ايوان ليبيا http://ewanlibya.ly/news/search.aspx?keyword

# "رأس المال الفكري ودوره في تعزيز الميزة التنافسية"
# دراسة تطبيقية على الشركة الأهلية للإسمنت بالدولة الليبية

أ.مفتاح عبدالسلام الصغير[1] د.مصطفي محمد بريقات[2] أ.منير محمد المشفط[3]

**مستخلص الدراسة:**

تناولت هذه الدراسة رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية ، وهدفت الدراسة الحالية إلى تحديد دور رأس المال الفكري بأبعاده المتمثلة في (رأس المال البشري، رأس المال الزبوني، رأس المال الهيكلي) وتحقيق الميزة التنافسية بأبعادها المتمثلة في (الجودة، الكفاءة، المعرفة) في الشركة الأهلية للإسمنت محل الدراسة، ومن خلال تصميم الاستبيان من أجل التحقق من المقاربات في الأطر النظرية للمتغير المستقل وعلاقته بالمتغير التابع وهو الميزة التنافسية. وقد تم اختبار الفرضيات بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي spss ، وقد أظهرت التحليلات عدة نتائج من أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأس المال الفكري بأبعاده الثلاثة وتحقيق الميزة التنافسية في الشركة محل الدراسة، حيث وضحت الدراسة توفر أبعاد كلا من رأس المال البشري والهيكلي بدرجة كبيرة وتفوق توفر أبعاد رأس المال الزبوني، حيث يسهم كل منهما في تحقيق الميزة التنافسية أكثر من رأس المال الزبوني .

ومن أهم ما أوصت به الدراسة العمل على تشجيع الأفراد بالشركة، وتشجيع العمل الجماعي بروح الفريق الواحد بين افراد الشركة، واعتماد التكنولوجيا الحديثة في إنجاز عمليات الشركة التشغيلية والإدارية.

**الكلمات المفتاحية:** رأس المال الفكري، رأس المال المادي، الميزة التنافسية

**المقدمة:**

يشهد العالم المعاصر في السنوات الأخيرة تقدماً متسارعاً في النواحي التكنولوجية، نتج عنها تزايد انفتاح الأسواق، ويعود ذلك إلى الدور الكبير الذي مارسه العنصر البشري في هذا التقدم باعتباره أحد عوامل الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية، وهو الأمر الذي انعكس إيجابا على تطور الوحدات الإقتصادية في نواح متعددة، مما دفع هذه الوحدات الإقتصادية إلى الإعتماد على المؤهل والكفاءة والخبرة المعرفية التي يتمثل فيها رأس المال الفكري.

[1] محاضر بالمعهد العالي للعلوم والتقنية مسلاته
[2] محاضر بالمعهد العالي للعلوم والتقنية مسلاته
[3] محاضر بالمعهد العالي للعلوم والتقنية مسلاته

ولقد شاع استخدام مفهوم رأس المال الفكري أو المعرفي في التسعينيات من القرن الماضي، حيث أصبح ينظر إليه باعتباره ممثلا حقيقيا لقدرة المؤسسة على المنافسة وتحقيق النجاح بعد أن كانت المصادر الطبيعية تمثل الثروة الحقيقية للمؤسسات قبل ذلك.

لذا يعتبر رأس المال الفكري المفتاح الاساسي لنجاح الوحدة وتفوقها، فالسبب في خسارة تراجع قيمة أغلب الوحدات الاقتصادية متمثل في عدم استثمار رأس المال الفكري فيه بصورة صحيحة .علي خلاف الوحدات الاقتصادية الاخرى ولاسيما في البلدان المتقدمة اذ يعتبر رأس المال الفكري أداة فعلة لدفع عجلة التنمية وتوليد الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي، ونتيجة لذلك فإن رأس المال الفكري يعد من أهم البنود التي ترتكز عليها الوحدات الاقتصادية، لما له من تأثير كبير في بناء استراتيجية النجاح والنمو المستقبلي.

وقد انتشرت ظاهرة المنافسة بين المنظمات بشكل ظاهر بخلاف ماكانت عليه في السابق لاسيما على الساحة المحلية، وأصبحت ترتبط فاعلية المنظمات إلى حد كبير بقدرتها التنافسية، وهذه القدرة التنافسية مرهونة بقدرة المنظمة على تهيئة وتنمية مخزونها من رأس المال الفكري الذي يضم أعضاء هيئة المنظمة وكافة العاملين والقيادة الإدارية لها والذي يجب ان يكون مؤهلين للتفكير والابتكاري إضافة إلى انظمتها العاملة وعلاقتها الداخلية والخارجية .

وفي إطار كل ما سبق تأتي هذا الورقة البحثية لمعالجة رأس المال الفكري في تعزيز الميزة التنافسية للشركة الأهلية للإسمنت، وكيفية بناء رأس مال فكري متميز قادر على تحقيق التفوق التنافسي. وما مدى توافرمتطلباته في الشركة الأهلية للإسمنت.

## 2.1 مشكلة الدراسة:

تسعى الشركات الصناعية في ظل بيئة شديدة المنافسة إلى كسب مزايا تنافسية، من خلال إضافة قيمة للزبائن، وتحقيق التميز في إدارة المهارات الفكرية المتعلقة بالموارد البشرية، والرفع من الإمكانيات والطاقات البشرية لها. وبالتالي أصبح الاهتمام بالرأس المال الفكري من أفضل السبل لتحقيق وتعزيز الميزة التنافسية، ومن جانب آخر أصبح من أصعب التحديات التي تواجهها الشركات والمؤسسات الصناعية لكون أنها ترتكز على الطاقات الفكرية والإبداعية لذى مواردها البشرية .

وفي ظل تحديد أهمية الاستثمار في الرأس المال الفكري ودوره في تحسين وتعزيز الميزة التنافسية في الشركات الصناعية بصفة عامة وفي الشركة الأهلية للأسمنت بصفة خاصة فقد تركزت هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات الأتية :

- ماهو واقع كل من الرأس المال الفكري والميزة التنافسية بالمؤسسات الصناعية ؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية لرأس المال الفكري والميزة التنافسية لشركة الأهلية للإسمنت بليبيا ؟

### 3.1 فرضيات الدراسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرأس المال الفكري والميزة التنافسية عند مستوى دلالة (0.05) لدى الشركة الأهلية للإسمنت .

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية :

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأس المال البشري والميزة التنافسية عند مستوى دلالة (0.05) .
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأس المال الهيكلي والميزة التنافسية عند مستوى دلالة (0.05) .
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأس المال الزبوني والميزة التنافسية عند مستوى دلالة (0.05) .

### 4.1 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة بصورة عامة في محاولة نظرية وعملية لتسليط الضوء على رأس المال الفكري وأهميته المتزايدة في الوحدات الاقتصادية وكيف يمكن لتلك الوحدات الحفاظ عليه وتطويره ومعالجته في ضوء الأسس والنظريات والإجراءات والقواعد المحاسبية السائدة.

إذ أن معظم الوحدات الاقتصادية تمتلك العديد من الخبراء والموظفين والذين لهم اثر بارزٌ في عمل تلك الوحدات ولاسيما الموظفين الكفوئين لديها فإن هذه الدراسة لها أهمية لتلك الوحدات من خلال الآتي :-

- توضيح مدى تأثير رأس المال الفكري (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، ورأس المال الزبوني) على تحقيق الميزة التنافسية في الشركة الأهلية للإسمنت.
- المساعدة في تقديم المعلومات الدقيقة للمستخدمين الخارجيين واصحاب المصلحة حول المركز المالي للوحدات الاقتصادية .
- تسليط الضوء على مستوى الأستفادة من رأس المال الفكري الذي تستحوذ عليه الشركة.

- أهمية الجانب الميداني الذي يبين أنماط تعزيز رأس المال الفكري في الشركة محل الدراسة، مع توضيح نقاط القوة والضعف بها، وتحديد الطرق التي تتبعها من أجل الاستثمار والمحافظة عليه.

### 5.1 أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تحقيق الاهداف الآتية :-

1- التحقق من وجود علاقة بين رأس المال الفكري والميزة التنافسية وتحديد نوع هذه العلاقة بين متغيرات الدراسة.

2- أبراز دور رأس المال الفكري ومكوناته في تعزيز الميزة التنافسية للشركة الأهلية للإسمنت .

### 6.1 نموذج الدراسة:

يوضح الشكل رقم (1) الموالي نموذج الدراسة الذي يوضح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع:

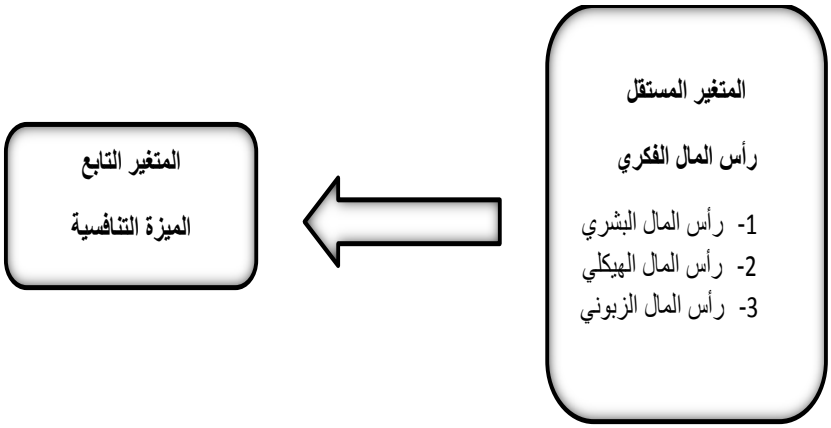


### 7.1 منهجية الدراسة:

- استخدام المنهج الإستقرائي: وتم من خلاله الإطلاع على الأدبيات المعاصرة والندوات والرسائل العلمية وغيرها، للخروج بأبرز الموشرات والتوصيات من أجل بناء إطار علمي للدراسة.
- المنهج الوصفي التحليلي: وذلك من خلال تحليل البيانات الميدانية واختبار الفرضيات ومناقشة نتائج الاختبارات الإحصائية، وإظهار مدى توافق النتائج مع الفرضيات وأدبيات الدراسة. من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS .

### 8.1 حدود الدراسة :

الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية بالشركة الأهليه للإسمنت.

الحدود الموضوعية : اقتصرت الدراسة في تحديد العلاقة بين المتغير المستقل (رأس المال الفكري)والمتغير التابع (الميزة التنافسية).

## 9.1 الدراسات السابقة:

- **دراسة(حميش، 2012):**

بعنوان"رأس المال الفكري وأثره كميزة تنافسية في المنظمات الخدمية :دراسة حالة عملية في ثلاث منظمات خدمية مختلفة بدولة الإمارات العربية المتحدة"

إن تحول النظرة حول أهمية رأس المال الفكري والدور الذي يساهم به في خلق الميزة التنافسية في المنظمات الخدمية يجعل من الأهمية العظمى لدى المنظمات الرئدة إمتلاك رأس مال فكري. فقد ركزنا في هذا البحث على دراسة لبعض المنظمات الخدمية وعلى كافة المستويات الوظيفية للتحقق من أثر رأس المال الفكري على الميزة التنافسية في هذه المنظمات التي تمثل عينة من المقطاع الخدمية في الدولة ولمعرفة أهم المصادر التي تساهم في تكوين وتعظيم قيمة رأس المال الفكري للمنظمات وما هو دوره كمصدر من أهم مصادر الميزة التنافسية وذلك باستخدام المقارنات الإحصائية لنتائج إجابات العينة المدروسة وفقا ليكرت الإحصائي باستخدام برامج spss.

وإن أهم ما توصل إليه البحث إستنتاج الأثر المعنوي الذي يربط بين أداء الأفراد العاملين في المنظمات الخدمية ومستوى رضا العميل عن هذه الخدمات حتي يصل هذا الرضا إلى مستوى أن لايذهب للبحث عن منظمات أخرى منافسة لقضاء نفس الحاجات ومن هنا تظهر القيمة التنافسية التي يخلقها رأس المال الفكري للمنظمة .

- **دراسة (لويزة،2016):**

بعنوان" دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة دراسة حالة شركة الإسمنت عين التوتة- باتنة "

تناولت هذه الدراسة رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة، وهدفت الدراسة الحالية إلى تحديد دور رأس المال الفكري بأبعاده المتمثلة في (رأس المال البشري، رأس المال الزبوني، رأس المال الهيكلي) وتحقيق الميزة التنافسية بأبعادها المتمثلة في (الجودة، الكفاءة، الإبداع، الاستجابة) في شركة الإسمنت عين التوتة محل الدراسة، ومن خلال تصميم استبيان من أجل التحقق من المقاربات في الإطار النظرية للمتغير المستقل وعلاقته بالمتغير التابع وهو الميزة التنافسية. وقد تم اختبار الفرضيات بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي spss ، وقد أظهرت التحليلات عدة نتائج من أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية

بين رأس المال الفكري بأبعاده الثلاثة وتحقيق الميزة التنافسية في الشركة محل الدراسة، حيث وضحت الدراسة توفر أبعاد كلاً من رأس المال البشري والهيكلي بدرجة كبيرة وتفوق توفر أبعاد رأس المال الزبوني، حيث يسهم كل منهما في تحقيق الميزة التنافسية أكثر من رأس المال الزبوني . ومن أهم ما أوصت به الدراسة زيادة الاهتمام برأس المال الفكري وإدارته كما يجب أن يدار لأنه مصدر هام لتحقيق التميز، و ضرورة التعامل مع رأس المال الفكري على أنه أهم مورد استراتيجي تحوز عليه الشركة، والمحافظة عليه باستمرار لأنه العنصر الفعال في نجاحها خاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي تعرفه بيئة الأعمال.

- **دراسة (ميسون،2017):**

بعنوان" رأس المال الفكري ودوره في جودة الأداء المؤسسي : دراسة تطبيقية على برنامج التربية والتعليم بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين UNRWA في قطاع غزة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الرأس المال الفكري ودوره في جودة الأداء المؤسسي في برنامج التربية والتعليم بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين في قطاع غزة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة الذي يبلغ (268) مديراً، واستخدمت الاستبانة في جمع البيانات الأولية كأداة للدراسة، وقد تم توزيعها على جميع أفراد مجتمع الدراسة، وتم استرداد(249)استبانة، بنسبة (93%)من الاستبانات الموزعة.

حيث توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، من أهمها وجود علاقة ارتباطية قوية موجبة بين مكونات رأس المال الفكري وجودة الأداء المؤسسي في برنامج التربية والتعليم في الأونروا في قطاع غزة. وأن أهم ما أوصت به الدراسة هو التعامل مع رأس المال الفكري على أنه مورد رئيسي واستراتيجي من بين الموارد التي يمتلكها البرنامج، ومراقبته من خلال قياسه بشكل دوري والحفاظ عليه واستثماره بغرض التطوير المستمر.

- **دراسة (Holienka and Pilkova ,2014)**

بعنوان: "أثر رأس المال الفكري على أداء الشركة قبل وبعد الأزمة المالية".

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين رأس المال الفكري ومكوناته المختلفة وأداء الشركات قبل الأزمة الاقتصادية 2008م وبداية فترة الإصلاح، من أجل اكتشاف كيف أثرت الأزمة على أهمية رأس المال الفكري في تحديد أداء الشركات من الشركات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الصناعية، ويستند التحليل على البيانات التي تضم البيانات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في10أقسام الصناعية المختلفة لدولة سلوفاكيا لعامي2008م و2011م، حيث تصور البيانات المالية الوضع قبل الأزمة الاقتصادية 2008م، والبيانات المالية لعام2011م

لنفس الشركات تعكس تأثير الأزمة وبداية الإصلاح. و استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي في قياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن رأس المال الفكري مؤشر كبيراً للعائد على الأصول هذا هو الحال بالنسبة لكلاً من الأزمات السابقة ونماذج المتعلقة بما بعد الأزمات لجميع الصناعات، وأظهرت النتائج إلى أن أياً من متغيرات التحكم (الرافعة المالية وحجم الشركة) كان له تأثير أكبر على العائد على الأصول من رأس المال الفكري.

- **دراسة (Vishnu,2015)**

بعنوان: "تأثير مكونات رأس المال الفكري في أداء الشركة :دراسة تطبيقية على الشركات الهندية "

هدفت الدراسة إلى تقديم نموذج جديد لقياس رأس المال الفكري وتقدير القيمة المضافة له، وبيان أهمية إدراج رأس المال العلاقات ضمن رأس المال الفكري، وإظهار النماذج المختلفة التي يتم من خلالها قياس رأس المال الفكري ثم المقارنة بين القوة التنبؤية للنموذجين مع افتراض أن النموذج الجديد قوته التنبؤية أفضل. و استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي من خلال تطبيق تحليل الانحدار المتعدد على البيانات التي تم الحصول عليها من ثلاث صناعات هندية وهي الصناعات الدوائية وتكنولوجيا المعلومات والرعاية الصحية لفترة زمنية تمتد من (2002م، 2013م). وتوصلت الدراسة إلى أن النموذج الجديد المستخدم في الدراسة له قوة تنبؤيه أكبر، ووجود علاقة إيجابية بين كفاءة رأس المال الفكري وأداء الشركات. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة أنه يمكن للمديرين استخدام النموذج الجديد لتقييم كفاءة رأس المال الفكري ومكوناته في شركاتهم واتخاذ الإجراءات المناسبة.

## 2.2 مفهوم رأس المال الفكري:

تعددت الدراسات والابحاث التي تناولت مفهوم رأس المال الفكري، ولا يوجد إتفاق على تعريف موحد لهذا المصطلح لعدة أسباب، منها **( الراشدي ،2017: 24)** :

- حداثة رأس المال الفكري
- تنوع مجالات الباحثين في دراستهم لرأس المال الفكري، فهناك من تعامل معه على انه إدارة للمعرفة وقيمة مضافة للمنظمة، وبالتالي ركز على الموجودات الفكرية غير الملموسة، وهناك من أهتم برأس المال الفكري من حيث مكوناته وطرق وأساليب قياسه وكيفية استخدامه وتعظيم قيمته.

- اختلاف الفروع العلمية التي تناولت مفهوم رأس المال الفكري، فهناك عدد من الباحثين ينتمون إلي إدارة الأعمال آخرون إلى علم النفس وهكذا.

حيث اختلفت الآراء للعلماء والباحثين حول مفهوم رأس المال الفكري وذلك بسبب الاختلاف في المنظور الفردي للموضوع وطبيعة عملية تحليلهم لهذا المفهوم وقد انعكست على طبيعة المصطلحات أو المرادفات المستخدمة للدلالة عليه ومن هذ المصطلحات **(الزروق،2016 :20)** :

أ. رأس المال الفكري والموجودات غير الملموسة .

ب. رأس المال غير الملموس .

ج. راس مال المعرفة.

د. رأس المال الفكري الاستراتيجي.

وفيما يلي مجموعة من التعريفات لرأس المال الفكري من وجه نظر العديد من الباحثين :

- عرفته منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية OECD بأنه القيمة الاقتصادية لنوعين من الاصول غير الملموسة للمنظمة هما : رأس المال الهيكلي ويشمل العمليات التنظيمية والاجراءات والتكنولوجيا والملكية الفكرية وشبكات التوزيع، ورأس المال البشري داخل المنظمة، وكذلك عملاء وموردين المنظمة ويتضمن الخبرات والمعارف والابداعات **(قشقش، 2014: 11-12 ).**
- يعتبر مفهوم رأس المال الفكري Intellectual Capital (IC) من المفاهيم الحديثة التي ظهرت مع ظهور أقتصاد المعرفة وإدارتها، حيث أصبح ينظر إليه بأنه أحد الموجودات التي تحقق البقاء والاستمرارية والتنافسية للمؤسسات، وأنه من الأصول التي لا يمكن تقليدها بسهولة **(الراشدي ،2017: 17)** .
- يتمثل التعريف الاكثر وضوحاً حول رأس المال الفكري بالتعريف الذي قدمه الباحث Stewart) (2002 إذ يمثل رأس المال الفكري "كافة العناصر الشكلية والفكرية (مثل المعرفة والمعلومات، الأصول الفكرية، والخبرة) التي يمكن وضعها لإنشاء الأصول وتعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية **(الغانمي،2017: 37)** .
- ويعرف **(Mustafa and Ousama 2014 :10)** رأس المال الفكري بأنه "المصادر ورأس المال غير الملموس كالمعرفة والخبرة والفلسفة والإدارة والأصول غير الملموسة والموارد البشرية التي تستخدم للمساعدة في الخلق وزيادة قيمة الشركة والمعرفة الاقتصادية التي تقود المنظمات للاعتماد على رأس المال الفكري في تحقيق أهدافها **(ميسون،2017: 14)**.
- كما أضاف **(القهيوي، 2014: 67)** لتعريف رأس المال الفكري على أنه الجهود المبذولة في تطوير الموارد البشرية للمنظمة باعتبار أن فوائد التطوير والتنمية التي تقاس أو تظهر نتائجها في

الأجل القصير وأن صاحب العمل سيجني ثمارها من خلال ارتفاع إنتاجية وكفاءة العمل، وكما يمثل رأس المال المادي أحد عناصر رأس المال الفكري و ربما أهم أبعاده، التي يقاس رأس المال الفكري بالنسبة لها، ومساهماته في أداء أنشطة المنظمة .

### 3.2 التمييز بين رأس المال الفكري ورأس المال المادي:

يختلف رأس المال الفكري عن رأس المال المادي بسبب اختلاف طبيعة كل منهما، فالرأس المال المادي يتمثل بالبنود الملموسة التي في حساب لميزانية العمومية أما رأس المال الفكري فإن هناك اختلافاً بين الباحثين هو امكانية اظهاره في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية إذ أن الأمر مقتصر على جزء من أحد فروع رأس المال الفكري، المتمثل بـ(شهرة المحل وبراءة الاختراع والعلامة التجارية) أما البنود الأخرى فهي غير ظاهرة، لذلك تتمثل الفروق بين رأس المال الفكري ورأس المال المادي بالجدول الاتي **(الغانمي،2017: 47)** :-

جدول رقم (1) يبين الفرق بين رأس المال الفكري ورأس المال المادي

| البيان | رأس المال المادي | رأس المال الفكري |
|---|---|---|
| الميزة الاساسية | مادي ملموس | غير ملموس وغير مادي |
| مواقع التواجد | يوجد ضمن البيئة الداخلية للوحدة الاقتصادية | يوجد في عقول الموظفين العاملين بالوحدة والخطط والبرامج والاستراتيجية |
| التمثيل النموذجي | يتمثل الموجودات الثابتة والمتداولة | يتمثل بالأفراد الكفؤين والخبراء الذين يعملون تحث تصرف الوحدة الاقتصادية |
| طبيعة القيمة | متناقصة بالاندثار | متزايدة مع زيادة الابداعات والابتكارات |
| نمط خلق الثروة | تتولد الثروة من خلال الاستخدام المادي المستمر | تتولد الثروة من خلال التركيز والانتباه والخيال الواسع |
| طبيعة الاستخدام | العمل العضلي | العمل المعرفي |
| الواقع التشغيلي | يتوقف عند حدوث مشاكل | يظهر عند حدوث أزمات |

### 4.2 مكونات رأس المال الفكري :-

لقد قدم عدد من الباحثين تصنيفات متعددة لتحديد ماهية رأس المال الفكري ومن اهم هذه التصنيفات:

تصنيف توماس ستيورات (T-Stewart) لمكونات رأس المال الفكري **( الزروق،2016: 24-25):**

أ. **رأس المال الهيكلي:** ويشمل قواعد البيانات والأنظمة والإجراءات، والدروس المتعلمة، والثقافة التنظيمية، وغيرها، ويمتاز رأس المال الهيكلي بأنه يمثل كل القيم التي تبقى في المنظمة حتى لو ترك الأفراد العمل.

ب. **رأس المال البشري**: ويشمل القدرات والجدارات والخبرات والتعليم والمهارة والتدريب، وغير ذلك مما يملكه الأفراد العاملون بالمنظمة بصورة شخصية.

ج. **رأس المال الزبوني:** ويمثل القيمة المشتقة من الزبائن الراضين والذين لديهم ولاء للشركة وأيضاً القيمة التي يضيفها الموردون الأساسيون، كذلك المصادر الخارجية التي تقدم قيمة مضافة للشركة جراء علاقتها المتميزة بها .

## 1.3 تعريفات الميزة التنافسية:

يصعب تحديد مفهوم واحد ودقيق للتنافسية نظراً لاختلاف وجهات النظر بين علماء الاقتصاد والإدارة في المفهوم ومحتوياته، ولذلك لابد من النظر للتنافسية على أنها مفهوم متغير بفعل الزمان والمكان والسياق، وهو مفهوم عام ومتعدد الأوجه وله طبيعة متعددة الأبعاد مرتبطة بالاستخدام الأمثل للموارد وتهدف إلى السيطرة على الآفاق المستقبلية للتنمية**(قشقش،2014: 45).**

وبالتالي فإنه سيتم سرد مجموعة من تعاريف الميزة التنافسية من عدة باحثين على النحو التالي:

- يعرف مايكل بورتر الميزة التنافسية أنها تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا ميدانياً، بمعنى آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع**(عطا الله،2017: 44)**
- أضاف **(قشقش،2014: 46)** لتعريف الميزة التنافسية على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق حاجات المستهلك أو القيمة التي يتمنى الحصول عليها من المنتج، مثل الجودة العالية، وبالتالي فهي استثمار لمجموعة الأصول المالية والبشرية والتكنولوجية بهدف إنتاج قيمة للعملاء تلبي حاجاتهم.

## 2.3 أهمية الميزة التنافسية:

تكمن أهمية الميزة التنافسية كما ذكرها مجموعة من الباحثين على النحو التالي :-

- خلق قيمة للعملاء تلبي احتياجاتهم وتضمن ولاءهم،وتدعم وتحسن سمعة وصورة المؤسسة في أذهانهم.
- تحقيق حصة سوقية للمؤسسة وكذلك ربحية عالية للبقاء والاستثمار في السوق **(قشقش، 2014: 47)**.

- مساعدة المؤسسات في إنجاز أفضل المواقع لها، والتطوير الدائم المستمر.
- توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة الاستغلال الأمثل للمواد، وتشجيع الإبداع والابتكار بما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتعزيزها والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع الإنتاج ورفع مستوى الآداء.
- سهولة الإتصالات وتبادل المعلومات بين المنظمات **(عطا الله ،2017: 43)**.

### 3.3 خصائص الميزة التنافسية

خصائص الميزة التنافسية يفترض أن تفهم في إطار شامل صحيح ومستمر، وحتي تعطي الميزة التنافسية النتائج المرجوة للمؤسسة يجب أن تمتلك مجموعة من الخصائص منها ما يلي**(عطا الله،2017: 54)** :

- مستمر بمعنى أن تحقق المؤسسة السبق والتميز عن المنافسين على المدى الطويل.
- تتسم الميزة التنافسية بالنسبية مقارنة بالمنافسين أو مقارنتها في فترات زمنية مختلفة و هذا يعطي المؤسسة فهماً بأن الميزة التنافسية ليست مطلقة وليست صعبة التحقيق.
- متجددة وفق متطلبات البيئة الخارجية وقدرات وموارد المؤسسة الداخلية من جهة أخرى
- مرنة بمعنى يمكن إحلال ميزات تنافسية بأخرى بسهولة وفق متطلبات التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية أو تطور قدرات و كفاءات المؤسسة.
- يتناسب استخدام هذه الميزات التنافسية مع الأهداف والنتائج التي تريد المؤسسة تحقيقها في المديين القصير والبعيد**(قشقش،2014: 48)**.

### 4.3 أبعاد الميزة التنافسية

تتحدد الميزة التنافسية للمؤسسات من خلال متغيرين هامين تستطيع الميزة التنافسية من خلالهما مواجهة المنافسين والبقاء لأكبر فترة ممكنة وهما_القيمة لدى العميل، وقدرة المؤسسة على تحقيق التميز**(عطا الله،2017: 54)**.

### 1.4 اجراءات الدراسة التطبيقية:

يتناول هذا عرضاً مفصلاً للإجراءات التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ الدراسة الميدانية بهدف التعرف على دور رأس المال الفكري في تعزيز الميزة التنافسية، ويشمل هذا الفصل أداة جمع البيانات وطرق إعدادها والأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي إضافة إلى صدق أداة الدراسة وثباتها وكذلك مجتمع وعينة الدراسة.

#### 1.1.4 أداة الدراسة:

استخدم الباحثون الاستبيان لغرض تحقيق أهداف الدراسة فقاموا بتصميم استمارة الاستبيان، واشتملت على البيانات الشخصية عن المبحوثين والمتمثلة بالمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي، وكذلك متغيرين اساسيين وهما:

- المتغير المستقل: رأس المال الفكري، ويشمل كل من:-
  - المحور الأول: رأس المال البشري، وتكون المحور من (8) فقرات.
  - المحور الثاني: رأس المال الزبوني، وتكون المحور من (5) فقرات.
  - المحور الثالث: رأس المال الهيكلي ، وتكون المحور من (7) فقرات.
- المتغير التابع: الميزة التنافسية، وتكون المحور من (9) فقرات

وتكون إجمالي الاستبيان من (29) فقرة، ما عدا البيانات الشخصية.

وقد استخدم الباحثون الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي، حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق بشدة) ودرجتان للإجابة (غير موافق) وثلاث درجات للإجابة (محايد) وأربع درجات للإجابة (موافق) وخمس درجات للإجابة (موافق بشدة)، وقد تم استخدام متوسط القياس (3) وهو متوسط القيم (1، 2، 3، 4، 5) للإجابات الخمسة، كنقطة مقارنة لتحديد مستوى إجمالي كل محور من محاور الدراسة.

**جدول (2) ترميز بدائل الإجابة**

| الإجابة | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| الترميز | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |

**2.1.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة:**

لقد تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي بعد ترميزها؛ لإجراء العمليات الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي، الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة أو التحقق من فرضياتها بمستوى معنوية (0.05) والذي يُعَد مستوى مقبولاً في العلوم الاجتماعية والإنسانية بصورة عامة **( Uma Sekaran,2003:24 )** وبما أننا نحتاج في بعض الأحيان إلى حساب بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في وصف الظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو تنزع إليها القيم، ومن حيث التعرف على مدى تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وأيضا ما إذا كان هناك قيم شاذة أم لا، والاعتماد على العرض البياني وحده لا يكفى، لذا فإننا بحاجة لعرض بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل البحث، وكذلك إمكانية مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ومن أهم

هذه المقاييس، مقاييس النزعة المركزية والتشتت.

**صدق المحكمين**

يعد الصدق من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وان أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

✓ **صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة**

جدول (3) معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبيان

| ت | المحـاور | عدد الفقرات | معامل الارتباط | قيمة الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|
| 1 | رأس المال البشري | 8 | 0.889 | 0.000 |
| 2 | رأس المال الزبوني | 5 | 0.919 | 0.000 |
| 3 | رأس المال الهيكلي | 7 | 0.931 | 0.000 |
| 4 | الميزة التنافسية | 9 | 0.967 | 0.000 |

لقد بينت النتائج في الجدول (3) أن قيمة معامل الارتباط بين إجمالي الاستبيان ومحور (رأس المال البشري) تساوي (0.889)، وبين إجمالي الاستبيان ومحور (رأس المال الزبوني) تساوي (0.919)، وبين إجمالي الاستبيان ومحور (رأس المال الهيكلي) تساوي (0.931)، وبين إجمالي الاستبيان ومحور (الميزة التنافسية) تساوي (0.967)، وكانت قيم الدلالة الإحصائية دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05 .

✓ **الثبـــات:**

وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الإفراد نفسهم، وتم حساب الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ حيث إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) واقل من ذلك تكون منخفضة، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات البالغ عددها (50) استمارة، وقد كانت قيمة معامل ألفا لثبات المحور (رأس المال البشري) (0.944) ولمحور (رأس المال الزبوني) (0.932)، ولمحور (رأس المال الهيكلي) (0.94)، ولمحور (الميزة التنافسية) (0.965)، وبلغ معامل

الثبات لإجمالي الاستبيان بهذه الطريقة (0.981)، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

الجدول (4) معامل الفاكرونباخ للثبات

| ت | المحـور | عدد الفقرات | معامل ألفا |
|---|---|---|---|
| 1 | رأس المال البشري | 8 | 0.944 |
| 2 | رأس المال الزبوني | 5 | 0.932 |
| 3 | رأس المال الهيكلي | 7 | 0.940 |
| 4 | الميزة التنافسية | 9 | 0.965 |
| | إجمالي الاستبانه | 29 | 0.981 |

## 2.4 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين الإداريين بالشركة الأهلية للإسمنت والإدارات التابعة لها، وقد اعتمد الباحثون عينة عشوائية قوامها (50) مفردة، فقاموا بتوزيع (50) استمارة استردوها جميعاً وبنسبة (100%).

جدول رقم (5) الاستمارات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة المسترد والفاقد منها

| عدد الاستمارات الموزعة | عدد الاستمارات المفقودة | نسبة الاستمارات المفقودة | عدد الاستمارات غير صالحة | نسبة الاستمارات الغير صالحة | عدد الاستمارات الصالحة | نسبة الاستمارات الصالحة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 50 | 0 | %0 | 0 | %0 | 50 | %100 |

## 3.4 عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

## الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

جدول (6) توزيع أفراد العينة حسب بياناتهم الشخصية

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **المؤهل العلمي** | | **دبلوم متوسط** | | **دبلوم عالي/ بكالوريوس** | **ماجستير** | **المجموع** |
| | **العدد** | **10** | | **39** | **1** | **50** |
| | **النسبة%** | **%20** | | **%78** | **%2** | **%100** |
| **عدد سنوات الخبرة** | | **أقل من 5 سنوات** | **5 إلى أقل من 10 سنوات** | **10 إلى أقل من 15 سنة** | **25 سنة فأكثر** | **المجموع** |
| | **العدد** | **2** | **6** | **13** | **29** | **50** |
| | **النسبة%** | **%4** | **%12** | **%26** | **%58** | **%100** |
| | | **مدير إدارة** | **رئيس قسم** | **رئيس وحدة** | **موظف** | **المجموع** |

| المسمى الوظيفي | العدد | 4 | 8 | 13 | 25 | 50 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | النسبة% | %8 | %16 | %26 | %50 | %100 |

أظهرت النتائج في الجدول رقم (6) أن غالبية أفراد العينة وبنسبة بلغت (78%) من خريجي المعاهد العليا أو من خريجي الجامعات، و(10) مستجيبين وما نسبته (20%) من حملة مؤهل الدبلوم المتوسط، ومستجيباً واحداً وما نسبته (2%) يحمل المؤهل العالي (الماجستير).

وفيما يخص عدد سنوات الخبرة فقد بينت النتائج في الجدول رقم (6) أن غالبية أفراد العينة وبنسبة بلغت (58%) كانت لهم خبرة 25 سنة فأكثر في حين إن (13) مستجيباً وما نسبته (26%) لهم خبرة تتراوح ما بين 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة، و(6) مستجيبين وما نسبته (12%) تراوحت خبرتهم ما بين 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات، ومستجيبين اثنين وما نسبته (4%) كانت لهم خبرة أقل من 5 سنوات.

أما فيما يتعلق بالمستوى الوظيفي فقد أظهرت النتائج في الجدول رقم (6) أن غالبية أفراد العينة وبنسبة بلغت (50%) كانوا من الموظفين في حين إن (13) مستجيباً وما نسبته (26%) يشغلون منصب "رئيس وحدة"، و(8) مستجيبين وما نسبته (16%) رؤساء أقسام و(4) مستجيبين وما نسبته (8%) مدراء إدارة.

وبذلك فإن البيانات الشخصية تعتبر مؤشرات إيجابية تساعد في وصول الدراسة الحالية إلى حقائق علمية يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة لما فيها من تنوع في المؤهلات العلمية، وعدد سنوات الخبرة والمسميات الوظيفية.

### 3.4 اختبار فرضيات الدراسة:

ولتحديد درجة الاتفاق على كل فقرة من فقرات الاستبيان وعلى إجمالي كل محور من محاور الاستبيان، تم استخدام اختبار (One Sample T-Test)، فتكون الدرجة مرتفعة ( أفراد العينة متفقين على محتوى الفقرة ) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) و قيمة متوسط الاستجابة للفقرة أكبر من قيمة متوسط القياس (3) ، وتكون الدرجة منخفضة ( أفراد العينة غير متفقين على محتوى الفقرة) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) و قيمة متوسط الاستجابة للفقرة أقل من قيمة متوسط القياس (3) وتكون الدرجة متوسطة إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 بغض النظر عن قيمة متوسط الاستجابة.

**أولاً: المتغير المستقل (رأس المال الفكري) ويشمل (رأس المال البشري، رأس المال الزبوني، رأس المال الهيكلي)**

**أ. رأس المال البشري:-**

جدول (7) يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور رأس المال البشري

| ت | الفقرة | التكرار والنسبة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | المتوسط المرجح | الانحراف المعياري | قيمة الدلالة الإحصائية | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تستقطب الشركة الأفراد ذوي مهارات ومعارف متنوعة | ك | 1 | 25 | 12 | 10 | 2 | 2.74 | 0.944 | 0.057 | متوسطة |
| | | % | 2.0 | 50.0 | 24.0 | 20.0 | 4.0 | | | | |
| 2 | يمتلك الأفراد القدرة على الإبداع في العمل والقيام بحل المشاكل بشكل فعال | ك | 2 | 31 | 3 | 10 | 4 | 2.66 | 1.1 | 0.034 | منخفضة |
| | | % | 4.0 | 62.0 | 6.0 | 20.0 | 8.0 | | | | |
| 3 | تتناسب مؤهلات الإفراد مع الوظائف الموكلة لهم | ك | 1 | 25 | 10 | 12 | 2 | 2.78 | 0.975 | 0.117 | متوسطة |
| | | % | 2.0 | 50.0 | 20.0 | 24.0 | 4.0 | | | | |
| 4 | تحرص الشركة على مشاركة أفرادها في دورات تدريبية | ك | 5 | 26 | 10 | 7 | 2 | 2.5 | 0.995 | 0.001 | منخفضة |
| | | % | 10.0 | 52.0 | 20.0 | 14.0 | 4.0 | | | | |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | لزيادة مهاراتهم | | | | | | | | | |
| 5 | تقوم الشركة بتشجيع الأفراد على الإبداع والتطوير بشكل مستمر | ك | 1 | 28 | 9 | 9 | 3 | 2.7 | 0.995 | 0.038 | منخفضة |
| | | % | 2.0 | 56.0 | 18.0 | 18.0 | 6.0 | | | | |
| 6 | تتطلب الوظيفة إمتلاك مهارات علمية وفنية لإنجاز العمل بشكل مميز | ك | 1 | 27 | 13 | 6 | 3 | 2.66 | 0.939 | 0.014 | منخفضة |
| | | % | 2.0 | 54.0 | 26.0 | 12.0 | 6.0 | | | | |
| 7 | تكرس الشركة أساليب العمل الجماعي وروح الفريق الواحد بين أفرادها | ك | 2 | 21 | 17 | 4 | 6 | 2.82 | 1.063 | 0.237 | متوسطة |
| | | % | 4.0 | 42.0 | 34.0 | 8.0 | 12.0 | | | | |
| 8 | يشارك الأفراد بآرائهم في فرق العمل المشتركة | ك | 0 | 22 | 16 | 8 | 4 | 2.88 | 0.961 | 0.382 | متوسطة |
| | | % | 0 | 44 | 32 | 16 | 8 | | | | |
| | أجمالي محور رأس المال البشري | | | | | | | 2.72 | 0.845 | 0.022 | منخفض |

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (7) إن (4) فقرات من فقرات محور رأس المال البشري كانت درجة الموافقة عليها متوسطة و(4) فقرات كانت درجة الموافقة عليها منخفضة، ولتحديد مستوى رأس المال البشري بالشركة قيد الدراسة، فإن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (2.72) وهو أقل من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.28)، ولتحديد معنوية هذه

الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.022) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى رأس المال البشري كان منخفضاً بالشركة قيد الدراسة.

**ب. رأس المال الزبوني:-**

جدول (8) يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور رأس المال الزبوني

| ت | الفقرة | التكرار والنسبة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | المتوسط المرجح | الانحراف المعياري | قيمة الدلالة الإحصائية | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تهتم الشركة بتحقيق رضا الزبائن والحفاظ على علاقات طيبة معهم | ك | 2 | 23 | 12 | 9 | 4 | 2.8 | 1.05 | 0.184 | متوسطة |
| | | % | 4.0 | 46.0 | 24.0 | 18.0 | 8.0 | | | | |
| 2 | تهتم الشركة بمقترحات زبائنها والإصغاء لهم وحل مشاكلهم | ك | 2 | 24 | 6 | 13 | 5 | 2.9 | 1.147 | 0.541 | متوسطة |
| | | % | 4.0 | 48.0 | 12.0 | 26.0 | 10.0 | | | | |
| 3 | تساهم كل الأقسام والإدارات بالشركة في تلبية متطلبات ورغبات الزبائن | ك | 3 | 20 | 11 | 12 | 4 | 2.88 | 1.1 | 0.444 | متوسطة |
| | | % | 6.0 | 40.0 | 22.0 | 24.0 | 8.0 | | | | |
| 4 | تهتم الشركة ببناء علاقات طيبة مع الموردين والحرص على | ك | 3 | 28 | 8 | 6 | 5 | 2.64 | 1.102 | 0.025 | منخفضة |
| | | % | 6.0 | 56.0 | 16.0 | 12.0 | 10.0 | | | | |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تسديد مستحقاتهم | | | | | | | | | |
| 5 | تهتم الشركة بمشاكل وشكاوى الموردين والزبائن وتسعى لحلها | ك | 3 | 21 | 13 | 11 | 2 | 2.76 | 1.001 | 0.096 | متوسطة |
| | | % | 6.0 | 42.0 | 26.0 | 22.0 | 4.0 | | | | |
| أجمالي محور رأس المال الزبوني | | | | | | | | 2.8 | 0.959 | 0.139 | متوسط |

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (8) إن فقرة واحدة فقط من فقرات محور رأس المال الزبوني كانت درجة الموافقة عليها منخفضة، في حين أن (4) فقرات من فقرات هذا المحور كانت درجة الموافقة عليها متوسطة، ولتحديد مستوى رأس الزبوني بالشركة قيد الدراسة، فإن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (2.8) وهو أقل بقليل من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.2)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.139) وهي أكبر من 0.05 وتشير إلى عدم معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى رأس المال الزبوني كان متوسطاً.

**ج. رأس المال الهيكلي:-**

جدول (9) يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور رأس المال الهيكلي

| ت | الفقرة | التكرار والنسبة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | المتوسط المرجح | الانحراف المعياري | قيمة الدلالة الإحصائية | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | طبيعة العلاقات بين رؤساء والمرؤوسين محددة بشكل واضح | ك | 2 | 25 | 8 | 11 | 4 | 2.8 | 1.088 | 0.2 | متوسطة |
| | | % | 4.0 | 50.0 | 16.0 | 22.0 | 8.0 | | | | |
| 2 | تعتمد الشركة على هيكل تنظيمي مرن يحسن من | ك | 1 | 29 | 11 | 6 | 3 | 2.62 | 0.945 | 0.007 | منخفضة |
| | | % | 2.0 | 58.0 | 22.0 | 12.0 | 6.0 | | | | |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | أداء العمليات والأفراد | | | | | | | | | |
| 3 | تحرص الشركة على تزويد العاملين بكافة التجهيزات الخاصة بأنظمة المعلومات اللازمة لأداء العمل | ك | 0 | 24 | 13 | 10 | 3 | 2.84 | 0.955 | 0.242 | متوسطة |
| | | % | 0 | 48 | 26 | 20 | 6 | | | | |
| 4 | توفر الشركة قاعدة بيانات تضمن معلومات عن كل أنشطتها | ك | 1 | 27 | 10 | 8 | 4 | 2.74 | 1.026 | 0.079 | متوسطة |
| | | % | 2.0 | 54.0 | 20.0 | 16.0 | 8.0 | | | | |
| 5 | تتبنى الشركة كل السياسات والإجراءات لتسهيل العمليات وتنفيذها | ك | 1 | 26 | 12 | 8 | 3 | 2.72 | 0.97 | 0.047 | منخفضة |
| | | % | 2.0 | 52.0 | 24.0 | 16.0 | 6.0 | | | | |
| 6 | تقوم الشركة بتطوير العمليات الإدارية بشكل مستمر | ك | 1 | 23 | 14 | 9 | 3 | 2.8 | 0.969 | 0.151 | متوسطة |
| | | % | 2.0 | 46.0 | 28.0 | 18.0 | 6.0 | | | | |
| 7 | تخصص الشركة ميزانية كافية لبرامج التطوير والتدريب | ك | 5 | 27 | 7 | 8 | 3 | 2.54 | 1.073 | 0.004 | منخفضة |
| | | % | 10.0 | 54.0 | 14.0 | 16.0 | 6.0 | | | | |
| | أجمالي محور رأس المال الهيكلي | | | | | | | 2.72 | 0.861 | 0.027 | منخفض |

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (9) إن (4) فقرات من فقرات محور رأس المال الهيكلي كانت درجة الموافقة عليها متوسطة، في حين أن باقي فقرات هذا المحور كانت درجة الموافقة عليها منخفضة، ولتحديد مستوى راس المال الهيكلي، فإن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (2.72) وهو أقل من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.28)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.027) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى رأس المال الهيكلي كان منخفضاً.

**إجمالي رأس المال الفكري:**

ولتحديد مستوى راس المال الفكري، فإن النتائج في الجدول رقم (10) بينت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (2.74) وهو أقل من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.26)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.027) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى رأس المال الفكري كان منخفضاً.

جدول رقم (12) نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي محور رأس المال الفكري

| المحـور | المتوسط الحسابي | الفرق بين متوسط | الانحراف المعياري | القيمة الإحصائية / T-Test | قيمة الدلالة الاحصائية | معنوية الفروق | مستوى رأس المال الفكري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رأس المال الفكري | 2.74 | 0.26 | 0.808 | - 2.283 | 0.027 | معنوية | منخفض |

**ثانياً: المتغير التابع (الميزة التنافسية)**

جدول (11) يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور الميزة التنافسية

| ت | الفقرة | التكرار والنسبة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | المتوسط المرجح | الانحراف المعياري | الدلالة الإحصائية | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تقدم الشركة منتجات عالية الجودة تؤدي حاجيات | ك | 3 | 32 | 2 | 12 | 1 | 2.2 | 0.994 | 0.001 | منخفضة |
| | | % | 6.0 | 64.0 | 4.0 | 24.0 | 2.0 | | | | |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ورغبات الزبائن | | | | | | | | | |
| 2 | تقوم الشركة باختيار الموردين على أساس جودة المواد التي يقدمونها | ك | 3 | 29 | 4 | 13 | 1 | 2.6 | 1.01 | 0.007 | منخفضة |
| | | % | 6.0 | 58.0 | 8.0 | 26.0 | 2.0 | | | | |
| 3 | تقوم الشركة بتقييم الجودة من اجل تحسينها باستمرار | ك | 2 | 27 | 8 | 9 | 4 | 2.72 | 1.07 | 0.07 | متوسطة |
| | | % | 4.0 | 54.0 | 16.0 | 18.0 | 8.0 | | | | |
| 4 | تراعي الشركة عند إنتاج منتجاتها مطابقة المواصفات ومعايير الجودة العالمية | ك | 4 | 26 | 7 | 9 | 4 | 2.66 | 1.118 | 0.036 | منخفضة |
| | | % | 8.0 | 52.0 | 14.0 | 18.0 | 8.0 | | | | |
| 5 | تنتهج الشركة سياسة التجديد والإبداع في منتجاتها وأساليب العمل كجزء أساسي من ثقافتها التنظيمية | ك | 2 | 20 | 19 | 8 | 1 | 2.72 | 0.858 | 0.025 | منخفضة |
| | | % | 4.0 | 40.0 | 38.0 | 16.0 | 2.0 | | | | |
| 6 | تطور الشركة في منتجاتها اعتمادا على دراسات السوق الجديدة للتكيف معها | ك | 4 | 22 | 13 | 11 | 0 | 2.62 | 0.923 | 0.005 | منخفضة |
| | | % | 8 | 44 | 26 | 22 | 0 | | | | |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 7 | تهتم الشركة ببحوث التسويق بغية التعرف على رغبات الزبائن غير المشبعة | ك | 4 | 18 | 13 | 13 | 2 | 2.82 | 1.044 | 0.229 | متوسطة |
| | | % | 8.0 | 36.0 | 26.0 | 26.0 | 4.0 | | | | |
| 8 | تتبنى الشركة الطرق والأساليب الكفيلة بتطوير كفاءة العمليات | ك | 3 | 22 | 9 | 13 | 3 | 2.82 | 1.082 | 0.245 | متوسطة |
| | | % | 6.0 | 44.0 | 18.0 | 26.0 | 6.0 | | | | |
| 9 | تتبنى الشركة التكنولوجيا الحديثة في عملياتها التشغيلية والإدارية | ك | 4 | 27 | 5 | 11 | 3 | 2.64 | 1.102 | 0.025 | منخفضة |
| | | % | 8.0 | 54.0 | 10.0 | 22.0 | 6.0 | | | | |
| أجمالي محور الميزة التنافسية | | | | | | | | 2.68 | 0.907 | 0.016 | منخفض |

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (11) إن (3) فقرات من فقرات محور الميزة التنافسية كانت درجة الموافقة عليها متوسطة، في حين أن (6) فقرات من فقرات هذا المحور كانت درجة الموافقة عليها منخفضة، ولتحديد مستوى الميزة التنافسية بالشركة قيد الدراسة، فإن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (2.68) وهو أقل من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.32)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.016) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى الميزة التنافسية بالشركة قيد الدراسة كان منخفضاً.

**اختبار الفرضيات**

**الفرضية الرئيسة:** يوجد دور لراس المال الفكري في الميزة التنافسية بالشركة الأهلية للإسمنت والإدارات التابعة لها.

لاختبار صحة فرضيات الدراسة تم استخدام ارتباط بيرسون لاختبار جوهرية العلاقة بين رأس المال الفكري والميزة التنافسية، فتكون العلاقة طردية إذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة وتكون عكسية إذا كانت قيمة معامل الارتباط سالبة، وتكون العلاقة معنوية (ذات دلالة

إحصائية) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، وتكون غير معنوية اذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05.

ولتحديد أثر رأس المال الفكري على الميزة التنافسية، سيتم استخدام تباين الانحدار لبيان نسبة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع عن طريق معامل التحديد، وسيتم تأكيد نسبة الأثر عن طريق البرنامج الإحصائي المرئي (Bath analysis version 22).

**الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد دور لراس المال البشري في الميزة التنافسية بالشركة الأهلية للإسمنت والإدارات التابعة لها.

جدول (12) نتائج تباين الانحدار لتحديد العلاقة واثر رأس المال البشري على الميزة التنافسية

| معامل الارتباط | معامل التحديد (R2) | قيمة الدلالة الإحصائية | نسبة الأثر | معاملات الانحدار | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | الثابت | رأس المال البشري |
| 0.91 | 0.83 | 0.000 | %83 | 0.37 | 0.872 |

قيمة F المحسوبة = 235.057 درجات الحرية (1 ، 48) ، قيمة F الجدولية = 4.0847

أظهرت النتائج في الجدول رقم (12) وجود علاقة إيجابية معنوية ذات دلالة إحصائية بين رأس المال البشري والميزة التنافسية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.91)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، أي إن الاهتمام برأس المال البشري يرفع من مستوى الميزة التنافسية.

ولتحديد أثر رأس المال البشري على الميزة التنافسية، فإن قيمة F تساوي (235.057) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (4.0847)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صفراً، وهي أقل من 0.05 ، وهذا يدل على وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري على الميزة التنافسية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.83) وهي تشير إلى أن ما نسبته (83%) من التغيرات في الميزة التنافسية يعود إلى رأس المال البشري ما لم يؤثر مؤثر أخر، وهذا يشير إلى دور إيجابي لرأس المال البشري على الميزة التنافسية، لذا يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى " يوجد دور لراس المال البشري في الميزة التنافسية بالشركة الأهلية للإسمنت والإدارات التابعة لها ".

ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y= 0.37 + 0.872*X1 + \varepsilon$$

حيث:

Y الميزة التنافسية، X1 رأس المال البشري، ε الخطأ العشوائي.

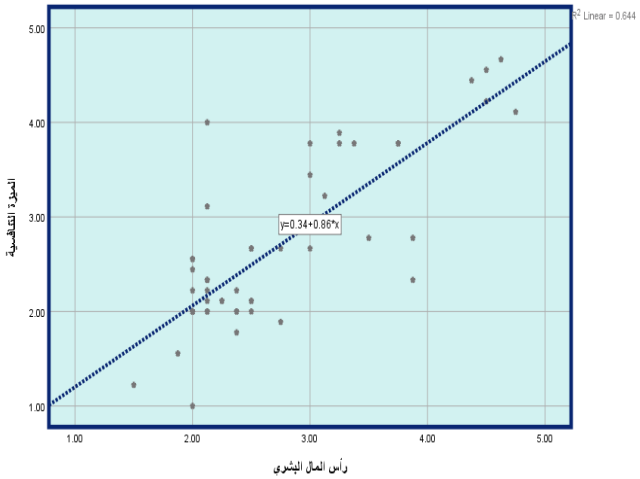


شكل (2) العلاقة بين رأس المال البشري والميزة التنافسية

**الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد دور لراس المال الزبوني في الميزة التنافسية بالشركة الأهلية للإسمنت والإدارات التابعة لها.

جدول (13) نتائج تباين الانحدار لتحديد العلاقة واثر رأس المال الزبوني على الميزة التنافسية

| معامل الارتباط | معامل التحديد (R2) | قيمة الدلالة الإحصائية | نسبة الأثر | معاملات الانحدار | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | الثابت | راس المال الزبوني |
| 0.9 | 0.812 | 0.000 | %81.2 | 0.615 | 0.76 |

قيمة F المحسوبة = 207.89 درجات الحرية (1 ، 48) ، قيمة F الجدولية = 4.0847

أظهرت النتائج في الجدول رقم (15) وجود علاقة إيجابية معنوية ذات دلالة إحصائية بين رأس المال الزبوني والميزة التنافسية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.9)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، أي إن الاهتمام برأس المال الزبوني يرفع من مستوى الميزة التنافسية.

ولتحديد أثر رأس المال الزبوني على الميزة التنافسية، فإن قيمة F تساوي (207.89) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (4.0847)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صفراً، وهي أقل من 0.05 ، وهذا يدل على وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لرأس المال الزبوني على الميزة التنافسية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.812) وهي تشير إلى أن ما نسبته (81.2%) من التغيرات في الميزة التنافسية يعود إلى رأس المال الزبوني ما لم يؤثر مؤثر أخر، وهذا يشير إلى دور إيجابي لرأس المال الزبوني على الميزة التنافسية، لذا يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية " يوجد دور لراس المال الزبوني في الميزة التنافسية بالشركة الأهلية للإسمنت والإدارات التابعة لها ".

ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y= 0.615 + 0.76*X2 + \varepsilon$$

حيث:

Y الميزة التنافسية، X2 رأس المال الزبوني، ε الخطأ العشوائي.

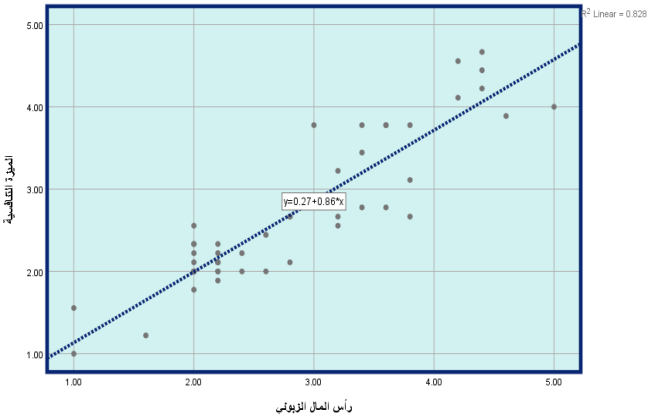


شكل (3) العلاقة بين رأس المال الزبوني والميزة التنافسية

**الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد دور لراس المال الهيكلي في الميزة التنافسية بالشركة الأهلية للإسمنت والإدارات التابعة لها.

جدول (14) نتائج تباين الانحدار لتحديد العلاقة واثر رأس المال الهيكلي على الميزة التنافسية

| معامل الارتباط | معامل التحديد (R2) | قيمة الدلالة الإحصائية | نسبة الأثر | معاملات الانحدار | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | الثابت | راس المال الهيكلي |
| 0.943 | 0.889 | 0.000 | %88.9 | 0.328 | 0.885 |

قيمة F المحسوبة = 386.303 درجات الحرية (1 ، 48) ، قيمة F الجدولية = 4.0847

أظهرت النتائج في الجدول رقم (14) وجود علاقة إيجابية معنوية ذات دلالة إحصائية بين رأس المال الهيكلي والميزة التنافسية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.943)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، أي إن الاهتمام برأس المال الهيكلي يرفع من مستوى الميزة التنافسية. ولتحديد أثر رأس المال الهيكلي على الميزة التنافسية، فإن قيمة F تساوي (386.303) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (4.0847)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صفراً، وهي أقل من 0.05 ، وهذا يدل على وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي على الميزة التنافسية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.889) وهي تشير إلى أن ما نسبته (88.9%) من التغيرات في الميزة التنافسية يعود إلى رأس المال

الهيكلي ما لم يؤثر مؤثر أخر، وهذا يشير إلى دور إيجابي لرأس المال الهيكلي على الميزة التنافسية، لذا يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة " يوجد دور لراس المال الهيكلي في الميزة التنافسية بالشركة الأهلية للإسمنت والإدارات التابعة لها ".

ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y= 0.328 + 0.885*X3 + \varepsilon$$

حيث:

Y الميزة التنافسية، X3 رأس المال الهيكلي، ε الخطأ العشوائي.

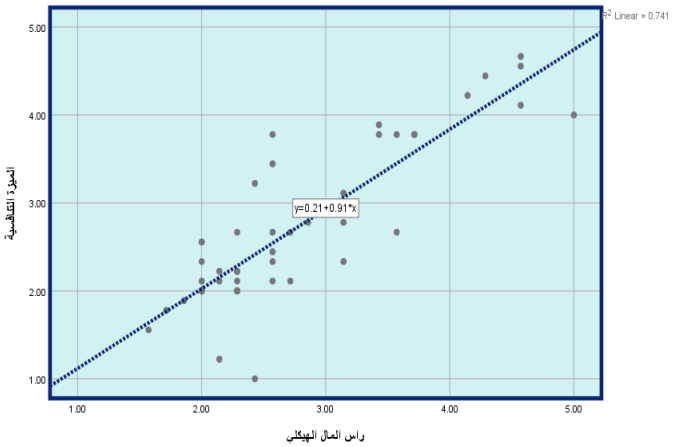


شكل (4) العلاقة بين رأس المال الهيكلي والميزة التنافسية

**الفرضية الرئيسة:** يوجد دور لراس المال الفكري في الميزة التنافسية بالشركة الأهلية للإسمنت والإدارات التابعة لها

جدول (15) نتائج تباين الانحدار لتحديد العلاقة واثر رأس المال الفكري على الميزة التنافسية

| معاملات الانحدار | | | | نسبة الأثر | قيمة الدلالة الإحصائية | معامل التحديد (R2) | معامل الارتباط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| راس المال الهيكلي | راس المال الزبوني | راس المال البشري | الثابت | | | | |
| 0.35 | 0.25 | 0.4 | 0.00 | %98 | 0.000 | 98 | 0.99 |

أظهرت النتائج في الجدول رقم (15) وجود علاقة إيجابية معنوية ذات دلالة إحصائية بين رأس المال الفكري والميزة التنافسية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.99)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، أي إن الاهتمام برأس المال الفكري يرفع وبقوة من مستوى الميزة التنافسية.

ولتحديد أثر رأس المال الفكري على الميزة التنافسية، فإن قيمة الدلالة الإحصائية صفراً، وهي أقل من 0.05 ، وتدل على وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لرأس المال الفكري على الميزة التنافسية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.98) وهي تشير إلى أن ما نسبته (98%) من التغيرات في الميزة التنافسية يعود إلى رأس المال الفكري ما لم يؤثر مؤثر أخر، وهذا يشير إلى دور إيجابي لرأس المال الفكري على الميزة التنافسية، لذا يتم قبول الفرضية الرئيسة " يوجد دور لراس المال الفكري في الميزة التنافسية بالشركة الأهلية للإسمنت والإدارات التابعة لها ".

ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y= 0.4X1 + 0.25X2 + 0.35*X3 + \varepsilon$$

حيث:

Y الميزة التنافسية، X1 رأس المال البشري، X2 رأس المال الزبوني ، X3 رأس المال الهيكلي، ε الخطأ العشوائي.

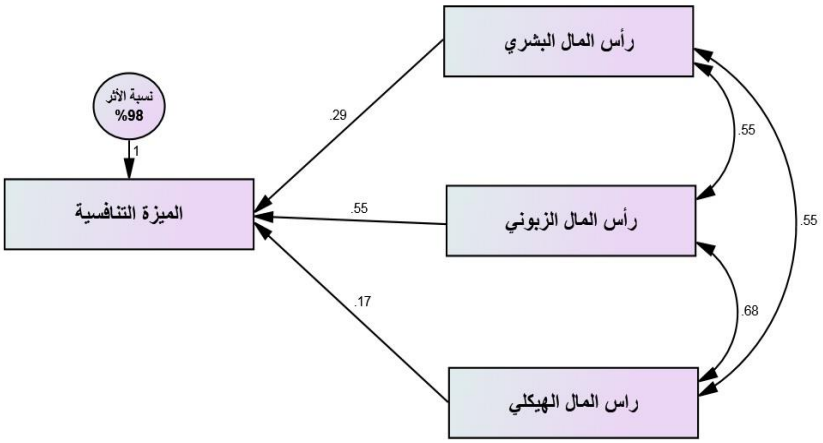


شكل (5) العلاقة بين رأس المال الفكري والميزة التنافسية

**4.4 النتائـج:**

بناء على هذا البحث فإنه تم استخلاص النتائج التالية:-

1. بينت النتائج وجود علاقة إيجابية معنوية ذات دلالة إحصائية بين رأس المال البشري والميزة التنافسية، نتج عنها دوراً إيجابياً لرأس المال البشري في الميزة التنافسية، وكانت نسبة الأثر (83%).

2. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية معنوية ذات دلالة إحصائية بين رأس المال الزبوني والميزة التنافسية، نتج عنها دوراً إيجابياً لرأس المال الزبوني في الميزة التنافسية، وكانت نسبة الأثر (81.2%).
3. أوضحت النتائج وجود علاقة إيجابية معنوية ذات دلالة إحصائية بين رأس المال الهيكلي والميزة التنافسية، نتج عنها دوراً إيجابياً لرأس المال الهيكلي في الميزة التنافسية، وكانت نسبة الأثر (88.9%).
4. بينت النتائج وجود علاقة إيجابية معنوية ذات دلالة إحصائية بين رأس المال الفكري والميزة التنافسية، نتج عنها دوراً إيجابياً لرأس المال الفكري في الميزة التنافسية، وكانت نسبة الأثر (98%).
5. أظهرت الدراسة إن مستوى رأس المال البشري كان منخفضاً، فكانت قيمة متوسط الاستجابة (2.72) وفق مقياس التدرج الخماسي.
6. كشفت الدراسة إن مستوى رأس المال الزبوني كان منخفضاً، فكانت قيمة متوسط الاستجابة (2.8) وفق مقياس التدرج الخماسي.
7. اوضحت الدراسة إن مستوى رأس المال الهيكلي كان منخفضاً، فكانت قيمة متوسط الاستجابة (2.72) وفق مقياس التدرج الخماسي.
8. بينت الدراسة إن مستوى رأس المال الفكري كان منخفضاً، فكانت قيمة متوسط الاستجابة (2.74) وفق مقياس التدرج الخماسي.
9. أظهرت الدراسة إن مستوى الميزة التنافسية كان منخفضاً، فكانت قيمة متوسط الاستجابة (2.68) وفق مقياس التدرج الخماسي

**5.4 التوصيات:**

بناءاً على النتائج المتحصل عليها؛ فإن الدراسة توصي بالآتي:-

1. الحرص على مشاركة الأفراد بالشركة الأهلية للإسمنت والمصانع التابعة لها في الدورات التدريبية لزيادة مهاراتهم.
2. العمل على تشجيع الأفراد بالشركة على الإبداع والتطوير بشكل مستمر.
3. تشجيع العمل الجماعي بروح الفريق الواحد بين افراد الشركة والأخذ بنظر الاعتبار آرائهم في فرق العمل.
4. الاهتمام بمقترحات الزبائن والإصغاء لهم ووضع الحلول الناجعة لمشاكلهم.
5. الاهتمام لبناء علاقات طيبة ووطيدة مع الموردين والحرص على تسديد مستحقاتهم .

6. ضرورة تزويد العاملين بكافة التجهيزات الخاصة بأنظمة المعلومات اللازمة لأداء العمل.
7. تبني السياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل العمليات وتنفيذها.
8. ضرورة مراعاة المواصفات ومعايير الجودة العالمية عند انتاج المنتجات بالشركة.
9. ضرورة انتهاج سياسة التجديد والابداع في منتجات الشركة وفي أساليب العمل كجزء أساسي من ثقافتها التنظيمية.
10. اعتماد التكنولوجيا الحديثة في إنجاز عمليات الشركة التشغيلية والإدارية.

**المصادر والمراجع:**


1. البشتاوي، سليمان، بني طه، إسماعيل(2014)، "أثر رأس المال الفكري في تحسين ربحية شركات الصناعات الدوائية الأردنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد(10)، عدد(2)، الجامعة الأردنية، عمان .
2. حميش، هاجم محمد(2012)،"رأس المال الفكري وأثره كميزة تنافسية في المنظمات الخدمية :دراسة حاله عملية في ثلاث منظمات خدمية مختلفة بدولة الإمارات العربية المتحدة ".
3. الراشدي، حامد هاشم، (2017)، الطبعة الأولى،"إدارة رأس المال الفكري بالمؤسسات التعليمية"
4. الزروق، عارف، عبد الله(2016)، "استكشاف واقع إدارة رأس المال الفكري كخطوة نحو تطبيق عمليات إدارة المعرفة في المنظمات الليبية".
5. عطا الله، بهجت صبري مصطفي(2017م)،" دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية لمصناعة المالية اإلسالمية– دراسة حالة البنوك اإلسالمية في قطاع غزة"قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة.
6. الغانمي، جعفر فالح ناصر"القياس والافصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري واثرهما في قيمة الوحدة الاقتصادية:دراسة في المصرف العقاري ومعمل الاسمنت /السماوة" رسالة ماجستير مقدمة إلي مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المحاسبة، 2017م .
7. قشقش، خالد أحمد عبدالحميد (2014)،"إدارة رأس المال الفكري وعلاقته في تعزيز الميزة التنافسية :دراسة تطبيقية على الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة.رسالة ماجستير غير منشورة .كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.جامعة الأزهر.غزة" .

8.القهيوي، د.ليث، عبد الله(2015)، "تطور رأس المال الفكري وأثره على الأداء الأكاديمي دراسة حالة جامعة الزرقاء/الأردن".

9.لويزة، فرحاتي، (2016)، دور الرأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خضير، الجزائر.

10.ميسون ،علي عبد الهادي(2017)،"رأس المال الفكري ودوره في جودة الأداء المؤسسي:دراسة تطبيقية على برنامج التربية والتعليم بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين UNRWA في قطاع غزة:رسالة ماجستيرمقدمة في القيادة والإدارة" .

11. Holienka,M. & Pilkova,A., " The impact of intellectual capital on the company's performance before and after the financial crisis" journal articles on Intellectual Capital, NewYork,USA,2014.

12 .Ousama, A. Hammami, H. and Mustafa, A. (2014), "Intellectual Capital and Islamic Banks Performance in the GCC", 6th European Conference on Intellectual Capital ECIC 10-11 April.

13. Vishnu,T.A., (2015), " The impact of the intellectual capital components on the company's performance. India ", international prentice Hall, New York.lloo

14. Uma Sekaran : Research Methods For Business, A Skill - Building Approach, Fourth Edition, Southern Illinois University at Carboundale, 2003, p24.

# معوقات تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية
# دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس

د. فوزي عبد القادر رحاب[1]

**ملخص الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف على المعوقات (الإدارية، التشريعية والقانونية، الشرعية) التي تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في المدراء ورؤساء الأقسام والموظفين العاملين في مجال الصيرفة الإسلامية بمصرف الجمهورية وفروعه العاملة بمدينة طرابلس والبالغ عددهم (180) مفردة، في حين تمثلت عينة الدراسة في (123) مفردة، وقد تم توزيع استمارات الاستبيان على جميع أفراد العينة حيت بلغ عدد الاستمارات المستردة (108) استمارة أي بنسبة (87.80%)، وتم تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS، وقد توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها وجود معوقات تشريعية وقانونية تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية ، وقد خلص الباحث إلي عدة توصيات أهمها ضرورة تطوير القوانين والتشريعات المصرفية بحيث تستوعب عملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي.

**الكلمات المفتاحية:** المعوقات، المصارف التقليدية الليبية، المصارف الإسلامية.

## المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

### أولاً: المقدمة:

لم يقتصر العمل المصرفي الإسلامي على المصارف الإسلامية وحدها، فلقد سارعت عدد من المصارف التقليدية إلى تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية بأشكال متعددة، وانتشرت هذه العملية عربياً وفي دول إسلامية، ثم انتقلت إلى مصارف عالمية في الغرب متمثلة في أوروبا وأمريكا، بعد النجاح الكبيروالواسع الذي أحرزته الصيرفة الإسلامية (أبوحميرة، واسويسي، 2010، ص1).

حيث أظهر المسح السنوي للتمويل الإسلامي حول العالم أن الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ارتفعت من 386 مليار دولار عام 2006 إلى 1.509 مليار عام 2017، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 12.04% (العاني، والقندولي، 2019، ص30).

[1] أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والتجارة الخمس جامعة المرقب، fouzirhab@gmail.com

وقد واكب ظاهرة انتشار المصارف الإسلامية في النصف الثاني من القرن الماضي ظاهرة تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية. كانت البداية في مصر عام 1980، ثم تلتها السعودية في عام 1990، ثم انتقلت الظاهرة إلى العديد من دول العالم مثل: الكويت، وماليزيا، واندونيسيا (عمر، 2016، ص4).

وأثبتت دراسة أجريت في ليبيا بأن 79% موافقون على توفر المقومات الأساسية للقيام بعملية التحول، وأن 82.3% من أفراد العينة لديهم الرغبة في تحرير المجتمع الليبي من التعامل المصرفي الربوي، كما أن لدى 91% منهم قناعة كبيرة بأن الدافع الرئيسي للتحول هو الخوف من الله سبحانه وتعالى وسخطه من التعامل بالربا (أبوحميرة، واسويسي، 2010، ص32).

ورغم الانتشار الواسع للصيرفة الإسلامية في دول العالم إلا أن المصارف التقليدية الليبية تواجه العديد من المعوقات التي تحول دون تحولها نحو الصيرفة الإسلامية، لذلك تأتي هذه الدراسة للكشف عن أهم المعوقات التي تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية.

**ثانياً: مشكلة الدراسة:**

تركز المصارف التقليدية على مبدأ تأجير الأموال، والذي كان من أهم الأسباب التي أدت إلي الأزمة المالية العالمية، والتي انعكست سلباً على المصارف التقليدية في انهيار العديد منها، إلا أن تأثيرها على المصارف الإسلامية بدا طفيفاً، حيث أصبحت المصارف الإسلامية لها منتجاتها وخدماتها التي تلبي احتياجات ورغبات العملاء المتعاملين معها، ورغم انتشار الصيرفة الإسلامية بشكل موسع في دول العالم إلا أنها لازالت محدودة في ليبيا، ومواكبة لهذا التوسع في الصيرفة الإسلامية فقد صدر القانون رقم 46 لسنة 2012 بشأن الصيرفة الإسلامية والقانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن تحريم التعامل بالفائدة، وحدد تاريخ 2015.1.1 كموعد نهائي لإنهاء التعامل بالفوائد في المصارف الليبية. وقد كان لهذا القانون العديد من العقبات التي أثرت على قدرة المصارف الليبية على تأدية دورها كوسيط مالي بين وحدات الفائض ووحدات العجز.

وتأسيساً على ما تقدم فان مشكلة الدراسة تكمن في التساؤل التالي:

ما هي المعوقات التي تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية إلي مصارف إسلامية؟

**ثالثاً: أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلي:

1- التعرف على المعوقات (الإدارية، التشريعية والقانونية، الشرعية) التي تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية.

2- التعرف على مفاهيم وتجارب التحول نحو الصيرفة الإسلامية.

3- تقديم مجموعة من التوصيات يمكن أن تساهم في دعم ونجاح تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية.

**رابعاً: فرضيات الدراسة:**

تعتمد هذه الدراسة على الفرضيات الآتية:

1- لا توجد معوقات إدارية تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية إلي مصارف إسلامية.

2- لا توجد معوقات تشريعية وقانونية تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية إلي مصارف إسلامية.

3- لا توجد معوقات شرعية تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية إلي مصارف إسلامية.

**خامساً: أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه المصارف في توفير التمويل اللازم لكافة الأنشطة الاقتصادية، ولما كانت توظيفات المصارف التقليدية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، كان لزاماً عليها البحث عن صيغ للتمويل الإسلامي، حيث اقتصر دور بعض المصارف التقليدية الليبية على تقديم بعض المنتجات الإسلامية وفي حدود ضيقة، وبالتالي تتيح هذه الدراسة للعاملين في قطاعات وإدارات الصيرفة الإسلامية فرصة التعرف على التجارب الدولية في التحول نحو الصيرفة الإسلامية، والمعوقات التي تعيق تحول مصارفهم إلى مصارف إسلامية.

**سادساً: منهجية الدراسة:**

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، والذي يهدف إلي وصف الظاهرة وتشخيصها وإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة بغرض فهمها وتحديد أسبابها، وقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين للبيانات:

1- المصادر الثانوية: حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلي مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع ذات العلاقة، والدوريات، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

2- المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث إلي جمع البيانات الأولية من خلال الاستبيان كأداة رئيسة للدراسة.

**سابعاً: حدود الدراسة:**

**1- الحدود المكانية:** يقتصر تطبيق هذه الدراسة على مصرف الجمهورية وفروعه التي تمارس العمل المصرفي الإسلامي في مدينة طرابلس.

**2- الحدود الزمنية:** وتمثلت في الفترة الزمنية التي استغرقت لجمع بيانات الدراسة الميدانية، والتي امتدت للفترة مابين يونيو2020 إلي أغسطس 2020.

**ثامناً: الدراسات السابقة:**

قد تم عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة على النحو التالي:

1- دراسة (أحمد، والهادي، 2008) بعنوان: إمكانية تطبيق نموذج المصارف الإسلامية على المصارف الليبية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافر المقومات اللازمة لتطبيق نموذج الصيرفة الإسلامية على المصارف العاملة في البيئة الليبية.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن المصارف الليبية من الممكن أن تتحول تدريجياً إلي الصيرفة الإسلامية وبشكل ناجح لما تتمتع به البيئة الليبية من مقومات تساعد على ذلك، من أهمها اقتناع كل من المستويات الإدارية بالمصارف والعملاء بفكرة المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى وجود الإطار القانوني والمعايير المحاسبية التي يمكن الاسترشاد بها.

2- دراسة (أبوحميرة، واسويسي، 2010) بعنوان: تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية.

هدفت الدراسة إلى بيان متطلبات تحول المصارف التجارية في ليبيا إلي مصارف تقدم خدماتها بطريقة تنسجم مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن الدافع الرئيسي للتحول هو الخوف من الله سبحانه وتعالى وسخطه من التعامل بالربا.

3- دراسة (الطراد، والحوتي، 2010) بعنوان: التشريعات والإجراءات التي تنظم العلاقة بين المصارف الإسلامية والمصرف المركزي.

هدفت الدراسة إلى بيان مدى ملائمة التشريعات المصرفية السائدة في كلا الدولتين لتنظيم العلاقة مابين المصارف الإسلامية العاملة في الأردن والمصرف المركزي الأردني من جهة والمصارف العاملة في ليبيا ومصرف ليبيا المركزي من جهة أخرى.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن السلطات النقدية تلزم المصارف الإسلامية في الأردن وفروع الصيرفة الإسلامية في ليبيا بالاحتفاظ باحتياطي نقدي إلزامي يتحدد بنسبة من حسابات العملاء لديها بالعملة المحلية والعملة الأجنبية وهي نفس النسبة المطبقة على حسابات العملاء لدى المصارف التقليدية.

4- دراسة (الطويل، 2010) بعنوان: الأدوات العملية لإدخال وتطبيق الخدمات المالية والمصرفية وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية.

هدفت الدراسة إلى إبراز المتطلبات والأدوات العملية لإدخال الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية في المصارف الليبية.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، غياب التهيئة البيئية المناسبة والمناخ الداعم والإطار القانوني الذي يعزز تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف الليبية، وعدم وجود تعاون بين المصارف الليبية للتوسع في تقديم الخدمات المالية والمصرفية، وغياب التدريب المخطط للعاملين في المصارف الليبية على الخدمات المالية الإسلامية.

5- دراسة (محمد، 2010) بعنوان: تجربة مصرف الجمهورية في بيع المرابحة للآمر بالشراء.

هدفت الدراسة إلى تقويم تجربة مصرف الجمهورية في تطبيق صيغة المرابحة للآمر بالشراء من خلال فتح شبابيك للصيرفة الإسلامية في مختلف فروعه، وقد تم التقويم على أساس عدة معايير متعلقة بالضوابط الشرعية وتطبيق وسيلة الاستثمار والربحية وتلبية احتياجات العملاء.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن هناك قصور في اعتماد اللوائح والأدلة الخاصة بصيغة المرابحة للأمر بالشراء، وعدم وجود آلية واضحة لانسياب تقارير الرقابة الشرعية والمعالجة المحاسبية، وغياب بعض البيانات والأرقام الهامة لاستخراج المؤشرات التي تساعد على تقييم التجربة ومتابعتها.

6- دراسة (رستم، 2014) بعنوان: تقييم مدخل تحول المصارف التقليدية إلي مصارف إسلامية.

هدفت الدراسة إلى تقييم المداخل المتبعة في تحول المصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي مع اقتراح نموذج تطبيقي للتحول يلائم طبيعة عمل المصارف التقليدية في سوريا.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن مدخل التحول الكلي أدى إلى حدوث تحسن جوهري في جميع مؤشرات الدراسة (السيولة والربحية والنشاط) للمصرف محل الدراسة، كما توصلت أيضاً إلى أن مدخل التحول الكلي هو المدخل الأفضل من حيث كفاءة العمليات التشغيلية.

7- دراسة (الصقع، والتائب، 2014) بعنوان: معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى وجود معوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، كما هدفت إلى التعرف على مدى وجود فروقات بين إجابات عينة الدراسة حول هذه المعوقات.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وجود العديد من المعوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية بعضها معوقات شخصية واجتماعية وبعضها معوقات إدارية وفنية وبعضها الآخر معوقات شرعية وتشريعية.

8- دراسة (عمر، 2016) بعنوان: متطلبات تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا.

هدفت الدراسة إلى بيان متطلبات عملية تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية، وبيان العقبات التي تواجهها عملية التحول والدوافع الأساسية للتحول نحو الصيرفة الإسلامية.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن المتطلبات الأساسية للتحول نحو الصيرفة الإسلامية في ليبيا هي المتطلبات السياسية، ومن ثم المتطلبات الشرعية، ومن ثم المتطلبات القانونية، ومن ثم المتطلبات الإدارية.

9- دراسة (العاني، 2017) بعنوان: تحديات العمل المصرفي الإسلامي الليبي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي على المستوى الداخلي للمصارف، ومن جانب المبالغ المخصصة للتمويل، والمشتقات المالية السائدة، وآفاق تطوير العمل المصرفي.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن المصارف تواجه عدداً من التحديات على المستوى الداخلي (الإطار القانوني والمؤسسي للمصارف)، وعلى مستوى المبالغ المخصصة للتمويل (العلاقة مع المصرف المركزي، والعلاقة مع المدخرين، والعلاقة مع المؤسسات الصغيرة).

10- دراسة (محيريق، 2017) بعنوان: التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة لحالة الجزائر.

هدفت الدراسة إلى استعراض مفاهيم ومداخل ومتطلبات التحول نحو الصيرفة الإسلامية، مع التطرق إلى التجربة الجزائرية في التحول نحو الصيرفة الإسلامية.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، عدم وجود نظام قانوني للخدمات المصرفية الإسلامية يسمح لها بتسهيل اندماجها في السوق المالية في الجزائر، وتعزيز مساهمتها في تمويل الاقتصاد الوطني.

11- دراسة (العاني، والقندولي، 2019) بعنوان: إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا.

هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا، من خلال استعراض تجربة المصارف التقليدية الليبية في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، والوقوف على أهم المعوقات التي واجهت المصارف التقليدية الليبية في التحول نحو الصيرفة الإسلامية.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن من أهم دوافع التحول قرار السلطة التشريعية في البلاد، إضافة إلى الرغبة الشعبية لدى المجتمع الليبي في تقديم المصارف منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

**تأسيساً على ما تقدم**، فان أغلب الدراسات السابقة تناولت متطلبات التحول إلى مصارف إسلامية، مع التطرق لأهم المعوقات التي تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية، كما أن بعض الدراسات ركزت على إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، في حين تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها تتناول المعوقات التي تحد من قدرة المصارف التقليدية الليبية في التحول إلى مصارف إسلامية، وهو ما يشكل فجوة بحثية يسعى الباحث في هذه الدراسة لتغطيتها

## المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

### أولاً: مفهوم تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية:

يقصد بتحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بأن ينتقل المصرف من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ويكمن عمل المصارف التقليدية في التعامل بأنواع من المعاملات المصرفية المخالفة لإحكام الشريعة الإسلامية، وفي طليعتها التعامل بالربا، أما الوضع المطلوب التحول إليه فهو إبدال المعاملات المخالفة للشريعة بما أحله الله من معاملات مصرفية تنطوي على تحقيق العدل بين المتعاملين في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية (الجمعان، 2014، ص152).

كما يقصد بالتحول انتقال المصارف التقليدية من التعامل المحظور شرعاً إلي التعامل المباح والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها، حتى تصبح جميع أعمال المصرف

وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية، ولكن هذا التحول يختلف من مصرف إلى آخر تبعاً لاختلاف الدوافع الكامنة وراء التحول (العطيات، 2007، ص46).

**ثانياً: أنواع تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية:**

فيما يلي عرض لأنواع تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية (العطيات، والحكيم، 2010، ص9)، (رستم، 2014، ص23-24):

**1- التحول الكلي:** ويتم هذا النوع من التحول من خلال إحلال الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان الإعمال المخالفة، وبذلك يتحول المصرف بالكامل إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

**2- التحول الجزئي:** وفي هذا النوع من التحول يتم تقديم خدمات ومنتجات إسلامية ولكن في ظل النظام المصرفي التقليدي، ويتم ذلك إما من خلال فروع إسلامية تابعة للمصرف التقليدي، أو من خلال إنشاء نوافذ تقدم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

**ثالثاً: تجارب بعض الدول في التحول إلى مصارف الإسلامية:**

**1- تجربة السودان:**

يعد السودان أول دولة عربية وإسلامية تعمل على أسلمه قطاعها المصرفي بأكمله، ونشأت تجربة المصارف الإسلامية عام 1973، ثم أنشئ في عام 1975 مصرف الادخار السوداني بغرض إيجاد البديل للتعامل الربوي، نظرا لأن هناك قطاعاً كبيراً من المواطنين وخاصة في الريف، ورجال الأعمال الذين يحجمون عن التعامل مع المصارف التقليدية (أبوحميرة، واسويسي، ص5).

ونظراً لحداثة هذه التجربة وتشجيعاً لها منذ البداية فقد تم إنشاء مصرف فيصل الإسلامي عام 1977 بقانون خاص تم بموجبه إعفاء المصرف من الضرائب حتى يكفل للتجربة الحماية والصمود أمام منافسة المصارف التقليدية الأخرى، وباشر المصرف أعماله في عام 1978، تبعه بعد ذلك إنشاء عدة مصارف إسلامية (التضامن، الإسلامي السوداني) عام 1981، وفي العام 1982 تم الإعلان عن توجيه المصارف المتخصصة (الزراعية، الصناعية، العقارية) للتحول عن الربا، ورفعت رؤوس أموالها لمواجهة متطلبات التحول نحو الصيرفة الإسلامية، وتحول كلاً من: المصرف الإسلامي لغرب السودان، ومصرف البركة في العام 1984، وفي شهر ديسمبر 1984 أعلن مصرف السودان المركزي أسلمه جميع المصارف القائمة في السودان (وطنية وأجنبية)، بعد صدور المرسوم الرئاسي عام 1984 والذي يطلب فيه من جميع المصارف

التقليدية وقف معاملاتها الربوية فوراً، والتفاوض بشأن تحويل الودائع، والسلف القائمة على أساس الفائدة إلى أشكال مقبولة شرعاً، في حين سمح المرسوم باستمرار المعاملات الخارجية على أساس الفائدة مؤقتاً، وفي عام 1985 تم تحويل النظام المصرفي بالكامل للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وشمل التحول عدد (5) مصارف متخصصة، وعدد (6) مصارف أجنبية، وعدد (11) مصرفاً مشتركاً (عمر، 2016، ص53).

**2- تجربة الكويت:**

صدر القانون رقم 30 لسنة 2003 من المصرف المركزي الكويتي بشأن أعمال المصارف الإسلامية وتنظيم عملية تحول المصارف التقليدية إلى المصرفية الإسلامية وبشكل كلي، حيث يرفض المصرف المركزي الكويتي فكرة الازدواجية في التعامل داخل المصرف الواحد سواء في شكل فروع إسلامية أو نوافذ أو منتجات إسلامية، مع استمرار المصرف بالعمل بالنظام التقليدي.

وقد اشترط القانون الكويتي على المصارف التقليدية التي ترغب في التحول للعمل المصرفي الإسلامي أن تعتمد مبدأ التحول الكلي وليس الجزئي، ومن أهم هذه الشروط ما يلي:

1- إعداد دراسة جدوى تفصح عن جدوى التحول يقرها المصرف المركزي.

2- إعداد خطة التحول وتشكيل فريق عمل لها.

3- إعداد حملة إعلامية مدروسة لتهيئة العملاء لهذا التحول.

4- تعيين هيئة مستقلة للرقابة الشرعية.

5- تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف المحول.

وقد بدأ المصرف العقاري الكويتي في تنفيذ خطة التحول الكلي للعمل المصرفي الإسلامي في ضوء التعديل الذي أدخله المصرف المركزي الكويتي على القانون بشأن تأسيس مصارف إسلامية أو التحول الكامل للمصرفية الإسلامية، وحدد موعدا غايته نهاية 2005 لتصفية المعاملات القائمة غير المتوافقة مع أحكام الشريعة (مصطفى، 2006، ص33).

**3- تجربة السعودية:**

بعد مرور أكثر من خمس عشرة سنة على إدخال العمل المصرفي الإسلامي في المصارف التقليدية بالمملكة العربية السعودية، والتي بدأت بتحويل احد فروع المصرف الأهلي التجاري عام 1990 ليقتصر نشاطه على تقديم المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، أصبح العمل المصرفي الإسلامي يقدم في كافة المصارف التقليدية بالمملكة وعددها تسعة مصارف بدرجات متفاوتة. حيث يأتي المصرف الأهلي التجاري في مقدمة المصارف التي

خطت خطوات واسعة نحو التحول للمصرفية الإسلامية، حيث انتهى من تحويل 161 فرعاً حتى نهاية عام 2006. ويأتي مصرف الجزيرة في المرتبة الثانية حيث أعلن عن توجهه الإسلامي منذ عام 1998 وتم تحويل كامل فروعه وعددها 17 فرعاً ليقتصر نشاطها على تقديم المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويحتل مصرف الرياض الترتيب الثالث في التحول نحو المصرفية الإسلامية حيث تم تحويل 80 فرعاً للمصرفية الإسلامية من مجموع فروعه البالغة 193 فرعاً. ويأتي بعد ذلك المصرف السعودي البريطاني حيث انتهى من تحويل 8 فروع من إجمالي 79 فرعاً، ثم مجموعة سامبا المالية (المصرف السعودي الأمريكي) التي انتهت من تحويل 3 فروع من إجمالي 65 فرعاً حتى نهاية عام 2006 (عمر، 2016، ص61-62).

**رابعاً: معوقات عملية التحول:**

تواجه المصارف التقليدية التي أقدمت على التحول للعمل المصرفي الإسلامي العديد من المعوقات التي تعيق تحولها للمصرفية الإسلامية، وتقسم هذه المعوقات إلى:

**1- معوقات إدارية:**

وهي عبارة عن جميع المشاكل والصعوبات الإدارية التي تواجه المصرف التقليدي عند التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي (العطيات، 2007، ص83-84) و(مصطفى، 2006، ص129):

1- عدم تجاوب الإدارة المصرفية مع مستجدات التحول بالسرعة المناسبة، واتخاذ القرارات المتسرعة التي لا تستوفي جميع جوانب المشكلة.

2- الحاجة لإعادة تشكيل الهيكل التنظيمي للمصرف، نتيجة لظهور أقسام وإدارات جديدة وتغير المهام الوظيفية في أغلب الوظائف، واختفاء بعض الأقسام والإدارات.

3- الحاجة إلى تدريب الكوادر الوظيفية للمصرف أثناء عملية التحول وتأهيلهم لمزاولة الأعمال الجديدة التي سيكلفون بها.

**2- معوقات تشريعية وقانونية:**

ويقصد بها كافة الأمور والإجراءات القانونية التي من شأنها أن تمنع أو تعيق تنفيذ المصرف التقليدي لعملية التحول، وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي (العطيات، 2007، ص71-72) و (رستم، 2014، ص39):

1- صعوبة التوفيق بين استصدار موافقة الجهات الحكومية المختصة من جهة، واتخاذ الجمعية العمومية لقرار التحول من جهة أخرى، إضافة إلى عدم وجود قوانين أو تشريعات

تنظم أو تبين المتطلبات القانونية اللازمة لتحول المصارف التقليدية للعمل وفق الشريعة الإسلامية.

2- تأخر صدور الموافقة النهائية عن الجهات المختصة والمتعلقة بإعلان وتنفيذ المصرف التقليدي للتحول.

3- هيمنة القوانين الوضعية في أغلب الدول العربية والإسلامية، والتي تعتبر العقود الربوية عقوداً صحيحة من الناحية القانونية.

**3- معوقات شرعية:**

تواجه تجربة التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية العديد من المشكلات والصعوبات التي قد تؤثر على خطة تحول المصرف التقليدي والمتمثلة في الافتقار إلى الآراء الفقهية المبنية على أسس شرعية سليمة، التي يجب أن تكون في متناول واضعي القرارات لكي يتمكنوا من اتخاذ القرارات الموافقة لإحكام الشريعة ، ومعالجة مستجداته، واتخاذ خطواته بصورة خالية من المحاذير الشرعية (العطيات، 2007، ص78).

## المبحث الثالث: الإطار العملي للدراسة

**أولاً: أداة الدراسة:**

تم إعداد استمارة استبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة وتتكون هذه الاستمارة من ثلاثة محاور:

المحور الأول: المعوقات الإدارية ويتكون هذا المحور من (7) عبارات.

المحور الثاني: المعوقات التشريعية والقانونية ويتكون هذا المحور من (7) عبارات.

المحور الثالث: المعوقات الشرعية ويتكون هذا المحور من (7) عبارات.

فقد استعان الباحث في تصميم استمارة الاستبيان على دراسة كل من (مصطفى، 2006) ،(المغبوب، 2010) ،(الصقع والتائب، 2014).

ولقد استخدم الباحث مقياس ليكرت (Like Scale) الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لعبارات الاستبيان، حيث منح الدرجات من (1-5) وفقاً للتدرج التالي: (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) والتي تقيس اتجاهات وآراء المستقصى منهم. ولحساب طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4÷5=0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا يصبح طول الخلايا كما هو موضح بالجدول التالي:

**جدول رقم (1) إجابات الأسئلة ودلالتها**

| الإجابة على الأسئلة (البديل) | التقدير في التعليق علي النتائج | طول الخلية | الوزن النسبي (درجة الموافقة) |
|---|---|---|---|
| غير موافق بشدة | درجة ضعيفة جدا | 1 – 1.79 | 20% - 35 % |
| غير موافق | درجة ضعيفة | 1.80 – 2.59 | 36 % - 51 % |
| محايد | درجة متوسطة | 2.60 – 3.39 | 52% - 67 % |
| موافق | درجة عالية | 3.40 – 4.19 | 68% - 83% |
| موافق بشدة | درجة عالية جدا | 4.20 – 5 | 84% - 100 % |

**ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:**

تمثل مجتمع الدراسة في المدراء ورؤساء الأقسام والموظفين العاملين في مجال الصيرفة الإسلامية بمصرف الجمهورية وفروعه العاملة بمدينة طرابلس والبالغ عددهم (180) مفردة، في حين تمثلت عينة الدراسة في (123) مفردة (سيكاران،2010،ص421)، وقد تم توزيع استمارات الاستبيان على جميع أفراد العينة حيث بلغ عدد الاستمارات المستردة (108) استمارة من إجمالي عدد الاستمارات الموزعة والبالغ (123) استمارة استبيان أي بنسبة استجابة (87.80%).

**ثالثاً: ثبات وصدق الاستبيان:**

تم إجراء اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات استمارة الاستبيان وذلك للتأكد من أن هذا الاستبيان سوف يعطي نفس النتائج إذا تم إعادة توزيعه على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

**جدول رقم (2) معاملات الثبات والصدق لبيانات الاستبيان**

| ت | المحاور | معامل الثبات | معامل الصدق |
|---|---|---|---|
| .1 | معوقات إدارية | 0.682 | 0.826 |
| .2 | معوقات تشريعية وقانونية | 0.802 | 0.896 |
| .3 | معوقات شرعية | 0.601 | 0.775 |
| جميع عبارات الاستبيان | | 0.787 | 0.887 |

من الجدول السابق يتضح أن معاملات الثبات والصدق مقبولة لجميع الأسئلة، لأن جميع قيم معاملات الثبات والصدق تجاوزت (0.6) وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة، ويمكن الاعتماد عليها في التحليل وتعميم النتائج.

**رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:**

تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

2- اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات وصدق محتوى استبيان الدراسة.

3- اختبار (One sample t-test) لاختبار فرضيات الدراسة.

**خامسا: عرض نتائج الدراسة:**

**1- التحليل الإحصائي الوصفي لمحاور الدراسة:**

**أ- محور المعوقات الإدارية:**

يوضح الجدول التالي عرض الإحصاءات الوصفية المتمثلة في المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وذلك على النحو التالي:

**جدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور المعوقات الإدارية**

| ت | العبارات | المتوسط | الانحراف المعياري | التقدير | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| .1 | عدم توفر منتجات إسلامية بديلة للمنتجات المصرفية التقليدية. | 3.94 | 0.90 | عالي | 3 |
| .2 | ضعف التدريب في مجال الصيرفة الإسلامية. | 4.29 | 0.80 | عالي جداً | 1 |
| .3 | خضوع المصارف الإسلامية لرقابة المصرف المركزي الذي لا يزال يتعامل بالفائدة الربوية. | 3.56 | 1.32 | عالي | 4 |
| .4 | عدم توفر الخبرات والكفاءات العلمية في مجال الصيرفة الإسلامية. | 4.29 | 0.80 | عالي جداً | 1 |
| .5 | عدم وجود مجالات استثمار إسلامية بصورة كافية في الأسواق المالية. | 3.14 | 1.21 | متوسط | 6 |
| .6 | ارتباط المصارف باتفاقية بازل التي لا تراعي خصوصية المصارف الإسلامية. | 3.20 | 1.23 | متوسط | 5 |
| .7 | عدم قيام المصرف برصد مبالغ كافية للتدريب والتطوير في مجال الصيرفة الإسلامية. | 4.18 | 0.93 | عالي | 2 |
| | المعدل العام | 3.80 | 1.03 | عالي | |

يتضح من الجدول السابق أن أعلى العبارات تقديراً هي (ضعف التدريب في مجال الصيرفة الإسلامية، وعدم توفر الخبرات والكفاءات العلمية في مجال الصيرفة الإسلامية) بمتوسط حسابي (4.29) وانحراف معياري (0.80)، تليها العبارة (عدم قيام المصرف برصد مبالغ كافية للتدريب والتطوير في مجال الصيرفة الإسلامية) بمتوسط حسابي (4.18) وانحراف معياري (0.93)، في حين كان أقل العبارات تقديراً هي (عدم وجود مجالات استثمار إسلامية بصورة كافية في الأسواق المالية) بمتوسط حسابي (3.14) وانحراف معياري (1.21)، وإن المتوسط العام بلغ (3.80) وهي درجة عالية، وهذا يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة بخصوص محور المعوقات الإدارية جاءت بدرجة موافقة عالية.

**ب- محور المعوقات التشريعية والقانونية:**

يوضح الجدول التالي عرض الإحصاءات الوصفية المتمثلة في المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وذلك على النحو التالي:

**جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور المعوقات التشريعية والقانونية**

| ت | العبارات | المتوسط | الانحراف المعياري | التقدير | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| .1 | عدم توفر القوانين المنظمة لعمل المؤسسات المالية الإسلامية. | 3.89 | 0.92 | عالي | 5 |
| .2 | عدم تطوير الهيكل القانوني التشريعي للأعمال المصرفية الإسلامية. | 4.26 | 1.06 | عالي جداً | 1 |
| .3 | عدم ملائمة التشريعات الحالية مع الأعمال المصرفية الإسلامية. | 3.94 | 0.92 | عالي | 4 |
| .4 | نقص المعايير المحاسبية والتشريعات التي تنظم الأعمال المصرفية الإسلامية. | 3.06 | 1.10 | متوسط | 7 |
| .5 | عدم وجود قوانين تشجع على التوسع في الصيرفة الإسلامية. | 4.13 | 0.91 | عالي | 2 |
| .6 | عدم توفر الاستقرار السياسي والأمني وانقسام مؤسسات الدولة. | 3.58 | 0.99 | عالي | 6 |
| .7 | عدم كفاية النظم والقوانين والتشريعات الحالية لعملية التحول. | 4.12 | 0.86 | عالي | 3 |
| | المعدل العام | 3.85 | 0.97 | عالي | |

يتضح من الجدول السابق أن أعلى العبارات تقديراً هي(عدم تطوير الهيكل القانوني التشريعي للأعمال المصرفية الإسلامية) بمتوسط حسابي (4.26) وانحراف معياري (1.06)، تليها العبارة (عدم وجود قوانين تشجع على التوسع في الصيرفة الإسلامية) بمتوسط حسابي (4.13) وانحراف معياري (0.91)، في حين كان أقل العبارات تقديراً هي (نقص المعايير المحاسبية والتشريعات التي تنظم الأعمال المصرفية الإسلامية) بمتوسط حسابي (3.06) وانحراف معياري (1.10)، وإن المتوسط العام بلغ (3.85) وهي درجة عالية، وهذا يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة بخصوص محور المعوقات التشريعية والقانونية جاءت بدرجة موافقة عالية.

**ج- محور المعوقات الشرعية:**

يوضح الجدول التالي عرض الإحصاءات الوصفية المتمثلة في المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وذلك على النحو التالي:

**جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور المعوقات الشرعية**

| ت | العبارات | المتوسط | الانحراف المعياري | التقدير | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| .1 | غياب الانسجام بين فتاوى الهيئات الشرعية حول بعض التعاملات في المصارف الإسلامية. | 4.46 | 0.80 | عالي جداً | 1 |
| .2 | عدم توفر الأدلة الشرعية الكافية لجواز بعض التعاملات المصرفية. | 3.97 | 1.07 | عالي | 2 |
| .3 | عدم توفر الخبرات الشرعية الكافية. | 3.11 | 1.45 | متوسط | 7 |
| .4 | بعد القوانين الوضعية والضريبية عن قواعد الشريعة الإسلامية. | 3.86 | 1.15 | عالي | 3 |
| .5 | النقص الكمي والنوعي في المؤهلين شرعياً. | 3.66 | 1.28 | عالي | 5 |
| .6 | عدم توفر الكوادر الشرعية الكافية والقادرة على العمل كلجنة رقابة شرعية. | 3.78 | 1.16 | عالي | 4 |
| .7 | النقص الكمي في علماء الشريعة القادرين على تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية. | 3.58 | 1.27 | عالي | 6 |
| | المعدل العام | 3.77 | 1.17 | عالي | |

يتضح من الجدول السابق أن أعلى العبارات تقديراً هي (غياب الانسجام بين فتاوى الهيئات الشرعية حول بعض التعاملات في المصارف الإسلامية) بمتوسط حسابي (4.46) وانحراف معياري (0.80)، تليها العبارة (عدم توفر الأدلة الشرعية الكافية لجواز بعض التعاملات المصرفية) بمتوسط حسابي (3.97) وانحراف معياري (1.07)، في حين كان أقل العبارات تقديراً

هي (عدم توفر الخبرات الشرعية الكافية) بمتوسط حسابي (3.11) وانحراف معياري (1.45)، وإن المتوسط العام بلغ (3.77) وهي درجة عالية، وهذا يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة بخصوص محور المعوقات الشرعية جاءت بدرجة موافقة عالية.

**2- اختبار فرضيات الدراسة:**

1- الفرضية الأولي والتي تنص على أنه: لا توجد معوقات إدارية تحول دون تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية.

ولاختبار الفرضية السابقة، فإنه تم استخدام اختبار One sample t-test كما هو موضح في الجدول التالي:

**جدول رقم (6) نتائج اختبار t-test لمحور المعوقات الإدارية**

| المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة t المحسوبة | مستوى الدالة sig | القرار |
|---|---|---|---|---|
| 3.80 | 1.03 | 48.04 | 0.000 | رفض |

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي قد بلغ (3.80 ) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي (3). وبما أن قيمة (t) المحسوبة (48.04) أكبر من قيمة (t) الجدولية، وأن قيمة مستوى الدالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدالة المعتمد (0.05)، علية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه: توجد معوقات إدارية تحول دون تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية.

2- الفرضية الثانية والتي تنص على أنه: لا توجد معوقات تشريعية وقانونية تحول دون تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية.

ولاختبار الفرضية السابقة، فإنه تم استخدام اختبار One sample t-test كما هو موضح في الجدول التالي:

**جدول رقم (7) نتائج اختبار t-test لمحور المعوقات التشريعية والقانونية**

| المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة t المحسوبة | مستوى الدالة sig | القرار |
|---|---|---|---|---|
| 3.85 | 0.97 | 54.26 | 0.000 | رفض |

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي قد بلغ (3.85 ) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي (3). وبما أن قيمة (t) المحسوبة (54.26) أكبر من قيمة (t) الجدولية، وأن قيمة مستوى الدالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدالة المعتمد (0.05)، علية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه: توجد معوقات تشريعية وقانونية تحول دون تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية.

3- الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه: لا توجد معوقات شرعية تحول دون تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية.

ولاختبار الفرضية السابقة، فإنه تم استخدام اختبار One sample t-test كما هو موضح في الجدول التالي:

**جدول رقم (8) نتائج اختبار t-test لمحور المعوقات الشرعية**

| المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة t المحسوبة | مستوى الدالة sig | القرار |
|---|---|---|---|---|
| 3.77 | 1.17 | 38.15 | 0.000 | رفض |

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي قد بلغ (3.77 ) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي (3). وبما أن قيمة (t) المحسوبة (38.15) أكبر من قيمة (t) الجدولية، وأن قيمة مستوى الدالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدالة المعتمد (0.05)، علية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه: توجد معوقات شرعية تحول دون تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية.

**سادساً: نتائج الدراسة:**

يمكن استخلاص بعض النتائج الهامة ذات الصلة بموضوع الدراسة وذلك على النحو التالي:

1- أثبتت الدراسة أن اتجاهات عينة الدراسة لمعوقات التحول نحو الصيرفة الإسلامية جاءت بدرجة موافقة عالية، حيث جاءت مرتبة تنازلياً على النحو التالي:(المعوقات التشريعية والقانونية بمتوسط حسابي 3.85)، تلتها (المعوقات الإدارية بمتوسط حسابي 3.80)، ثم (المعوقات الشرعية بمتوسط حسابي 3.77).

2- خلصت الدراسة إلي وجود معوقات إدارية تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية، من أبرزها ضعف التدريب في مجال الصيرفة الإسلامية وعدم توفر الخبرات والكفاءات العلمية في مجال الصيرفة الإسلامية.

3- خلصت الدراسة إلي وجود معوقات تشريعية وقانونية تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية، من أبرزها عدم تطوير الهيكل القانوني التشريعي للأعمال المصرفية الإسلامية.

4- خلصت الدراسة إلي وجود معوقات شرعية تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية، من أبرزها غياب الانسجام بين فتاوى الهيئات الشرعية حول بعض التعاملات في المصارف الإسلامية.

**سابعاً: توصيات الدراسة:**

من خلال النتائج السابقة يمكن عرض التوصيات التالية:

1- التنسيق مع مركز التدريب المصرفي لتصميم وتنفيذ دورات تدريبية متخصصة في المنتجات المصرفية الإسلامية بقصد الرفع من خبرات العاملين في هذا المجال.

2- ضرورة تطوير القوانين والتشريعات المصرفية بحيث تستوعب عملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي.

3- تشكيل هيئة للرقابة الشرعية تضم في عضويتها كبار الفقهاء وعلماء الشريعة المؤهلين لإصدار الفتاوى الشرعية في كل ما يخص المعاملات المصرفية الإسلامية.

4- توحيد مؤسسات الدولة المنقسمة والتي على رأسها مصرف ليبيا المركزي.

**قائمة المراجع**

1- أحمد، نصر صالح محمد والهادي، يحي محمد عاشور، (2008)، إمكانية تطبيق نموذج المصارف الإسلامية على المصارف الليبية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الأول - طرابلس، يوم 30 مايو.

2- أبو حميرة، مصطفى علي واسويسي، نوري محمد، (2010)، تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية والتجارة والتنمية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني - طرابلس، يومي 27 و28 أبريل.

3- العاني، أسامة عبد المجيد، (2017)، تحديات العمل المصرفي الإسلامي الليبي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد .2

4- العاني، أسامة عبد المجيد والقندولي، أمجد أحمد خليفة، (2019)، إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا، مجلة بيت المشورة، العدد .11

5- الصقع، محمد سالم والتائب، عادل عبد السلام، (2017)، معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد .28

6- الطراد، إسماعيل إبراهيم والحوتي، سالم رحومة، (2010)، التشريعات والإجراءات التي تنظم العلاقة بين المصارف الإسلامية والمصرف المركزي: دراسة مقارنة بين الأردن وليبيا، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني - طرابلس، يومي 27 و28 أبريل.

7- الطويل، الأمين خليفة، (2010)، الأدوات العملية لإدخال وتطبيق الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني - طرابلس، يومي 27 و28 أبريل.

8- الجمعان، نايف، (2014)، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة، مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد 23.

9- العطيات، يزن خلف سالم، (2007)، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن، رسالة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

10- العطيات، يزن خلف والحكيم، منير سليمان، (2010)، أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني - طرابلس، يومي 27 و28 أبريل.

11- المغبوب، عبد الحفيظ، (2010)، المصارف الإسلامية: الإشكاليات والتحديات، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني - طرابلس، يومي 27 و28 أبريل.

12- رستم، مريم سعد، (2014)، تقييم تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية: نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا.

13- سيكاران، أوما، 2010، طرق البحث في الإدارة: مدخل لبناء المهارات البحثية، دار المريخ، الرياض.

14- عمر، موسى أحمد عبدي، (2016)، متطلبات تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا: دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج، اندونيسيا.

15- محمد، عبد السلام عبد الله، (2010)، تجربة مصرف الجمهورية في بيع المرابحة للآمر بالشراء: دراسة تحليلية تقويمية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني - طرابلس، يومي 27 و28 أبريل.

16- مصطفى، مصطفى إبراهيم محمد، (2006)، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية: دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، دراسة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر.

17- محيريق، عدنان، (2017)، التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10.

# دور حوكمة المؤسسات في السيطرة على الفساد الإداري من وجهة نظر العاملين شركتي ليبيا للتأمين – الثقة للتأمين

أ. عزالدين محمد رحاب [1] أ. خالد مصطفى بن جمعة [2]

**مستخلص الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تشكله عملية تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات في السيطرة على الفساد الإداري وذلك من خلال تسليط الضوء على قواعد حوكمة المؤسسات : المفاهيم , الأهمية , المحددات , إضافة إلى التعرض لمفهوم الفساد الإداري والأسباب والأنواع وآلية المكافحة وطرق العلاج ، حيث تتبلور مشكلة الدراسة حول دور حوكمة المؤسسات في السيطرة على الفساد الإداري في شركتي ليبيا للتأمين – الثقة للتأمين ، وتقوم هذه الدراسة على اختبار فرضية رئيسية مفادها : وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين حوكمة المؤسسات وبين السيطرة على الفساد الإداري. من خلال الاقتصار على دراسة بعض أبعاد الحوكمة وهي ( الرقابة الداخلية و الإفصاح والشفافية) ومدى علاقتهما بالسيطرة على الفساد والحد منه، وقد تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي والذي يعد أنسب المناهج المتبعة لمثل هذه الدراسات, و قد استهدفت الدراسة شركتين تعملان في مجال الخدمات التأمينية وهما شركة ليبيا للتامين الخمس وشركة الثقة للتامين طرابلس حيث بلغ حجم مجتمع الدراسة (151) موظف وكان حجم العينة (77) مفردة ، وقد تم تجميع البيانات عن طريق أداة الدراسة وهي الاستبانه والتي تم تحليلها باستخدام حزمة البرامج الإحصائية spss ، ومنه توصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط طردية بين أبعاد الحوكمة والمتمثلة في ( الرقابة الداخلية والإفصاح والشفافية في السيطرة على الفساد الإداري ، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام من قبل شركات التامين بالمداخل الحديثة لمحاربة الفساد ومنها الحوكمة. وتوجيه المزيد من الاهتمام فيما يتعلق بالشفافية والإفصاح كمدخل من مداخل محاربة الفساد.

**الكلمات المفتاحية :**حوكمة المؤسسات , الفساد الإداري والمالي .

[1] محاضر كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب amr70048@gmail.com

[2] محاضر كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب khledjoma@gmail.com

## 1- الإطار العام للدراسة

### 1.1 مقدمة:

تُعد حوكمة المؤسسات من الموضوعات المهمة لكافة الشركات والمؤسسات سواء المحلية منها والعالمية لاسيما في الوقت الراهن ، إذ أن الأزمات المالية والإدارية التي يعاني بسببها الاقتصاد على مستوى العالم جعلت مفهوم حوكمة الشركات في أولويات اهتماماتها.

إن ظاهرة الفساد الإداري قديمة ومتجذرة وفي كل المجتمعات فظهورها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية بشتى الطرق.

وقد عملت الكثير من المجتمعات الحديثة للتخلص من الفساد الإداري لأنه يقف عائقًا أمام تقدم وتطور تلك المجتمعات ( مصطفى مليطان ، 2017).

إن أنظمة وقوانين الحوكمة في العالم تركز على الحد من استخدام السلطة الإدارية في مصالح لا تخدم المنظمات وتحقق لها أهدافها ، وتعمل على جعل أداء مجالس الإدارة فيها أكثر فاعلية ومن ناحية أخرى تعزيز الرقابة الداخلية ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات وتحديد المهام والأدوار والصلاحيات لكل الأطراف المكونة لهذه المؤسسات من مساهمين ومجلس إدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح إضافة إلى جانب هام وهو تأكيد أهمية الشفافية والإفصاح .

إن مفهوم حوكمة المؤسسات يُعد أسلوب ومنهج إصلاحي إضافة لكونه آلية عمل جديدة من شانها ترسيخ النزاهة في المعاملات المالية بوضع محددات من شانها أن تساهم في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي الذي استشرى في الكثير من المؤسسات الأمر الذي كان وراء ضعف وانهيار تلك المؤسسات.**( الباوندي ، 2016)**

من هنا فان هذه الدراسة جاءت لتسليط الضوء على حوكمة المؤسسات والفساد الإداري ، كمحاولة للتركيز حول هذا الموضوع في جوانب تُعد إضافة علمية حسب رأي الباحثين من منظور إداري .

### 2.1 مشكلة الدراسة:

يرتبط مفهوم حوكمة المؤسسات بالاتجاه نحو السيطرة على الفساد الإداري بغية الوصول إلى مستوى أداء المهام بالصورة التي تعزز مكانة هذه المؤسسات.

إن تطبيق حوكمة المؤسسات أضحت من الاستراتيجيات الهامة التي تعتمد عليها العديد من الدول من أجل مواجهة والسيطرة على الفساد الإداري في كافة الشركات والمؤسسات على اختلاف أحجامها ومهامها وأنواعها ، وذلك من خلال الاعتماد على أدوات فاعلة والتي لها أثر بالغ في هذا

الصدد ، ومن هذه الأدوات تدعيم عنصر الشفافية وتقوية العنصر الرقابي الداخلي بغية تحسين وتطوير أداء تلك المنظمات من جهة والقضاء على الفساد من جهة أخرى.

وقد أجريت عدد من الدراسات والتي أكدت على الأهمية التي تمتلكها حوكمة المؤسسات ودورها في السيطرة على الفساد الإداري.

ولعل أبرز هذه الدراسات في دراسة الباوندي 2016 التي أجريت على الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة التي أظهرت أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد الحوكمة وبين مكافحة الفساد الإداري والمالي، أما دراسة الشواورة 2009 المعنونة بقواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية وخلصت إلى أن هناك دور كبير ومهم لحوكمة الشركات في الحد وتقليص حجم التنازع ومستوى التضارب في الأهداف لمختلف الأطراف ذوي العلاقة، ولعل هذا ما قاد الباحثين إلى تبني فكرة البحث ودراسة العلاقة بين حوكمة المؤسسات والدور الذي تلعبه في السيطرة على الفساد الإداري في شركتي ليبيا للتأمين والثقة للتأمين.

عليه فان مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤل الرئيس التالي:

**إلى أي مدى يمكن أن تساهم حوكمة المؤسسات في الحد من ظاهرة الفساد الإداري.**

**تساؤلات الدراسة:**

1. ما دور الشفافية والإفصاح في الحد من الفساد الإداري.
2. ما دور الرقابة الإدارية في الحد من الفساد الإداري

**3.1 فرضيات الدراسة:**

استناداً على مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسة كالآتي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين حوكمة المؤسسات والسيطرة على الفساد في المنظمات قيد الدراسة. ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية :

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)بين الرقابة الداخلية وبين الفساد بالمؤسسات قيد الدراسة.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين الإفصاح والشفافية وبين الفساد بالمؤسسات قيد الدراسة.

**4.1 انموذج الدراسة :**

يعرض نموذج الدراسة الأبعاد الأساسية لمتغيرات الدراسة، حيث قام الباحثان بإعداد النموذج والذي يوضح أهم أبعاد متغيري الدراسة ( المتغير المستقل والمتغير التابع ) .

**الشكل رقم (1) انموذج الدراسة**

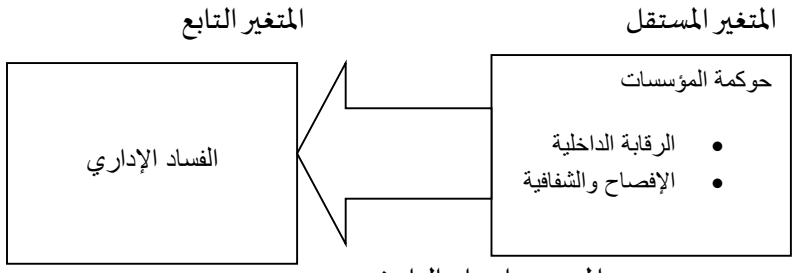


المصدر: إعداد الباحثين

**5.1 أهداف الدراسة:**

يتمثل الهدف الأساسي في التعرف على دور حوكمة المؤسسات في السيطرة على الفساد ، من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

1. التعرف على واقع تطبيق حوكمة المؤسسات وفق أبعاد الدراسة.
2. الوقوف على مظاهر الفساد الإداري التي تعاني منها المؤسسات
3. اكتشاف العلاقة بين حوكمة المؤسسات والفساد.

**6.1 أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية :

1- تستمد هذه الدراسة أهميتها كونها من الدراسات التي تهتم بموضوع حديث نسبيًا في مجال حوكمة المؤسسات والسيطرة على الفساد.

2- تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الأهمية التي تمثلها شركات التأمين وحيث ارتباط الأفراد والمؤسسات بها وحاجة المجتمع بشكل عام إليها.

3- الإسهام الذي تمثله هذه الدراسة في التعرف على واقع حوكمة المؤسسات والسيطرة على الفساد لدى شركات التأمين في ليبيا.

4- يؤمل أن تساهم نتائج هذه الدراسة في تسليط الضوء على اعتماد حوكمة المؤسسات في كافة المؤسسات الليبية.

**7.1 منهجية الدراسة:**

**1.7.1 منهج الدراسة** :نظرا لطبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي من خلال دراسة الظاهرة كما هي عليه في الواقع الراهن ووصفها وصفاً دقيقاً يعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً.

**2.7.1 مصادر البيانات :**

**أ. المصادر الثانوية** : عن طريق استقراء أدبيات الموضوع والبحث فيما توفر من مصادر مثل الكتب والدوريات والرسائل العلمية وكل ماهو متاح في حدود إمكانيات الباحثين.

**ب. المصادر الأولية** : عن طريق تصميم وإعداد أداة الدراسة والمتمثلة في استمارة الاستبانه التي أعدت بالخصوص من أجل الحصول على بيانات من خلال إجابات المبحوثين وإخضاعها للمعالجات الإحصائية الملائمة وصولاً للنتائج وتقديم التوصيات بالخصوص.

**8.1 مجتمع الدراسة وعينتها:**

- تمثل مجتمع الدراسة في كافة العاملين بالمستويات الإدارية في شركة ليبيا للتأمين فرع الخمس وشركة الثقة للتأمين طرابلس، حيث كان المجتمع والعينة على النحو الآتي:

جدول رقم (1) يبين مجتمع وعينة الدراسة

| البيئة | المجتمع | العينة | نوع العينة | النسبة |
|---|---|---|---|---|
| شركة ليبيا للتأمين فرع الخمس | 27 | 27 | مسح شامل | %100 |
| شركة الثقة للتأمين طرابلس | 124 | 50 | عشوائية بسيطة | %40 |
| المجموع | 151 | 77 | %50.9 | |

**9.1 حدود الدراسة:**

تمثلت حدود الدراسة في:

1.9.1 : الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على موضوع حوكمة المؤسسات والسيطرة على الفساد.

2.9.1 : الحدود المكانية : تم إجراء الدراسة في شركة ليبيا للتأمين فرع الخمس وشركة الثقة للتأمين طرابلس.

**3.9.1 : الحدود الزمنية:** تم إعداد الدراسة خلال الشهور ( يونيو، وأغسطس، وسبتمبر ) لسنة 2019م.

**10.1 مصطلحات الدراسة :**

**حوكمة المؤسسات :**

مجموعة من القواعد والأسس واللوائح تحدد بيان ونوع المنظمة والعلاقات بين القائمين على إدارة المنظمة ومجلس الإدارة وجميع الأطراف ذات العلاقة . ( الباوندي، 2016).

**الفساد الإداري :**

تلك السلوكيات المخالفة للأنظمة والقوانين النافذة التي تتعارض مع القيم والأخلاقيات المجتمعية والوظيفية لتحقيق مصالح مادية أو معنوية على حساب المصلحة العامة وبشكل متعمد ومقصود سواء كان ذلك بصورة سرية أم علنية ( آل الشيخ، 2007).

**الرقابة الداخلية:**

نظام داخلي للمؤسسة مصمم لتقديم ضمانات دقيقة وفاعلة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف من حيث فاعلية وكفاءة العمليات ومصداقية إعداد التقارير والامتثال للوائح والقوانين المعتمدة ( سليمان،2017).

**الإفصاح والشفافية :**

الامتثال لقواعد الحوكمة من خلال الاستبانة سنوية يتم تعبئتها من قبل الشركات كما تتضمن توقيع لجنة التدقيق على النموذج المعد بالخصوص وفقًا لشروط الحوكمة ( سليمان ، 2017).

**11.1 الدراسات السابقة:**

- **دراسة ( حليم ، 2007) بعنوان الحوكمة وأثرها على الاستثمار** ، دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي السوداني .

حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق الحوكمة وعلاقتها بزيادة تدفق الاستثمارات في السودان.

وتوصلت الدراسة إلى إن المؤسسات المالية في السودان تمارس مهامها بتطبيق الحوكمة ، كما أن هناك علاقة بين تطبيق الحوكمة وزيادة الاستثمارات.

- **دراسة ( الشواورة ، 2009 ) بعنوان قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية حوكمة الشركات ودورها في تخفيض حجم التنازع ومستوى التضارب بين الأهداف لمختلف الفئات ذات العلاقة.

حيث كان أهم النتائج أن هناك دور كبير ومهم لحوكمة الشركات في الحد وتقليص حجم التنازع ومستوى التضارب في الأهداف لمختلف الفئات ذات العلاقة.

- **دراسة (محمد ، 2010) بعنوان أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة بقطاع البترول المصري.**

هدفت هذه الدراسة إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق معدلات أرباح معقولة ، والتقليل من الفساد المالي والإداري.

أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود بيئة مناسبة لتطبيق الحوكمة بقطاع البترول في مصر ، كما توجد العديد من مبادئ وقواعد الحوكمة يعمل بها في قطاع البترول المصري.

- **دراسة ( النور ، 2011 ) بعنوان أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة الاداء في الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية شركات المساهمة العامة السعودية،** حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التطبيق السليم لحوكمة الشركات على كفاءة الأداء وتوصلت إلى نتيجة رئيسية أن هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين تطبيق حوكمة الشركات وأداء مجلس الإدارة ما يساهم في تحسين أداء المجلس وبالتالي رفع كفاءة الشركة.
- **دراسة ( معراج ، 2012) بعنوان نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك الجزائرية.**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى فعالية الحوكمة في ضبط الفساد الإداري والمالي في المصارف الجزائرية والحد منه.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن البيئة التشريعية في الجزائر لا تتضمن بشكل صريح مفهوم حوكمة الشركات ، وان البنوك الجزائرية تُقدم على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

- **دراسة ( المناصير ، 2013 ) بعنوان أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية.**

الهدف منها أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية.

وأهم النتائج التي توصلت إليها أن ما نسبته 85% من شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية تطبق قواعد حوكمة الشركات.

- **دراسة ( الباوندي ، 2016) بعنوان حوكمة الشركات ودورها في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري والمالي دراسة تطبيقية على الشركة الأهلية للاسمنت.**

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة إبراز أهمية تطبيق قواعد حوكمة الشركات ودورها في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري والمالي.

توصلت إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد الحوكمة ومكافحة الفساد الإداري والمالي.

**أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة :**

1- من خلال ما يتم عرضه من الدراسات السابقة تم تعزيز وتقوية أهمية هذه الدراسة..

2- الاستفادة منها في الجانب العملي ابتداء من صياغة أداة الدراسة وانتهاء بالمعالجات الإحصائية المناسبة والنتائج والتوصيات.

3- هذه الدراسة تعد مكملة للدراسات السابقة حيث تناولت جانبًا لم يتم التطرق إليه فيما توفر أن الدراسات.

## 2 - الإطار النظري للدراسة

### 1.2 حوكمة المؤسسات

إن مفهوم حوكمة المؤسسات يُعد من المفاهيم الحديثة نسبياً وهو يعني بوجود عدد من الضوابط والمعايير في المؤسسات بغية أداء عمل أفضل ، وقد قدمت عدة تعريفات لهذا المفهوم نذكر منها ( سليمان ، 2017 ):

1. مجموعة من الإجراءات والقواعد التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح بما في ذلك المسئولية الاجتماعية والبيئية للشركة.
2. عرفه Gabri dleoponovan السياسات الداخلية التي تشمل النظام والعمليات والأشخاص والتي تخدم احتياجات المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال توجيه ومراقبة أنشطة إدارة الأعمال الجيدة مقترنة بالموضوعية والمساءلة والنزاهة.
3. هو نظام للإدارة والتشغيل والسيطرة على الشركات بهدف تحقيق أغراضها وأهدافها الإستراتيجية القصيرة والطويلة لأجل الوصول إلى قناعة وإرضاء المساهمين وأصحاب المصالح والامتثال للمتطلبات القانونية والنظامية والبيئية.

#### 1.1.2 مبادئ وقواعد حوكمة المؤسسات:

تقوم حوكمة المؤسسات على المبادئ التالية:

1. حماية حقوق حملة الأسهم.
2. معادلة عادلة لحملة الأسهم.
3. حماية دور أصحاب المصالح.
4. تحقيق مسؤوليات مجلس الإدارة والمساءلة.
5. التقليل من أوجه القصور التي تنشأ عن المخاطر الأخلاقية وسوء الاختيار.
6. تعزيز الرقابة الداخلية.
7. اعتماد مبدأ الإفصاح والشفافية.
8. تعزيز الكفاءة الداخلية من خلال اللجان و المشاركة .

**2.1.2 ضوابط حوكمة الشركات:**

إن الهدف من آليات الحوكمة والضوابط هو التقليل من أوجه القصور التي تنشأ عن الانحرافات الأخلاقية ورصد سلوك المديرين ، حيث يقوم طرف ثالث مستقل بمراقبة المعلومات التي تقدمها الإدارة للمستثمرين ، حيث يعتبر الالتزام بالرقابة الداخلية المرجعية الرئيسية لتحديد هذه الضوابط ومنها:( سليمان، 2017 ).

1. الرصد من جانب مجلس الإدارة :

حيث أن مجلس الإدارة يتمتع بالصلاحيات اللازمة في إدارة الشركة ضمن القانون وهو الجهة القادرة على رصد المديرين التنفيذيين في أداء أعمالهم وتوفير الضمانات اللازمة للمستثمرين.

2. الرقابة الداخلية:

إن الحرص على وجود رقابة داخلية تمارس ضمن ضوابط محددة من خلال الأنظمة والتعليمات والتي يقوم بها التدقيق الداخلي والخارجي وبإشراف مباشر من لجنة التدقيق يضمن وجود الثقة بالتزام إدارات الشركة وموظفيها بالتعليمات والقوانين.

**3.1.2 أهمية حوكمة الشركات:**

إن لحوكمة الشركات أهمية بالغة تتمثل في : **( قرواني ، 2015)**

1. أداة لتطبيق مبدأ محاسبة المسئولة من اجل تحديث وتطوير الإدارة.
2. ضمان عدم قيام مجلس الإدارة بإساءة استخدام سلطاته سواء للمصالح الذاتية أمل لإضرار بالآخرين.
3. الحصول على قوائم مالية للشركات تتسم بدرجة عالية من الشفافية والإفصاح.
4. فرض الرقابة الجيدة من اجل الرقي بمحتوى الشركات وضمان أداء فعال.
5. الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة والحد من الفساد.
6. محاربة التصرفات والأعمال السلبية والمنحرفة في الجانب الإداري والمالي والأخلاقي.

**4.1.2 العوامل المحددة لحوكمة الشركات:**

تواجه عملية تطبيق حوكمة الشركات عوامل يمكن حصرها في :**( قباجة ، 2008).**

**1. محددات داخلية:**

وتتمثل في القواعد والأسس والإجراءات التي عن طريقها يتم تحديد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة والموزعة بين مجلس الإدارة والجمعية العمومية والمديرين التنفيذيين ، حيث توفر هذه العناصر وتطبيقها مفاده تخفيض حدة التعارض بين توجهات ومصالح هذه الأطراف الثلاثة.

**2. محددات خارجية:**

وتشير هذه النقطة إلى القوانين ذات البعد التنظيمي للنشاط الاقتصادي للدولة والتي تعمل في ظله الشركات وأداة تنظم سير الأعمال فيها ، وكذلك وجود عنصر التمويل اللازم للشركات من خلال توفير نظام مالي مشجع للعمل والاستثمار علاوة على وجود أجهزة رقابية تتمتع بكفاءة عالية تعمل على إحكام الرقابة على الشركات والتحقق من صحة سير العمل من التقارير والمعلومات المالية والأنشطة ذات العلاقة.

**5.1.2 مقومات فاعلية قواعد حوكمة الشركات:**

إن أي نظام بحاجة إلى عدد من العناصر والركائز والمقومات التي من شأنها أن تضمن لكل مؤسسة الوصول إلى أهدافها وتحقيق غاياتها بكل كفاءة وفاعلية ومن بين هذه المقومات: **( قباجة ، 2008)**

1. وجود أنظمة إدارية داخلية على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية
2. وجود قوانين وتشريعات تعنى بحقوق المساهمين كحق التصويت وحق انتخاب مجلس الإدارة وبيان المسؤوليات الإشرافية والتنفيذية وتحديد المهام والأدوار.
3. وجود نضام حوكمة فعال داخل الشركة يعمل على تنظيم الاجتماعات والاتصالات بين كافة الإدارات وتحديد الصلاحيات وإجراء مراجعات مستمرة.
4. وجود لجنة تدقيق ومتابعة داخل الشركات من ذوي الكفاءة والمهنية وذات طابع مستقل.

**2.2 الفساد الإداري :**

**1.2.2 ماهية الفساد الإداري:**

لايمكن الاتفاق على وجود تعريف موحد للفساد الإداري وهذا راجع إلى عديد الأسباب ولعل من بينها تعقد ظاهرة الفساد وتشعب معالمها وأسبابها واختلاف مناهج دراستها وتعدد أشكال التعبير عنها ، إضافة إلى تنوع خلفيات الباحثين ، لذا كان تعدد التعاريف لهذه الظاهرة ، ومن بين هذه التعاريف: **( مفيد ، 2010)**

- منظمة الشفافية الدولية عرفت الفساد بأنه " استغلال السلطة من اجل المنفعة الخاصة ".
- أما البنك الدولي عرف الفساد على "انه إساءة استغلال الوظيفة العامة للكسب الخاص" .

والفساد الإداري هو كل المحاولات التي يقوم بها عدد من المسئولين حيث يغلبون المصلحة الخاصة غير المشروعة على حساب المصلحة العامة متجاوزين القيم والقوانين التي تم التعهد باحترامها وتطبيقها.**(الغالبي وآخرون ،2012)**.

ويمثل الفساد الإداري استغلال السلطة والنفوذ لتحقيق مكاسب شخصية سواء كانت مادية أو معنوية بشكل يتعارض مع القوانين واللوائح سواء كان ذلك بشكل فردي ام جماعي. **( مفيد ، 2010)**.

**2.2.2 مظاهر الفساد الإداري:**

الفساد الإداري ظاهرة إنسانية حيث كان في البدايات الأولى سلوك لا يخضع لمعايير علمية أو ضوابط محكمة **(عبد المؤمن،2004)**.

وقد تباينت الرؤى النظرية والفكرية حيث تمثلت مظاهر الفساد الإداري في عدة جوانب :**(الغالبي وآخرون ،2012)**.

**1.الجانب الأخلاقي :**

وفق هذا الجانب فان الفساد يعد ظاهرة قيمة وسلوكية تتجسد بحالات سلبية وممارسات منحرفة ، حيث يتطلب الأمر المجانبة والمعالجة بكافة الأساليب والوسائل .

**2.الجانب الثقافي:**

من خلال هذا المظهر يعد الفساد ظاهرة متشعبة الأبعاد ولأسباب والنتائج وخذه الظاهرة تتميز كونها سلوكا منتظما يتميز بالاستمرارية وتحوي عدد من النظم الفرعية المنحرفة وفق المعايير الوظيفية والقيمية .

**3.الجانب الوظيفي:**

وفق هذا الجانب فان الفساد علاوة عن كونه انحرافا عن النظام القيمي فإن الطابع الذي يميزه هو الانحراف عن نظم العمل وقوانينه ولوائحه.

**4.الجانب الحضاري:**

يرتبط هذا الجانب بدرجة كبيرة بظاهرة التخلف، حيث يُعد الفساد الإداري ظاهرة أسبابها انتشار الممارسات الفردية والجماعية غير الأخلاقية.

**3.2.2 أسباب الفساد الإداري:( الكبيسي ، 2000)**

**1.الأسباب السياسية:**

إن غياب الإدارة السياسية يؤدي إلى غياب المؤسسات بكافة أنواعها السياسية والقانونية والتشريعية ، حيث تبرز عديد من المظاهر المنحرفة والابتزاز والإقصاء والتهديد وتبدأ تتعطل

بشكل كبير آليات ووسائل الرقابة في الدولة وتختفي المساءلة والمحاسبة في المؤسسات العامة والخاصة والقضاء ليس له تأثير ولا وجود تجاه المسئولين والجهات الرقابية لا تطال الفاسدين والمنحرفين.

**2.الأسباب الاقتصادية:**

وتتمثل هذه الأسباب في تردي الوضع الاقتصادي وتدني الأجور وانتشار البطالة وظهور الطبقات والتباينات لاختلاف قيمة المرتبات والأجور وانخفاض المستوى المعيشي وازدياد المعاملات المشبوهة.

**3. الأسباب الاجتماعية:**

انتشار الفساد في الحياة العامة حيث يطغى على سلوكيات الأفراد والجماعات داخل المجتمع وانتشار مظاهر الرشوة والمحاباة والوساطة من جانب والإقصاء من جانب آخر وتبرز ثقافة الفساد حيث يصعب مقاومته وعلاجه ، حيث لا ينظر للفساد بأنه انحراف يجب مقاومته والقضاء عليه بل يكون جزء من ثقافة المجتمع ومكوناته.

**4.2.2 آثار الفساد الإداري( انعم ، عبد المؤمن ،2004)**

**1. الآثار الإدارية:**

يؤدي الفساد إلى الإضرار بمصداقية الأجهزة الإدارية والقضائية وانعدام الثقة بين مؤسسات الدولة وبين الجمهور ويؤدي الفساد إلى إضعاف تطبيق القواعد والقوانين ويضعف الجانب الرسمي للدولة.

**2. الآثار الاقتصادية:**

يُعد الفساد الإداري والمالي اكبر عائق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي بكافة أنواعه فالفساد سلوك ضار وعامل هدام لكافة الإمكانات والقوى الاقتصادية لدى الدولة..

**3. الآثار السياسية:**

انتشار الفساد داخل المجتمع يؤدي إلى الإضرار بالجانب السياسي ، حيث عدم الاستقرار وازدياد مستويات الصراع داخل النخبة الحاكمة وفساد الإدارة وتردي الأوضاع على كافة الصعد.

**4. الآثار الاجتماعية:**

تتمثل في انتشار الأمراض الاجتماعية مثل الرشوة والمحسوبية والوساطة والإقصاء والتخوين وتفضيل المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة ، وبالتالي تنتشر الجريمة والتمرد على القيم المجتمعية .

**5.2.2 دور آليات حوكمة المؤسسات في مكافحة الفساد الإداري والمالي( الباوندي،2016)**

**أولا - دور الآليات الداخلية للحكومة:**

**1. دور مجلس الإدارة:**

يتمثل الدور في حماية رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين ومكافأة وإعفاء الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة الذي يتمتع بالقوة يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية المؤسسة ويقدم الحوافر المناسبة للإدارة ويراقب سلوكها ويقوم أدائها .

**2. دور لجنة المراجعة:**

تساهم لجنة المراجعة في زيادة الثقة والشفافية المتعلقة بالمعلومات المالية التي تفصح عنها المؤسسات وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي وكذلك دورها في دعم الجهات والهيئات المختصة بالتدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها إضافة عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات.

**3.دور المراجعة الداخلية:**

يتمثل هذا الدور من خلال الأنشطة التي تهدف إلى زيادة المصداقية وتحقيق العدالة وتحسين تصرفات وسلوكيات كافة العاملين في المؤسسات التابعة للدولة والتقليل من المخاطر المرتبطة بالفساد الإداري والمال.

**ثانياً –دور الآليات الخارجية للحوكمة:**

**1. دور المراجعة الخارجية:**

يقوم المراجعون الخارجيون بمساعدة المؤسسات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين الإجراءات والعمليات والممارسات فيها وبالتالي يجسدون جانب كبير من الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام.

**2. دور القوانين والتشريعات:**

تمثل القوانين والتشريعات دور كبير ومؤثر في محاربة ومنع وقوع الفساد بشتى أنواعه وصورة.

**3. دور منظمة الشفافية العالمية:**

يظهر هذا الدور من خلال ممارسة الضغوط بغية محاربة الفساد الإداري والمالي، فعلى سبيل المثال منظمة التجارة العالمية تعمل كوسيلة ضغط من اجل تحسين النظم المالية والمحاسبية وقطاع المصارف ،حيث تمارس عن طريق اللجان ضغوطاً للالتزام بقواعد الحوكمة فيها.

## 3- الإطار العملي للدراسة

### 1.3 منهجية الدراسة والأساليب الإحصائية

#### 1.1.3 مجتمع الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بشركة ليبيا للتأمين وشركة الثقة للتأمين والبالغ عددهم 151 موظف وقد تم اتباع أسلوب المسح الشامل بالنسبة لشركة ليبيا للتأمين 27 في حين تم اتباع نظام أسلوب العينة العشوائية البسيطة للعاملين بشركة الثقة للتأمين البالغ عددها 50 مفردة.

**جدول رقم (2) عدد الاستمارات الموزعة والصالحة للتحليل.**

| البيئة | المجتمع | العينة | الاستمارات | المسترجع منها | الفاقد | غير الصالحة | الصالحة للتحليل | نوع العينة | نسبة العينة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| شركة ليبيا للتأمين فرع الخمس | 27 | 27 | 27 | 20 | 7 | صفر | 20 | مسح شامل | %100 |
| شركة الثقة للتأمين طرابلس | 124 | 50 | 50 | 24 | 26 | 02 | 22 | عشوائية بسيطة | %40 |
| المجموع | 150 | 77 | 77 | 44 | 33 | 02 | 42 | %50.9 | |

#### 2.1.3 أداة الدراسة

للحصول على المعلومات الضرورية لمتغيرات الدراسة، تم إعداد صحيفة استبانه خاصة من اجل معرفة أراء مجموعة من العاملين في شركة ليبيا للتأمين فرع الخمس و شركة الثقة للتامين طرابلس حول موضوع البحث، وقد تم تصميم استبانه الدراسة باستخدام مقياس ليكرث الخماسي وفقاً للدرجات التالية:

**جدول رقم (3) قيم مقياس لكيرث وطول خلية المقياس**

| الرقم | الإجابة على العبارات | طول الخلية | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|
| 1 | غير موافق بشدة | 1- 1.791 | ضعيفة جداً |
| 2 | غير موافق | 1.80- 2.59 | ضعيفة |
| 3 | محايد | 2.60-3.39 | متوسطة |
| 4 | موافق | 3.40-4.19 | مرتفعة |
| 5 | موافق بشدة | 4.20 – 5 | مرتفعة جداً |

**3.1.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:**

لتحقيق أهداف وفرضيات البحث قام الباحثان بتفريغ وتحليل الاستبيان عن طريق برنامج spss وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية

1. معامل ألفا كرونباخ: للتأكد من ثبات عبارات الاستبانه ،ومدى تجانسها وانسجامها مع إشكالية البحث وفرضياته.
2. صدق مقياس البحث، وذلك للتأكد من قدرة المقياس على قياس الظاهرة المراد قياسها.
3. الجداول التكرارية ، وذلك لحصر أعداد المشاركين ونسبهم المئوية.
4. مقاييس النزعة المركزية والمتمثلة في المتوسط الحسابي، واستخدام مقاييس التشتت مثل الانحراف المعياري لتحديد انحراف الإجابات عن متوسطها الحسابي، اختبار t:وذلك للتعرف على ما إذا كان متوسط درجة الموافقة لكل عبارة أو كل متغير من متغيرات البحث يزيد أو يقل عن قيمة معينة عند مستوى دلالة معنوية 5% .
5. معامل ارتباط بيرسون لقياس الارتباط بين محاور الدراسة.

**جدول رقم (4) نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانه .**

| محاور الاستبيان | عدد العبارات | الثبات | الصدق |
|---|---|---|---|
| حوكمة المؤسسات بعد الرقابة الداخلية الإفصاح والشفافية | 14 | 0.882 | 0.939 |
| الفساد | 7 | 0.784 | 0.885 |
| جميع محاور الاستبيان | 0.887 | | 0.941 |

يتضح من الجدول رقم (4) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لجميع محاور الاستبيان ، وبذلك تأكد الباحثون من صدق وثبات استبيانه البحث وبالتالي صلاحيتها للتحليل واختبار فرضياته.

**2.1.3 - أداة الدراسة:**

تكون مجتمع الدراسة من العاملين في شركتي ليبيا للتأمين فرع الخمس وشركة الثقة للتأمين طرابلس على النحو الآتي:

**4.1.3 - تحليل متغيرات الدراسة:**

**أولا - تحليل العوامل الشخصية لعينة الدراسة:**

جدول رقم (5) التوزيع التكراري بحسب متغيرات العوامل الشخصية لعينة الدراسة.

| النوع | ذكر | أنثى | - | - | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| العدد | 30 | 12 | - | - | 42 |
| النسبة | %71.4 | %28.6 | - | - | %100 |
| العمر | اقل من 30 | من 30 إلى اقل من 40 | من 40 إلى اقل من 50 | من 50سنة فأكثر | |
| العدد | 7 | 12 | 16 | 7 | 42 |
| النسبة | %16.7 | %28.6 | %38.1 | %16.7 | %100 |
| المؤهل | متوسط | عالي | جامعي | فوق الجامعي | |
| العدد | 12 | 6 | 23 | 1 | 42 |
| النسبة | %28.6 | %14.3 | %54.8 | %204 | %100 |
| الوظيفة | مدير إدارة | رئيس قسم | رئيس وحدة | موظف | |
| العدد | 5 | 5 | 1 | 31 | 42 |
| النسبة | 11.9 | 11.9 | 2.4 | %73.8 | %100 |
| سنوات الخبرة | اقل من 5 سنوات | من 5 إلى اقل من 10 سنوات | من 10 إلى اقل من 15 سنة | من 15 سنة فأكثر | |
| العدد | 10 | 3 | 8 | 21 | 42 |
| النسبة | %23.8 | %7.1 | %19 | %50 | %100 |

يتضح من خلال الجدول رقم (5) ما يتعلق بمتغير العمر أن ما نسبته 71.4 % هم من فئة الذكور وهذا يعكس الطبيعة المجتمعية للمجتمع الليبي حيث عزوف نسبة كبيرة من العنصر النسائي في الانخراط للعمل في الشركات سواء كانت الإنتاجية أم الخدمية.

أما ما يتعلق بمتغير العمر من الملاحظ أن الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 50 سنة كانت مجموع ما نسبته 66.7 وهذا مؤشر على أن النسبة الأعلى هم من فئة الشباب وتتميز بالقدرة العلمية العملية وهذا ما يعكس جانب من مصداقية البيانات والمعلومات ومدى ارتباطها بالواقع.

وبالنظر إلى متغير المؤهل العلمي ومن خلال الجدول يتضح أن النسبة الأعلى تمثلت في المؤهل العلمي الجامعي حيث بلغت النسبة 54.8 وهذا يدل على تمتع هذه الفئة بالنضج العقلي والفكري الأمر الذي ينعكس على مصداقية الإجابات بالاستناد إلى مؤهلاتهم العلمية.

وبالنظر إلى متغير الوظيفة فإن النسبة الأعلى هي فئة الموظف وبلغت النسبة 73.8% وهذا يعكس طبيعة عمل الشركتين إضافة إلى أن الموظفين هم الفئة المباشرة لأداء الأعمال ويمكن الاعتماد عليهم في التعرف على واقع الشركة فيما يتعلق بأبعاد الدراسة .

أما فيما يتعلق بمتغير السنوات الخبرة فإن مجموع ما نسبته 69% تمثلت في الفترة من 10 إلى أكبر من 25 سنة وهذا مؤشر على الجانب المعلوماتي والعملي لهذه الفئة الأمر الذي يدل على انعكاس ذلك على أداء الأعمال من جهة ونتائج الدراسة من جهة أخرى من خلال البيانات المجمعة.

**ثانياً – تحليل محاور الدراسة:**

**المحور الأول : حوكمة المؤسسات**

جدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار t لعبارات المحور الأول.

| محاور الدراسة | العبارات | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | اختبار t | المعنوية sig | N | الترتيب | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العبارات المتعلقة ببعد الرقابة الداخلية | نظام الرقابة الداخلية مصمم بإحكام ويضمن تحقيق الأهداف بأقل ما يمكن من الانحرافات. | .916 | 3.88 | 6.232 | 0.000 | 42 | الثامنة | مرتفعة |
| | يشمل نظام الرقابة الداخلية كافة المستويات الإدارية. | 1.035 | 3.95 | 5.964 | 0.000 | 42 | الخامسة | مرتفعة |
| | يمتثل موظفو الرقابة الداخلية لكافة القوانين واللوائح المعمول بها في نطاق | .950 | 4.02 | 6.987 | 0.000 | 42 | الرابعة | مرتفعة جدا |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العمل المكلفين به | | | | | | | |
| | يتم إشراك عدد من الأطراف كالمدراء التنفيذيين في إعداد السياسة العامة والمعايير الخاصة بالمساءلة . | .906 | 3.90 | 6.475 | 0.000 | 42 | السابعة | مرتفعة |
| | تعمل الرقابة الداخلية على اعتماد إجراءات مصاحبة للأنشطة والأعمال داخل المؤسسة لتفادي الأخطاء قبل وقوعها. | .942 | 3.88 | 6.059 | 0.000 | 42 | الثامنة | مرتفعة |
| | يتم تحديد المعلومات عن طريق تقارير تحوي جوانب إدارية ومالية وتشغيلية في إطار زمني يمكن المسؤولين من السيطرة على سير الأعمال تحقيقاً للأهداف المرسومة . | .894 | 3.93 | 6.730 | 0.000 | 42 | السادسة | مرتفعة |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | يتمتع موظفو الرقابة الداخلية بمهارات وإمكانيات وقدرات معلوماتية ومهنية تمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم | .825 | 3.95 | 7.481 | 0.000 | 42 | الخامسة | مرتفعة |
| العبارات المتعلقة ببعد الإفصاح والشفافية | يوجد ميثاق يوضح التزام إدارة المؤسسة بقواعد الحوكمة باعتبارها على قناعة بأهمية وجودها. | .926 | 3.86 | 6.000 | 0.000 | 42 | التاسعة | مرتفعة |
| | تعتبر عملية الإفصاح والشفافية بخصوص قواعد ونظم العمل وكيفية سيره ذات أهمية قصوى بالنسبة لحوكمة المؤسسات . | .842 | 4.21 | 9.346 | 0.000 | 42 | الثانية | مرتفعة جدا |
| | يتم تعبئة بطاقة تقييم أداء المؤسسة بما يتعلق | .898 | 3.79 | 5.670 | 0.000 | 42 | العاشرة | مرتفعة |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | بالالتزام بضوابط حوكمة المؤسسات بما يمكنها من إيضاح واقع العمل . | | | | | | | |
| | توجد شفافية تامة فيما يتعلق بحقوق المساهمين وأصحاب المصالح ذوي العلاقة مع المؤسسة . | .973 | 3.93 | 6.187 | 0.000 | 42 | السادسة | مرتفعة |
| | هناك دور كبير وبارز للمسؤولين في المؤسسة للمحافظة على شفافية الإجراءات والمعاملات بما يضمن كفاءة العمل وفاعليته . | .878 | 3.90 | 6.677 | 0.000 | 42 | السابعة | مرتفعة |
| | تعتمد عملية الإفصاح والشفافية داخل الشركة على مدى توفر المعلومات والبيانات | .813 | 4.21 | 9.685 | 0.000 | 42 | الثانية | مرتفعة جدا |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | وتحري الدقة فيها . | | | | | | |
| | تعتبر الوسائل التقنية الحديثة عاملا مهما ورافدا من روافد الإفصاح والشفافية . | .885 | 4.26 | 9.240 | 0.000 | 42 | الأولى | مرتفعة جدا |
| | لدى المؤسسة صفحة على المواقع الالكترونية يتم فيها نشر كل ما يتعلق بنشاطات ومهام وأعمال وأهداف المؤسسة وكافة المعلومات للإطراف ذوي العلاقة . | .730 | 4.17 | 10.361 | 0.000 | 42 | الثالثة | مرتفعة |
| | المتوسط العام | | 3.99 | | مرتفعة | | | |

من الجدول رقم (6) نلاحظ أن أغلب إجابات عينة الدراسة تتجه نحو مستوى ( الموافقة) في مقياس ليكرث الخماسي وكان ذلك في العبارات نظام الرقابة الداخلية مصمم بإحكام ويضمن تحقيق الأهداف بأقل ما يمكن من الانحرافات- يشمل نظام الرقابة الداخلية كافة المستويات الإدارية- يتم إشراك عدد من الأطراف كالمدراء التنفيذيين في إعداد السياسة العامة والمعايير الخاصة بالمساءلة- يتم تحديد المعلومات عن طريق تقارير تحوي جوانب إدارية ومالية وتشغيلية في إطار زمني يمكن المسؤلين من السيطرة على سير الأعمال تحقيقاً للأهداف المرسومة، يتمتع موظفو الرقابة الداخلية بمهارات وإمكانيات وقدرات معلوماتية ومهنية تمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم- يوجد ميثاق يوضح التزام إدارة المؤسسة بقواعد الحوكمة باعتبارها على قناعة بأهمية وجودها- تعتبر عملية الإفصاح والشفافية بخصوص قواعد ونظم العمل وكيفية سيره ذات أهمية قصوى بالنسبة لحوكمة المؤسسات- يتم تعبئة بطاقة تقييم أداء المؤسسة بما يتعلق

بالالتزام بضوابط حوكمة المؤسسات بما يمكنها من إيضاح واقع العمل- توجد شفافية تامة فيما يتعلق بحقوق المساهمين وأصحاب المصالح ذوي العلاقة مع المؤسسة- هناك دور كبير وبارز للمسؤولين في المؤسسة للمحافظة على شفافية الإجراءات والمعاملات بما يضمن كفاءة العمل وفاعليته أما باقي العبارات يمتثل موظفو الرقابة الداخلية لكافة القوانين واللوائح المعمول بها في نطاق العمل المكلفين به - تعتمد عملية الإفصاح والشفافية داخل الشركة على مدى توفر المعلومات والبيانات وتحري الدقة فيها- تعتبر الوسائل التقنية الحديثة عاملا مهما ورافدا من روافد الإفصاح والشفافية- لدى المؤسسة صفحة على المواقع الالكترونية يتم فيها نشر كل ما يتعلق بنشاطات ومهام وأعمال وأهداف المؤسسة وكافة المعلومات للأطراف ذوي العلاقة فاتجهت آرائهم إلى مستوى ( الموافقة بشدة ) ، وبصفه عامة نجد أن عينة الدراسة كانت إجاباتها بالتوافق وبالتالي كانت مرتفعة وبنسبة 3.99 وهذا يدل على أن الشركات قيد الدراسة تولي اهتماماً كبيراً فيما يتعلق بالرقابة الداخلية والإفصاح والشفافية في أداء أعمالها.

**المحور الثاني : الفساد**

جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار t لعبارات المحور الثاني.

| العبارات | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | اختبار t | المعنوية sig | N | الترتيب | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ان تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات تضمن أداء الأعمال بصورة سليمة وبعيدة عن الانحرافات . | .813 | 4.21 | 9.685 | 0.000 | 42 | الخامسة | مرتفعة جدا |
| ان عملية تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات تعد من الاستراتيجيات الرئيسية للمحافظة على موارد المنظمة | .701 | 4.26 | 11.675 | 0.000 | 42 | الثالثة | مرتفعة جدا |
| ان التزام العاملين في المؤسسة يعد احد أهداف تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات . | .739 | 4.45 | 12.733 | 0.000 | 42 | الأولى | مرتفعة جدا |
| تساهم عملية حوكمة المؤسسات في منح وإكساب | .742 | 4.29 | 11.230 | 0.000 | 42 | الثانية | مرتفعة جدا |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سمعة جيدة للمؤسسة أمام عملائها والمجتمع . | | | | | | | |
| تضمن عملية تطبيق الحوكمة عدم حدوث انحرافات وتجاوزات في العمل | .832 | 4.12 | 8.713 | 0.000 | 42 | السادسة | مرتفعة |
| ان التطبيق الفعلي لحوكمة المؤسسات يمنع استغلال موارد المؤسسة في تحقيق مكاسب ومصالح شخصية | .790 | 4.24 | 10.151 | 0.000 | 42 | الرابعة | مرتفعة جدا |
| يعتبر تطبيق حوكمة المؤسسات حائل دون استخدام واستغلال السلطة في الإضرار بمصالح الأطراف ذوي العلاقة من مساهمين وعملاء. | .869 | 4.02 | 7.633 | 0.000 | 42 | السابعة | مرتفعة |
| لتحقيق درجة عالية من النزاهة والموضوعية بعيدة عن المحاباة والتحيز والتمييز بين الأفراد مرده تطبيق فاعل لحوكمة المؤسسات. | .708 | 4.29 | 11.763 | 0.000 | 42 | الثانية | مرتفعة جدا |
| المتوسط العام | | 4.23 | | مرتفعة جدا | | | |

من الجدول رقم (7) نلاحظ أن أغلب إجابات عينة البحث تتجه نحو مستوى ( الموافقة بشدة) في مقياس ليكرث الخماسي وكان ذلك في العبارات رقم إن تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات تضمن أداء الأعمال بصورة سليمة وبعيدة عن الانحرافات، إن عملية تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات تعد من الاستراتيجيات الرئيسية للمحافظة على موارد المنظمة- إن التزام العاملين في المؤسسة يعد أحد أهداف تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات، تساهم عملية حوكمة المؤسسات في منح وإكساب سمعة جيدة للمؤسسة أمام عملائها والمجتمع، إن التطبيق الفعلي لحوكمة المؤسسات يمنع استغلال موارد المؤسسة في تحقيق مكاسب ومصالح شخصية - لتحقيق درجة

عالية من النزاهة والموضوعية بعيدة عن المحاباة والتحيز والتمييز بين الأفراد مرده تطبيق فاعل لحوكمة المؤسسات أما في العبارتين تضمن عملية تطبيق الحوكمة عدم حدوث انحرافات وتجاوزات في العمل- إن التطبيق الفعلي لحوكمة المؤسسات يمنع استغلال موارد المؤسسة في تحقيق مكاسب ومصالح شخصية فاتجهت الآراء إلى مستوى ( الموافقة) ، وبدلك فان متوسط درجة الموافقة على عبارات المحور الثاني كانت مرتفعة جدا وبنسبة 4.23 وهذا يؤكد افتراض الباحثين أن عمليات الحوكمة داخل الشركتين قيد الدراسة تساهم بشك كبير جدا في الحد من الفساد.

**ثالثاً : تحليل الارتباط:**

إن اختبار العلاقة الارتباطية بين حوكمة المؤسسات من خلال بعد الرقابة الداخلية والشفافية والإفصاح في السيطرة على الفساد الإداري بشركات التامين قيد الدراسة كانت على النحو الآتي:

جدول رقم (8 ) يبين تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة.

| | الفساد | بعد الرقابة الداخلية | بعد الشفافية والإفصاح |
|---|---|---|---|
| الفساد | 1 | 0.449* | 0.336* |
| Sig (2-tailed) | | 0.003 | 0.03 |
| N | 42 | 42 | 42 |
| بعد الرقابة الداخلية | 0.449* | 1 | 0.766* |
| Sig (2-tailed) | 0.003 | | 0.000 |
| N | 42 | 42 | 42 |
| بعد الشفافية والإفصاح | 0.336* | 0.766* | 1 |
| Sig (2-tailed) | 0.30 | 0.000 | |
| N | | | |

من خلال الجدول رقم (8) تبين وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بين بعد الرقابة الداخلية والفساد الإداري حيث بلغ معامل الارتباط (.0449) عند مستوى معنوية (0.003) وهو اقل من 0.05 ، وكذلك وجود ارتباط ضعيف بين الفساد وبعد الشفافية والإفصاح وكانت قيمة الارتباط (0.336) عند مستوى معنوية 0.03 وهو اقل من 0.05 ، كما تشير النتائج إلى وجود ارتباط قوي بين بعد الرقابة الداخلية وبعد الشفافية والإفصاح حيث بلغت قيمة المعامل (0.766) عند مستوى معنوية 0.05.

**4.1.3 النتائج والتوصيات**

**1.4.1.3– النتائج:**

1. بينت الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية دقيق ومصمم بإحكام ويشمل كافة المستويات الإدارية وكذلك اعتماد عملية الرقابة المصاحبة تفاديًا للأخطاء والانحرافات.
2. من خلال الدراسة تبين أن موظفي الرقابة الداخلية لديهم قدر كاف من الإمكانيات فيما يتعلق بتوفر المهارات، ووجود نظام اشراك الأطراف ذات الأهمية في الشركة وانتهاج معايير حاكمة.
3. أوضحت الدراسة بإعتماد ميثاق يعني بوجود عمليات الإفصاح والشفافية بخصوص سير العمل وتوفر جانب الدقة ببيان واقع العمل من خلال بطاقات تقييم الأداء المؤسسي.
4. كشفت الدراسة عن الاهتمام والتركيز على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وذوي العلاقة ببيان وإيضاح كافة المعاملات بغية بناء جسور الثقة بين الشركة والمساهمين بها.
5. أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية بين أبعاد الحوكمة والمتمثلة في ( بعد الرقابة الداخلية وبعد الإفصاح والشفافية في السيطرة على الفساد الإداري بمعنى كلما توفرت مقومات الرقابة الداخلية والإفصاح والشفافية كلما أدى ذلك إلى السيطرة على الفساد والحد منه.
6. بينت الدراسة أن هناك اقتناع كبير من قبل شركات التامين المعنية بالدراسة بأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة لما لها من دور كبير في أداء المهام والأعمال بشكل يضمن تحقيق المصلحة العامة ويقلل من الفساد.

**2.4.1.3 – التوصيات:**

1. زيادة الاهتمام من قبل شركات التامين بالمداخل الحديثة لمحاربة الفساد والتي تعد حوكمة المؤسسات في مقدمتها.
2. توجيه المزيد من الاهتمام فيما يتعلق بالشفافية والإفصاح كمدخل من مداخل محاربة الفساد.
3. تعزيز نظم الرقابة الداخلية لشركات التأمين بما يضمن الحد من الفساد الإداري والمالي.
4. زيادة وتكتيف البرامج التدريبية ( داخليًا وخارجيًا ) فيما يتعلق بالموظفينحول اعتماد إجراءات سليمة وواضحةلسير العمل تفاديًا لحدوث أي انحرافات أو قصور في أداء الأعمال.
5. المحافظة على استمرارية العلاقة مع المساهمين وذلك بانتهاج طرق داعمة وتقوية جسور الثقة لدى الأطراف المعنية.

**4/2 المصادر**


1- آل الشيخ، خالد عبد الرحمن (2007) الفساد الإداري، انماطه وأسبابه وسبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمي "رسالة دكتوراه" غير منشورة جامعة نايف للعلوم الأمنية الرياض.

2- الباوندي ،مصطفى(2016)، حوكمة الشركات ودورها في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري والمالي ، مجلة المعرفة ، العدد الثالث ، جامعة الزيتونه.

3- الغالبي واخرون (2012) المسؤلية الاجتماعية وأخلاقيات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان.

4- الشواورة، فيصل محمود (2009) قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة الأردنية مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 25 العدد 2.

5- الكبيسي، عامر (2000) الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة ، المجلد 20 ، العدد 1.

6- المناصير ، عمر حسين فلاح (2013) أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الهاشمية الأردنية الزرقاء.

7- النور ، علي سعد (2011) أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة الأداء في الشركات المساهمة المدرجة في سوق الإدارية المالية السعودية ، اطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا الخرطوم.

8- انعم، سعيد عبدالمؤمن (2004)، الفساد المالي والإداري ، الحالة اليمنية نموذجاً ، مجلة ندوة ، العدد 8 ، المجلد 15 .

9- ايمن ، عبدالحميد محمد(2010)، أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة لقطاع البترول المصري ، رسالة ماجستير في الإدارة العامة، أكاديمية الدراسات العليا ، القاهرة.

10- بن مصطفى ، مليطان (2017) أخلاقيات العمل الوظيفي وأثرها على الفساد الإداري، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في مدينة مصراته، الندوة العلمية الأولى لقسم إدارة الأعمال حول أخلاقيات العمل الوظيفي (الواقع وتطلعات) كلية الاقتصاد والتجارة الخمس.

11- سليمان،سعيد،( 2017 ) دليل قواعد الحوكمة الصادر عن هيئة الأوراق المالية والإدارية.

12- قباجة ، عدنان ، (2008) أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، أربد للبحوث العلمية، المجلد 10 ، العدد 1.

13- قرواني، أسامة (2015) أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي الجزائر.

14- عبد الحليم ، محمد فرج(2007)، الحوكمة وأثرها على الاستثمار، دراسة تطبيقية على السودان، المؤتمر العلمي لمهنة المحاسبة والمراجعة التحديات المعاصرة ، ابوظبي.

15- مفيذ، يونس ( 2010)، تأثير الفساد الإداري على الأداء الاقتصادي الحكومي، مجلة تنمية الرافدين، العدد 101، مجلد32 ، جامعة الموصل العراق.

16- هواري معراج وجديدي ادم(2012)، نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة خضر بسكرة ، الجزائر.

# الإدارة الإستراتيجية ودورها في أداء الشركات الصناعية الليبية
# دراسة ميدانية على الشركة الأهلية للأسمنت - المرقب

د. شعبان هدية كريم[1]

**مستخلص الدراسة:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإدارة الإستراتيجية بأبعادها المتمثلة في (صياغة، تنفيذ، تقييم) في أداء الشركات الليبية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. استخدمت الدراسة طريقة العينة القصدية وتكونت عينة الدراسة من (مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام) بالشركة الأهلية للاسمنت البالغ عددهم (50) إداري. استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات. خلصت نتائج الدراسة إلى أن مستوى تطبيق الإدارة الإستراتيجية بأبعادها الثلاثة (صياغة، تنفيذ، رقابة) بالشركة مرتفع، وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى بين أبعاد الإدارة الإستراتيجية مجتمعة وأداء الشركة. أوصت الدراسة بزيادة إدراك أهمية الإدارة الإستراتيجية بالشركة الأهلية للاسمنت وذلك بغرس الرؤية الإستراتيجية في أذهان العاملين، نشر الوعي الإستراتيجي، تدعيم عمليات المشاركة في إعداد الخطط الإستراتيجية وثقافة التخطيط الإستراتيجي، وزيادة الفعالية لتفادي الآثار السالبة التي قد تصاحب تنفيذ الإستراتيجية، إيجاد مدخل متكامل لتقييم أداء الشركة الأهلية للاسمنت، وصياغة مقاييس أداء تحقق التوازن بين جوانب الأداء المختلفة.

**مفتاح الكلمات:** الإدارة الإستراتيجية، الأداء، الشركة الأهلية للاسمنت

**المقدمة:**

في عالم تتعدد فيه المؤثرات وتتنوع أشكال المنافسة وتنهار الفواصل الزمانية والمكانية بين الدول والأسواق تصبح الإستراتيجية بمثابة خيار لابد منه وأداة لضمان إستمرار وحيوية المنشأة وفعاليتها في الأجل الطويل، وإستراتيجية المنشأة هي خطة اللعب التي تستند إليها في سعيها لتحقيق مكانة مميزة في أسواقها المختارة وزيادة قوتها التنافسية وإرضاء عملائها وزيادة قيمتها من وجهة نظر المتعاملين معها وتحقيق الأداء المرغوب.

إن الإدارة الإستراتيجية تمثل أحد محددات الأداء المرتفع، حيث أنها تساعد على تحقيق الفعالية للتصرفات الإدارية، وتمثل ثورة وتطور إيجابي في الفكر الإداري، كما أنها تساعد على تحقيق رفاهية المنشأة وإستمرارها في الأجل الطويل، فتبني المنشأة لإستراتيجية ما يؤثر على صورتها

[1] أستاذ مساعد، كلية التجارة والاقتصاد الإسلامي، الجامعة الاسمرية، **shaban.ahmed022@gmail.com**

الذهنية ووضعها التنافسي وحجم أنشطتها ومستويات مبيعاتها وأرباحها ومن ثم قدرتها على النمو والتوسع والإزدهار.

تبنت الشركة الليبية لصناعة الأسمنت الإدارة الإستراتيجية لتحقيق الأهداف المنشودة ولحل المشكلات والعقبات الإدارية التي تواجهها عند سعيها لتحقيق أهدافها، حيث قامت بوضع أهداف طويلة المدى ذات إطار زمني قابل للتنفيذ تتمكن من خلاله تنفيذ الخطط والسياسات مستصحبه في ذلك تحليلها لبيئتها الداخلية لتحديد نقاط القوة والضعف وبيئتها الخارجية لإغتنام الفرص والحد من المخاطر من خلال استقلالها للمواردها المادية والبشرية بصورة مثلى تمكنها من وضع خططها وسياساتها لتحقيق أهدافها ومشاريعها وبرامجها الإدارية لتتبؤ وضعاً مميزاً من خلال دعم وتشجيع الإبداع والابتكار بهدف البقاء والاستمرارية لتحقيق أفضل أداء.

**مشكلة الدراسة:**

أن استخدام الشركة الليبية للنمط التقليدي للإدارة الذي يفتقد للبعد الإستراتيجي أدى لتعثر خطواتها وبرامجها نحو التوسع والنمو وتعدد أنواع الأزمات التي تواجهها وعدم تحقيق معدلات مرضية من الأداء وتغيير وتقادم نشاطات ونواتج البعض الآخر منها في ظل تطور وتغير وتبدل المتغيرات التي تؤثر عليها وما يترتب على ذلك التأثير من تغيير في البنية التنظيمية للمنظمات وتعقيد هياكلها وتباين أهداف الشخصيات الإعتبارية والقانونية والمنظمات الأخرى التي تتعامل معها. الأمر الذي أدى إلى إتباعها لأسلوب الإدارة الإستراتيجية لكونه يقدم كثيراً من بدائل التعرف أو الحلول لمواجهة الأزمات أو لعلاج مظاهر الخلل بالإضافة إلى تقديم مفاتيح الرسملة على توجهات وقرارات المستقبل بما يضمن تحقيق مستويات مرضية من النمو والإستقرار والتطور على مستوى الشركة. يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما دور الإدارة الإستراتيجية في أداء الشركة الأهلية للاسمنت؟

يتفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية على النحو التالي:

1. ما واقع الإدارة الإستراتيجية بالشركة الأهلية للاسمنت؟
2. ما دور صياغة الإستراتيجية في أداء الشركة الأهلية للاسمنت ؟
3. ما دور تنفيذ الإستراتيجية في أداء الشركة الأهلية للاسمنت ؟
4. ما دور تقييم الإستراتيجية في أداء الشركة الأهلية للاسمنت ؟

**أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية الدراسة من خلال بُعدين أساسيين هما:

1 الأهمية العلمية: الإثراء العلمي للمكتبة العربية والليبية على وجه الخصوص من خلال ما تضيفه في مجالات مفاهيم الإدارة الإستراتيجية والأداء. إضافة إلى قلة الدراسات البحوث التي تناولت الإدارة الإستراتيجية والأداء، حيث يتسم موضوع الدراسات بالحداثة والتميز العلمي والعملي على حداً سواء.

2 الأهمية العملية: يمكن أن تسهم نتائج الدراسة في لفت انتباه ومساعدة المسئولين بالشركات الليبية عامة والشركة الأهلية للاسمنت – المرقب خاصة للاستفادة من هذا النوع من الإدارة لما له من دور فعال في رسم الخطط والسياسات وفق أسس علمية لمواكبة التغيرات الحداثة في بيئة الأعمال.

**فرضية الدراسة:**

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة يتمثل في التعرف على دور الإدارة الإستراتيجية في أداء الشركة الأهلية للاسمنت. وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على دور صياغة الإستراتيجية في أداء الشركة الأهلية للاسمنت.
2. بيان ما دور تنفيذ الإستراتيجية في أداء الشركة الأهلية للاسمنت.
3. توضيح دور تقييم الإستراتيجية في أداء الشركة الأهلية للاسمنت.

**هدف الدراسة:**

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضية الرئيسية التالية: يوجد أثر معنوي عند مستوى ( ) للإدارة الإستراتيجية في أداء الشركة الأهلية للاسمنت. تتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. يوجد أثر معنوي عند مستوى ( ) لصياغة الإستراتيجية في أداء الشركة الأهلية للاسمنت.
2. يوجد أثر معنوي عند مستوى ( ) لتنفيذ الإستراتيجية في أداء الشركة الأهلية للاسمنت.
3. يوجد أثر معنوي عند مستوى ( ) لتقييم الإستراتيجية في أداء الشركة الأهلية للاسمنت.

**منهجية الدراسة:**

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استعانت الدراسة بالمنهج التاريخي.

مصادر وأدوات جمع بيانات الدراسة

تعتمد الدراسة على المصادر الأولية: وتستخدم الإستبانة لجمع البيانات، بالإضافة إلى المصادر الثانوية: الكتب، البحوث العلمية، الدراسات، التقارير، المجلات والصحف، الندوات والمؤتمرات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

**الدراسات السابقة:**

دراسة ميا، وسليطين، (2007): هدفت الدراسة إلى تشخيص الممارسة الفعلية للإدارة الإستراتيجية في منظمات الأعمال الصناعية في الساحل السوري، دراسة أثر تطبيق أسلوب الإدارة الإستراتيجية على الأداء في منظمات الأعمال. تكون مجتمع الدراسة من المنظمات الصناعية العامة في الساحل السوري وعددها (13)، تم اخذ عينة عشوائية من المدراء على مستوى المنظمة والمستوى الوظيفية مكونة من (107) مديراً. خلصت نتائج الدراسة إلى ضعف مستوى تطبيق الإدارة الإستراتيجية بمنظمات الأعمال الصناعية في الساحل السوري. وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين ممارسات الإدارة الإستراتيجية وأداء المنظمات محل الدراسة.

دراسة محلي الدين (2015): هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الإدارة الإستراتيجية والمؤسسة الاقتصادية، تنبيه المسؤولين إلى أهمية الإدارة الاستراتيجية في خلق مركز تنافسي للمؤسسة الاقتصادية التي تشهد منافسة كبيرة. تمثل مجتمع الدراسة في الإداريين بالمؤسسة البالغ عددهم (300)، تم أخذ عينة عشوائية بسيطة مكونة من (40) مفردة. خلصت الدراسة إلى أن مستوى تطبيق الإدارة الاستراتيجية مرتفع في مؤسسة حضنة حليب، يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق الإدارة الاستراتيجية على مستوى المنظمة في إبراز الميزة التنافسية بمؤسسة حضنة حليب.

دراسة الديراوي، (2018): هدفت الدراسة إلى معرفة الأثر بين الإدارة الإستراتيجية على أداء المنظمات الأهلية العاملة بقطاع غزة، مع بعين الأخذ الاعتبار مدى حاجة المنظمات إلى إحداث حالة من الريادة باعتبارها متغيراً وسيطاً ودورها في تحقيق تميز لأداء المنظمات. تكون مجتمع الدراسة من رئيس مجلس الإدارة ونائبه، والمدير التنفيذي ونائبه بالمنظمات الأهلية العاملة بقطاع غزة، تم أخذ عينة عشوائية مكونة من (250) مفردة. خلصت الدراسة إلى أن هناك تطبيقاً جيداً لأبعاد الإدارة الإستراتيجية، وجود أثر بين أبعاد الإدارة الإستراتيجية (أهداف، صياغة، تطبيق، رقابة) وأداء المنظمات الأهلية العاملة بقطاع غزة.

دراسة قزة، (2018): هدفت الدراسة إلى التعرف على وصف متطلبات الإدارة الإستراتيجية في جامعة طرابلس من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ومعرفة درجة تقديرات أمكانية تطبيقها. تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس، تم اخذ عينة قصدية مكونة من (70) مفردة. خلصت الدراسة إلى أن تطبيق الإدارة الإستراتيجية حصلت على تقدير ضعيف مما يدل على صعوبة تطبيق الإدارة الإستراتيجية داخل الجامعة.

دراسة الأيوبي وأبوعجوة، (2020): هدفت الدراسة التعرف إلى دور الإدارة الإستراتيجية في تحقيق الإبداع الإداري في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، وتم اختيار مجتمع الدراسة من العاملين في المستويات الإشرافية في البنوك الإسلامية العاملة في غزة، والبالغ عددهم (60) موظفًا. واستخدم الباحثان أسلوب الحصر الشامل لجميع أفراد مجتمع الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن واقع الإدارة الإستراتيجية بالبنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة جاء بدرجة كبيرة جداً، توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الإدارة الإستراتيجية وتحقيق الإبداع الإداري في البنوك الإسلامية، وبينت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين أبعاد الإدارة الإستراتيجية وتحقيق الإبداع الإداري في البنوك الإسلامية..

التعقيب على الدراسات السابقة

بعد عرض ملخصات جهود الباحثين التي قدمت في الدراسات السابقة، حيث ساعدت الدراسات السابقة في بناء التصورات الأولية لهذه الدراسة كما شكلت بمجملها مقدمة مفاهيمية ومنهجية، وأسهمت في تكوين تصور شامل ودقيق عن متغيرات الدراسة الحالية، وقد استفاد الباحث من النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسات السابقة في بيان مدى اتفاقها أو اختلافها مع الدراسة الحالية.

كما يتبين أيضاً من استعراض الدراسات السابقة أنها لم تتناول بيئة الشركات الصناعية الليبية، وقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة، أنها الدراسة الأولى التي تناولت واقع الإدارة الإستراتيجية في بيئة الشركات الصناعية الليبية وأثرها على أدائها حسب علم الباحث.

**أولاً: الإطار النظري**

**1. الإدارة الإستراتيجية:**

تعتبر الإدارة الإستراتيجية من أهم الاتجاهات الإدارية الحديثة التي ظهرت في نهاية القرن العشرين، وترتكز على البعد طويل الأجل من وجهة نظر المنشأة، وتهتم بالنواحي المستقبلية، وتسعى لتدعيم موقف المنظمة التنافسي من خلال العمل على خلق قيمة إضافية متواصلة مقارنة بمنافسيها، وتعطي أهمية نسبية لوظيفة التسويق وأنشطة التحليل البيئي المحيطة بالمنظمة. (عبدالعظيم، 2005). وتعرف بأنها مجموعة من الأنشطة التي تنفيذ من قبل المنظمة بهدف تحسين أدائها التنافسي، في ضوء التركيز على الأهداف التنظيمية العامة، ومشاركة أصحاب المصلحة المشتركة في صنع القرار، والعمل من خلال رؤية موحدة تشمل المدى القصير والطويل نحو تحقيق الكفاءة والفاعلية بالمنظمة. (السكارنة، 2010)

يرى الكرخي (2009) إن الإدارة الإستراتيجية تمثل عمليات إدارية مستمرة شاملة موجهة نحو صياغة وتنفيذ إستراتيجيات فعالة، وهي أسلوب منهجي للأعمال في تعاملها مع الفرص والتحديات المختلفة.

أشار Gregory (2004) إلى أن الإدارة الإستراتيجية تشتمل على التحليل، القرارات والأنشطة التي تقوم بها المنظمة لخلق ميزة تنافسية والمحافظة على بقائها واستمرارها.

يرى الباحث أن الإدارة الإستراتيجية منهج إداري يساعد المنظمة في تحديد أهدافها الإستراتيجية، بما يحقق رسالتها، أي أنها تتضمن رسالة المنظمة وأهدافها والسياسيات اللازمة لتحقيقها، والآليات المطلوبة لتنفيذ ومتابعة الإستراتيجية بما يتلاءم مع المتغيرات البيئية المحيطة بها، استناداً على امكانياتها.

يشير كلاً من إدريس ومرسي (2002) إلي إن تطبيق مفهوم الإدارة الإستراتيجية يسهم مساهمة فعالة في تحسين أداء المنظمة ككل، حيث يساعد تبني أسلوب الإدارة الإستراتيجية المنظمة على تحقيق مجموعة من الفوائد من أهمها:

أ- تحسين قدرة المنظمة على التعامل مع المشكلات: فالمديرين الذين يشجعون مساعديهم على الإنخراط في عملية التخطيط إنما يزيدون من قدراتهم التنبؤية ومسؤولياتهم الإستراتيجية عن طريق مشاركة أولئك الذين يدركون احتياجات التخطيط ومتطلبات النجاح فيه.

ب- القرارات الجماعية: إن عملية الإدارة الإستراتيجية التي تستند إلى العمل الجماعي سوف يترتب عليها قرارات جيدة بسبب التفاعل الجماعي والذي يولد العديد من البدائل الإستراتيجية الجيدة ويحسن من فرص الإختيار الإستراتيجي.

ج- مشاركة العاملين: حيث تساهم مشاركة العاملين في تكوين الإستراتيجية في تحسين فهم العلاقة بين الإنتاجية والحافز وذلك في كل عملية تخطيط إستراتيجي وهو ما يثير دافعيتهم للعمل والإنجاز.

د- توضيح الأدوار: تساعد المشاركة في إعداد الإستراتيجية على توضيح الأدوار وبيان العلاقة بينها وذلك بتقليل الفجوات بين الأفراد والأنشطة.

هـ- الحد من مقاومة التغيير: فالمشاركة تعني تحقيق الفهم والإقتناع، وتوليد الإلتزام الأخلاقي والتعهد بالتنفيذ، مما يساعد على تأييد عمليات التغيير التي قد تنشأ عند إستخدام مداخل وأنظمة جديدة للعمل نتيجة لتبني إستراتيجيات محددة.

و- وضوح الرؤية المستقبلية: حيث تتطلب صياغة الإستراتيجية قدرا كبيرا من دقة توقع الأحداث المستقبلية والتنبؤ بما ستكون عليه بيئة المنظمة في الغد، الأمر الذي يساعد على التعامل الفعال معها ومن ثم توفير ضمانات الاستمرار والنمو.

ز- تحقيق التفاعل البيئي في المدى الطويل: إن منظمات الأعمال لا تستطيع تحقيق التأثير الملموس في ظروف ومتغيرات بيئتها في الأجل القصير إلا أنها يمكنها ذلك في الأجل الطويل من خلال قراراتها الإستراتيجية التي تساعدها على استغلال الفرص المتاحة والحد من أثر المخاطر البيئية.

ح- تدعيم المركز التنافسي: فالإدارة الإستراتيجية تقوي من مركز المنظمة في ظل الظروف التنافسية سواء على مستوى الأسواق المحلية أو الخارجية، حيث تنجح المنظمات التي تعتنق الفكر الإستراتيجي في بناء مزايا تنافسية تستند إلى فهمها لبيئتها الخارجية وما تفرزه من فرص وتنميتها لمواردها الداخلية التي تمكنها من استغلال هذه الفرص بطريقة تفوق منافسيها.

ط- التخصيص الفعال للموارد والإمكانيات: تساعد الإدارة الإستراتيجية المنظمة على توجيه مواردها التوجيه الصحيح في المدى البعيد، كما تسهم في تمكينها من استخدام مواردها وإمكانياتها بطريقة فعالة، بما يمكن من استغلال نواحي القوة والتغلب على نواحي الضعف.

ي- القدرة على إحداث التغيير: تعتمد الإدارة الإستراتيجية على موارد بشرية ذات فكر إيجابي وقدرة على مواجهة التحديات ورغبة في تطوير واقع المنظمة إلى الأفضل، فالقائمون على صياغة الإستراتيجية يجيدون صناعة التغيير وينظرون إليه باعتباره شيئا مرغوبا يبعث على التحدي وليس معوقا لتحقيق الأهداف.

ك- تدعيم الأداء وتحقيق النتائج المالية المرضية: إن قدرة التنظيم على تحقيق المواءمة مع بيئة نشاطه من خلال الإدارة الإستراتيجية تعتبر أحد العوامل المؤثرة على الأداء معبرا عنه بكمية المبيعات أو الأرباح أو العائد على الأسهم.

مما سبق يتضح أن هنالك العديد من الفوائد التي تعود على المنظمة جراء تبنيها لمبادئ الإدارة الإستراتيجية، هذه الفوائد لا تنحصر في الجوانب المادية فقط وإنما تمتد إلى الجوانب السلوكية أيضا.

يرى مساعدة، (2013) أن الإدارة الإستراتيجية ثلاثة مراحل أساسية (صياغة، تنفيذ، تقييم)، يمكن تناولها كما يلي:

**صياغة الإستراتيجية:**

تعني وضع وتحديد غايات المنظمة وأهدافها الرئيسية في ضوء الرؤية المستقبلية الشاملة وتحديد رسالة المنظمة من خلال تحليل العوامل الداخلية والخارجية والاستفادة من نقاط القوة، وتقليص نقاط الضعف، ومراعاة الفرص والمميزات بالبيئة الخارجية وتقليل أثر المعوقات والمخاطر، وأيضا تشتمل علي تحديد الإستراتجيات البديلة، ثم اختيار البديل الإستراتيجي المناسب. **(المغربي، 1999)**

**تنفيذ الإستراتيجية:**

يشير مدكور (2000) إلى أنها المرحلة قبل الأخيرة من عمليات(مكونات) الإدارة الإستراتيجية، وأن أحد أهداف التنفيذ هو تحويل الإستراتيجية التي تم اختيارها إلى أفعال ملموسة ذات دلالة واضحة. فتنفيذ الإستراتيجية " يتعلق بتحويل وترجمة الإستراتيجيات والسياسات إلى تصرفات من خلال البرامج والموازنات والإجراءات، وهذه العمليات تتطلب تغيرات داخل الثقافة التنظيمية والهياكل ونظم الإدارة داخل التنظيم ككل".

**رّقابة وتقييم الإستراتيجية:**

يرى مرسي (2003) بأنها عملية يتم بمقتضاها متابعة أنشطة المنظمة ونتائجها ومقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المرغوب ، ويعتمد المديرون في جميع المستويات على المعلومات المستمدة من عملية المتابعة والرقابة في إنجاز الإجراءات التصحيحية اللازمة.

**2. الأداء:**

يشير كلاً من Schermerhorn, Osborn, Hunt (2000) إلى أنه النواتج المتحققة من مجمل تفاعل نشاطات المنظمة لمواردها، والذي تمثل بإمكانية المنظمة في الحصول على أشخاص جيدين والاحتفاظ بالنتائج الجيدة).). وعرفه (Miller & Brimley, 1990) بأنه انعكاس للطريقة التي يتم فيها استعمال المنظمة لمواردها البشرية والمادية بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، كما يرى (Kosmidou, & Zopounidis, 2008) بأنه تلك النتائج المرغوبة التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها.

يرى كل من (Tapinos, Dyso& Medow, 2005 : 371) بان أهمية معرفة أداء المنظمة يمكن أن يستخدم من أجل:

أ- توجيه تخصصات الموارد.

ب- تقييم الأداء الإداري.

ج- مساعدة المدراء في تشخيص الأداء الجيد .

د- يوضح حقيقة المبادلات بين الربح والاستثمار.

هـ- ضمان أن إدارة المنظمة تعرف الوقت المناسب للتدخل في الأعمال المتدهورة.

و- التأكيد على مستوى التنسيق بين أجزء الأعمال والسياسات.

ز- مناقشة انسجام تقسيمات الهيكل في التنفيذ .

ح- الإطلاع على معرفة حال المشاركين في التنفيذ لملاحظة الدوافع والاتجاهات لدى الأفراد.

أن أهمية الأداء تأتي من كونه يعبر عن قابلية المنظمة على خلق النتائج المقبولة في تحقيق طلبات المجموعة المهتمة بالمنظمة، يعده ممثلاً للمدى الذي تستطيع فيه المنظمة أن تنجز مهمة بنجاح أو تحقق هدفاً بتفوق ( عبيد ، 2000). وفي ضوء الأهمية حدد العديد من الباحثين أهدافاً للأداء يسعى إلى تحقيقها حيث أشار إليها (الكرخي ، 2001) بالأتي:

أ- تمكين الإدارة العليا من الحصول على صورة واضحة لإجراء مراجعة تقويمية شاملة .

ب- الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة لتحقيق أعلى العوائد بأقل التكاليف بنوعية جيدة.

ج- تقويم شامل للاقتصاد الوطني بالاعتماد على نتائج تقويم كل مشروع مروراً بالصناعة فالقطاع .

د- وتوفير قاعدة معلوماتية كبيرة تستخدم في رسم السياسات والخطط العلمية المتوازنة والواقعية

هـ- تحديد مواقع الخلل والضعف في نشاط المنظمة والعمل على التخلص منها من خلال وضع الحلول المناسبة لها بعد تحليلها ومعرفة مسبباتها.

**ثانياً: الدراسة الميدانية**

**1. الإجراءات المنهجية للدراسة**

**مجتمع وعينة الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في الإداريين بالشركة الأهلية للأسمنت المرقب وتم اختيار قصدية شملت (مدراء الإدارات ورؤوسا الأقسام) البالغ عددهم (50) إداري وزعت عليهم الاستبانة وقد استجاب للدراسة بنسبة استجابة بلغت (100%).

**الأساليب الإحصائية المستخدمة:** تم تفريغ وتحليل بيانات الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) وتم استخدام الأساليب الاحصائية التالية:

أ. أدوات التحليل الإحصائي الوصفي الذي تستخدم فيه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بما يفيد في وصف عينة الدراسة واتجاهاتها.

ب. اختبار (ألفا كرونباخ) (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

ج. اختبار كولمجروف – سمرنوف (1-Sample K-S) لمعرفة طبيعة البيانات وهل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

د. تحليل الانحدار: تم استخدام تحليل الانحدار (المتعدد) لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة.

**الثبات والصدق الإحصائي لأداة الدراسة**

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات والصدق الإحصائي حيث أن القيمة الإحصائية المقبولة له 60% وبالتالي فإن القيمة التي تزيد عنه هي قيمة جيدة جداً، وأن معامل الثبات الكلي بلغ (0.783). كذلك قيمة الصدق كانت مرتفعة لكل مجال حيث قيمة الصدق لجميع فقرات الاستبانة (0.884)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

**2. نتائج تحليل البيانات الشخصية**

**توزيع أفراد العينة حسب العمر**: إن الفئة العمرية " 40 وأقل من 50سنة " شكلت تقريباً ثلث أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ عددهم ( 17 ) وبنسبة (34%)، تليها الفئة العمرية " 30اقل من 40 سنة " حيث بلغ عددهم ( 11 ) وبنسبة (22% ) من اجمالي أفراد العينة وأقل فئة كانت للفئة العمرية " 50 سنة فاكثر" شكلوا نسبة ( 10 %) من افراد العينة.

**توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي**: تنوعت فئاته وبلغ أعلى عدد (32) لفئة " بكالوريوس " شكلوا نسبة ( 64 % ) ثم تليها الفيئة من حملة الماجستير حيث بلغت عددهم (23) بنسبة مئوية (26%). وكان أقل عدد لفئة حملة الدرجة العلمية " دكتوراه "، إذ بلغ عددهم (2) وبنسبة (4%).

**توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة**: تشير النتائج بان الفئة " أقل من خمس سنوات " تشكل نسبة (16%) من توزيع افراد العينة لهذا المتغير وبعدد (8) افراد، تليها فئة "16 سنة فاكثر حيث بلغ تعدادها (10) مستجيبين وبنسبة بلغت(20%) اما الفئة " من 10سنوات إلى اقل من 15 سنة " فبلغ عددها (15 ) مستجيب وشكلت ما نسبته (30% )، واكبر عدد بلغ (17 ) لفئة " من 6 سنوات إلى اقل من 10 سنة " وشكلت ما نسبته (34% ) من الأفراد المستجيبين للدراسة.

**اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف – سمرنوف (1-Sample K-S))**

تم استخدام اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويبين الجدول (1) ذلك.

جدول (1): اختبار التوزيع الطبيعي لمجالات الدراسة

| محتوى المحور | قيمة Z | قيمة مستوى الدلالة | النتيجة |
|---|---|---|---|
| صياغة الإستراتيجية | 1.162 | 0.134 | يتبع التوزيع الطبيعي |
| تنفيذ الإستراتيجية | 1.066 | 0.206 | يتبع التوزيع الطبيعي |
| رقابة الإستراتيجية | 0.961 | 0.314 | يتبع التوزيع الطبيعي |
| الأداء | 0.532 | 0.940 | يتبع التوزيع الطبيعي |

يكون التوزيع طبيعياً إذا كان مستوى الدلالة > 0.05

يلاحظ من الجدول (1) نتائج اختبار (كولمجروف- سمرنوف) حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبار المعلمية.

**3. التحليل الإحصائي للبيانات ومناقشة النتائج:**

يهدف هذا الجزء إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بإجابات أفراد العينة، وعرض النتائج المتعلقة بالإجابة عن سؤال الدراسة واختبار فرضياتها، ولغرض عرض نتائج الدراسة صنفت على النحو التالي:

**أ. النتائج المتعلقة بالإجابة عن سؤال الدراسة:**

**ما واقع تطبيق الإدارة الإستراتيجية بالشركة؟**

للإجابة على هذا السؤال حسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقديرات أفراد عينة الدراسة، حول واقع تطبيق الإدارة الإستراتيجية، والمتمثلة بـ(صياغة، تنفيذ، رقابة)، كما مبينة بالجدول(2).

جدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الإدارة الإستراتيجية

| م | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الأهمية |
|---|---|---|---|---|---|
| | صياغة الإستراتيجية | 4.22 | 0.41 | 1 | مرتفعة |
| | تنفيذ الإستراتيجية | 4.18 | 0.52 | 2 | مرتفعة |
| | رقابة الإستراتيجية | 3.69 | 0.39 | 3 | مرتفعة |
| | الإدارة الإستراتيجية | 4.03 | 0.44 | - | مرتفعة |

يلاحظ من الجدول (2) ارتفاع المتوسط الحسابي العام لمتغير (الإدارة الإستراتيجية)، حيث بلغ (4.03) بانحراف معياري قدره (0.44)، وتبين أن المتوسط الحسابي أكبر من معيار الاختبار البالغ (3) من أصل (5) درجات، وتدل هذه النتيجة على أن تقديرات العينة المبحوث بالشركة حول واقع الإدارة الإستراتيجية كانت إيجابية، وهذا يعني أن مستوى التقييم كان مرتفعاً من وجهة نظرهم.

كما يتضح من الجدول (2) أن حصول مجال (صياغة الإستراتيجية)، على المرتبة (الأولى)، حيث جاء بمتوسط حسابي (4.22) وبانحراف معياري قدره (0.41)، وجاء مجال (تنفيذ الإستراتيجية) في المرتبة (الثانية)، بمتوسط حسابي (4.18) وبانحراف معياري (0.52) وأخيراً جاء مجال (الرقابة الإستراتيجية) بمتوسط حسابي (3.69)، وبانحراف معياري (0.39).

**ب. النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات:**

لاختبار الفرضيات تم استخدام توفيقات لنماذج الانحدار المتعدد حيث المتغير المستقل الإدارة الإستراتيجية، والمتغير التابع: الأداء ولغرض التحقق من صلاحية النموذج، كما يبين الجدول (3).

**الفرضية الرئيسية:** يوجد أثر معنوي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للإدارة الإستراتيجية في أداء الشركة الأهلية للاسمنت

لاختبار هذه الفرضية أجري تحليل الانحدار المتعدد للتأكد من صلاحية النموذج من خلال قياس أثر أبعاد الإدارة الإستراتيجية مجتمعة على أداء الشركة الأهلية للاسمنت، كما مبين بالجدول (3)

**جدول (3): نتائج تحليل الانحدار للتأكد لقياس أثر أبعاد الإدارة الإستراتيجية مجتمعة في أداء الشركة**

| المتغيرات المستقلة | معامل الانحدار | قيمة (T) | قيمة Sig | الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| المتغير الثابت | 0.648 | 3.783 | 0.000 | دالة |
| أبعاد الإدارة الإستراتيجية | 0.837 | 19.249 | 0.000 | دالة |
| معامل التحديد = (0.616) معامل التحديد المعدل (0.614)، قيمة Sig (0.000) | | | | |

يلاحظ من الجدول (3) أن قيمة Sig المحسوبة تساوي (0.000)، وهي أقل من قيمة (0.05)، وبلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.614)، أي أن ما نسبته (61.4%) من التغير في الأداء يعود للتغير في المتغير المستقل الإدارة الإستراتيجية، والنسبة المتبقية (38.6%)، تعود للتغير في عوامل أخرى، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)،

للإدارة الإستراتيجية في أداء الشركة محل الدراسة وبناء عليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل.

**الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد أثر معنوي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لصياغة الإستراتيجية في أداء الشركة الأهلية للاسمنت.

لاختبار هذه الفرضية أجري تحليل الانحدار البسيط لقياس تأثير صياغة الإستراتيجية على أداء الشركة الأهلية للاسمنت، كما مبين بالجدول (4)

**جدول (4): نتائج تحليل الانحدار لأثر صياغة الإستراتيجية في أداء الشركة**

| المتغيرات المستقلة | معامل الانحدار | قيمة (T) | قيمة Sig | الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| المتغير الثابت | 0.187 | 0.218 | 0.829 | غير دالة |
| صياغة الإستراتيجية | 0.916 | 4.792 | 0.000 | دالة |
| معامل التحديد = (0.489) معامل التحديد المعدل (0.468)، قيمة Sig (0.000) | | | | |

يلاحظ من الجدول (4) أن قيمة Sig المحسوبة تساوي (0.000)، وهي أقل من قيمة (0.05)، وبلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.468)، أي أن ما نسبته (46.8%) من التغير في الأداء يعود للتغير في المتغير المستقل صياغة الإستراتيجية، والنسبة المتبقية (53.2%)، تعود للتغير في عوامل أخرى، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لصياغة الإستراتيجية في أداء الشركة محل الدراسة وبناء عليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل.

**الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر معنوي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتنفيذ الإستراتيجية في أداء الشركة الأهلية للاسمنت.

لاختبار هذه الفرضية أجري تحليل الانحدار البسيط لقياس تأثير تنفيذ الإستراتيجية على أداء الشركة الأهلية للاسمنت، كما مبين بالجدول (5)

**جدول (5): نتائج تحليل الانحدار لأثر تنفيذ الإستراتيجية في أداء الشركة محل الدراسة**

| المتغيرات المستقلة | معامل الانحدار | قيمة (T) | قيمة Sig | الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| المتغير الثابت | 0.152 | 0.759 | 0.449 | غير دالة |
| تنفيذ الإستراتيجية | 0.965 | 18.838 | 0.000 | دالة |
| معامل التحديد = (0.655) معامل التحديد المعدل (0.653)، قيمة Sig (0.000) | | | | |

يلاحظ من الجدول (5) أن قيمة Sig المحسوبة تساوي (0.000)، وهي أقل من قيمة (0.05)، وبلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.653)، أي أن ما نسبته (65.3%) من التغير في

الأداء يعود للتغير في المتغير المستقل تنفيذ الإستراتيجية، والنسبة المتبقية (34.7%)، تعود للتغير في عوامل أخرى، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتنفيذ الإستراتيجية في أداء الشركة محل الدراسة وبناء عليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل.

**الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد أثر معنوي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتقييم الإستراتيجية في أداء الشركة الأهلية للاسمنت.

لاختبار هذه الفرضية أجري تحليل الانحدار البسيط لقياس تأثير تقييم الإستراتيجية على أداء الشركة الأهلية للاسمنت، كما مبين بالجدول (6)

**جدول (6): نتائج تحليل الانحدار لأثر تقييم الإستراتيجية في أداء الشركة محل الدراسة**

| المتغيرات المستقلة | معامل الانحدار | قيمة (T) | قيمة Sig | الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| المتغير الثابت | 0.872 | 1.497 | 0.154 | غير دالة |
| تقييم الإستراتيجية | 0.808 | 4.860 | 0.000 | دالة |
| معامل التحديد = (0.596) معامل التحديد المعدل (0.571)، قيمة Sig (0.000) | | | | |

يلاحظ من الجدول (6) أن قيمة Sig المحسوبة تساوي (0.000)، وهي أقل من قيمة (0.05)، وبلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.571)، أي أن ما نسبته (57.1%) من التغير في الأداء يعود للتغير في المتغير المستقل تقييم الإستراتيجية، والنسبة المتبقية (32.9%)، تعود للتغير في عوامل أخرى، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لتقييم الإستراتيجية في أداء الشركة محل الدراسة وبناء عليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل.

**أولاً: النتائج**

يمكن تلخيص أهم الإستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة بما يأتي:

1. أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق الإدارة الإستراتيجية بأبعادها الثلاثة (صياغة، تنفيذ، تقييم) بالشركة مرتفع. توافقت هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (محي الدين، 2015)، ودراسة (الديراوي، 2018)، التي أشارت إلى وجود تطبيق جيد، ودراسة (الأيوبي وأبوعجوة، 2020)، وتتعارض مع دراسة كلاً من (ميا، وسليطين، 2007)، ودراسة (قزة، 2018).
2. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى بين أبعاد الإدارة الإستراتيجية مجتمعة وأداء الشركة. تتوافق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة(ميا،

وسليطين، 2007)، ودراسة (محي الدين، 2015)، ودراسة (الديراوي، 2018)، ودراسة (الأيوبي وأبوعجوة، 2020).

3. أكدت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى لصياغة الإستراتيجية في أداء الشركة. تتوافق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة(ميا، وسليطين، 2007)، ودراسة (محي الدين، 2015)، ودراسة (الديراوي، 2018)، ودراسة (الأيوبي وأبوعجوة، 2020)
4. بينت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى لتنفيذ الإستراتيجية في أداء الشركة. تتوافق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة(ميا، وسليطين، 2007)، ودراسة (محي الدين، 2015)، ودراسة (الديراوي، 2018)، ودراسة (الأيوبي وأبوعجوة، 2020)
5. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى لتقييم الإستراتيجية في أداء الشركة. تتوافق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة(ميا، وسليطين، 2007)، ودراسة (محي الدين، 2015)، ودراسة (الديراوي، 2018)، ودراسة (الأيوبي وأبوعجوة، 2020)..

**ثانياً: التوصيات**

بناء على نتائج الدراسة يوصى الباحث بالآتي:

1. زيادة إدراك أهمية الإدارة الإستراتيجية بالشركة الأهلية للاسمنت وذلك بغرس الرؤية الإستراتيجية في أذهان العاملين، نشر الوعي الإستراتيجي، تدعيم عمليات المشاركة في إعداد الخطط الإستراتيجية وثقافة التخطيط الإستراتيجي، وزيادة الفعالية لتفادي الآثار السالبة التي قد تصاحب تنفيذ الإستراتيجية.
2. الاهتمام بمشاركة العاملين بالشركة الأهلية للاسمنت في صياغة الإستراتيجية وتنفيذها لأن ذلك يعتبر عاملاً رئيسياً في إنجاح الممارسات الإستراتيجية ويساعد علي الاقتناع بها وقبولها والحماس لتخفيف حدة المركزية.
3. إيجاد نظام متكامل للمعلومات الإدارية بما يحسن من الأداء بالشركة الأهلية للأسمنت ويوفر المعلومات الملائمة والمطلوبة في الوقت المناسب خاصة عن التغيرات البيئية الداخلية والخارجية.
4. أن تقوم الشركة الأهلية للاسمنت بعملية متابعة أدائها للأعمال المختلفة التي تقوم بها، ومعرفة هل تمت بالصورة السليمة.
5. إيجاد مدخل متكامل لتقييم أداء الشركة الأهلية للاسمنت، وصياغة مقاييس أداء تحقق التوازن بين جوانب الأداء المختلفة.

**المراجع**


1. إدريس، ثابت عبد الرحمن والمرسي، جمال الدين محمد (2002): الإدارة الإستراتيجية مفاهيم ونماذج تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
2. الأيوبي، منصور محمد، وأبوعجوة، رامي مساعد، (2020): دور الإدارة الاستراتيجية في تحقيق الإبداع الإداري: دراسة تطبيقية في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والابحاث، المجلد2، العدد9، برلين.
3. الديراوي، أيمن حسن، (2018): أثر الإدارة الإستراتيجية على أداء المنظمات: ريادة المنظمات كمتغير وسيط دراسة تطبيقية على المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
4. السكارنة، بلال (2010): الإدارة الإستراتيجية، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان.
5. الكرخي، مجيد (2001): مدخل إلى تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية، إدارة الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
6. الكرخي، مجيد (2009): الإدارة الإستراتيجية عرض نظري تطبيقي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
7. المغربي، بد الحميد عبد الفتاح (1999): الإدارة الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
8. عبد العظيم، محمد حسن (2005): دور المعلومات المحاسبية في تفعيل الإدارة الإستراتيجية بالمنشآت، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد21، العدد1.
9. عبيد, عبد السلام إبراهيم (2004): عوامل النجاح الحرجة وأثرها في الأداء الاستراتيجي: بمنظور إدارة الجودة الشاملة دراسة تحليلية لآراء عينة في قطاع الصناعة المصرفية الخاص في العراق، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد.
10. قزة، حميد أبوصاع، (2018): متطلبات تطبيق الإدارة الإستراتيجية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس دراسة ميدانية في جامعة طرابلس ليبيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مولانا مالك إبراهيم الحكومية، مالانج - اندونيسيا.
11. محي الدين، مرزوقي، (2015): دور الإدارة الإستراتيجية في إبراز الميزة التنافسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر.
12. مدكور، فوزي شعبان (2000): الإدارة الإستراتيجية، دن، القاهرة.

13. مرسي، محمد نبيل (2003): الإدارة الإستراتيجية، تكوين وتنفيذ إستراتيجية التنافس، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
14. مساعدة، ماجد (2013): الإدارة الإستراتيجية مفاهيم، عمليات، حالات تطبيقية، دار المسيرة، عمان.
15. ميا، علي، وسليطين، سوما (2007): الإدارة الإستراتيجية ودورها في رفع أداء منظمات الأعمال: دراسة ميدانية على المنظمات الصناعية العاملة في الساحل السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد الثاني، دمشق.
16. Gregory G. Dess, Strategic Management ( text and cases), Grow Hill ,Irwin,2004.
17. Kosmidou, Kyriaki & Zopounidis, Constantin, (Measurement of Bank Performance in Greece) South –Eastern Europe Journal of Economics 1 (2008).
18. Schermerhorn J., Hunt, James G., Osborn, Richard N., (Organization behavior), 7th Ed, Inc New York, 2000
19. Scott, W Richard & Davis, Gerald F., (Organizations and organizing: Rational, Naturai, and open system perspectives), U.S.A, prentice Hall, 2007
20. Tapinos E ., Dyson R ., Medow S (the Impact of Performance Measurement in Strategic planning " International Journal of Productivity and Performance Management) Vol . 54 No . 5 / 6 ., 2005

# دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

أ. خيري الفاهم محمد[1] أ.عبد الله ميلاد الطبيب[2]

**مستخلص الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع حاضنات الأعمال في ليبيا ، وتحديد الدور الذي تلعبه في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم العديد من الخدمات التي تحتاج إليها .

وتهدف هذه الدراسة أيضاً إلى معرفة حال واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بليبيا وعرض مجموعة من الصعوبات والمشاكل التي ثبطي من نموها ونجاحها ، ومعرفة دور حاضنات الأعمال ونوع الدعم الذي تقدمة للشباب ولتلك المشاريع الريادية بليبيا ، واقتراح آلية للنهوض بمثل هذه المشاريع تشتمل على مجموعة من الإجراءات لتمثل مظلة تشريعية لمثل هذه المشاريع وتحفيز القطاع الخاص (الأهلي) في ليبيا واستيعاب العمالة الوطنية من الشباب.

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أن الاستثمار في مثل هذه المشاريع سيخلق دفعة لا يستهان بها في عملية التنمية، إيجاد فرص لشباب المجتمع , وتحاول الدراسة التركيز على النقاط التالية :

1- عرض وتحليل المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة بليبيا .

2- عرض مجموعة من السياسات التدريبية التي قد تسهم في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

3- تحفيز القطاع الخاص بليبيا لتبني الشباب والدفع بهم في مثل هذه المشاريع .

4- اقتراح آلية تساعد في دعم هذه المشاريع بما يتماشى مع البيئة المحلية مع مراعاة التنافسية الداخلية .

**مفتاح الكلمات :** الحاضنة ، حاضنات الأعمال ، واقع حاضنات الأعمال بليبيا ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، دعم حاضنات الأعمال للدخل القومي .

## المبحث الأول : الإطار العام للدراسة

### المقدمة

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهم أدوات التنمية المستدامة والتي يهتم بها المسئولين عند التخطيط بكل المستويات السياسية والاقتصادية ولاجتماعية ، وهي من أهم الدعائم في عملية تحقيق أهداف الدول وما يدلل على أهميتها إنها تمثل على مستوى العالم نحو 90 – 95 % من

[1] مساعد محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي بجامعة المرقب، khyryalfahm502@gmail.com

[2] مساعد محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي بجامعة المرقب، abdalahaltabeb@il.com

عدد المشروعات ، وتوفر ما بين 35 – 88 % من إجمالي الوظائف ، وتساهم ما بين 29 – 44 % من الناتج المحلي الإجمالي . ( الورفلى, 2006 ، ص12 )

نظراً لأهمية حاضنات الأعمال كأداء من أدوات التنمية الاقتصادية ، وتركز محورها الأساسي حول دعم ريادة الأعمال وتطوير الإبداع من خلال التعاون بين حاضنات الأعمال ، وتأتي أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من كونها تعتبر من الوسائل التي يمكن من خلالها مكافحة البطالة وزيادة دخل الفرد , أي إقامتهم مشاريع صغيرة ومتوسطة خاصة بهم يعملون بها لوحدهم أو مع عدة أشخاص آخرين ، إلاأن هؤلاء يحتاجون إلى دعم الدولة لهم الموارد التدريبية والتعليمية والتمويلية والبنية التحتية في إطار ما يعرف بحاضنات الأعمال لتمكينهم من النجاح في ظل اقتصاد السوق التنافسي الذي لا يسمح بالبقاء إلا للأقوياء . (ابراهيم ، 2008 ، ص8)

هذا وينظر اليوم إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة المولدة لقيمة مضافة وذات نشاطات تكنولوجية على أنها العناصر الرئيسية في توليد فرص العمل والازدهار الاقتصادي أكثر من المؤسسات الكبيرة ، ففي الولايات المتحدة وتبعاً لإحصائيات إدارة المؤسسات الصغيرة ، تتولد 75% من فرص العمل عبر المؤسسات الصغيرة الجديدة أو توسيع المؤسسات القائمة ، آذاك يزداد الاهتمام بترويج الإبداع ونقل أو نشر التكنولوجيا الجديدة كوسائل لإعادة الهيكلة الصناعية وللتنمية عموماً.( سمائي ، 2010 ،ص ص133- 164 )

وحاضنات الأعمال والمشروعات مؤسسات تنموية وغير ربحية تسعى إلى دعم المبادرات الفكرية ، وتقديم المساعدات اللازمة للانطلاق ، وذلك عن طريق تهيئة البيئة المناسبة والتي تستطيع من خلالها الحصول على الخدمات والإجراءات الداعمة ليصبح قادراً على الاعتماد على الذات في سوق العمل .( السنوسي ، 2003 ، ص10)

**مشكلة الدراسة**

تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف إدراك رواد الأعمال والهيئات الوصية في ليبيا للخدمات التي تقدمها حاضنة المشروعات، ولأهمية الدور الذي تؤديه الحاضنة في نجاح المشاريع الريادية، وفي هذا السياق فإن الاحتضان والدعم الذي تقدمة حاضنات الأعمال في ليبيا يكاد يكون محدوداً.

وبالتالي فإن الغرض من الدراسة هو معرفة واقع حاضنات الأعمال في ليبيا والدور التي تلعبه في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وذلك الإجابة على الأسئلة التالية:

1-ما هو واقع حاضنات الأعمال لدى الشباب في ليبيا؟

2-ما مستوى تأثير ما تقدمة حاضنات الأعمال في ليبيا من خدمات إدارية وفنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تحتضنها و درجة تأثيرها في نجاح تلك المشاريع؟

3-هل تعمل الحاضنات على توفير الخدمات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لدى الشباب ومساعدتها في مواكبة التطورات وزيادة قدرتها التنافسية؟

4-فيما تتمثل عناصر نجاح الحاضنات مرتكزاتها الأساسية؟

5-ما أهم عوامل نجاح حاضنات الأعمال في ليبيا؟

**أهمية الدراسة**

إن المكانة التي يحظى بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له أبعاد اقتصادية واجتماعية جعلت الدراسات والأبحاث تهتم بهذه المؤسسات.

ولعل مفهوم حاضنات الأعمال التي طرحت كبديل ونموذج لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لخير دليل على توافقها مع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والمالية ... الخ ، وكما يستمد الموضوع أهمية من العلاقة التشابكية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال.

يمكن أن تبرز أهمية الدراسة لتوجه الدولة نحو دعم وتنشيط برامج الخصخصة بشكل مستمر ، واقتراح آليات جديدة ، لإنشاء حاضنات أعمال تلعب أدواراً مهمة في تأهيل وتحديث المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، يفرضها واقع التوجه الليبي نحو الأخذ بنظام الاقتصاد الحر من ناحية ، والاستعداد لمواكبة تطورات القرن الحادي والعشرين من ناحية آخري.

**هدف الدراسة**

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو البحث في مضمون تفعيل دور حاضنات الأعمال لتنشيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والأثر الذي يمكن أن تحدته في تحقيق التنمية المستدامة ، ومحاولة الوقوف على واقع حاضنات الأعمال في الاقتصاد الليبي , وتهدف هذه الدراسة أيضا إلي إلقاء الضوء على واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بليبيا ، وعرض مجموعة من الصعوبات والمشاكل التي تبطئ من نموها ونجاحها ، والمساهمة في توفير قاعدة معلومات لمساعدة الحاضنات في توفير الدعم المناسب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، واستخلاص بعض النتائج والتوصيات التي تسهم في تحسين فاعلية حاضنات الأعمال في أداء خدماتها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

**المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي وحاضنات الأعمال**

ظهرت الحاجة إلى إنشاء الحاضنات والتي تعتبر إحدى أهم وسائل الدعم والمساندة لتنمية ورعاية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، حيث أن الحاضنات هي مؤسسات تقدم خدمات لشباب يفتقرون إلى المقومات المادية والإدارية ولكن لديهم أفكار واختراعات واعدة يمكن أن تتحول إلى منتجات وخدمات مربحة ، وتقدم الحاضنات إلى المبادرين الذين هم تحت رعايتها مجموعة من الدعم والخدمات التي تتيح لهم الفرص في تأسيس مشروع متكامل بمفردهم فور تخرجهم من الحاضنة .

ويرجع تاريخ حاضنات الأعمال إلى العام 1959 م ، من حيث إقامة أول مشروع في مركز التصنيع في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية ، ليأتي العام 1984 م ، حيث قامت هيئة المشروعات الخاصة " ISBA " بوضع برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات التي وصلت إلى حوالي (30) حاضنة ، وبنهاية العام 1997 م وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حوالي (550) حاضنة. **(المباركي ، 2009 ، ص23)**

**- مفهوم الحاضنات**

تعددت المفاهيم والتعريفات لحاضنات الأعمال سواء على المستوى العربي أو الدولي ، حيث تم تعريف حاضنات الأعمال في تقرير التنمية العربية لسنة 2003 م بأنها " تمثل نمطاً جديداً من البنى الداعمة للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو للمطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون إلى الإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها " . ( المكتب الإقليمي للدول العربية ،2003 : ص ص3-6 )

تعرف ذلك بأنها " عملية ديناميكية لتنمية وتطوير المؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط وذلك بتقديم مختلف المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات .

( رحيم ، 2003 ، ص5 )، وعرفت أيضاً بأنها " مؤسسات تعمل على دعم المبادرين الذين تتوافر لهم الأفكار الطموحة والدراسة الاقتصادية السليمة ، وبعض الموارد اللازمة لتحقيق طموحاتهم ، بحيث توفر لهم بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الأولى الحرجة من عمر المشروع ، وزيادة فرص النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والإدارية بتكلفة رمزية ، ودفع صاحب المشروع إلى التركيز على جوهر العمل وذلك لفترة محددة تتضاءل بعدها العلاقة لتتحول إلى مبادر جديد ". ( طارق ، السالوس ، 2005 ، ص ص12-15 )

مما سبق نستنتج أن الهدف الرئيسي لبرنامج الاحتضان هو إنتاج ناشئة ( خرجين ) ناجحة تفسح فرص جديدة للعمل وأشغالاً مجزية ، وتساهم في إنعاش لأحوال الاقتصادية والاجتماعية ، وفتح

أسواق لتقنيات حديثة ، واستحداث ثروات للاقتصاد المحلي والوطني ، فرسالة الحاضنة يتمحور في سعيها أن تكون مركز تنمية وإبداع ، يعمل من خلال كادر إداري وفني مؤهل من أجل تطوير القدرات البشرية للمبادرين للبدء بتنفيذ مشاريع استثمارية واعدة ، لدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام . (مهدي ،2015، ص7 )

إن وجود حاضنات أعمال متخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يساهم في تقليل مخاطر الفشل التي تتعرض لها هذه المشاريع في دورة حياتها الأولى ، لذا فإن الحاضنة تسعى إلى أن تكون مركز تنمية وإبداع يتم إدارتها من قبل كادر إداري متخصص ومؤهل وقادر على تطوير قدراتها التنافسية . ( شلبي ، 2006 ، ص ص31-33 )

ويمكن معرفة أثر حاضنات الأعمال من خلال الشكل التالي :

**شكل رقم (1)**

**اثر حاضنات الأعمال في المجتمع**

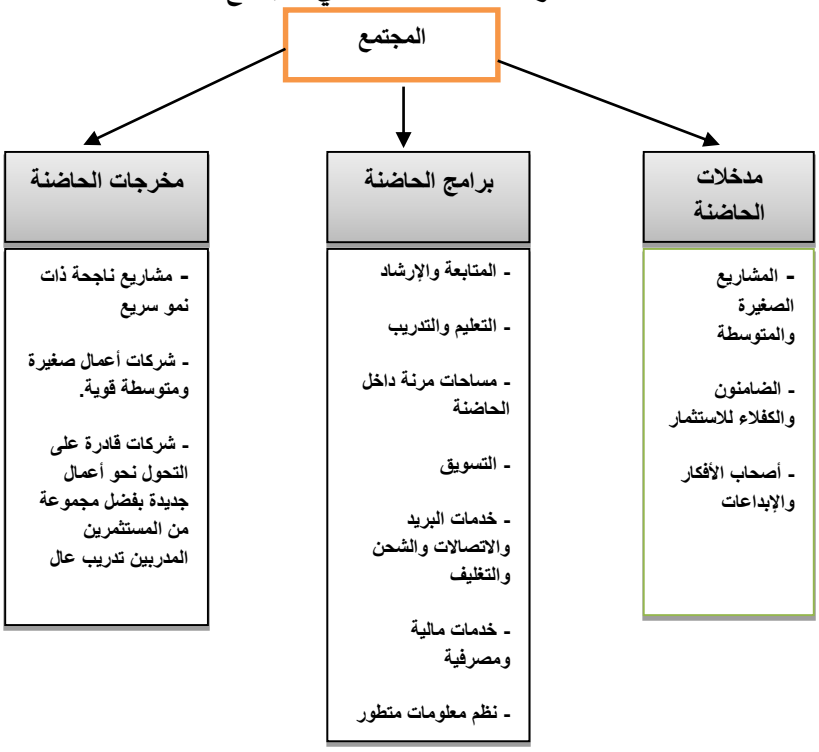


المصدر ( طاهر وآخرون ، 2010 ، ص16)

**- الأدوار الاقتصادية لحاضنات المشروعات**

تتعرض المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة الناشئة للعديد من المخاطر التي قد تعيق نموها وتطورها ، وتسهم في فشلها وانهيارها، حيث تشير التجارب في العديد من الدول أن نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لا يتم رعايتها في الحاضنات تنخفض إلى أقل من 50% ، بينما ترتفع نسبة نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ترعاها الحاضنات إلى ما يزيد عن 80% ، وعليه فالحاضنات تسعى إلى:( الشيراوي ، 2005 ، ص ص45-48 )

- تشجيع وخلق وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة : من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي والإداري والتسويقي ورعاية المشروعات الجديدة في مرحلة البدء والنمو، وتسهيل بدء المشروع والتوصل إلى شبكة دعم مجتمعي وإقامة مجموعة من الخدمات الداعمة والمتميزة.

- تنمية المجتمع المحلي : من خلال تطوير وتنمية بيئة الأعمال المحيطة بها ، وجعل الحاضنة نواة تنمية إقليمية ومحلية ، ومركزاً لنشر روح العمل الحر لدى جموع الشباب الراغبين في الالتحاق بسوق العمل.

- دعم التنمية الاقتصادية : وذلك بتحقيق معدلات نمو عالية للمشروعات بالحاضنة ، وذلك من خلال العمل على تسهيل توطين وإقامة عدد من المشروعات الإنتاجية والخدمية الجديدة في هذا المجتمع ، والتي تعتبر في حد ذاتها إحدى أهم ركائز التنمية الاقتصادية لهذا المجتمع.

- دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية : تركز الحاضنات التكنولوجية على رعاية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية وتحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ .

- دعم وتنمية الموارد البشرية وخلق الفرص : تنمية مهارات وروح العمل الحر والقدرة على إدارة المشروع تمثل أهم تأثيرات وجود حاضنات المشروعات في أي مجتمع بالإضافة إلى العمل على خلق فرص عمل. ( سماي ، 2010 ، ص ص133-164)

- اقتراح أفكار جديدة تساهم في خلق مشروع إبداعي جديد وتطوير المشروع القائم.

- تمكين المبتكرين والمخترعين من تجسيد أفكارهم في منتجات أو عمليات قابلة للتسويق.

- توفير الدعم والتمويل ، الخدمات الإرشادية والتسهيلات .

- تقديم الأبحاث والمعرفة والتدريب .

- المراجعة الدورية لعمليات التشغيل والرامية لتحقيق الأهداف المسطرة .

- العمل على ربط المشاريع الجديدة مع السوق من خلال تكوين حلقة مشتركة بين هذه المشاريع والمشاريع الموجودة أصلا.

- توفير مكان مؤقت من اجل إقامة المشاريع ،وهذا يساعدها على تبادل الخبرات والمعلومات بين المشروعات المختلفة في الحاضنة .( الحناري ، صالح ، 1999 ، ص ص60-66)

**- معوقات حاضنات الأعمال**

رغم أهمية الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال إلا أنه توجد العديد من القيود التي تعيق فعاليتها ودورها ، ومن بين هذه المعوقات ما يلي:(عتياني ، رنا ، 2004، ص ص54-68 )

- قد يرتفع مستوى طموح المؤسسات المحتضنة في حين تكون قدرات الحاضنة المالية والبشرية محدودة.

- تتعلق المشكلة الثانية بجودة ونوعية الاتصالات ورد فعل الأطراف التي تستهدفها الحاضنة لتسهل عمل المؤسسة المحتضنة.

- الاعتمادية أي اعتماد المؤسسات المحتضنة على الحاضنات في مختلف المجلات.

- اختلاف أهداف المؤسسة المحتضنة والحاضنة خاصة فيما يتعلق بدرجة الخطر التي ستتحمله الحاضنة عند تقديم المساعدات المالية أو حتى ضمان إمام المؤسسات التي تمنح القروض.

**- أهم أنواع الحاضنات :** ( الشبراوي ، 2009 ، ص77 )

**1- حاضنات المشاريع العامة**

وهي الحاضنات التي تتعامل مع المشاريع الصغيرة ذات التخصصات في مجال الإنتاج والصناعة والخدمات ، وتعمل الحاضنات على تطوير الأعمال الزراعية والصناعية والهندسية ذات المهارات الحرفية المتميزة .

**2- الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية**

وهي الحاضنات التي تؤسس داخل الجامعات ومراكز البحث العلمي وتقدم كل الدعم العلمي والتكنولوجي إلى مشاريع من نجاحها ، وذلك من خلال الاعتماد على الإمكانيات المادية والبشرية للجامعات والمتمثلة بالمعامل والمختبرات والأساتذة ، وساهمت هذه الحاضنات بشكل كبير في دعم وتطوير الاقتصاد الوطني .

**3- حاضنات الأعمال الدولية**

وهي الحاضنات التي تركز على التعاون العلمي والتجاري بين الشركات في عدة دول من أجل تعزيز موقعها في الأسواق العالمية .

**4 – الحاضنات المفتوحة**

وهي الحاضنات التي تقام قرب المشاريع الصناعية وتقدم كافة الخدمات لدعم المشاريع المحيطة بها وتقدم هذه الحاضنات كوسيط بين المشاريع والجامعات .

**5 – الحاضنات المتخصصة**

وهي الحاضنات المتخصصة في مجالات محددة وإبداعية وتعمل على احتضان الأفكار الجديدة في استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها .

**6 – الحاضنات التكنولوجية للدارسين**

وهي الحاضنات التي أقيمت في الجامعات الصينية ، وتهدف إلى وضع برامج خاصة للطلبة الدارسين خارج الصين وتشجيعهم للعودة إلى الوطن.

**7 – الحاضنات الافتراضية**

وهي الحاضنات التي تقام داخل الجامعات ومراكز البحث العلمي ، حيث تعمل على تسويق منتجات الشباب من خلال المواقع الافتراضية على شبكة الإنترنيت مهما اختلفت أنوع الحاضنات ، فإن فترة عملها لتقديم الدعم للمشاريع محددة ، ويمكن أن تمتد من 1– 3 سنوات حسب طبيعة الخدمات التي تقدم ، ويمكن توضيح عمل الحاضنة كما في الجدول التالي :

**جدول (1)**

**أسلوب عمل الحاضنات**

| مرحلة قبل الاحتضان سنة واحدة | مرحلة الاحتضان 1 – 3 سنوات | مرحلة بعد الاحتضان سنة واحدة |
|---|---|---|
| الخدمات المقدمة<br>- خدمات البحث العلمي<br>- التدريب<br>- التخطيط | - خدمات التكيف في عالم الأعمال<br>- الخدمات الاستشارية<br>- خدمات التسويق<br>- الخدمات القانونية<br>- الخدمات المحاسبية<br>- الانضمام إلى شبكات الأعمال | - خدمات التسويق<br>- خدمات الدعم الخاص |

المصدر: ( طاهر وآخرون ، 2010 ، ص80)

**-شروط نجاح حاضنات الأعمال**

لضمان تحقيق النجاح في مشاريع الحاضنات هناك شروط منها :

**1- ضرورة وجود مستشار أو مدير للحاضنة**

يساهم في خلق المناخ المحفز والايجابي للمؤسسات المحتضنة ، لهذا يجب توفر فيه بعض مهارات الإدارة، والتسويق ، والمحاسبة ، واكتشاف التغيرات المفاجئة والمشاكل قبل وقوعها .

**2- دعم المجتمع**

كلما ساهمت الحاضنة في تحقيق أهداف المجتمع والمساهمة في التنمية الاقتصادية كلما تمكنت من كسب الدعم المعنوي والعلاقات التجارية لمنطقتها وكسب دعم المؤسسات الكبيرة والجامعات وحتى الدعم الحكومي .

**3-انتقاء مشروعات الحاضنة**

يجب تحديد وتوضيح معايير الاختيار حتى تزيد فرصة اجتذاب الأفكار الناجحة ، فمن هذه المعايير ( تقديم خطة عمل تفصيلية ومحددة – القدرة على النمو السريع – تقديم صاحب المشروع لاختراع أو فكرة جديدة).

**4-إمكانية الحصول على التمويل**

على الحاضنة أن تجمع كل المعلومات عن مختلف مصادر وأنواع التمويل البنكي أو المؤسسي والمنح وصناديق القروض وكبار المستثمرين ، وأن تكون حلقة وصل بين المؤسسات المحتضنة والممولين .

**5-خلق فرص النجاح**

إن وجود علاقات مع المؤسسات المحلية الرئيسية وصلات وطيدة بالصحافة والمدير الناجح والمؤسسات متخرجة ناجحة كل هذا يساهم في تحسين صورة الحاضنة.

**6-التقييم والتحسين المستمر**

يتطلب نجاح الحاضنة تقييم عملياتها وأدائها باستمرار ولا يقتصر ذلك على المؤسسات المحتضنة فقط وإنما حتى المؤسسات المتخرجة ، فهذه المعلومات تساهم في تخطيط وتقديم خدماتها وتسويق نفسها واجتذاب مشروعات ذات نوعية واعدة ومتوقع لها النمو والازدهار.

**- المشاكل التي تواجه الحاضنات**

بالرغم من الآثار الاقتصادية التي قد تتركها الحاضنات ، وبالرغم من الدور الذي تلعبه في خدمة المشاريع والأفراد ، إلا إنها قد تواجه بعض المشاكل التي تحد من فعاليتها أو قد تأثر على دورها ، ويمكن إجمال هذه المشاكل فيما يلي :

1- قد تواجه الحاضنة في بعض الأحيان مشكلة الاعتمادية التي قد تنتجها الشركات المحتضنة واعتمادها على الحاضنة في القيام بكافة أعمال المشاريع الخاصة بها.

2- عدم حصول الحاضنة على كافة وسائل الدعم من المجتمع المحلي التي تنتمي إليه وخاصة في بداية تأسيسها الأمر الذي يؤثر على طبيعة الخدمات وحجمها والتي يكون بالإمكان تقديمها

وتوفيرها وخاصة المساعدات المتعلقة بالتمويل ، والتي تشكل حجر الأساس لكل من الحاضنة والمشاريع المحتضنة .

3- التوقعات المرتبطة لمدى حجم الخدمات التي كان بالإمكان الحصول عليها من قبل المشاريع وخاصة الفنية والإدارية والمالية وبالتالي خيبة الأمل من عدم تلبية الحاضنة لهذا الطلب على مستوى الطموح . **( أبو قحف ، عبد السلام** ، 2002 ، ص ص80-81)

**- معايير الحكم على أدوار حاضنات الأعمال**

نظراً للدور الذي تحاول أن تلعبه الحاضنات في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة يجب التأكد من فعالية هذه الخدمات و مدى نجاحها بالفعل في نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ويتبين لها ذلك من البيانات التي تصدرها الحاضنة عن المشاريع التي تم احتضانها ودرجة نجاحها.

هذا بالإضافة إلي انه يمكن الحكم على مدى نجاح الحاضنة من خلال عدد الأفراد الذين يستفيدون من خدمات الحاضنة وعدد المشروعات التي تنجح وتستمر في السوق بعد التخرج من الحاضنة ، هذا ولا ننسى حجم المنتجات التي تنتجها المشاريع ومدى قدرتها على تحقيق الجودة ومنافسة المنتجات من الشركات الأخرى ، وهناك من يحكم على نجاح الحاضنة من خلال نسبة المشروعات التي تستمر داخل الحاضنة وتستمر في الحصول على الخدمات المساعدة لها نتيجة الشعور بتأثيرها في المشاريع نتيجة لانتسابها لهذا النوع من المؤسسات .(هيكل ، محمد ، 2003 ، ص20)

**- نبذه عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

ليس هناك تعريف رسمي أو مثالي متفق عليه لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، إذ أن التعريفات المستخدمة تتفاوت في معانيها ما بين الدول ، إلا أن جميعها ترتكز على موضوع " العمالة " بصورة عامة ، فإن المؤسسة ذات الحجم الصغير والمتوسط هي تلك التي تستخدم أقل من 500 عامل ، بالرغم من أن العديد من الدول تستند إلى مقياس ادني يتراوح بين ( 100 – 300 ) عامل .

أظهرت الدراسات التي أجريت على بعض الاقتصاديات القوية ومنها اقتصاد معظم الدول الأوربية ، أن اقتصاد هذه الدول يعتمد أساساً على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حيث نجد مثلاً أن 70% من جميع الشركات في المملكة المتحدة ، يعمل فيها أقل من مائة شخص وتعتبر شركات صغيرة ومتوسطة ، من هذا المنطلق ومن أجل المحافظة على النمو الاقتصادي في هذه الدول كان لابد من العمل على الحفاظ على ديناميكية وحيوية هذا القطاع الهام من الاقتصاد القومي . (الشيراوي ، 2007 ، ص ص55-58), ونظراً لان تطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الأساسية الواردة في سياسات وبرامج التنمية الصناعية ، فقد يطرح مثل

هذا الارتباط تساؤلاً ضمنياً حول ماهية السياسات والبرامج والاستراتيجيات ذات العلاقة بالحاضنات ، ولتفعيل دور الحاضنات في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ينبغي أن: (قفشه ، 2010 ، ص3 )

- توفر الاستراتيجيات المتطورة والعناصر البشرية القادرة على احتضان الأفكار، والتخطيط طويل المدى ، والتركيز على احتضان المشروعات الجديدة والمشروعات في مرحلة النمو.

- التأكد من احتياجات تلك المشروعات لبرامج الاحتضان وهي ملائمة لهذه الاحتياجات للخدمات والبنية الأساسية للحاضنة .

- تركيز خدمات الحاضنة واستخدام كامل مساحته الخدمة المشروعات الملتحقة ،حسن إدارة الوقت من جانب مدير الحاضنة لتنمية القيمة المضافة للمشروعات الملتحقة بالحاضنة ، التقييم المستمر , ضمان التطوير المستمر وحسن الأداء ،إضافة للاستعانة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة لتسويق خدمات تلك المشروعات.

- اختزال الإجراءات الحكومية والروتينية من خلال شبكة المعلومات والاتصالات المتخصصة والاستفادة المثلى من برامج الحكومة الالكترونية .

- توفير التكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة "صناعات مغذية" والمشروعات الكبيرة من خلال تقديم مستلزمات الإنتاج وتنويعها.

- خلق فرص تدريبية لتخريج دفعات من العمالة الماهرة والكفاءات الإدارية التنظيمية المناسبة وكذلك تقديم قاعدة بيانات مناسبة للاطلاع على الأفكار الجديدة والمتطورة للمشروعات ومراعاة عدم تكرارها بالقدر الذي ينعكس إيجابًا على إنتاجيتها.

-تقديم الحاضنات لتسهيلات بنكية وائتمانية للمشروعات المحتضنة ، تقديم الحوافز للمشروعات المتميزة بالحاضنة واستخدام مراكز للفحص والجودة لتقديم منتجات ملائمة لظروف الطلب العالمي.

- تبني خطط مستقبلية محددة لإزالة المعوقات الخارجية والداخلية لاستقرار تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

**- مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة**

تتسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعقيد وعدم الاتساق ، وهناك العديد من المفاهيم التي تُستخدم حالياً من قبل مختلف الدول والهيئات العامة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وفيما يلي بعض المفاهيم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

- يقصد بالمشروعات الصغيرة تلك المشروعات التي يكونها شخص واحد إلى عشرة أشخاص ، وهي عادة ما تكون مشروعات أُسرية ذات نشاط محدود قد يكون حرفي أو خدمي أو إنتاجي ، أما المشروعات المتوسطة التي يصل المساهمين فيها إلى خمسون شخص وعادة ما تكون مشروعات إنتاجية.(حسين الجمال ، 2005 ، ص2)

- وجاء في المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاتحاد الأوروبي بأنها مصنفة على النحو الآتي: ( الشلحي ، 2005 ، ص1 )

مشروعات متناهية الصغر من 1 – 9 عمال .

مشروعات صغيرة من 10 – 49 عامل .

مشروعات متوسطة من 50 – 250 عامل .

- في ليبيا جاء مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل سابقاً رقم (321) لسنة 2002 م على النحو التالي :

هي مؤسسات أهلية ( قطاع خاص ) إنتاجية وخدمية ، وأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستوعب القوى الشابة ، وتتوفر فيها المواصفات الفنية والإدارية والتقنية الملائمة لتشغيلها بكفاءة ، ولا يزيد عدد العاملين عن (50) عامل ، ولا يزيد قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي عن (5) مليون دينار كحد أقصى .

**- تصنيف المشروعات الصغيرة**

-تصنف المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما هو مبين في الشكل التالي :

**شكل ( 2 )**

**تصنيف المشروعات الصغيرة**

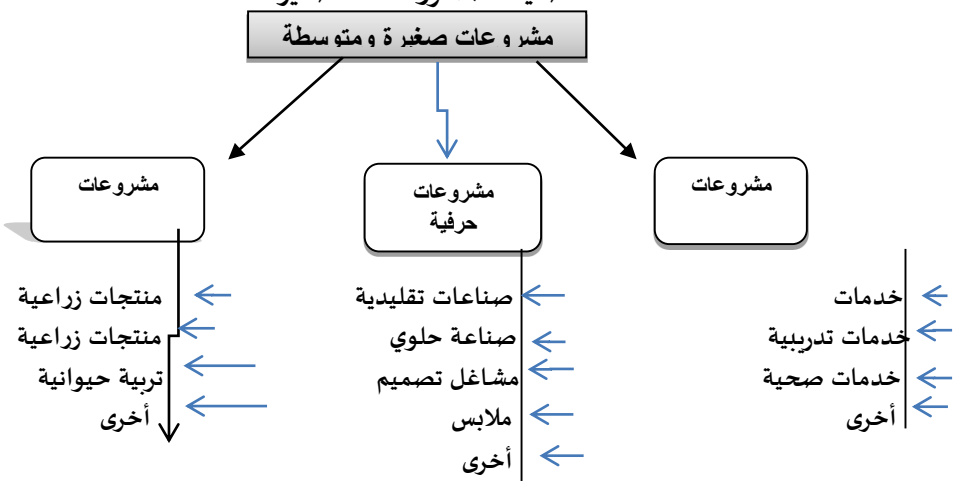

المصدر: ( الجمال ، ص5)

تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط

**- أهمية إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**

لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة وبالأخص في مجال التنمية ، ويمكن تحديد أهمية إقامة مثل هذه المشاريع في الآتي : (دردیرة ، 2005 ، ص 2 )

1- تشكل نواة للمشروعات الكبيرة .
2- توفر فرص عمل متنوعة وبتكليف رأسمالية منخفضة.
3- عامل مهم لتنمية المناطق الريفية ، وتقليل الهجرة من الأرياف إلى المدن (الحضر) ، بل قد تساهم في تحقيق الهجرة العكسية.
4- تستخدم الموارد المحلية بدرجة كبيرة.
5- تتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية.
6- دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي.

**- أهمية المشروعات الصغيرة للاقتصاد القومي**

تعتبر المشروعات الصغيرة هي أصل المشروعات باعتبار نشأتها منذ قديم الزمن ،بينما ظهرت المشروعات الكبيرة خلال القرن الماضي وبصفة خاصة بعد ظهور أفكار آدم سميت وما ارتبط بهما من قيام المصنع بمفهومة الحديث أو المشروع الكبير، فقد دعا البعض إلى ضرورة وضع مبادي ومفاهيم ملائمة لطبيعة المشروعات الصغيرة ، وزادت هذه الدعوة نظراً للأهمية التي تلعبها تلك المشروعات في دعم المشروعات الكبيرة ، والمساهمة معها في حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العديد من الدول العربية كالأمية ، وعدم التوازن الإقليمي ، وضعف الإمكانيات المادية لبعض الدول ، بالإضافة إلى مشكلة البطالة وما ينتج عنها من تطرف بكافة أشكاله.

فقد وصلت البطالة في مصر إلى 8% ، وسوريا إلى 15% ، وفي تونس إلى 16.6% ، وفي الأردن إلى 15% ، إلى 18% في لبنان ، 19% في المغرب ، 30% في ليبيا . ( إحصاءات التعبئة العامة والإحصاء ، 2001 ، ص3) , ومقارنة هذه النسب بنسبة البطالة بإحدى الدول المتقدمة التي تلعب المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في اقتصادها وهي اليابان نجد أن نسبة البطالة بها وصلت إلى 4.7% ، حيث تساهم هذه المشروعات في توظيف ما يزيد عن 70% من العمالة في اليابان ، وفي أمريكا توليد 11.2 مليون وظيفة خلال الفترة من (1995 – 2000 م) ، وساهمت المشروعات

الصغيرة التي يعمل بها أقل من 100 عامل بـ 84% منها , ومن المفروض أن تشكل هذه التجربة وغيرها حافزاً منشطاً للتنمية في الدول العربية بحيث يزداد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة كقطاع حيوي في الاقتصاد القومي .

لذلك يعتبر الاهتمام بالمشروعات الصغيرة في الدول العربية ضرورة ملحة تفرضها ظروف وأحداث البيئة الخارجية والداخلية .

**- الصعوبات التي تواجه إقامة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**

من المفيد التعرف على الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك للمساعدة في تقديم مقترحات عملية لإقامة مثل هذه المشروعات ، ومن أهم الصعوبات التي توجه هذه المشاريع في مختلف الدول وهي كما يلي : ( صالح يوسف ، دردير ة ،مرجع سبق ذكره ، ص1 )

1- قلة وجود مؤسسة مستقلة تعنى بشؤون المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

2 - قلة توفر مناطق مهيأة خاصة لأغراض الصناعة مكتملة البيئة التحتية ومجهزة بالخدمات الأساسية لإقامة المشروعات المعنية .

3- الاعتماد على العمالة الوافدة ، وعزوف العمالة الوطنية عن العمل في المشروعات خاصة الإنتاجية .

4- تقديم القروض دون وجود متابعة أثناء التنفيذ والتشغيل ودون تقديم أي مساعدات في مختلف مراحل تطور المشروع.

5- المعاناة من المشاكل التسويقية الضاغطة خاصة فيما يتعلق بمنافسة المنتج الأجنبي سواء بالداخل أو الخارج .

6- قلة وجود برامج لإرشاد الخرجين والباحثين عن العمل إلى المشاريع المجدية والمطلوب الاستثمار فيها.

7- قلة الاهتمام بثقافة المناطق الريفية ودراسة المشروعات التي تتفق مع بيئتها وقدرات القاطنين بالريف.

**تجارب الدول في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**

تجارب الدول مصنفة حسب طبيعة المنظمات أو الشركات الداعمة كما هو في الشكل التالي :

**شكل (3)**

**تجارب الدول مصنفة حسب طبيعة المنظمات أو الشركات الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة**

المصدر: ( مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ، 2006 ، ص4 )

**مؤشرات عن تجارب الدول في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة**

**التجربة الآسيوية** :( رمضان السنوسي ، 2005 ، ص62 )

**- الهند**

يضم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند أكثر من 3 ملايين وحدة صناعية تشارك بنسبة 35% من حجم المنتجات الهندية ، حيث يبلغ النمو السنوي لهذا القطاع 11.3% , وتبلغ قوة التوظيف في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 17 مليون منتج ينتجون ما يعادل 107 مليار دولار سنوياً من إجمالي الناتج القومي الهندي .

**- الصين**

المشروعات الصغيرة والمتوسطة مسئولة عن حوالي 60% من الناتج الصناعي الصيني ، يعمل بهذه المشروعات حوالي 75% من قوة العمل في المدن الكبرى ، وهي إحدى الوسائل الناجحة في استيعاب المسرحين من القطاع العام المملوك للدولة .

**- كوريا**

يضم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كوريا حوالي 2.4 مليون وحدة ، 99% من الشركات الصناعية في كوريا مشروعات صغيرة ومتوسطة ، وتساهم بحوالي 50% من إجمالي القيمة المضافة ، و تستوعب 69% من قوة العمل .

**2-التجربة الأوربية والأمريكية**

يبين الجدول التالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الإجمالي في أوروبا وأمريكا :

**جدول (2)**

**المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الإجمالي في أوروبا وأمريكا**

| البلدان | نسبة التشغيل في المؤسسات الصغرى والمتوسطة (% ) | المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%) |
|---|---|---|
| الولايات المتحدة | 53.7 | 48 |
| ألمانيا | 65.7 | 34.9 |
| بلجيكا | 72 | - |
| كندا | 66 | 57.2 |
| الدنمرك | 77.8 | 65.7 |
| إسبانيا | 63.7 | 64.3 |
| فنلندا | 52.6 | - |
| **البلدان** | **نسبة التشغيل في المؤسسات الصغرى والمتوسطة (%)** | **المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)** |
| فرنسا | 69 | 61.8 |
| ايطاليا | 49 | 40.5 |
| اليابان | 73.8 | 57 |
| المملكة المتحدة | 67.2 | 30.3 |

المصدر :( السنوسي ، ص62 )

**- واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا**

أصبح من الضروري الاهتمام أكثر بتطوير وتشجيع إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة بل ودعم هذا التوجه بكل الأساليب المتاحة كونه المجال المعتمد عليه لتشغيل الأعداد المتزايدة من الشباب والي يتطلب توفير فرص عمل لها وكذلك السبيل لتنمية المجتمع تنمية شاملة .

ظهرت العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة بليبيا يفتقر معظمها للقدرة على الابتكار والتجديد ، حيث اعتمدت معظمها على العشوائية في اختيار طبيعة النشاط دون التركيز على متطلبات وحاجيات السوق الحقيقية ، هذا ما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل .

وتشير الدراسات المتخصصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأن معظم منتجات هذه الصناعات تتشابه وتركز على منتجات استهلاكية مثل المنتجات الغذائية ومستلزمات الديكور التي تستهدف جميعها السوق الاستهلاكي المحلي ، وجاءت دراسة السوق الليبي متوافقة مع ما أشارت له الدراسات ، حيث تبين أن أكثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة انتشاراً هي : ( أبوبكر ، بدوي ، 2005 ، ص6 )

**1-** صناعات غذائية .

**2-** صناعات مواد بناء وكهرباء وأشغال عامة .

**3-** صناعات أثاث ومواد منزلية .

**4-** خدمات اتصالات وبريد .

**5-** قرطاسيه ومواد مكتبية .

**6-** بعض الصناعات التقليدية ( لا تكاد تذكر) .

**7-** خدمات طبية ( عيادات ومصحات علاجية ) .

**8-** خدمات النقل والمواصلات .

**9-** فنادق ومطاعم ومقاهي .

**10-** معامل خياطة ملابس والصناعات الصوفية .

**11-** صناعات الصيد البحري .

تبنت ليبيا المشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ أكثر من عقدين بشأن برنامج الأسرة المنتجة و التشاركيات الجماعية الإنتاجية والخدمية ، وتولت الأجهزة التنفيذية المختلفة وضع الخطط والبرامج لمساندة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتم استحداث عدد من المصارف والصناديق المتخصصة لإقراض الراغبين بإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، خلال سنة 2000 ف.

في سنة 2001 ف خُصص بالميزانية العامة (400) مليون دينار ليبي لتنفيذ برنامج التحول للإنتاج استفاد منه حتى الآن (22646) مواطناً ، وبلغ عدد الأنشطة التي منحت لها قروض عدد (6329) نشاطاً إنتاجياً ، وعدد(1419) نشاطاً خدمياً .

كما خصصت ميزانية التنمية لسنة 2002 م مبلغ ( 195 ) مليون دينار للمصارف وصندوق التحول للإنتاج لإقراض المشروعات الداخلة باختصاصها ، بالإضافة إلى برنامج توسيع قاعدة الملكية

بتمليك الشركات والوحدات الاقتصادية للعاملين بها بعد تقييمها فنياً ومالياً واقتصادياً والذي شرع في تنفيذه بهدف التقليل والاعتماد على القطاع العام وتشجيع القطاع الأهلي ( الخاص ) على المساهمة بفاعلية أكثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

**- الصعوبات والمشاكل التي تبطئ نمو ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بليبيا**

بالرغم من الجهود الجبارة التي بذلت في السابق والتي تبذل حالياً والأموال التي وظفت لإقراض الشباب لإقامة مشروعات إنتاجية وخدمية تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها تواجه الصعوبات التي يمكن تصنيفها إلى أربع محاور تم ترتيبها وفقاً لدرجة أولوية ضرورة الاهتمام بها ومراعاتها أثناء معالجة هذه الصعوبات وهي :

**أولاً – الصعوبات التمويلية :**

استعرض الدكتور أحمد مهذب الشلحى ( استشاري في الجهاز المركزي للبحوث والتصنيع ) تجربة قام بها مصرف التنمية بليبيا للمساعدة في إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة ، ويمكن تلخيص هذه التجربة في الخطوات التالية : (أحمد مهذب ، الشلحى ،مرجع سبق ذكره ، ص3 )

1- يفترض مصرف التنمية نشاطات محددة يقوم بتمويلها من خلال قرض ميسر لتغطية تكاليف المعدات المستوردة من الخارج تصل للزبون بنسبة 70% من إجمالي التكاليف ويتم ترجيع قيمة القرض على مدى سنة على أن لا يشمل القرض تكاليف الإنشاءات المدنية ولا أية مصاريف محلية خاصة بالمشروع .

2- يقوم المستفيد بتقديم رهن بما يوازي قيمة المشروع بالإضافة لاعتبار المعدات مرهونة للمصرف لحين تسديد كامل قيمة القرض .

3 - تقدم للمصرف الآلاف من الراغبين في إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة ، تمت الموافقة على بعض منها ورفض بعضها .

من خلال دراسة التجربة السابقة يتبين أن نسبة مساهمة مصرف التنمية التي تصل إلى 70% كحد أعلى من قيمة المعدات لابد أن يُغطي المستفيد زيادة عليها ، 30% الباقية بالإضافة إلى تكاليف التجهيزات المحلية من مباني لاستيعاب معدات المشروع إلى غيرها من المصروفات المبدئية ، مما سبق يمكن الحكم على أن المتقدم للاستفادة من خدمات هذا المصرف عليه أن يوفر رأسمال جيد للبدء في مشروع صغير أو متوسط ، بمعنى أن الخرجين والشباب العاطلين عن العمل لا يملكون رأسمال كافي لذلك وهذا يحكم عليهم مسبقاً بعدم استفادتهم من مساعدة المصرف .

بالإضافة لما سبق فإن نوعية الأنشطة التي يدعمها مصرف التنمية ليست دائماً مرغوبة من الراغبين في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، حيث انحصرت في معدات المخابز والحلويات ومعدات الورش وبعض معدات الصيد والخياطة والمشاغل .

يقودنا ما سبق إلى التساؤل التالي :

**كيف تم الاستفادة من هذه القروض ؟ وهل نجحت قروض مصرف التنمية في توفير مواطن عمل لشريحة واسعة من الشباب الباحثين عن العمل ؟**

يؤسفنا القول بأن أغلب المعدات المستوردة قد قام أصحابها ببيعها والتصرف فيها( قبل أن يتم تركيبها في أغلب الأحيان) لتنتهي في أيدي أصحاب رؤوس الأموال الذين قاموا بتوظيفها بأسلوبها الخاص لتموت فكرة العديد من المشروعات في مهدها قبل الميلاد .

**ثانياً – صعوبات تنظيمية :**

معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة بليبيا لا تمتلك هياكل تنظيمية واضحة ولا يوجد بها خطط وسياسات واضحة وأهداف محددة بدقة ، ومعظم هذه المشروعات تعتمد على الأسلوب المركزي في إدارتها ، كذلك تفتقر للخبرة في بناء سياسة واضحة لتسويق منتجاتها ، وذلك لضعف إدراكهم وتتبعهم للتشريعات النافذة بالخصوص.

**ثالثاً – صعوبات إدارة هذه المشاريع :**

تتمثل هذه الصعوبات في العمليات اليومية التي يقوم بها المشروع من إنتاج أو خدمة وعملية تسويق المنتج أو الخدمة وكذلك مراقبة النتائج المتعلقة بهذه العمليات بالإضافة إلى مراقبة التشريعات القانونية المعمول بها في البيئة الليبية والتي تتصف بعدم الاستقرار النسبي فيما يخص هذا المجال .

**رابعاً – صعوبات تتعلق بالتنافسية :**

يوجه أصحاب هذه المشاريع مشكلة ارتفاع تكاليف الإنتاج وهذا ما يحد من قدرتهم التنافسية الداخلية مع المشروعات كبيرة الحجم ، كذلك ارتباط قوانين تُحفز الاستثمار بالمشروعات الكبيرة يحد من القدرة التنافسية الداخلية والخارجية لمثل هذه المشاريع ، أيضاً افتقار هذه المشاريع للمهارات في المورد البشري ونقص التقنية يجعلها في مستوى ضعيف من حيث المنافسة للمشاريع الكبيرة في البيئة المحلية.

- **وهناك أيضا عدة أسباب داعمة أدت لعدم نجاح ونمو وتطور هذه المشروعات وهي:**(مجلة القوى العاملة ، 2005 ،ص ص28-29 )

1- قصور المتابعة المستمرة والتقييم الموضوعي لها من قبل الجهات المشرفة المانحة للترخيص بإقامة النشاط أو من قبل جهات التمويل ، حيث اقتصر دور الأول على منح الترخيص والتجديد هو تحصيل الرسوم واقتصر دور الثانية على منح القرض وتحصيل أقساطه.

2- غياب النصح والإرشاد لتوجيه المبادرات الفردية والجماعية للاستثمار في المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية ، وعدم وجود أجهزة متخصصة ذات كفاءة تتولى إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لضمان عدم إغراق السوق المحلي بالمنتجات المتشابهة ولتقديم المساعدة في التسويق ورصد احتياجات المستهلكين .

3- عدم وجود برامج لتدريب المستثمرين الجدد وتأهيلهم ورفع مهارتهم لإدارة أنشطتهم بكفاءة وتحسينها وتطويرها بشكل مستمر .

4- عدم وجود جهة راعية ومشرفة على هذه الأنشطة تقوم بتوفير وتحليل البيانات والمعلومات والدراسات التي تجمعها عن المشروعات القائمة والمواد المستحدثة وإنتاجها وفرص الاستثمار المتاحة والاستفادة من نتائجها في معالجة المشاكل والصعوبات التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

5- عدم تقديم التشجيع الكافي لها كالإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وتخفيض الفوائد على القروض والتسهيلات المصرفية وحمايتها من المنافسة الأجنبية .

6- عدم مساعدتها على تصريف منتجاتها بالسوق المحلي والتصدير للخارج ، وصعوبة إجراءات استيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج .

7- عدم توفر ورش لصيانة وإصلاح الآلات ومعدات المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

8- عدم إقامة معارض دائمة للتعريف بمنتجاتها .

9- تعدد الجهات المراد موافقتها على إقامة النشاط والحصول على القرض ، وعدم وجود دليل يستفيد منه المبادرون للإجراءات التي تتبع لتمويل مشروعاتهم والجهات المسئولة عن استلام الطلبات والبيانات المطلوبة عن مصادر التمويل .

10- صعوبة حصولهم على القروض والتمويل اللازم بشروط ملائمة لعدم كفاية الضمانات التي تستطيع تقديمها.

**- اقتراح مجموعة من السياسات التدريبية التي قد تُسهم في دعم الشباب**

يلعب التدريب دوراً مهماً في دعم ومساندة الشباب ، حيث يشجعهم على الاعتماد على أنفسهم وبناء الثقة في أدائهم وإعطاء روح المبادرة للخوض في مجالات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بناءً على ما اكتسبوه من مهارات وقدرات . تأتي أهمية التدريب على مثل هذه المشروعات ليس فقط

لاعتبارات إعانة الفرد على الحصول على عمل ولكن تمتد أيضاً لاعتبارات زيادة القدرة الإنتاجية وضمان استدامة المشروع الصغير لما لهُ من أثر دائم وغير منقطع على المناطق التي أُنشأ بها المشروع .

ومن خلال ما سبق يمكن اقتراح مجموعة من السياسات التدريبية للشباب الليبي والتي تمكنهم من إدارة مشروعات صغيرة في محيطهم الاجتماعي ، وهذه البرامج هي :

1- التدريب على الأساليب التي تمكنهم من تسويق منتجاتهم في إطار التشريعات والقوانين الجارية المعمول بها.
2- الاهتمام بتطوير المهارات المكتسبة للشباب وصقلها وقولبتها في إطار الأعمال التي تدر دخلاً عليهم وإشعارهم بقيمة المهارات التي يمتلكونها ومدى أهميتها لهم كمورد رزق وأهميتها كأداة لدعم التنمية في مجتمعهم .
3- تنظيم الندوات والمحاضرات وورش العمل كأسلوب من أساليب التدريب وذلك للتوعية بأهمية العمل في إحداث التنمية المستدامة للمجتمع .

**- تحفيز القطاع الخاص (الأهلي) في ليبيا لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة**

فيما يلي مجموعة من النقاط الأساسية التي تجعل من إنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة فرصة جيدة للقطاع الخاص :

1- لاستحداث مشروعات صغيرة لا يتطلب الأمر رأس مال كبير ، حيث تمثل تكلفة فرص العمل قيمة صغيرة جداً .
2- أغلب من يعمل بمثل هذا النوع من المشروعات هم من أبناء المجتمع المحلي ونادراً ما يكون هناك تواجد للعمالة غير المحلية في مثل هذه المشروعات ، وهذا ما يسهم في توفير النقد الأجنبي .
3- إن الاحتياجات من البنية الأساسية لمثل هذا النوع من الصناعات متواضع للغاية بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة .
4- إن الاحتياجات من عناصر الإنتاج ( الآلات ، المواد الخام ، العنصر البشري ) مقبول .
5- الاعتماد بشكل أساسي على الخامات المحلية .
6- معظمها يعتمد على صناعة سلعة نصف مصنعة أو استخدام مواد ومخلفات موجودة بالبيئة لإعادة تصنيعها.
7- لا تحتاج إلى برامج تدريبية عالية المستوى للرفع من مستوى مهارات معينة ضمن مؤسسات رسمية وذلك لاكتساب العاملين المهارة أساساً .

8- عائد العمل يمثل النسبة الكبرى من عوائد عناصر الإنتاج .

9- يتميز أنشاء مثل هذه المشروعات بمستوى عالي من المرونة وإمكانية التغير السريع للاستجابة للطلب المتجدد والسريع عليها في السوق .

10- المرونة العالية في أماكن العمل ( المنزل ، المتجر ، ورشة صغيرة .....الخ ) .

11- ارتباط هذه المشروعات وبالأخص الحرفية منها بأسواق ( محلية أو إقليمية أو قومية ) لإشباع حاجات ضرورية للمستهلك .

**- الآلية المقترحة لمساعدة دعم هذه المشروعات بما يتماشى مع البيئة المحلية ( مراعاة التنافسية الداخلية والخارجية)**

من أهم أسباب النجاح التي يمكن إذا أُحسن التخطيط لها ووضع السياسات اللازمة لرعايتها ، أن تسهم في أن يحقق هذا البرنامج أهدافه ويكون عنصراً مهماً في تشكيل البنية التحتية الاهتمام بالأبعاد التالية :( رمضان ، السنوسي ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 59-60 ).

- التشريعات .
- الإدارة والقدرات المؤسسية .
- الخدمات المساندة .

**1-التشريعات :**

تعد القوانين والأنظمة المنظمة للمشروعات الصغيرة المظلة التشريعية التي يساعد وجودها كماً ونوعاً في دعم هذه المشروعات ، كما تعتبر هذه القوانين والأنظمة من العناصر المهمة في البنية التحتية للسياسات اللازمة لإنشاء وتطوير وتحسين أداء المشروعات الصغيرة ، ومن هذه الأمور التي تعالجها التشريعات في شأن الإقراض لفئة الشباب ما يلي :

- تسهيل إجراءات الترخيص والتسجيل ، كثيراً ما تؤدي تعقيدات هذه الإجراءات إلى عرقلة المقبلين على القروض الشبابية والمشروعات الصغيرة وإحجامهم عن الانخراط في مثل هذه البرامج لكثرة متطلبات إجراءات التسجيل والترخيص وبعثرتها بين الإدارات المختلفة ، ما يرافق ذلك من بيروقراطية .

- تشجيع الشباب القائمين على المشروعات الصغيرة على تأسيس الجمعيات وتوفير الإطار القانوني لها .

- تشجيع المظلة التشريعية المناسبة لمؤسسات الإقراض والتمويل ومؤسسات ضمان القروض بشروط ميسرة للشباب المقبلين على هذه البرامج .

- وضع بعض المحفزات الموجهة للبنوك لإقراض المشروعات الصغيرة عن طريق دعم سعر الفائدة بين القروض المقدمة للمستثمرين وقدره 14 أو 16 % والسعر المقدم للمشروعات الصغيرة وقدره 7% .

- العمل على خفض نسبة الفائدة الحالية كمحفز إضافي لبعض المشروعات الصغيرة المراد تنميتها .

- مشاركة ممثلين عن جمعيات رواد الشباب للمشروعات الصغيرة باللجان الفنية المختلفة ذات العلاقة المباشرة بالإقراض الشبابي .

- تنظيم شؤون العاملين في المؤسسات الصغيرة وتوفير الغطاء التشريعي اللازم لهم بما يضمن المحافظة على حقوقهم من حيث إخضاعهم لنضام الضمان الاجتماعي ونظام الخدمات الصحية .

**عند اعتماد هذه التشريعات سيسهم ذلك في :**

1- تحديث المعدات وتحسين التكنولوجيا المستخدمة .

2- منع التنافس الزائد عن الحد .

3- وضع أسس مناسبة للتعاقد من الباطن .

4- ضمان الفرص العادلة لأنشطة الأعمال.

**2-الإدارة والقدرات المؤسسية :**

يعد النقص ، بل الافتقار في أغلب الأحيان إلى القدرات الإدارية والتنظيمية والتسويقية من التحديات الرئيسية التي تواجه المقبلين على برامج تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة ( كما سبق الإشارة ) بسبب طبيعة هذه البرامج والمنشآت ، والتي تعتمد إلى حد كبير على المبادرة الفردية ، ولتفادي مثل هذه الانعكاسات على هذه البرامج يجب اعتماد سياسات مناسبة تشمل :

- توفير البرامج التدريبية المصممة للمبادرين من الشباب والموجهة بغرض إكسابهم المهارات اللازمة في إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مالية وإدارية وتسويقية ( سبق الإشارة لذلك ) .
- توفير الخدمات الاستشارية وخدمات الخبراء التي تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسرة في مجلات الإدارة والتمويل والتخطيط والتسويق والمحاسبة والأمور القانونية .
- مساعدة الرواد من الشباب المقبلين على برامج الإقراض على إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع ، وكذلك إعداد الدراسات التقييمية ، ويشمل ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو توسيع وتطوير المشاريع القديمة .

**عند اعتماد هذه البرامج سيسهم ذلك في :**

- ترشيد وتطوير الإدارة .
- التحديث الهيكلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

**3-الخدمات المساندة :**

يشكل توافر مجموعة من الخدمات المساندة التي تتولى مسؤوليتها القطاعات الأهلية والعامة والجمعيات عاملاً مهماً في إنجاح برامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث أن مثل هذه الخدمات تعمل على تسهيل تأسيس المشروعات الشبابية وضمان استمرارها ونموها ، ومن هذه الخدمات ما يلي :

1- السياسات والتشريعات التي تعمل على تنظيم أعمال المنشآت الصغيرة وتوفير البيئة القانونية اللازمة لنموها وتطويرها كما ورد ذكره .
2- خدمات الدراسات والبحوث والمؤتمرات والندوات التي تتناول الإقراض الشبابي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تسلط الضوء على خصائصها والتحديات التي تواجهها وسبل تطويرها .
3- المعلومات والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية خاصة قضايا العرض والطلب والخصائص الاقتصادية للسوق المحلي والأسواق العالمية ، وخصائص التصدير والاستيراد وغير ذلك من المعلومات التي تساعد الشباب على التخطيط السليم والإدارة المنظمة لمنشآتهم .
4- الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع الدول والتجمعات الاقتصادية بهدف دعم المنشآت الوطنية في أمور التصدير والاستيراد والتبادل التجاري
5- المواصفات والمعايير التي تساهم في ضمان الجودة والنوعية ، وترفع من درجة التنافسية لدى المنشآت في الأسواق المحلية والدولية .
6- الخدمات الترويجية والمعارض والإعلام التي يتم تقديمها لأغراض التسويق لمنتجات الشباب من السلع والخدمات محلياً وخارجياً .
7- تشجيع المؤسسات الأهلية العاملة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المباشر لهذه المشروعات .
8- وضع سياسة تنمية وتنويع حزم التسهيلات الائتمانية لتستوعب وتلاءم الاحتياجات المختلفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحالية والمستقبلية .

9- تصميم وتنفيذ آليات خاصة بتأمين وضمان مخاطر الائتمان في المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

10- استخدام آليات جديدة أثبتت نجاحها عالمياً في زيادة نسب نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها مثل حاضنات الأعمال والمجمعات الصناعية .

من خلال صياغة السياسات المحددة وبالمشاركة الفعالة من قبل المجتمع والتنسيق مع الأطراف المعنية ، مع عدم إغفال وضع ترتيب واضح للأولويات – يجب الحفاظ على ترابط هذه السياسات مع السياسة العامة للدولة مما يعظم إمكانية التنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة من أجل تنفيذ السياسة المقترحة وزيادة فرص نجاحها .

**- المجهودات الوطنية لإنجاح مثل هذه المشروعات في إطار تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة بليبيا ( التخطيط والطموح )**

أولت أمانة اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل (سابقاً) اهتمامها بتحسين أوضاع الشباب ومعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق أهداف الإقراض ، لذلك قامت الأمانة سابقا بإقامة اجتماعات مكثفة مع مدراء المصارف المتخصصة وصندوق التحول للإنتاج ، وتركزت هذه اللقاءات حول الأسباب الكامنة وراء عدم تحقيق تلك الجهات للأغراض المستهدفة من القروض التي منحتها لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ( مجلة القوى العاملة ، مرجع سبق ذكره ، ص53 ).

كانت أهم النتائج التي خلصت لها هذه الاجتماعات أن يصاغ برنامج خطة عمل في كل مؤسسة (المؤسسات التي تم الاجتماع معهم ) وفقاً لما يلي :

1- تحديد المناشط والمجالات التي يختص بها كل مصرف .

2- تحديد العدد المستهدف من الباحثين عن العمل لتوفير فرص عمل لهم

3- تحديد السقوف التمويلية للمشروعات حسب عدد فرص العمل في كل مشروع وطبيعة المشروع ذاته .

4- توفير الأراضي لإقامة المشروعات وتحديد أوضاع الباحثين عن العمل واستحقاقهم ذلك .

وفي هذا الصدد تم الاتفاق على أنه لإنجاز برنامج التوسيع في الإقراض ، سواء الإقراض الإنتاجي أم الخدمي للقطاع الأهلي يجب أن يتم تحقيق أهداف وبرامج منفصلة لكل مؤسسة تبعاً للأتي :

1- برنامج تشغيل بعض الباحثين عن العمل ، وله الأولوية بالنسبة لمصرف التنمية وصندوق التحول للإنتاج والمصرف الزراعي والريفي .

2- برنامج لتطوير وزيادة دخل الأسر محدودة الدخل ، وتشترك فيه جميع المصارف وخاصة المصرف الريفي ، حيث يقع هذه الموضوع ضمن أولوياته الأساسية والرئيسية .

3- برنامج توسيع وتطوير المؤسسات الأهلية والعمة القائمة لغرض تحسين الإنتاج أو الخدمة أو زيادة فرص العمل وزيادة أنواع الخدمة أو كميات الإنتاج ، وهذه تشترك فيها المصارف والجهات التمويلية المذكورة عدا المصرف الريفي وصندوق التحول للإنتاج .

ولتنفيذ هذه المستهدفات ينبغي تخصيص مساحات في كل بلدية ( شعبية ) لإنشاء المشروعات عليها وتوفير البنية التحتية اللازمة لها ، حيث أن أكثر من 70% من المستهدفين لهذا البرنامج لا تتوفر لديهم المواقع اللازمة لمشاريعهم . وقد برز من هذه الاجتماعات مجموعة من النتائج ينبغي للجهات المختصة التكاتف لتحقيقها ، وتم تحديد الفئات المستهدفة بالإقراض وهي :

1- الخرجين الجدد والباحثين عن العمل .

2- الراغبون في التحول من الوظائف الإدارية في الجهاز الإداري إلى الإنتاج .

3- القاطنين بالأرياف وبالأخص النساء .

إن تحقيق المستهدفات العامة لهذا البرنامج سيؤدي إلى نهضة اقتصادية واجتماعية كبيرة ترفع من مستوى معيشة المواطن الليبي من جانب وتساعد في تنمية الاقتصاد الوطني من جانب آخر. من هنا يأتي قرار اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل (سابقاً) رقم (50) لسنة 2005 ف ، بشأن تحديد الأنشطة الاقتصادية التي يتم الإقراض لمزاولتها،وقد نص القرار المذكور على تحديد الأنشطة الاقتصادية(إنتاجية, خدمية, حرفية) وبما يتلاءم مع رغبة المقترضين والجدوى الاقتصادية كمناشط يجوز الإقراض لها من المبالغ المحددة بقرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (20)لسنة 2005 ف.

وأوضح القرار بأن اللجان الشعبية للشعبيات ( رؤساء مجالس البلديات ) يمكنها الإشراف على اقتراح مناشط اقتصادية أخرى جديدة في أي من المجالات الثلاثة المذكورة بالقرار، وذلك فيما تتميز به الشعبية (البلدية) المعنية ، وعلى الروابط الشبابية توجيه المشتركين فيها والمكونين للأجسام الاقتصادية الجديدة التركيز عليها عند طلب الإقراض وبما يحقق الجدوى الاقتصادية وفرص التشغيل المبتغاة من ورائها .

## المبحث الثالث : النتائج والتوصيات

### أولاً – النتائج :

**1**- تعد حاضنات الأعمال من المستحدثات الحديثة التي تساعد على تشجيع المبادرات الفردية والمواهب والابتكارات الجديدة لتجسيدها على أرض الواقع .

2-تعمل الحاضنات على زيادة نسبة نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

3-إن نجاح حاضنات الأعمال مقرون بدعم الدولة وتوفير التسهيلات اللازمة ، ومقرون أيضاً بتعاون رجال الأعمال.

4-حاضنات الأعمال تعتبر وسيلة ناجحة لتقليل نسب البطالة في الدولة ، وبالتالي القضاء على نسبة كبيرة من الفقر.

5-تعد حاضنات الأعمال كأي مشروع قائم بحد ذاته ، يجب الاهتمام بجميع الأمور التي قد تؤدي إلى نجاحه ومن ضمنها الاهتمام بالأمور الإدارية والمالية والتسويقية لها .

6-تعمل الحاضنات على توطيد العلاقة بين الجامعات والشركات الصناعية التي ترغب في الحصول على الخبرة العلمية والاستفادة من الطاقات الجامعية .

7-لحاضنات الأعمال دور كبير في تنمية الاقتصاد القومي ، وذلك عن طريق تقديم كافة وسائل الدعم للمشاريع الصغيرة والمساهمة في تطويرها ، وبالتالي المساهمة في تطوير قطاع التكنولوجيا والذي هو محور عملها الرئيسي .

8-حاضنات الأعمال في ليبيا لا ترتقي إلى المستوى المطلوب ، إذا ما قارناها بالدول المتطورة العربية والأوربية والأسيوية الرائدة في هذا المجال.

**ثانيا – التوصيات :**

1- أهمية نشر فكرة حاضنات الأعمال في المجتمع ليتسنى للشباب معرفة ما هي حاضنات الأعمال ،وخصوصاً أن شريحة كبيرة من الشباب لا يعرف ما هي كلمة حاضنة أعمال ، وبالتالي لابد من عمل حملات تعريفية لحاضنات الأعمال .

2- القيام بنشر التثقيف والتوعية بأهمية أنشطة الابتكار والاختراع على كل المستويات ( مدارس ، معاهد ، جامعات ) .

3- إصدار التشريعات القانونية التي تنظم عمل الحاضنات وتشجيع الابتكار لتوثيق الروابط بين المختبرات والجامعات من جهة ، والصناعة من جهة أخرى ، والتعاون مع المنظمات على المستوى العربي والعالمي للاستفادة منها .

4- توفير بيئة ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يضمن بقاءها و إستمراريتها ، ويتحقق ذلك بتحقيق الحاضنة لأهدافها .

5- على ليبيا الاستفادة من بعض التجارب العربية والدولية بأهمية حاضنات الأعمال والدور التي تقوم به في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

**6-** منح قروض بدون فائدة للمبتكرين الشباب من أجل توفير الشروط الملائمة لإطلاق طاقاتهم .

**قائمة المراجع**

**أولاً – الكتب العربية**

1- أبو قحف ، عبد السلام ، حاضنات الأعمال ، حالات عملية وحلول مشكلات ، الطبعة الأولى ، مكتبة ومطبعة الاشعاع ، مصر ، 2002 ف .

2-الجناوي ، محمد صالح ، مقدمة في الأعمال والمال، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 1999 ف .

3-السنوسي ، رمضان ، الرويبي ، عبد السلام ، حاضنات أعمال والمشروعات الصغرى ، الطبعة الأولى ، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية ، ليبيا ، 2003ف .

4-الشيراوي ، عاطف ابراهيم ، حاضنات الأعمال ( مفاهيم مبدئية وتجارب علمية ) ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، مصر ، 2007 ف .

5-الشيراوي ، عاطف ابراهيم، حاضنات الأعمال ( مفاهيم مبدئية وتجارب علمية ) ، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، 2005 ف .

6-هيكل ، محمد ، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة ، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2003 ف

**ثانياً – الدوريات**

1- الجمال ، حسين ، تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة- المناخ والمعوقات، ورقة بحثية مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، طرابلس ، ليبيا ،2005 ف.

2- السنوسي ، رمضان ، الإقراض الشباني للمشروعات الصغرى ( البديل الملائم لمواجة تحديات التنمية والتشغيل ) ، مجلة القوى العاملة ، السنة الأولى ، العدد الأول ، طرابلس ، ليبيا ، 2005 ف .

3- الشلحي ، أحمد مهذب ، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في استيعاب مخرجات التعليم ، مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، طرابلس ، ليبيا ،2005 ف.

4- المباركي ، هنادي ، دراسة حول برنامج حاضنات الأعمال ، كلية الهندسة والبترول ، جامعة الكويت ، الكويت ، 2009 .

5- المكتب الاقليمي للدول العربية ، تقرير التنمية الإنسانية العربية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المطبعة الوطنية ، عمان أ الأردن ، 2003 ف .

6- الورفلي ، ثريا علي حسين ، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن علي بالشلف ، الجزائر ، 2006 ف .

7- بدوي ، أبو بكر عبدين ، المنشآت الصغيرة وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني ، سلسلة موارد منظمة العمل العربي ، السنة الأولى ، العدد الثاني ، 2005 ف .

8- بدوي ، أبوبكر عبدين ، سلسلة موارد منظمة العمل العربي ، السنة الأولى ، العدد الثاني ، 2005 ف.

9- دردیرة ، صالح يوسف ، دور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ورقة بحثية مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، طرابلس ، ليبيا ،2005 ف.

10- رحيم ،حسين ، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد (2 ) ، جامعة فرحات عباس سطيف ،2003 ف .

11- سمائي ، علي ،دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد السابع ، 2010 ف .

12- طاهر ، محمد عبود ، وآخرون ، حاضنات الأعمال مفهومها ودورها في التنمية الاقتصادية ، المؤتمر العلمي الأول، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العراق ، 2010 ف .

13- عياني ، رنا دبيب ، حاضنات الأعمال كآلية لدعم منشآت الأعمال الصغيرة في عصر العولمة ، مجلة روسيكادا ، العدد (2 ) ، جامعة سكيكدة ، الجزائر، 2004 ف .

14- قرار اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل ( سابقاً ) ، رقم ( 50 ) لسنة 2005 ف

15- قشعة ، صلاح صالح ، حاضنات الأعمال ، تنمية للقدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، تقرير ، 2010 ف .

# آثر الحوافز في تحسين أداء العاملين في القطاع العام
# "دراسة ميدانية على المصرف التجاري–فرع القرضة الشاطئ"

د.عبدالهادي محمد درهوب[1]

**مستخلص الدراسة:**

هدفت الدراسة للتعرف علي أثر الحوافز بشقيها المادي والمعنوي علي أداء العاملين بالمصرف التجاري بفرع القرضة الشاطئ، كما هدفت الي تحديد العلاقة بين الحوافز وتحسين الاداء لدي العاملين بالمصرف التجاري ، وبهدف تحقيق اهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وقد تم تصميم استمارة استبيان وزعت علي المبحوثين الذين كان عددهم (42) ، وكان مجتمع الدراسة من العاملين بالمصرف التجاري الوطني فرع الفرضة الشاطئ ، وكان عدد الاستبانات المتحصل عليها (38) صحيفة بنسبة بلغت (90%) و الفاقد منها (4) بنسبة بلغت (10%) وتم استخدام برنامج ( SPSS) الاحصائي لتحليل بيانات الاستبانة اعتماداً علي اختبار كرونباخ ألف ، للصدق والثبات، وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة الي النتائج التالية :

- عدم وجود اليات واضحة لمنح الحوافز للعاملين بالمصرف.
- عدم الاهتمام بمعايير الجودة من قبل العاملين بالصرف.

وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بالآتي:

- ضرورة دعم وتعزيز علاقات العمل الايجابية بين العاملين.
- وضع اليات واضحة وعادلة لنمنح الحوافز للعاملين.
- العمل على تقديم مزايا معنوية إضافية للعاملين لتحفيزهم على العمل.

**المقدمة**

لقد حظي موضوع الحوافز بشتي أنواعها المادية والمعنوية باهتمام كبير من طرف الباحثين، وذلك لما له من تأثير إيجابي علي إنتاجية الفرد، ويعتبر العنصر البشري من اهم موارد المنظمات والمحرك الاساسي المعتمد للنهوض بواقعها والأكثر تأثيراً في الانتاجية، مما دفع المنظمات الى زيادة الاهتمام بالمورد البشري والنظر اليه كشريك استراتيجي وكأداة مهمة لها.كما أن للحوافز دور فاعل في تحقيق التكامل بين أهداف الفرد وأهداف المنظمة والأفراد عندما يسعون للحصول

[1] محاضر بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية سوق الاحد بجامعة الزيتونة

على الحوافز سواء المادية أو المعنوية لإشباع حاجاتهم الشخصية ويبذلون المزيد من الجهد والوقت للحصول عليها ويكونون بذلك قد ساهموا بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق أهداف المنظمة التي يعملون بها بكفاءة وفاعلية. ومن خلال الاعتماد على مجموعة نظم أحدها نظام الحوافز والذي يمثل مفتاح نجاح المنظمات في تشجيع العاملين لبذل الجهود لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحسين الأداء وزيادة الإنتاجية.

ولهذا جاءت هذه الدراسة لتبين آثر الحوافز بشقيها المادي والمعنوي على أداء العاملين، ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة رسم صورة عن آثر الحوافز على أداء العاملين في المؤسسات العامة بليبيا من خلال ابراز المفاهيم العامة للحوافز وإثرها على العاملين، مما ينعكس إيجاباً على أدائهم في المؤسسات العامة.

**مشكلة الدراسة**

أن عدم توافر الحوافز المادية أو المعنوية المناسبة بالنسبة للموظف المجتهد في عمله قد يؤثر تأثيراً سلبياً علي أدائه المستقبلي ويسهم في ضعف إنتاجيته وبالتالي يقلص فرصة تحقيق الاهداف التي حددتها المنظمة مسبقاً ، وتواجه أغلب المؤسسات العامة نقصاً كبيراً في توزيع الحوافز بشكل عام و المادية بشكل خاص ، وقد لاحظ الباحث من خلال زياراته الميدانية للمصرف التجاري فرع القرضة الشاطئ أنه لا توجد الية واضحة لتوزيع الحوافز المادية والمعنوية ، مما أنعكس سلباً علي أداء العاملين بالمصرف ، كل ذلك يعد من جوهر المشكلة البحثية لبحثنا هذا ، وسنعمل من خلال هذه المشكلة الي التعرف علي اثر الحوافز علي اداء العاملين ونوع هذه الحوافز ومدي فاعليتها ، وعليه يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل التالي:

**ما أثر الحوافز على تحسين اداء العاملين في المصرف التجاري الوطني –فرع القرضة الشاطئ؟**

وينبثق من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما دور الحوافز المادية في تحسين أداء العاملين في المصرف التجاري فرع القرضة الشاطئ؟

2- ما دور الحوافز المعنوية في تحسين أداء العاملين في المصرف التجاري فرع القرضة الشاطئ؟

**أهمية الدراسة:**

تتضح أهمية الدراسة من خلال الاتي:

**1-الأهمية العلمية**

تنبع أهمية موضوع الدراسة من أهمية الحوافز ودورها في تحسين أداء العاملين، حيث تعد الحوافز ذات أهمية كبيرة لما لها من دور فاعل في توجيه سلوك الافراد وتحسين أدائهم، بالإضافة الي ندرت الدراسات التي تناولت اثر الحوافز المادية والمعنوية علي أداء العاملين في المؤسسات العامة بليبيا، لذا فإن هذه الدراسة قد تثري المكتبات الليبية بما تتضمنه من معلومات عن الحوافز من حيث أنواعها وأهميتها ومفهومها.

**2-الأهمية العملية**

تتلخص فيما سوف تتوصل إليه الدراسة من نتائج وما سوف تطرحه من توصيات يمكن الاستفادة منها في تعديل نظام الحوافز في المؤسسات العامة، كما يؤمل من هذه الدراسة تزويد متخذي القرار بمعلومات عن نوعية الحوافز المتبعة، مما يساعدهم على الارتقاء بمستوي أداء العاملين.

**3-الأهمية للمجتمع**

تمثل هذه الدراسة اهمية كبري بالنسبة للمجتمع لأنها تمس المجتمع مباشرة من خلال التطرق للموضوع على قدر كبير

من الاهمية وهو موضوع الحوافز وأثرها على اداء العاملين في المؤسسات العامة. كما تنبع أهميته من أهمية القطاع المصرفي لأنه من القطاعات المهمة في ليبيا وإن إجراء مثل هذه الدراسة وما يترتب عليها من نتائج تأمل أن تتوصل إلى مقترحات تعزز وتدفع وتيره الاقتصاد وتزيد من مداخيل الدولة والتي تنعكس إيجابياتها على دعم باقي القطاعات بالدولة نتيجة لترابط الاقتصاد بعضه ببعض.

**فرضية الدراسة:**

**الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوافز وتحسين أداء العاملين.**

تتفرع منها الفرضيات الأتية:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوي المعنوية (0.05) بين استخدام الحوافز المادية وتحسين أداء العاملين.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوي المعنوية (0.05) بين استخدم الحوافز المعنوية وتحسين أداء العاملين.

**هدف الدراسة:**

1-التعرف على نظام الحوافز المعتمد في المصرف التجاري وبيان دورها في تحسين أداء العاملين.

2-التعرف على مدى رضا العاملين عن نظام الحوافز المتبع.

3-التعرف على نوعية الحوافز المقدمة للعاملين في المؤسسات الحكومية.

**منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة علي اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد الأكثر ملائمة مع متطلبات البحث الحالي من خلال المنهج الوصفي تم الاستعانة بالمصادر العلمية بالإضافة الى الاعتماد على شبكة الانترنيت في الحصول على بعض المعلومات ذات العلاقة، اما المنهج التحليلي فقد تمثل في اجراء تحليل على البيانات التي تم جمعها من خلال استمارة الاستبيان واستخدام برنامج (spss) لتحليل الاحصائي.

**الدراسات السابقة:**

**1-دراسة نور عزام (2019) بعنوان: أثر الحوافز على اداء العاملين في القطاع الصحي في امارة ابوظبي.**

هدفت الدراسة الي التعرف على دور الحوافز في تحسين اداء العاملين في القطاع الصحي، وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج أهمها: كانت استجابة المبحوثين نحو الحوافز المعنوية في المرتبة الاولي، تليها استجابتهم للحوافز المعنوية، أما استجابتهم نحو اداء العاملين فكانت مرتفعة.

**2-دراسة قلال سليمة (2017) بعنوان: أثر التحفيز في تحسين اداء العاملين داخل المؤسسة: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر.**

هدفت الدراسة الي التعرف على تأثير الحوافز في مؤسسة اتصالات الجزائر.

كما توصلت للنتائج التالية:

- وجود نظام داخلي جيد.
- حرص المؤسسة علي توفر الحوافز المعنوية.
- العمل على تشجيع العمال لتحقيق اهدافهم.

**1-دراسة محمد عبدالرحمن (2010) بعنوان: تأثير التحفيز علي كفاءة اداء العاملين بمستشفى البان جديد بالخرطوم.**

هدفت الدراسة الي معرفة دور الحوافز في تطوير العاملين وتحسين الاداء بالمستشفى، وكذلك معرفة الاساليب المتبعة في تطوير العاملين بمستشفيي البان جديد، وتوصلت الدراسة الي الاتي:

- عدم كفاية الحافز بالنسبة لطبيعة وحجم العمل.

- عدم كفاية وتناسب علاوة بدل العدوي للعاملين بالمستشفى.
- عدم اتباع سياسات واضحة للحوافز.

**3-دراسة غازي حسن (2013) بعنوان: آثر الحوافز في تحسين الاداء لدي العاملين في مؤسسات القطاع العام في الاردن.**

هدفت الدراسة الي تقصي آثر الحوافز في تحسين الاداء لدي موظفي أمانة عمان الكبرى، والي التعرف على مستوي الاداء لديهم، وكانت أبرز نتائج الدراسة ما يلي:

- حيازة كل من الحوافز المادية والمعنوية على المستوي المنخفض.
- حيازة الحوافز الاجتماعية والاداء على المستوي المتوسط.

**الجزء النظري:**

**المبحث الاول: الحوافز**

ويرتبط مفهوم الحوافز بعملية التحفيز ذاتها كون التحفيز شعور داخلي لدى الفرد الذي تكون لديه الرغبة لأتحاد نشاط او سلوك معين بهدف الوصول الى تحقيق الاهداف المحددة ، كما يرتبط نجاح المؤسسات وتقدمها علي ما تقدمه تلك المؤسسات من حوافز مادية ومعنوية، والإدارة المهتمة بتحقيق أهدافها المرجوة تجدها تسعي دائماً لفهم حاجات موظفيها ودراسة أهم الحوافز التي تلبي احتياجاتهم، ولا يمكن للحوافز أن تحقق أهدافها الا من خلال وجود الية عمل ونظام محدد لأدائها بالشكل الأمثل، مع توافر عنصر في غاية الأهمية الا وهو المصداقية في التطبيق والتنفيذ، حيث تعتبر بمثابة المقابل للأداء المتميز، بحيث يشعر الموظف بالعدالة والانصاف في المعاملة مقارنة مع الموظفين الاخرين.(علاق،2007،ص276).

**أولاً: مفهوم الحوافز:**

تلعب الحوافز دوراً بارزاً في حياة الأفراد والمنظمات فهي ذات دور مهم في تحسين مستوى الاداء ورفع الكفاءة الانتاجية

للعاملين وشرط من شروط تحسين الأداء ان يحصل العاملون على حوافز تتناسب مع ما يقدمون للمنظمة من امكانيات وقدرات مخلفة تستوجبها متطلبات العمل. ومن الباحثين من ركز على جوانب الشعور لدى الفرد فعرفها بأنها شعور داخلي لدى الفرد يولد فيه الرغبة لأتحاذ نشاط أو سلوك معين يهدف منه الوصول إلى تحقيق أهداف محددة (الكعبي،1990، ص14).

ويختلف الباحثون في تعريف مفهوم الحوافز كلاً حسب وجهة نظرة فمنهم من عرف الحوافز على انها مجموعة من العوامل والمؤثرات الخارجية التي تثير الفرد وتدفعه لأداء الأعمال الموكلة إليه على خير وجه عن طريق إشباع حاجاته ورغباته المعنوية. (ماهر، 2005، ص204)

وتعرف بأنها " مجموعة من السياسات والوسائل التي تصمم وتكيف لاستمالة الفرد (الموظف) نحو أداء الوظيفة المعهودة اليه بالشكل الذي ينسجم مع تحقيق أهداف المنظمة. (الغزاوي، جواد ،2010، ص335).

وينبغي القول هنا بان الحوافز تعتبر من والأساليب المهمة التي يمكن الاعتماد عليها في تحفز الأفراد العاملين في المنظمة إلى بدل أقصى جهد ممكن والعمل بصورة أفضل فهي تحرك قدراتهم وتوحد جهودهم نحو تقديم كل من يمكن من خلاله تحقيق كفاءة الاداء تجاه أعمالهم تحقيقاً لأهداف المنظمات التابعين لها (الطائي،2006، ص405).

**ثانياً: أنواع الحوافز:**

**تم تقسيم الحوافز الي حوافز إيجابية وحوافز سلبية كالاتي** (زويلف ،2000، ص279).

1-الحوافز الايجابية: وهي التي تنمي روح الابداع والتجديد وتشمل علي:

*الحوافز المادية: هي الأجور والعلاوات السنوية والمكافاءات ،...الخ.

*الحوافز المعنوية: تشمل الترقيات وتقدير جهود العاملين واشراكهم في اتخاذ القرارات.

2-الحوافز السلبية: يقصد بها عقوبات مختلفة يتم ايقاعها على المرؤوسين قد تؤدي الي تغيير الموظف لسلوكه الذي عوقب عليه، وبالتالي تكون دافع يعمل على شحن الموظف لتحسين أدائه.

**ثالثاً: شروط نجاح الحوافز:**

هناك عدة شروط لابد من توافرها لضمان الاستفادة من الحوافز ومنها:

- ارتباط الحوافز بأهداف العاملين والادارة معاً.
- ضمان استمرارية الحوافز.
- أن تكون الحوافز متناسبة مع اداء الافراد.
- أن تتصف السياسة التي تنظم الحوافز بالعدالة والمساواة.

**رابعاً: اهداف نظام الحوافز**

يمكن تمثيل اهم اهداف نظام الحوافز الجيد بما يأتي:(الدروبي،2006، ص167)

1- زيادة نواتج العمل في شكل كميات إنتاج، جودة إنتاج، ومبيعات، وأرباح.

2- تخفيض الفاقد في العمل ومن أمثلته تخفيض التكاليف وتخفيض كميات الخدمات وتخفيض الفاقد من الموارد البشرية

3- اشباع احتياجات العاملين يشتى أنواعها وعلى الأخص مايسمى التقدير والاحترام والشعور بالمكانة.

4- اشعار العاملين بروح العدالة داخل المنظمة.

5- تنمية روح التعاون بين العاملين وتنمية روح الفريق والتضامن وتحسين صورة المشروع امام المجتمع. (يزن ،2011، ص 96).

**خامساً: متطلبات نجاح عملية تحفيز العاملين**

حتى يكون نظام الحوافز ناجحاً في تحفيز العاملين تحتاج الإدارة إلى ما يلي (انس،2011، ص،201).

1- ممارسات إدارية ناضجة تتعلق بتوفير كل العوامل المؤثرة بأداء الفرد وهي من مسئوليتها، وبحيث يمكن للفرد أن يتحكم بعمله ويحقق الأداء الأفضل إذا أراد.

2- تحديد حاجات ودوافع العمل للعاملين لديها أي تحديد لماذا يعملون وماذا يركلهم وفها يعملون من اجل المال فقط أم للتقدم، وهذا يرتبط بنوع نشاطها ونوع العاملين، وكذلك بمدى وعي ونضج عملية الإدارة.

تحديد قائمة الحوافز التي تقرر استخدامها وتستطيع توفيرها

3- تحديد نظريتها لدوافع العمل، أي نظريتها لما يدفع العاملين لديها للانتماء إليها ولأداء الأعمال المسندة إليهم. وكلما كانت أكثر نضجا ووعيا كلما استفادت من النظريات العلمية المتوفرة حاليا والاستفادة منها في تحفيز العاملين لديها.

4- وضع اعتماد ذلك في تصميم أنظمة الاجور والمزايا في تصميم نظاما (أنظمة) للحوافز وإدارته فهي تحتاج الى ترتيبات واعية يعتمدها المدراء في تحفيز مجموع العاملين.

**المبحث الثاني: أداء العاملين**

يشير الاداء الوظيفي الى درجة تحقيق واتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد، وهو يعكس الكيفية التي يتحقق بها، او يشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة، وغالبا ما يحدث لبس وتداخل بين الاداء والجهد، فالجهد يشير الى الطاقة المبذولة، اما الاداء، فيقاس على اساس النتائج التي حققها الفرد، فمثلا الطالب قد يبذل جهدا كبيرا في الاستعداد للامتحان، ولكنه يحصل على درجات منخفضة، وفي مثل هذه الحالة يكون الجهد المبذول عالي بينما الاداء منخفضا.(برنوطي ،2004، ص377).

**اولا: ماهية الأداء:**

أثار موضوع الأداء الوظيفي اهتمام الباحثين والمفكرين في حقل الإدارة دلك لان العامل البشري هو المحور في المنظمات الإدارية، كما أنه يعتبر أحد المؤشرات الدالة على مستوي كفاءة العاملين وبلوغهم مستوي الانجاز المطلوب وفق الإمكانيات المتاحة. فالأداء نشاط يعكس كلا من الأهداف

والوسائل اللازمة لتحقيقها ويرتبط بالمخرجات التي تسعى المنظمات إلى تحقيقها. (عصمت ،2011، ص،51).

**ثانياً: مفهوم الأداء**

ولقد تعددت وجهات النظر فيما يتعلق بمفهوم الأداء الوظيفي، فالبعض عرفه بأنه " مدى نجاح الفرد أو فشله في تحقيق الأهداف المطلوبة في عمله" وفي تعريف اخر "نعني بأداء الفرد للعمل، قيام الفرد بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله " (عاشور ،1990، ص 25).

كما عرف بأنه " القيام الفرد بإنجاز او تنفيذ مهام وظيفته بفاعلية "(David-1994، ص549).

فالفرد قد يملك المقدرة على أداء عمل معين، ولكنه لن يكون قادراً على تأديته بشكل جيد إذا لم يكن لديه الدافع لتأديته، والعكس صحيح، فقد يتوفر الدافع الكاف عند الفرد لتأدية العمل، لكنه لن يؤديه كما ينبغي إذا فقد المقدرة على ذلك.

**ثالثاً: فاعلية الاداء**

يتجه بعض علما الإدارة في تعريفهم إلى فاعلية الأداء الوظيفي إلى تحديد عائد السلوك الذي يصدر عن الفرد، دون الاهتمام بالفرد الذي يصدر عنه ذلك السلوك. لذلك يعرف " فروم " الفاعلية بأنها صفة للسلوك الذي تبذل فيه طاقة ويترتب عليه آثر مرئي (أريك فروم ،1989، ص94).

بينما يعرفها الهواري بأنها " القدرة على تحقيق النتائج المتوقعة من الأداء الوظيفي" (الهواري، 1998، ص 7).

في حين يعرف " ريدن " فاعلية الأداء الوظيفي بأنها المدى الذي ينجز به القائد المهام الموكلة إليه من خلال الجماعة التي يقودها، ويميل البعض الآخر إلى القول بأن فاعلية الأداء الوظيفي ليست مفهوم واحدا وهو الإنتاجية، وإنما يتسع ذلك المفهوم في نظرهم ليتضمن عدة عناصر تشمل " انجاز أهداف المنظمة، وإشباع حاجات الجماعة، والإسهام في رفاه العاملين على المدى القريب والبعيد، والمجتمع الذي تعمل فيه المنظمة.

**رابعاً: عناصر تحسين اداء العاملين**

تقوم فكرة تحسين الاداء على اساس علاج القصور والانحراف في الأداء الفعلي عن الاداء المستهدف والتي قد تعود الى أي من عناصر اداء العاملين التالية (السالمي ،2001، ص177).

1- المعرفة بمتطلبات العمل: وتتمثل بكل ما يتعلق بالعمل من حيث المهارات الفنية والمهنية والخلفية العامة عن العمل وكل المجالات المرتبطة بها.

2- نوعية العمل: ما يدركه العاملين عن عمالهم الذي يقومون بها وما يملكونه من رغبه ومهارات فنية وقدرة لى تنفيذ الاعمال المناطة بهم دون الوقوع في الاخطاء.

3- كمية العمل المنجز مقدار العمل الذي يستطيع الموظف انجازه في الظروف العادية وسرعة الانجاز. (عبدالباري ،2003، ص96).

4- المعرفة بمتطلبات العمل: وتتمثل بكل ما يتعلق بالعمل من حيث المهارات الفنية والمهنية والخلفية العامة عن العمل وكل المجالات المرتبطة بها.

5- نوعية العمل: ما يدركه العاملين عن عمالهم الذي يقومون بها وما يملكونه من رغبه ومهارات فنية وقدرة لى تنفيذ الاعمال المناطة بهم دون الوقوع في الاخطاء.

6- كمية العمل المنجز مقدار العمل الذي يستطيع الموظف انجازه في الظروف العادية وسرعة الانجاز.

**خامساً: العوامل المؤثرة على اداء العاملين**

يتطلب تحديد مستوى الأداء الفردي معرفة العوامل التي تحدد هذا المستوى والتفاعل بينها، ونظراً لتعدد هذه العوامل وصعوبة معرفة درجة تأثير كل منها على الأداء، لذا فان الباحثون يواجهون عدة صعوبات في تحديد العوامل المؤثرة على الأداء ويمكن تحديد اهم تلك العوامل بالآتي:

1- **العوامل الفنية:** وتشمل التقدم التكنولوجي، المواد الخام، الهيكل التنظيمي وطرق وأساليب العمل. ان الجوانب الفنية تؤثر بشكل واضح ومباشر على كفاءة المنظمة والأفراد، فنوعية الآلات وكميتها والطرق والأساليب العلمية المستخدمة في العمل جميعها تؤثر على مستوى والإنتاجية والأداء بشكل عام.

**العوامل الإنسانية:** وتمثل في القدرة على الأداء الفعلي للعمل وتتضمن المعرفة والتعلم والخبرة بالإضافة إلى التدريب

والمهارات ولقدرات الشخصية كما تشمل الرغبة في العمل والتي تحدد من خلال ظروف العمل المادية والاجتماعية وحاجات ورغبات الأفراد (الشوابكة ،2008، ص42).

**سادساً: أثر الحوافز على الاداء:**

أن تقديم الحوافز للأفراد العاملين يعود بالنفع على المؤسسة والفرد، فحصول الفرد على حوافز يحقق له الرضا والاستقرار الوظيفي، والذي بدوره سيساهم في ولاء وانتماء العامل أو الموظف لمؤسسته، وبتالي يبذل مجهود أكبر مما يتعكس علي انتاجية المنظمة. ويظهر تأثير الحوافز على الاداء الوظيفي على النحو التالي:

- زيادة مستوي الانتاج.
- ترسيخ جذور واهداف المنظمة وتعزيزها في نفوس العاملين.

- العيش الكريم لأصحاب العمل وللعاملين على السواء.

**سابعاً: علاقة الحوافز بتحسين اداء العاملين**

تسعى المنظمات الى تحسين اداء العاملين من اجل ان يكون الاداء الفردي أفضل من حيث الكمية والنوعية، لتحقيق ذلك يتوجب القيام بربط انظمة الحوافز بإنتاجية العاملين، كون الحوافز تزيد الاصرار لدى العامل على اداء العمل من خلال خلق الرغبة لديه عن طريق زيادة الحماس والدافعية لدى العامل مما ينعكس ايجابياً على الاداء العام وزيادة الانتاجية. اضافة الى امكانية تحقيق التفاعل بين الافراد العاملين والمنظمة من خلال دفع العامل الى العمل بكل ما يملك لتحقيق اهداف المنظمة المرسومة. وتساعد في نفس الوقت على منع شعور العامل بالإحباط من خلال تهيئة الاجواء سواء التي بدورها تدفع العامل الى المثابرة والوثوق بعملة لتحقيق الكفاءة العالية. اضافة الى ما تقدم نظام الحوافز المتبع يودي الى خلق روح الابتكار لدى العاملين وتحسين أسلوب عملهم لزيادة (الجساسي ،2010، ص 125).

**الجزء التطبيقي**

يهدف هذا الجزء من الدراسة الي تحليل بيانات مجتمع الدراسة واختبار الفرضيات، كما هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الحوافز في تحسين أداء العاملين، ولتحقيق هذا الهدف كان لابد من القيام بالتحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، لاختبار الفرضية ومن تم التوصل إلى النتائج والتوصيات، وفيما يلي عرض لهذه الإجراءات المنهجية التي أعتمدها في هذا البحث لتحقيق الأهداف التي نسعى للوصول إليها.

**أولاً: مجتمع وعينة الدراسة**

**1- مجتمع الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي مصرف التجاري الوطني فرع القرضة الشاطئ، والبالغ عددهم تقريبا (42) موظف.

**2-عينة الدراسة:**

تم القيام بمسح شامل لمجتمع الدراسة والمتمثل في العاملين بالمصرف التجاري فرع القرضة الشاطئ والبالغ عددهم

(42) موظف انطبقت عليهم الشروط العلمية للبحث العلمي، وقد تم توزيع الاستبيان عليهم، وثم ترجيع (38) استبيانه واستخدمت في التحليل، والجدول التالي يبين توصيف العينة.

جدول رقم (1) مجتمع البحث وحجم العينة ومفردات العينة المستخدمة في التحليل.

| البيان | مجتمع البحث | حجم العينة | نسبة العينة إلى إجمالي المجتمع | الاستبيانات الغير الواردة | | الاستبيانات المحللة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | عدد | % | عدد | % |
| المصرف التجاري فرع الفرضة | 42 | 38 | %90 | 4 | %10 | 38 | %90 |

**ثانياً: أداة الدراسة**

تكونت أداة الدراسة من استمارة استبيان تضمنت " اثر الحوافز علي تحسين أداء العاملين "، و شملت (16) عبارة. وقد تم التحقق من دور الحوافز في تحسين أداء العاملين، وسوف نتعرض لكل من هذه الخطوات بشيء من التفصيل.

**تم جمع العبارات التي ترتبط بالدراسة، وقسمت إلى معلومات عامة ومحور كما يلي:**

المحور الأول: الحوافز حيث ينقسم الى بعدين هما:

البعد الاول: الحوافز المعنوية حيت شمل على"4 فقرات".

البعد الثاني: الحوافز المادية حيث شمل على "4 فقرات"

المحور الثاني: تحسين أداء العاملين حيت شمل "8 فقرات"

**1- استخراج مقاييس الصدق والثبات للاستبيان.**

وقبل عرض نتائج تحليل إجابات عينة البحث تم حساب المدى للإجابات، والوصول إلى طول الفئة لكل درجة من درجات الترجيح، وذلك على النحو التالي:

**حيث أن المدى = الفرق بين أكبر قيمة وأصغر قيمة (أكبر قيمة – أصغر قيمة).**

المدي: 5-1=4 4/5=0.88

$$\text{طول الفترة} = \frac{\text{المدى (4)}}{\text{عدد الفئات ( الدرجات ) (5)}}$$

وبعد ذلك تم إضافة طول

الفترة إلى اقل قيمة في المقياس وهي الواحد وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا لباقي الفترات حيث تكون الفرضية مقبولة بحسب المقاييس المبينة في الجدول رقم (2).

**جدول رقم (2) يبين طول ومقياس الفترة**

| المتوسط المرجح | المستوى |
|---|---|
| من 1إلى 1.79 | غير موافق بشدة |
| من 1.80 إلى 2.59 | غير موافق |
| من 2.60إلى 3.39 | محايد |
| من 3.40إلى 4.19 | موفق |
| من 4.20إلى 5 | موافق بشدة |

**2-ثبات الاستبانة:**

تم احتساب ثبات فقرات الاستبانة باستخدام الطريقة الإحصائية الفا كرونباخ والجدول ادناه يبين كافة متغيرات البحث:

**جدول رقم (3) معامل كورنباخ الفا لمتغيرات البحث.**

| الإبعاد | معامل الفا كرونباخ | الصدق |
|---|---|---|
| الحوافز المعنوية | 0,886 | 0,941 |
| الحوافز المادية | 0,778 | 0,883 |
| تحسين اداء العاملين | 0,879 | 0,938 |
| الإجمالي | 0,855 | 0,924 |

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن جميع متغيرات البحث الأساسية تتمتع بمعدل ثبات مقبولة بعد أن وصلت أجمالي معدل الفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة ككل (0,855 )هذا ما يدل دقة فقرات الاستبانة وإمكانية الوثوق بها .كما ويتضح من معامل الصدق إن المقياس يمكن ان يقيس ما وضع لقياسه بعد أن بلغ أجمالي معامل الصدق لجميع الأبعاد (0,924).

**ثالثاً: تحليل نتائج الدراسة**

**المحور الأول: توزيع إجابات العينة على الأسئلة المتعلقة بالحوافز.**

ولوصف مستوى أهمية الحوافز وقد لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، ومحسوبية "t" للتحقق من معنوية الفقرات ومدى أهمية كل فقرة.

**البعد الأول: الحوافز المعنوية**

**جدول رقم (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات مفردات عينة الدراسة على فقرات المتغير المستقل (الحوافز المعنوية)**

| فقرات نظام الحوافز | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | نسبة الاتفاق | النتيجة |
|---|---|---|---|---|
| تساعد تنمية العلاقات الإنسانية بين العاملين. | 2,77 | 0,95 | %48,1 | منخفض |
| تساعد الحوافز المعنوية في تنمية العلاقات بين العاملين | 3,77 | 0,94 | %73,2 | مرتفع |
| أشعر باهتمام وتقدير رؤسائي | 3,91 | 0,76 | %80 | مرتفع |
| مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات | 4,00 | 0,60 | %86,8 | مرتفع |
| المؤشر الكلي | 3,62 | 0,81 | %69,7 | مرتفع |

يتضح من الجدول اعلاه ان إدارة المصرف تهتم بالحوافز المعنوية لمساهمتها في تشجيع العاملين على استغلال اوقات الفراغ ودفعهم الى تنمية مهاراتهم وزيادة شعورهم بأهمية الاعمال فضلاً عن ذلك كان من احد اساليب الحوافز المعنوية

مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات للوصول الى حلول ايجابية للمشاكل التي تواجه المصرف، حيث نلاحظ ان المتوسط الحسابي العام بلغ (3,62) بانحراف معياري قدره (0,81) مع وجود اتفاق كلي نسبته (69,7%) ، وفي نفس الوقت تم تعزيز النتائج المذكورة من خلال الفقرة المتعلقة ب( مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات ) حيث حققت اعلى متوسط حسابي من بين الفقرات بلغ (4,00) بانحراف معياري قدره(0,60) ونسبة اتفاق (86,8%) وهذا يدل على ان ادارة المصرف تشارك العاملين في رسم سياسات المصرف ما يؤدي الى زيادة شعورهم بالمسؤولية . في حين سجلت فقرة (تساعد الحوافز المعنوية على تنمية العلاقات الانسانية بين العاملين) اقل متوسط حسابي بلغ (3,77) بانحراف معياري قدره (0,95) بنسبة اتفاق قدراها (48,1%) وهذا يبين عدم توجيه الحوافز المعنوية من قبل ادارة المصرف باتجاه يساعد على تقوية العلاقات الانسانية بين الكوادر العاملة والذي يساهم في تحسين اداء العاملين لما للعلاقات الانسانية من تأثير وأهمية خاصة في بيئة الاعمال.

**البعد الثاني: الحوافز المادية:** ويتكون من (4) فقرات، وفيما يلي تحليل لهذه الفقرات من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من الفقرات كما نرى في الجدول رقم (5).

**جدول رقم (5) تحليل النتائج المتعلقة بالحوافز المادية**

| فقرات الحوافز المادية | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | نسبة الاتفاق | النتيجة |
|---|---|---|---|---|
| تهتم مؤسستنا بتحفيز العاملين حتي يقدموا احسن ما عندهم | 3,89 | 0,70 | %84,1 | مرتفع |
| تتوفر بيئة عمل مناسبة داخل المكان | 3,78 | 0,74 | %82,2 | مرتفع |
| أنا راض عن التعويضات التي اتقاضاها (الاجر-العلاوات-المكافآت ..) | 3,82 | 0,74 | %75,8 | مرتفع |
| اشعر بالرضا عن نظام الحوافز المتبع | 4,01 | 0,78 | %87,7 | مرتفع |
| المؤشر الكلي | 3,87 | 0,74 | %82,4 | مرتفع |

الجدول اعلاه يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونسبة الاتفاق لفقرات الحوافز المادية لقياس اهمية نظام الحوافز المادية في المصرف التجاري وفقاً لوجهة نظر العينة المستهدفة ، ويتبين من المؤشرات انه يوجد رضي لدي العاملين عن نظام الحوافز المادية المتبع في المصرف ، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3,87) بانحراف معياري قدره (0,74) مع وجود اتفاق كلي بنسبة (82.4%) في اجابات افراد العينة ، كما بلغ متوسط الفراق بين المتوسط الحسابي لهذا البعد وقيمة الاختبار المعتمد وهو الوسط النظري (3) بفارق (0,87) ، وما يعزز هذه النتيجة الفقرة الرابعة ( اشعر بالرضا عن نظام الحوافز المتبع ) التي حصلت على نسبة اتفاق عالي وصلت الى (87,7%) بمتوسط حسابي (4,01) وبانحراف معياري (0,78)، كما وان جميع الفقرات حققت نتيجة مرتفعة قياساً بالوسيط النظري.

**المحور الثاني: أداء العاملين**

سوف يتم تحليل فقرات المحور الذي يتكون من (8) فقرة استجاب لها أفراد العينة وفق مقياس ليكرت الخماسي حيث

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والتقدير لكل فقرة من فقرات المجال، وفيما يلي تحليل نتائج المحور بشكل منفصل في الجدول رقم (6).

**جدول رقم (6) تحليل النتائج المتعلقة أداء العاملين**

| فقرات تحسين أداء العاملين | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | نسبة الاتفاق | النتيجة |
|---|---|---|---|---|
| القدرة على تقديم أفضل الخدمات. | 3,73 | 0,65 | %71,2 | مرتفع |
| تنفيذ العاملين لأعمال طبعاً لمعايير الجودة. | 2,94 | 0,97 | %54,1 | منخفضة |
| زيادة قدراتهم على تنظيم الاعمال وتنفيذها. | 3,77 | 0,94 | %73,2 | مرتفع |
| بالمعرفة الكافية حول طبيعة الاعمال المناطة بهم | 3,09 | 0,42 | %88 | مرتفع |
| الفهم الكامل بالأساسات وقوانين العمل. | 4,02 | 0,59 | %86,8 | مرتفع |
| انجاز الإعمال في موعدها. | 3,86 | 0,89 | %76,8 | مرتفع |
| العمل ساعات اضافية لإنجاز الاعمال المطلوبة. | 4,07 | 0,70 | %90,2 | مرتفع |
| اداء الاعمال دون الوقوع في اي خطاء. | 4,02 | 0,78 | %86,8 | مرتفع |
| **المؤشر الكلي** | 3,68 | 0,74 | %78,3 | مرتفع |

الجدول اعلاه يعرض النتائج المتعلقة بفقرات تحسين اداء العاملين من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونسبة الاتفاق والنتيجة الكلية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3,68) بانحراف معياري (0,74) ونسبة اتفاق في اراء المستجيبين وصلت الى (78,3%) ما يعكس حالة اتفاق على المتغير التابع لتصل النتيجة العامة الى نتيجة مرتفعه ، كما بلغ متوسط الفرق بين المتوسط الحسابي لهذا البعد وقيمة الاختبار المعتمدة وهو الوسط الافتراضي (3) بفارق (72) اي ان هناك تحسن في اداء العاملين ، اما على مستوى الفقرات التي تدعم هذه النتيجة فقد سجلت فقرة ( العمل ساعات اضافية لانجاز الاعمال المطلوبة ) متوسط حسابي بلغ (4,07) بانحراف معياري قدرة (0,70) ونسبة اتفاق في الآراء وصلت الى (90.2%) ما يدل على ان اهتمام المصرف بالعاملين وتنظيم شؤونهم كان من نتائجه زيادة رضا العاملين بحيث دفعهم الى تقديم اي شي في سبيل تحقيق الهداف المنشورة . اما اقل الفقرات مستوى اجابة فقد كانت (تنفيذ العاملين لأعمال طبقاً لمعايير الجودة) فقد سجلت متوسط حسابي (2,94) بانحراف معياري قدرة (0,97) ونسبة اتفاق (54,1) ما يدل على ان إدارة المصرف غير مهتم بمعايير الجودة ولم يسعي الى

توضيحها للعاملين عن طريق الدورات المتعاقبة لتمكين العاملين على تقديم خدمات تتلاءم مع طبيعة البيئة المصرفية.

**اختبار فرضيات الدراسة:**

عمل الباحث في هذا الجانب على اختبار فرضيات الدراسة، حيث تركزت مهمة هذه الفقرة على اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون وكما يلي:

**الفرضية الرئيسية:**

**هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوافز وتحسين أداء العاملين بالمصرف التجاري – فرع القرضة الشاطئ.**

ومن أجل اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل سوف يتم القيام بتحليل معامل الارتباط بيرسون وهو كما يلي:

**الجدول (7) المؤشرات التي توضح العلاقة والتأثير بين متغيرات الدراسة**

| المتغيرات المستقلة | | المتغير المعتمد | معامل الارتباط | $R^2$ | قيمة (F) المحسوبة | قيمة الدالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الحوافز | الحوافز المادية | تحسن اداء العاملين | 0,56** | 0,25 | 9,50** | 0,014 |
| | الحوافز المعنوية | | 0,66** | 0,22 | 8,50** | 0,027 |
| الكلي | X | Y | 0,63** | 0,19 | 13,50** | 0,019 |

*تدل على ارتباط وتأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0,05)

** تدل على ارتباط وتأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0,01)

تبين من خلال المؤشرات الواردة أعلاه ان قيمة الدالة المحسوبة بلغت (0,019) وبهذا تكون اقل من الدالة المتعددة (0,05) ، وقد اكدت المؤشرات على وجود علاقة ارتباط قوية بين متغيرات البحث بعد ان وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (**0,63) ، مما يدل على ان الاعتماد على الحوافز من قبل ادارة المصرف سوف يؤدي الى تحسين اداء العاملين وما يعزز هذه الاجابة قيمة معامل التحديد $R^2$ البالغة (0,19) اي ان (19% ) من التحسن الحاصل بأداء العاملين في المصرف يعود على الحوافز المعتمدة في المصرف، كما تبين ان قيمة F المحسوبة (**13,50) عند مستوى دالة (0,01) مما يدل على ان هناك تأثير للحوافز علي تحسين اداء العاملين ، **جميع المؤشرات الواردة اعلاه تثبت صحة الفرضية الرئيسية .**

**1-الفرضية الفرعية الاولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوافز المادية وتحسين اداء العاملين.**

**الجدول (8) المؤشرات التي توضع العلاقة والتأثير بين متغيرات الدراسة**

| المتغيرات المستقلة | معامل الارتباط | $R^2$ | قيمة (F) المحسوبة | قيمة الدالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|
| الحوافز المادية | 0,56** | 0,25 | 9,50** | 0,014 |

من خلال تحليل البيانات اظهرت النتائج على مستوى الدالة المحسوبة (0,014) اي اقل من الدالة المعتمدة (0,05) ، وتأكد على قوه العلاقة بين المتغيرين من خلال معامل الارتباط الايجابي حيث بلغ (0,56**) ، ما يدل ان هناك رضي عن الحوافز المادية من قبل العاملين ، مما ينعكس إيجاباً علي ادائهم ، وما يعزز هذه الاجابة قيمة معامل التحديد $R^2$ البالغة (0,25) اي ان (25% ) من التحسين الحاصل بأداء العاملين في المصرف ، ووصلت قيمة F المحسوبة (9,50**) عند مستوى دالة (0,01) مما يدل على ان هناك تأثير للحوافز المادية علي اداء العاملين . **من خلال المعطيات الواردة اعلاه يتم قبول الفرضية المتمثلة في وجود علاقة وأثر بين الحوافز المادية اداء العاملين.**

**2-الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استخدم الحوافز المعنوية وتحسين اداء العاملين.**

**الجدول (9) المؤشرات التي توضع العلاقة والتأثير بين متغيرات الدراسة**

| المتغيرات المستقلة | معامل الارتباط | $R^2$ | قيمة (F) المحسوبة | قيمة الدالة المحسوبة |
|---|---|---|---|---|
| **الحوافز المعنوية** | 0,66** | 0,22 | 8,50** | 0,027 |

يتضح من المؤشرات الواردة في الجدول اعلاه ان مستوى الدالة المحسوبة (0,027) اي اقل من الدالة المعتمدة (0,05)، كما وأشارت النتائج الى وجود علاقة قوية اذ بلغ معامل الارتباط (0,66**) ، ما يدل ان وضوح اهمية نظام الحوافز المعنوية وارتباط تحسين الأداء فيه ، كما بلغ معامل التحديد $R^2$ البالغة (0,22) اي ان (22% ) من التحسين الحاصل بأداء العاملين في المصرف، ووصلت قيمة F المحسوبة (8,50**) عند مستوى دالة (0,01) مما يدل على ان هناك تأثير للحوافز المعنوية علي تحسين اداء العاملين . **من خلال المعطيات الواردة اعلاه يتم قبول الفرضية المتمثلة في وجود علاقة بين الحوافز المعنوية وتحسين اداء العاملين.**

**النتائج والتوصيات**

**اولاً: النتائج**

1- أظهرت النتائج بأن تركيز ادارة المصرف بدرجة كبيرة في منح الحوافز للعاملين على استمارة التقييم والتي في كثير من الأحيان قد لا تكون دقيقة كما هو موضح بالجدول رقم (5).

2- لا يعتمد المصرف على اليآت واضحة لمنح الحوافز المعنوية للعاملين مما آثر على اداء العاملين سلبياً وخصوصاً عند إدراك العاملين ان اليات المتبعة لا تتناسب مع ما صممت من اجله. كما هو موضح بالجدول رقم (4).

3- تبين انه توجد علاقة بين الحوافز بشقيها المادي والمعنوي على أداء العاملين بالمصرف. كما هو موضح بالجدول رقم (7).

4- من خلال تحليل البيانات تبين ان العاملين في المصرف التجاري غير مهتمين بمعايير الجودة عند تقديمهم للخدمات. كما هو موضح بالجدول رقم (6).

**ثانياً: التوصيات**

1- التركيز على الحوافز المادية بناءاً على ما يقدمه العاملين من أداء متميز.

2- العمل على عقد اجتماعات دورية متعاقبة الهدف منها توضيح اليات المعتمدة من قبل ادارة المصرف في منح الحوافز مع وجوب الاستماع الى اراء العاملين ومقترحاتهم.

3- التركيز على الحوافز المعنوية لما لها من دور في تحسين العلاقات بين العاملين من خلال بث روح التعاون بينهم والعمل كفريق واحد يسعى لتحقيق اهداف المنظمة المنشودة.

4- التركيز على الحوافز المعنوية، باتجاه يساعد على تقوية العلاقات الانسانية بين الكوادر العاملة والذي ينعكس على أدائهم.

**المصادر**


- اريك فروم (1989)، الإنسان بين الجوهر والمظهر، ترجمة لطفي فطيم، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ص94.
- انس، عبد الباسط عباس (2011)، ادارة الموارد البشرية عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ص201.
- الجساسي، عبد الله حميد محمد (2010)، آثر الحوافز المادية والمعنوية على العاملين، دراسة ميدانية في دائرة التربية، الاكاديمية العربية البريطانية، ص125.

- الدروبي سليمان (2006)، التحفيز عن طريق أدراك الذات، عمان، الأردن، عالم الثقافة للنشر والتوزيع، ص167.
- الطائي، وسف (2006)، مؤيد الحسين وهشم فوزي العبادي، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي متكامل، عمان، الوراق للنشر والتوزيع، ص405.
- القرالة، عصمت سليم (2011)، الحكمانية في الاداء الوظيفي، الاردن، جليس الزمان، ص51.
- الكعيبي، نعمة والسامرائي مؤيد (1990)، ادارة الأفراد مدخل تطبيقي، بغداد، مطبعة الاعمال المركزية، ص14.
- الهواري، سيد (1998)، المدير الفعال للقرن الحادي والعشرون، التوجهات الفكرية والأساليب العلمية، ط1، القاهرة، مكتبة عين شمس، ص7.
- الغزاوي نجم عبدالله (2010)، الوظائف الاستراتيجية في إدارة الموارد البشرية، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع. ص335.
- برنوطي، سعاد (2004)، ادارة الموارد البشرية ادارة الافراد، ط2، دار وائل للنشر، عمان الاردن ،2004، ص 377.
- زويلف، مهدي (2000)، إدارة الافراد في منظور كمي والعلاقات الإنسانية، عمان، الأردن، دار مجدلاوي للنشر، ص279.
- عاشور، احمد صقر (1990)، السلوك الانساني في المنظمات، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص25.
- عبد الباري ابراهيم درة وزهير نعيم الصباغ (2008)، ادارة الموارد البشرية في القرن الحادي والعشرون منحى نظمي، عمان، دار وائل للنشر، ص96.
- علاقي، مدني عبد القادر (2007)، الادارة دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الادارية، جدة، دار خوارزم للنشر، ص276.
- ماهر، احمد (2005)، إدارة الموارد البشرية، الاسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ص204.
- يزن، تميم (2011)، إدارة الموارد البشرية، (أساليب الإدارة الحديثة)، ص96.

المراجع الأجنبية:

1-David j .Abramis , "Relationship of job stressors to job performance :Linear or inverted –U? " **Psychological reports**, (vol. 75, 1994

# الاستقرار السياسي وأثره على الادارة المحلية " دراسة نظرية "

أ. مصطفى أبودرنه[1]

**ملخص الدراسة**

تناقش هذه الدراسة تأثير الاستقرار السياسي على الادارة المحلية من خلال وصف وتحليل كل ما يتعلق بظاهرة الاستقرار السياسي كونها هدفا تسعى لبلوغه النظم السياسية لضمان استمراريتها وبقاؤها وذلك بتحديد مفهوم الاستقرار السياسي وعوامله ومؤشراته، ثم دراسة الإدارة المحلية التي أمست الوسيلة التنظيمية الأولى لتنفيذ أهداف السياسة العامة ولما لها من مزايا وخصائص تجعلها الركيزة الأولى للدولة لبلوغ أهدافها وغايتها وخاصة التنموية منها، وذلك من خلال تعريف الادارة المحلية وتحديد أسسها وخصائصها وأهدافها وعوامل نجاحها وفشلها وظروف الأخذ بها، وعليه فإن هدف الدراسة الأساسي توضيح مواضع التأثير والعلاقة بين الاستقرار السياسي والادارة المحلية واستخلاص العلاقة بينها.

**المقدمة**

تعتبر ظاهرة الاستقرار السياسي من الظواهر السياسية المعيارية التي تقاس وتصنف بها النظم السياسية وعلى الرغم من اختلاف مظاهرها ومؤشراتها إلا انها تظهر بوضوح جلي على الدول التي تعمها وذلك لوجود حالتين لا ثالث لهما للدولة ، إما حالة الاستقرار أو عدم الاستقرار وهما حالتان متناقضتان لا يحتمل وجودهما معا ، فالأولى يسود مظهرها العام تقدم وازدهار وتنمية وتحديث وانتظام في شتى مجالات الحياة وعلى العكس تماماً في حالة عدم الاستقرار فيعم التخلف والحروب والفساد والفوضى في أغلب مناحي الحياة فيها، لذا كان الاستقرار السياسي هو الهدف الأسمى والغاية القصوى التي تسعى إليها أغلب النظم السياسية في العالم، إلا أن الرؤى حول تحقيقه تختلف من حالة الى أخرى وتتوقف الى حد كبير على خصوصية الدول وطبيعة القيم الثقافية والتفاعلات بين القوى المجتمعية المختلفة ، حيث أن القيم الثقافية والمعتقدات الفكرية التي تحملها النخب السياسية تؤثر بشكل كبير في السعي الى تحقيق هذا المطلب وفي أغلب الأحيان فإن وسائل تحقيق الاستقرار تتمحور في إحدى الوسيلتين الأولى هي من خلال تعزيز القوة العسكرية والأمنية بتحصين النظام بترسانة عسكرية قوية لمكافحة أية محاولة للتغيير ولضمان البقاء لأطول فترة ممكنة ويطلق عليه البعض الاستقرار على المدى القصير وصنّف أغلب علماء السياسة تلك النظم التي تتبع هذه الوسائل من ضمن حالة عدم الاستقرار ، في حين أن الحالة الثانية تتجه

[1] مساعد محاضر بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس

نحو بناء مؤسسات كبرى تحت سيادة القانون بعيدا عن الشخصنة ،أي سيادة العمل المؤسسي في جميع مفاصل النظام ومن ثم التوجه نحو التنمية والتحديث لكسب الرضاء الشعبي " الشرعية " ومن ثم الوصول لاستقرار على المدى الطويل وهو المطلوب، ولما كانت السلطة التنفيذية هي لب النظام السياسي حيث أنها الجانب الحركي للنظام التي تترجم فيه السياسات والاهداف الى أفعال عن طريق أجهزتها المختلفة والتي غالبا ما يطلق عليها الجهاز الإداري للدولة، بحيث يتبنى الوسيلة التنظيمية الإدارية التي تناسب أوضاع البيئة السياسية والاقتصادية والعوامل والظروف الطبيعية والاجتماعية له ، ويعتبر أسلوب اللامركزية الإدارية من افضل الأساليب المستخدمة في التنظيم الاداري إذا توفرت الظروف لذلك، وتعتبر الإدارة المحلية من إحدى صور التنظيم الاداري اللامركزي، إلا ان الأخذ بها يتطلب ظروف وعوامل معينة لتحقيق أهدافها ولعل من أهم تلك الظروف والعوامل عامل الاستقرار السياسي فهو من العوامل الرئيسة التي يعتمد عليها نظام الادارة المحلية، وعليه فإن هذه الدراسة تبحث في أثر الاستقرار السياسي على الادارة المحلية وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى قسمين : القسم الأول : تناول فيه الباحث الأطر النظرية للاستقرار السياسي والإدارة المحلية ، والقسم الثاني : تناول تحليل أثر الاستقرار السياسي على الادارة المحلية وأثر الإدارة المحلية على الاستقرار السياسي.

**المشكل البحثي.**

يتمثل المشكل البحثي لهذه الدراسة في تساؤلين هما: ما هو تأثير الاستقرار السياسي على نظام الادارة المحلية ؟ وهل هناك تأثير متبادل بين الاستقرار السياسي والادارة المحلية؟.

**فرضية البحث**

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها:

- للاستقرار السياسي تأثير كبير جدا على نظام الادارة المحلية.
- مثلما أن الاستقرار السياسي له تأثير على نظام الادارة المحلية فإن الادارة المحلية تعد داعماً للاستقرار السياسي ومؤثرة فيه.

**أهمية وأهداف الدراسة**

تنبع **أهمية** هذه الدراسة من خلال أهمية الموضوع التي تعالجه والمتعلق بتأثير الاستقرار السياسي على الادارة المحلية التي بدورها أيضا تكمن أهميتها في كونها الركيزة الأولى للإدارة العامة للدولة في تقديم الخدمات العامة وتحقيق التنمية الشاملة فهي تساهم في بناء الوعي التنموي و استقراره و توظيفه من خلال مشاركة حقيقية و فاعلة في العملية التنموية بحكم قربها من المواطن .

**أما أهداف** هذه الدراسة فيمكن تلخيصها فيما يأتي:

- تحديد الإطار المفاهيمي للاستقرار السياسي وتحديد عوامله ومؤشراته
- تحديد مفاهيم وأسس الادارة المحلية و الاهداف والعوامل والظروف المتعلقة بها .
- تحديد طبيعة العلاقة بين الاستقرار السياسي والادارة المحلية.
- المساهمة في تعويض النقص في الدراسات المتعلقة بالإدارة المحلية .

**الدراسات السابقة**

**أولًا** دراسة (دراوش،2015) الإدارة المحلية وعملية إدارة التنمية في الجزائر المعوقات ومقاربات الاصلاح

هدفت هده الدراسة الى ما يلي:

– تحديد الاطار القانوني لوحدات الادارة المحلية في الجزائر وتطوره

- تحديد طبيعة العلاقة بين السلطة المركزية واللامركزية وبين المواطنين وتنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

-ابراز التحديات والعراقيل التي تواجه الادارة المحلية في الجزائر واساليب مواجهتها

وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها تكمن في الأتي:

– ابرزت المقاربات المعاصرة للإدارة المحلية أهمية تفعيل اللامركزية من خلال زيادة استقلالية الوحدات المحلية لتفعيل دورها في تحقيق التنمية أي أنه كلما كانت الوحدات المحلية تتمتع باستقلالية عن السلطة المركزية ، كلما دفع ذلك الى تفعيل دورها في عملية التنمية

-اثبات ان الادارة المحلية في الجزائر تعاني من ضعف على المستوى المالي والكادر البشري بالشكل الذي يعيق مشاركتها بفاعلية في عملية التنمية

**ثانياً** دراسة (ابوخويط وأخرون .2017 ) بعنوان معوقات تطبيق نظام الادارة المحلية في ليبيا

تهدف هذه الدراسة الى:

- تحديد متطلبات تطبيق نظام الادارة المحلية في ليبيا.
- تحديد أهم المعوقات التي تحد من تطبيق نظام الادارة المحلية في ليبيا.
- تحديد نقاط القوة لدعمها ونقاط الضعف لعلاجها.

أما أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فهي تتلخص في ما يأتي :

- بعد الواقع الليبي عن تطبيق الادارة المحلية وخاصة في ما يتعلق بتفعيل دور البلديات
– وجود وتحديد العديد من المعوقات التي تحول دون تطبيق نظام الادارة المحلية في ليبيا .

- تقديم العديد من الاقتراحات والتي تساهم في ازالة تلك المعوقات التي تحول دون تطبق نظام الادارة المحلية في ليبيا .

**ثالثا** دراسة ( قبايلي ، 2017) بعنوان دور الادارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية

تهدف هذه الدراسة الى

- محاولة دراسة دور الإدارة المحلية في تدعيم التنمية المستدامة في الدول النامية بوضع نظرية في الإدارة قابلة للتطبيق

- تحديد الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية والتنمية المستدامة

- ابراز أهم التحديات التي تواجه الإدارة المحلية وتقديم اقتراحات لتفعيل دور الإدارة المحلية لتحقيق التنمية المستدامة.

اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة تكمن في " ان قدرة الدول النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة يعتمد على تكاثف الجهود المحلية والدولية وذلك باتخاذ استراتيجيات اقليمية ودولية تعزز جهود هذه الدول لاسيما في ما يتعلق بتسيير التجارة وتسهيل فرص نفاذ منتجاتها الى الأسواق الدولية بشروط بسيطة ودونما اية عراقيل وتوفير الدعم المالي والفني لها وتسهيل نقل واكتساب التكنولوجيا الحديثة مما يمكنها من التغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبدعم جهود التنمية ".

**رابعاً** دراسة ( سماعيلي ، 2013) بعنوان الإدارة المحلية ومتطلبات التنمية ، حيث تهدف هذه الدراسة الى: - التعرف على الدور الاداري والتخطيطي للإدارة المحلية في دعم الاتجاهات التنموية بمفهومها الواسع المحلي والوطني

-.تقييم تجربة الإدارة المحلية في الجزائر

-تقييم جوانب العلاقة بين السلطة المركزية والهيئات المحلية وامكانية تطويرها نحو الافضل

- ابراز الخصائص الأساسية والكفيلة لظهور نماذج فعالة وتقديم اقتراحات لتفعيل دورها.

اهم نتائج هذه الدراسة ويمكن تلخيصها على هذا النحو:

-اتضح من الدراسة مدى اتساع اختصاصات البلدية الجزائرية ومدى تدخلها في كل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الا انها اختصاصات مقيدة بسلطة الرقابة الادارية وربط القادة المحليين برباط وثيق بالأجهزة المركزية هذه الضغوط تعتبر من أسباب أزمة الإدارة المحلية بالجزائر.

- ان نظام الإدارة المحلية في الجزائر لا يزال حديثاً ولم يصل بعد إلى تحقيق الأهداف المرجوة كما أنه يسير بخطى بطيئة نحو التطور .

**التعريفات الإجرائية**

- ❖ الاستقرار السياسي: هو ظاهرة سياسية تعبر عن نجاعة وفاعلية النظام السياسي ومؤسساته في دولة ما ، ويتضح ذلك من حلال تمتع النظام بمستوى عال من الشرعية ،وزيادة معدل التطور والتنمية " الاقتصادية والسياسية والاجتماعية" في المجتمع من خلال مؤسسات فاعلة ورصينة.
- ❖ الإدارة المحلية: أسلوب تنظيم إداري تسعى إليه الدولة البسيطة الموحدة في شكلها الدستوري والذي يتم بمقتضاه تقسيم اقليم الدولة الى وحدات ادارية تتمتع بالشخصية المعنوية الاعتبارية من خلال مجالس منتخبة من قبل أفرادها ، تتمتع بسلطات وصلاحيات واسعة في إدارة مصالحها تحت رقابة واشراف الحكومة المركزية .

**مناهج البحث**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك بوصف وتحليل الأدبيات النظرية والمتمثلة في الكتب والابحاث العلمية التي تناولت موضوعي الاستقرار السياسي والادارة المحلية كما يمكن الاستعانة ببعض المناهج والمداخل الاخرى حسب ما تطلبه بعض المواضيع الفرعية المتعلقة بالدراسة .

**تقسيم الدراسة**

تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مطالب رئيسية كان أولها الاستقرار السياسي والذي بدوره قُسِم على ثلاثة عناوين فرعية الاول تناولت فيه الدراسة مفهوم الاستقرار السياسي، في حين تناول العنوان الفرعي الثاني عوامل الاستقرار السياسي، أما ثالثهما فتناولت فيه الدراسة مؤشرات الاستقرار السياسي، أما ثاني المطالب فهو الادارة المحلية فحوى على موضوعين ، الأول منهما تناول المفهوم والأسس والخصائص للإدارة المحلية أما الثاني فيتناول عوامل نجاح وفشل الادارة المحلية وأهدافها وظروف الأخذ بها . والمطلب الثالث ختم به البحث بتوضيح العلاقة بين الاستقرار السياسي والادارة المحلية أي أنه كنتيجة للبحث والتحقق من صحة الفرضيات .

**المطلب الأول: الاطار النظري للاستقرار السياسي والإدارة المحلية**

**أولاً الاستقرار السياسي . Political stability**

يعتبر الاستقرار السياسي ظاهرة سياسية اعتبرها اغلب البحاث انها ذات طبيعة معيارية ، حيث تقاس وتصنف بها الدول والنظم السياسية، كما تعتبر من أبرز الظواهر السياسية ذات الأبعاد

المتعددة والمتشابكة التي تتغير بتغير الزمان والمكان والأشخاص، فهي تحظى باهتمام الباحثين في المجال السياسي بدراستها دراسة معمقة، إلا أن أغلب الدراسات التي تناولت ظاهرة الاستقرار السياسي ركزت على الناحية السلبية للظاهرة أي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والتي تختلف اختلافا كبيرا عن ظاهرة الاستقرار السياسي في الحالة والمحددات والأسباب والعوامل والمتغيرات والمؤشرات فأغلب الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة بالإشارة اليها كمعيار للتصنيف لا كظاهرة سياسية لها أسبابها ومحدداتها ومؤشراتها، فهي ظاهرة معقدة جدا نظرا لتعدد وتشابك العوامل ,والمتغيرات الداخلة في تركيب هذه الظاهرة.

**1- مفهوم الاستقرار السياسي. The concept of political stability**

لا يختلف مفهوم الاستقرار السياسي عن العديد من المفاهيم في العلوم الإنسانية بشكل عام والعلوم السياسية بشكل خاص من حيث غموضه وتعقده وعدم وجود تعريف شامل له متفق عليه، كما أن من أهم الصعوبات التي تواجه تعريف ظاهرة الاستقرار السياسي تكمن في عدم وجود مصطلح متفق عليه لتعريفه تعريفاً لغوياً محدداً ، ذلك أن معظم المفكرين السياسيين الذين بحثوا في هذه الظاهرة ، قد اكتفوا بتحديد كل من مؤشراتها الإيجابية والسلبية ، بمعنى آخر الدوافع الكامنة وراء استقرار أو عدم استقرار النظام السياسي دون تقديم تعريف محدد للمصطلح خاصة وأن هذه المؤشرات والدوافع تختلف من بيئة مجتمعية لأخرى فالاستقرار السياسي هو مصطلح غالبا ما يعبر عن قدرة النظام على البقاء والتكيف مع البيئة المحيطة به والاستمرار لأطول فترة ممكنة دونما أي تغيير في الوضع الاجتماعي مع أن يكون النظام السياسي متمتعا بقدر كافي من الرضا الشعبي والقبول أي حالة التوازن بين مدخلات ومخرجات العمليات السياسية للنظام ومن هذا الصدد يعرفه الدكتور اسماعيل عبد الكافي في موسوعة المصطلحات السياسية " بأنه قدرة النظام على الاستمرار لفترة طويلة وعدم وجود تغيير اجتماعي لفترة طويلة ويكون النظام السياسي باقيا في حالة مقبولة من التوازن لفترة طويلة Stability Equilibrium حيث ان الاستقرار هو الهدف الاساسي لصانع القرار"(الشاهر، 2016)، وعندما ربطت بعض الدراسات دلالة الاستقرار السياسي باحتواء الصراعات والازمات بدون عنف داخل الدولة ومن هذا المعنى يرى الباحث السياسي شاهر الشاهر ان الاستقرار السياسي هو مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيه، لأن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي، فالاستقرار السياسي أمر تسعى إليه الأمم والشعوب، لأنه يوفر لها الجو والبيئة

الضروريين للأمن والتنمية والازدهار، ومفهوم الاستقرار السياسي مفهوم نسبي تختلف بعض مفرداته حسب المجتمعات.(بدرالدين ،1984)

وترى دراسات اخرى أن مفهوم الاستقرار السياسي مرهون بفاعلية ونجاعة المؤسسات الرسمية في الدولة فيعرف ريتشارد هيقوت RICHARD HIGOT الاستقرار السياسي بأنه " قدرة مؤسسات النظام على تسيير الأزمات التي تواجهه بنجاح وحل الصراعات القائمة داخل الدولة بصورة يستطيع معها أن يحافظ عليها في منطقة تمكنه من إنهاء الأزمات والحد من العنف السياسي و تزايد شرعية النظام" (بوعافية ،2016) ، بينما اعتمد صامويل هانتجتون SAMUEIL HANTINGTON في تعريفه للاستقرار السياسي على مستوى العلاقة بين المشاركة السياسية من جهة والمؤسسية السياسية من جهة ثانية، وعليه فقد قسمه إلى ثلاثة مستويات منخفضة، متوسطة ومرتفعة وإلى نظامين، مدني و بريتوري(محفوظ ،2006) ويرى الباحث محمد محفوظ أن المقصود بالاستقرار السياسي" هو وجود نظام سياسي مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها فالاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه ليس وليد القوة العسكرية والأمنية مع ضرورة ذلك في عملية الأمن والاستقرار وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عينا ساهرة على الأمن ورافدا أساسيا من روافد الاستقرار" (مهنا ، 1998) ويمكننا القول أن اغلب الدراسات استخدمت مؤشرات ومحددات الاستقرار السياسي في تعريفه ، لذا تعددت المفاهيم وتنوعت.

وتأسيساً على ما سبق فإنه يمكننا وضع تعريف اجرائي للاستقرار السياسي على هذا النحو: الاستقرار السياسي هو ظاهرة سياسية تعبر عن نجاعة وفاعلية النظام السياسي ومؤسساته في دولة ما ، ويتضح ذلك من حلال تمتع النظام بمستوى عال من الشرعية ،وزيادة معدل التطور والتنمية " الاقتصادية والسياسية والاجتماعية" في المجتمع.

**2- عوامل الاستقرار السياسي Political stability factors**

**أ- التكامل القومي : National integration**

يرى كارل دويتش أن التكامل القومي هو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي الى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي، أي حالة يحل فيها أفراد المجتمع الواحد خلافاتهم سلميا بدون اللجوء إلى العنف(محمد وآخرون ،1985) ، فالتكامل القومي يعد عاملا مهما في دعم الاستقرار السياسي للنظام وخاصة عندما تولي النخبة الحاكمة اهتماما به ووضع استراتيجيات محكّمة ومدروسة تؤدي الى اثراء التكامل القومي الوضع الذي ينسى فيه أفراد المجتمع كل خلافاتهم

الفردية ويكون همهم الشاغل الوطن وذلك من خلال الالتفاف حول إرادة واحدة وهذه الحالة تعبر عن أعلى مستويات الرابطة السياسية.

**ب- المشاركة السياسية : Political participation**

تعتبر أنظمة الحكم الديمقراطية أكثر الأنظمة استقرارا في العالم ، حيث تعد الديمقراطية من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي، فالديمقراطية تعني في أبسط معانيها مشاركة الشعب في الحياة السياسية أي أن الأسلوب الديمقراطي في ممارسة السلطة يتحقق بالمشاركة السياسية ويقصد بالمشاركة السياسية "هي العملية التي يمكن من خلالها ان يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بان يسهم في وضع الأهداف والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى أن يكون اشتراك المواطن في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل الطوعي الذي يترجم شعور المواطن بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والمشكلات المشتركة لمجتمعه، وان يعتقد كل فرد ان لديه حرية (الصفار ،2005) ، ولا تتحقق المشاركة السياسية إلا من خلال وجود برلمان يمثل كافة القوى والأحزاب السياسية والفئات الاجتماعية وسيادة القانون، فتلك الأجواء تعزز من اندفاع الأفراد الى المشاركة والانخراط في الحياة السياسية وبالتالي يتحقق الرضاء والقبول وبهذا تترسخ الشرعية و التي هي هدف كل نظام سياسي.

**جـ -الثقافة السياسية المتجانسة :** Homogeneous political culture

تعتبر الثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة للمجتمع فهي تنحصر في القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية ، أي انها نظام من القيم والمعتقدات ترتبط بأفراد مجتمع معين يتعرضون لخبرات تنشئة مختلفة لحد ما، (عبد الكافي ،2010) ويتجلى دور الثقافة السياسية في ثقافة النخبة السياسية، حيث أن اتجاهات وأفكار ومشاعر وسلوك من يشغلون المناصب العليا في المجتمع وخلال فترة زمنية معينة مهمة جدا داخل النظام السياسي، كما يعتبر تجانس الثقافة السياسية للأفراد في المجتمع الواحد عاملا مهما في دعم الاستقرار السياسي ، فالثقافة المشتركة تعطي شعورا للفرد بالانتماء وذلك لأنها تربط الأفراد معاً في جماعة واحدة يشعرون فيها بالتوحد والاندماج ، لذلك فإن التجانس الثقافي والتوافق الفكري بين الجماعات المكونة للمجتمع يساعدان على الاستقرار ومشاركة الافراد في العملية السياسية(امين ،1990) ، كما أن وجود تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد، هو ما من شأنه أن يجعل المجال واسعاً للحوار وتبادل الآراء بصفة سلمية على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي، وهو ما يجسد فكرة الاستقرار.

**د- التفاوت الاقتصادي والاجتماعي :** Economic and social inequality

ان تزايد حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات يؤدي الى الحرمان النسبي والذي بدوره يؤدي إلى الشعور بالإحباط والسخط العام على المستوى الجماعي مما يدفع الجماعات الى العنف ضد النظام وقياداته الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار , كما أن استمرار التفاوت الاقتصادي والاجتماعي يؤدي الى تفجير التناقضات والانقسامات القائمة مما يؤدي إلى اضطرابات عنيفة (حاج سليمان ،2009).

**هـ -الفاعلية السياسية :** Political effectiveness

تعتبر الفاعلية السياسية من أهم دواعم الاستقرار السياسي وهي تعبير عن قدرة النظام السياسي ومؤسساته على الاستجابة للمؤثرات البيئية المحيطة به أي تكافؤ وتوازن بين جانبي المدخلات والمخرجات والذي يتوقف على نجاعة عملية التحويل أي تحويل المدخلات الى مخرجات ، فكلما كانت قدرة النظام السياسي قوية للاستجابة أي تكون مخرجات عملية التحويل إيجابية، كلما أدت إلى زيادة في درجة الرضاء لذى أفراد المجتمع وبالتالي زيادة معدلات الشرعية والتي من خلالها يتحقق الاستقرار السياسي، حيث يرى ديفيد إيستون أن النظام الذي يتمكن في تغيير سياساته وقراراته (مخرجاته) إزاء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في بيئته الداخلية هو النظام الذي يستطيع تحقيق شرعيته ويضمن استقراره السياسي.(حاج سليمان،2009)

**و- قوة وضعف المؤسسات السياسية:** The strength and weakness of political institutions

إن ضعف المؤسسات السياسية، والصراع الشخصي على السلطة، هو أمر ناتج عن الافتقار إلى قاعدة مؤسساتية قوية، وإلى وجود سكان فاعلين سياسياً، هنا تبرز أهمية البناء الدستوري والمؤسسات الدستورية من أجل تحقيق الاستقرار وكبح النزاعات التسلطية، وإكساب المؤسسات السياسية الثبات والاستمرارية ( مهيدات ، 2007) ، كما أن الانحطاط المؤسسي الذي يجعل مؤسسات الدولة أبنية ضعيفة و تعاني الوهن الذاتي وتفتقد الشرعية وغير قادرة على التلاؤم والتكيف مع المستجدات وهو ما يقود إلى تدخل العسكريين في الحياة السياسية، بحكم أنهم يمثلون قوة منظمة وفعالة وقادرة على ملء الفراغ السياسي، كما يقود ذلك إلى الانقلابات العسكرية و الاغتيالات السياسية لتغيير أشخاص الحكام و الوصول إلى السلطة مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في تلك الدول(مهيدات، 2007).

**ز- الفساد السياسي والاداري :** Political and administrative corruption

يعتبر الفساد السياسي ولا سيما حينما يكون على مستوى القيادة الحاكمة، التي لا تهتم إلا بمصلحتها وبكيفية الحفاظ على مكانتها في السلطة، معتمدة في ذلك على استعمال وسائل و

أساليب القمع والقهر والدعم الخارجي مما يدفع العسكريين إلى التدخل في الحياة السياسية، والاستيلاء على مقاليد الحكم وهو ما يفجر الأزمات و يخلق مشاكل عديدة في المجتمع من شأنها أن تؤدي إلى الفوضى وإلى عدم الاستقرار(رضوان ،2005)، كما أن سوء و فساد الجهاز الإداري ومشاكله على صعيد السلطة التنفيذية وعدم قدرته على القيام بدوره في مجال الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الأمر الذي يؤدي إلى تفشي الأزمات وإلى تردي الأوضاع في الحياة العامة وهو ما من شأنه أن ينعكس بشكل سلبي على فرص التنمية وعلى سلوك الأفراد والمجتمع بشكل عام، فتظهر حالة عدم الاستقرار الناتجة عن هذا الضعف في الجهاز التنفيذي.(زايد، 1985)

**حـ- المتغيرات والظروف الخارجية :** External variables and conditions

تلعب البيئة الخارجية للنظام السياسي دورا كبيرا ومهما في عملية استقرار النظام أو عدم استقراره وخاصة في عصر التكنولوجيا والتطور الهائل في وسائل الاتصال، وهي عوامل عديدة ومتنوعة، فالتدخلات الدولية المباشرة وغير المباشرة في شؤون الدولة مثلاً، حيث تلعب القوى المتدخلة دوراً بارزاً في تدبير المكائد السياسية التي قد تطيح ببعض الحكومات والأنظمة السياسية وتساهم في دعم حركات التمرد وفي الانقلابات العسكرية وفي إيجاد الانقسامات القبلية أو تعميقها وهو ما ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي في هذه الدول(جلال ،1986)، كذلك فإن الحروب والنزاعات بين الدول والتي تعتبر من بين أخطر وأشد العوامل الخارجية التي تهدد الاستقرار السياسي والأمن الداخلي للدول، ثم إن محاكاة الحدث أو عولمته بحيث يلعب دورا بالغ الأهمية في زعزعة الاستقرار السياسي في معظم الدول ويتم ذلك من خلال التأثر بالأحداث التي تحدث، فالثورات التي تحدث في بلدان معينة مثلاً قد تتم محاكاتها من قبل دول أخرى، و ما حدث في بداية سنة 2011 في تونس التي اشتعلت فيها شرارة ما سُمي بالربيع العربي لتتبعها بعد ذلك كل من مصر وليبيا واليمن والعديد من الدول الأخرى، ثم يأتي العامل الاقتصادي الدولي المتمثل في النظام الاقتصادي الدولي والذي كثيراً ما يؤثر بشكل سلبي على الأوضاع السياسية في كثير من الدول لاسيما النامية منها بشكل غير مباشر، فنظام العالم الرأسمالي يؤدي إلى بروز مركز يعيش مستوى عال من التطور التكنولوجي ودول أطراف مهمتها توفير المواد الأولية والزراعية والعمالة الرخيصة، بحيث يحدث التبادل الاقتصادي بين المنطقتين على مستوى غير عادل، مما يؤدي إلى حدوث الخلل الذي يسبب البؤس والحرمان والتخلف لمناطق الأطراف، فينتشر بالتالي الفقر وتسوء التغذية وتظهر المجاعات وتتدهور الأوضاع الصحية للسكان ما يدفعهم للقيام بأعمال

العنف والشغب من أجل المطالبة بتحسين الأوضاع وهو ما يؤدي بالتأكيد إلى غياب الأمن و انتشار ظاهرة عدم الاستقرار بكافة أنواعه(بوعافية ،2016).

**3- مؤشرات الاستقرار السياسي : Indicators of political stability**

نظرا لتعدد عوامل وأسباب الاستقرار السياسي ومحدداته الأمر الذي عمق الخلاف في تحديد مؤشرات الاستقرار السياسي وذلك لاختلاف الانظمة والبيئة المحيطة بالأنظمة، أي ما يعد في دولة ما أنه عامل أساسي للاستقرار السياسي فإنه سيكون عامل ثانوي في دولة اخرى، ولا يتسع المجال هنا للخوض في سرد تلك الخلافات وسنكتفي في هذه الدراسة بعرض أهم مؤشرات الاستقرار السياسي والمتفق عليها في معظم الدراسات وهي كالآتي :

*-**التداول السلمي للسلطة** : Peaceful transfer of power

وهو عملية انتقال السلطة طبقا لما هو متعارف عليه دستوريا ومهما كان نمط ونوع النظام ملكيا أو جمهوريا أي تكون عن طريق الانتخابات أو الوراثة أو التعيين فالمهم هنا ألا يكون عن طريق الانقلابات أو التدخلات العسكرية، وتعتبر عملية الانتقال السلمي للسلطة داخل النظام السياسي مؤشرا حقيقيا لظاهرة الاستقرار السياسي بحيث تعكس مدى ما يتمتع به النظام السياسي من ثبات ورسوخ في ضوء ما يصاحبها من تغيير في شخص الحاكم أو التنظيمات الإدارية والسياسية أوفي الاثنين معا (اسماعيل ،1999).

*-**الشرعية وقوة النظام السياسي** : Legitimacy and the power of the political system

يحتاج أي نظام سياسي بغض النظر عن نوعه وتركيبته ليحكم ويشعر بالأمان ومن ثم الاستمرار والاستقرار الى قدر من ثقة الشعب ورضاه ، وعلى الرغم من عدم توصل البحاث الى ايجاد صيغة واحدة لمفهوم الشرعية الا انها تتمحور على الشعور بالقبول والرضاء من قبل الشعب بالنظام السياسي ، فيعرفها موريس دو فرجيه بأنها " الحكومة التي تمثل رأي الشعب وهي تتمتع بصفة الشرعية من حيث أصولها وجدورها وتركيبتها (والي، 2003)، ومنهم من يعرفها بأنها التعبير عن حالة الرضا والتأييد التي يبدها المواطنون اتجاه النظام الحاكم، وهذا ما يجعل ممارسة السلطة نابعة من مصدر واحد يخدم الصالح العام، لأن النظام لا يمتلك الأحقية في الحكم ولا يكتسب صفة الشرعية من دون قبول وطاعة المحكومين له (ضافري، 2017). وحيث أن من مظاهر عدم الاستقرار كثرة الاحتجاجات وتزايد الشغب والمظاهرات وهي أمور بطبيعة الحال تحدث غالبا من عدم قبول بعض أو أغلب افراد المجتمع للسياسات النظام الحاكم، أي حدوث أزمة في الشرعية ، لذا فإن مستوى معدل الشرعية مؤشرًا ومعياراً مهماً لقياس حالة الاستقرار لأي نظام سياسي،

فكلما تمتع النظام السياسي بمعدل كبير كان دليلاً على تمتعه بحالة الاستقرار السياسي والعكس صحيح.

***-غياب (العنف Violence ) واختفاء الحروب الاهلية والحركات الانفصالية والتمردات والثورات :**

يعتبر العنف هو المظهر الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي فلطالما ارتبطت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في بعض المجتمعات بعدة مؤشرات سلبية تدور كلها حول طاهرة العنف ، مثل الاحتجاجات العنيفة والحروب الأهلية والانقلابات السياسية والعسكرية والثورات، الأمر الذي يؤدي إلى إثارة الفوضى وانهيار شرعية النظام السياسي(ابراهيم، 1992) ، حيث أن هذه السلوكيات غالبا ما تؤدي بالإطاحة بالنظام الحاكم أو تغييره أو الانفصال وهي مظاهر واضحة على فقدان الاستقرار والأمان داخل الدولة ، وعليه فكلما كانت الحياة داخل المجتمع بعيدة عن العنف ومظاهره كلما كان ذلك مؤشراً واضحاً عن اتسام ذلك المجتمع بحالة الاستقرار السياسي.

***- الاستقرار البرلماني : Parliamentary stability**

يمثل البرلمان أعلى سلطة في الدولة الحديثة ذات النظام الديمقراطي وهو الممثل للشعب والمستمد شرعيته منه، عليه فإن تم حله قبل استيفاء مدته القانونية أو استقالة بعض اعضاؤه أو اسقطت عضوية بعض أعضاؤه كذلك فإن ذلك يعتبر مؤشرا من مؤشرات عدم الاستقرار، فقد يكون ذلك نوعٌ من الاحتجاجات لمكونات السلطة التشريعية ناتج من تهديد أو تدخل أو هيمنة من خارج تلك السلطة مما يودي إلى زعزعة عمل واستقرار تلك السلطة، لذى فإن استقرار السلطة التشريعية وثبات اعضاؤها طيلة مدتهم القانونية دليلا صريحاً وواضحاً للاستقرار البرلماني وبالتالي استقرار النظام بأكمله وذلك تحقيقا لمبدأ التوقف والتوافق بين أجهزة النظام السياسي ومكوناته السياسي.

***- سيادة القانون واحترام القواعد الدستورية .Rule of law :**

تعتبر سيادة القانون في جميع مناحي حياة المجتمع واحترام القواعد الدستورية وتقديسها في العمل السياسي تعبيرا لرسوخ وقوة النظام السياسي في الدولة وهي سيادة العمل القانوني المتجسد في طغيان المؤسساتية بجميع مظاهرها وفي شتى المجالات داخل النظام السياسي ،وذلك باختفاء مظاهر الشخصنة والمحسوبية والاعتبارات الشخصية الاجتماعية (القبلية والعرقية والمذهبية والدينية) ، فسيادة القانون وتقديس الدستور مؤشرا كبيرا من مؤشرات الاستقرار السياسي .

***- السيادة: Sovereignty :**

وتتجلى السيادة في قوة النظام السياسي واستقلاليته وفرض هيبة الدولة داخليا وخارجيا وفي حماية المجتمع من الازمات والصراعات الداخلية وضبط الامن في الداخل وقدرته على مواجهة الاخطار الخارجية كالغزو العسكري أو التدخل الخارجي بجميع درجاته وأنواعه ، وحيث أن أي خلل في عنصر السيادة يؤدي إلى تخلخل وتصدع في النظام السياسي نفسه بكون السيادة ركم مهماً من أركان الدولة، لذا فإنه كلما كانت السيادة للدولة مستوفية كان ذلك تأكيدا على استقرارها السياسي .

***- الاستقرار الاقتصادي في الدولة :Economic stability in the country**

يعتبر الاستقرار الاقتصادي دو أهمية بالغة جداً لأي نظام سياسي وذلك نظراً لأهمية الجانب الاقتصادي في قوة النظام السياسي وتحقيق أهدافه، لذا فإنه أهم المؤشرات العامة للاستقرار السياسي في كل المجتمعات بمختلف انواعها ويعتبر في نفس الوقت أحد دعائمه الرئيسية ، فحينما يسود الاستقرار السياسي في الدولة فإن النظام يوجه سياساته الاقتصادية وطاقاته الوطنية نحو أهداف التنمية والبناء والتشييد وبالتالي تتعاون في الدولة القطاعات الخاصة مع القطاعات العامة في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة لإنعاش السوق الداخلية ويصبح ذلك مؤشراً لاستقرار المجتمع ، ومن ناحية أخرى فإن هذه السياسات والبرامج التنموية التي تتبناها الدولة لرفع مستوى المعيشة ومعدلات الرفاهية للأفراد تخلق نوعا من الطمأنينة والقبول والرضاء الشعبي تجاه النظام السياسي والسياسات الحكومية الأمر الذي يطغى على بعض المؤشرات السلبية الاحرى داخل المجتمع.(بوعافية ،2016)

***- انتشار (مبدأ الوطنيةThe principle of patriotism ) في المجتمع**

غالبا ما تكون المجتمعات التي لا تسودها مظاهر التعدد والتنوع العرقي أو الديني أقرب إلى الاستقرار السياسي والاندماج الاجتماعي وذلك على عكس ما تشهده مجتمعات أخرى ذات التنوع العرقي والديني والتي تطغى عليها الصراعات القومية والمذهبية وغالبا ما تتحول الى حركات انفصالية وحروب اهلية وهو مؤشرا لعدم الاستقرار السياسي في تلك المجتمعات وذلك نتيجة لتعدد الولاءات الوطنية بها ، إلا أن المشكلة الحقيقية لا تكمن في التعددية والتنوع بل في الطريقة التي يتم التعامل بها مع هذه التعددية وهناك نوعان من التعامل للأنظمة السياسية مع هذه الحالة ،فالنوع الأول يتعامل مع التعددية خاصة الأقلية منها بمنطق القوة بينما يتعامل النوع الثاني معها بمنطق المساواة والعدالة في الحقوق والواجبات ، فينتج عن الأول الولاءات

التحتية غير الوطنية وينتج عن الثاني توطيد اللحمة الوطنية وتقديم الهوية الوطنية على باقي الهويات(طارق، 1999).

**ثانيًا الإدارة المحلية Local administration**

**1- الإدارة المحلية (المفهوم والأسس والخصائص)**

**مفهوم الادارة المحلية The concept of local administration**

لا يمكن الحديث عن مفهوم ومقومات الإدارة المحلية دون التمهيد لعرض موضوع اللامركزية كأسلوب تنظيمي إداري ومفهوم وممارسة

مرّت بها معظم دول العالم المتقدم منها والنامي. وبداية لابد من التأكيد على أن اللامركزية أسلوب من أساليب التنظيم الإداري في الإدارة العامة يقوم على أساس توزيع السلطات والاختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى محلية مستقلة قانونًا من حيث التنفيذ، واللامركزية بهذا المعنى قد تكون لامركزية إدارية أو لامركزية سياسية ، وإذ نركز على النوع الأول فقط، فإن مقتضى تشابك التعريفات يقتضي توضيح مفهوم اللامركزية الادارية واللامركزية السياسية، فاللامركزية الادارية كما عرفها الدكتور أحمد صقر عاشور بأنها: "تفويض سلطات المركز الى الوحدات والوظائف الأدنى في الجهاز الإداري مع تمتع تلك الوحدات والوظائف بسلطة وصلاحية صنع القرار والتصرف المستقل وفق ما يمليه عليه تقديرها للحلات والمشكلات التي تواجهها"(عاشور،1979 )، في حين ان اللامركزية السياسية تعني توزيع الوظائف الحكومية المختلفة التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية في الولايات أو الأقاليم أو الامارات ، فاللامركزية الادارية هي اسلوب تنظيمي تلجأ إليه الدولة البسيطة الموحدة لإدارة أقاليمها، أما اللامركزية السياسية (الفيدرالية)هي أسلوب لممارسة الحكم ذاتياً، للدول المركبة الاتحادية(الاتحاد المركزي) كما تقتصر اجهزة اللامركزية الادارية في نشاطها على المجال الاداري التنفيذي بينما تتمتع اجهزة اللامركزية السياسية باختصاصات واسعة في شتى المجالات التشريعية والتنفيذية والقضائية وذلك حسب ما يحدده الدستور الاتحادي المركزي باستثناء الشؤون الخارجية والعسكرية، وتسمى اللامركزية الادارية بنظام الادارة المحلية بينما اللامركزية السياسية تسمى بنظام الحكم المحلي .

**تعريف الادارة المحلية:**

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الإدارة المحلية، وذلك باختلاف وجهات نظر الفقهاء والمفكرين ولعل السبب في ذلك يرجع إلى اختلاف الفلسفة الفكرية السياسية والقانونية لكل

مفكر ونظرته إلى الإدارة المحلية ولا نريد الخوض في تلك الاختلاف وسردها ونكتفي بهذه التعريفات :

- يعرفها الكاتب البريطاني ( Modiegrame) على أنها مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة المختلفة (أبوخويط وآخرون ،2017).

- ومنهم من عرفها بأنها" شكل من أشكال التنظيم المحلى يتم فيه توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة ومستقلة تقوم بعملها تحت إشراف الحكومة المركزية.(قبايلي ، 2017)

- ويذهب دارسون إلى تعريف الإدارة المحلية على أنها" أسلوب من التنظيم الإداري للدولة تقوم على توزيع نشاطات الدولة و مهامها بين أجهزة مركزية و محلية ذات كفاءة في تسيير الشأن المحلي(قبايلي،2017)".

- ويعرفها الشيخلي بأنها "أسلوب من أساليب التنظيم الاداري للدولة تقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية وذلك لغرض أن تتفرغ الأجهزة المركزية في الدولة لرسم السياسة العامة للدولة إضافة إلى إدارة المرافق القومية للبلاد الى أن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقها بكفاءة (أبوخويط وآخرون ،2017).

وعلى ضوء ما سبق يمكننا تعريف الادارة المحلية بأنها: أسلوب تنظيم إداري تسعى إليه الدولة البسيطة الموحدة في شكلها الدستوري والذي يتم بمقتضاه تقسيم اقليم الدولة الى وحدات ادارية تتمتع بالشخصية المعنوية الاعتبارية من خلال مجالس منتخبة من قبل أفرادها ، تتمتع بسلطات وصلاحيات واسعة في إدارة مصالحها تحت رقابة واشراف الحكومة المركزية .

**2- أسس الإدارة المحلية The foundations of local administration**

اختلف أغلب العلماء والباحثين في مجال الإدارة العامة عموما والادارة المحلية خصوصا في صيغ تعريفها وما هيتها إلا أنهم اتفقوا في أغلب الأسس التي تقوم عليها الإدارة المحلية والتي يمكن إيجازها في الآتي( بن لامة وآخرون، 2019):

أ-التنظيم الإداري: أي أن الادارة المحلية هي إحدى أساليب التنظيم الإداري المرتبط بالأسلوب الإداري اللامركزي والذي تعتمده الدولة في تنفيد سياساتها الداخلية وهو ما يعرف بنظام اللامركزية الادارية حيث تقسم السلطات والاختصاصات بين الأجهزة الادارية المركزية بالعاصمة السياسية وبين منظمات الادارة المحلية كالمحافظات والبلديات والأقاليم على المستويات المحلية (خشيم ،2002) .

ب-تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات محلية وفق ضوابط واعتبارات معينة ذات شخصية معنوية مستقلة: حيث يتم تقسيم اقليم الدولة جغرافيا بضوابط واعتبارات دستورية على أسس قد تكون عرقية أو وفق تضاريس الدولة ، كما تتمتع بالشخصية المعنوية و هو الأساس الذي يحدد استقلالها عن الحكومة المركزية و يؤشر على لامركزية الإدارة من عدمها و نقصد بها الأهلية القانونية لتحمل المسؤوليات كاملة و ممارسة المهام وفق التفويض الممنوح لها من قبل الحكومة المركزية (قبايلي، 2017) .

ج -مجالس محلية منتخبة : فالاعتراف للإدارة المحلية بالشخصية المعنوية لا يكفي بالقيام بمهامها نظرا لتعذر قيام سكان الإقليم المحلي بمباشرة مهامهم بصفة جماعية مما يستوجب اختيار من ينوبهم و يمثلهم في هذه الهيئة المحلية وهو ما يتم عن طريق الانتخابات وفق ضوابط ومعايير محددة ، أي أنها هيئة اعتبارية تمثل الإرادة العامة لسكان الوحدة المحلية فلها حقوقها والتزاماتها كما لها حق جمع مواردها المحلية وحق التصرف في أغلبها وفق القوانين الصادرة من السلطة التشريعية في الدولة، كما ان عليها واجبات ومسؤوليات على جميع تصرفاتها وهي شخصية مستقلة عن الاشخاص والعناصر المادية المكونة لها.

د -توزيع الوظيفة الإدارية للدولة بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية : هنا تُقسم الوظائف العامة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية حيث تكون المهام التنفيذية العامة ذات الطابع القومي والسيادي للحكومة المركزية، أما الجهاز الاداري المحلي تكون وظيفته تنفيد السياسات وتحقيق الاهداف ذات الشأن الداخلي المحلي .

هـ -اختصاص الادارة المحلية بإنشاء وإدارة المرافق ذات الطابع المحلي: حيث يتكون الجهاز الإداري المحلي من مجموعة من الوحدات والأقسام الإدارية لمباشرة المهام والاختصاصات التنفيذية في المجلس المحلي التي تخدمه ويخصص كل قسم أو وحدة ادارية منها لأداء نوع معين من الخدمات المحلية (عاشور ، 1979)، حيث أن انشاء المرافق الخدمية ذات الطابع المحلي هو اختصاص وتصرف أصيل للإدارة المحلية وباستقلالية في اطار القوانين العامة وحسب حاجة اقليمها .

و- خضوع أجهزة الادارة المحلية لرقابة واشراف الحكومة المركزية وفقا للحدود والضوابط التي يحددها القانون: على الرغم من أن السلطة المركزية قد فوضت جزء من سلطاتها ذات الطابع المحلي لصالح الوحدات الادارية المحلية إلا أنها احتفظت بحق الرقابة والاشراف عليها وذلك لتأكيد الوحدة السياسية والادارية للدولة وتأكيداً على أن الادارة المحلية تعمل وفق القوانين واللوائح الصادرة من الحكومة المركزية وتأكيداً أيضاً على قيام الإدارة المحلية بواجباتها على أكمل

وجه ، ثم ضماناً لحسن سير الخدمات المحلية بكفاءة وفاعلية من الأجهزة الادارية المحلية.(الطعامنة ،2003)

**3- خصائص وأهمية الإدارة المحلية:**

من التعريفات السابقة للإدارة المحلية والأسس التي تقوم عليها يمكننا استخلاص لأهم الخصائص التي تتميز بها الادارة المحلية كأسلوب تنظيمي ذا أهمية كبيرة للدولة في استقرارها وازدهارها وتنميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك على هذا النحو:

* الإدارة المحلية هي لامركزية ذات طابع إداري لتنسيق العلاقة بين مركز الدولة و فروعه المحلية المنتشرة في أرجائها.

* أنها إدارة ذات كفاءة وفاعلية ، حيث أن المشاريع المحلية أكثر تجاوبا لحاجات و ظروف المجتمع المحلي و ذلك لضمان تحقيق الديمقراطية و حقوق الأفراد و التي تعتبر مفاتيح الأمان عندما تتخذ القرارات بشكل يتماشى مع اهتمامات السكان المحليون، و خلق روح التنافس بين وحدات الإدارة المحلية و الحفاظ على حقوق الأقليات من خلال إعطائهم درجة مرضية من حكم أنفسهم ( قبايلي، 2017).

* تتميز الإدارة المحلية بقربها من الأفراد مما يجعلها تصل إلى أعماق حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتنمية المجتمعات المحلية لتوفر للفرد معيشة أفضل و تكييف النظام الإداري ليلائم الأفراد دون تطويعهم ليتكيفوا مع الإدارة و إشراك الأفراد في إدارة الأمور ذات الأهمية المحلية لأن الأفراد أقدر على معرفة حاجاتهم وكيفية تلبية هذه الاحتياجات.

* تعتبر الإدارة المحلية مدرسة للتنشئة السياسية للأفراد ولإعداد القيادات الصالحة و تدعيم الروابط الاجتماعية بين أبناء المجتمعات المحلية و توفير أسباب التنمية الاجتماعية السليمة و خاصة في المجتمعات التي يعاني فيها السكان من ضعف الشعور بالانتماء إلى المجتمع بالإضافة إلى تغيير الأنماط الاجتماعية بين الأفراد و تتولى هيئات منتخبة الإشراف على هذه المصالح المحلية ، فانتخاب أعضاء المجالس المحلية يعد أحد الأركان الأساسية لضمان استقلال هذه المجالس عن السلطات المركزية و لترسيخ مفهوم الديمقراطية الذي يمثل روح العصر الحديث ولاختيار أعضاء المجالس المحلية من الأشخاص الذين يرتبطون ارتباطا مباشرا بالمصالح المحلية و تنجم عن ذلك ممارسة السيادة الشعبية و مزاولة الشعب بنفسه مسؤولياته العامة و كذا وجود رقابة إدارية كون الهيئات المحلية أصبحت دولاً داخل دولة، و تمارس الهيئات المحلية الاختصاصات المنوطة بها تحت إشراف الإدارة المركزية و ضمن إطار رقابة فعالة من قبل هذه الأخيرة حرصا

على حماية الوحدة القانونية والسياسية للدولة وتستطيع الوحدات الإدارية المحلية التمسك بقراراتها على الرغم من اعتراض الهيئة المركزية عليها حتى توافق عليها. (قبايلي ،2017)

**4- عوامل نجاح وفشل الادارة المحلية وأهدافها وظروف الأخذ بها**

**أ- عوامل نجاح وفشل الادارة المحلية**

- **عوامل نجاح الادارة المحلية Local administration success factors**

إذا قررت دولة ما ان تتخذ اللامركزية الإدارية كأسلوب تنظيمي لإدارتها العامة وذلك بمنح المستويات الدنيا في سلم التنظيم الاداري مزيدا من الصلاحيات والمسؤوليات، فإن ذلك يتطلب بالضرورة توفر العديد من العوامل لنجاح نهج الاسلوب اللامركزي وهي(الطعامنة ،2003):

* استعداد والتزام القوى السياسية لدعم قادة الوحدات المحلية في مجالات التخطيط واتخاد القرارات وتزويدهم بالسلطات والصلاحيات الادارية التي تعينهم على القيام بوظائفهم في الوحدات المحلية التي يديرونها .

* وجود تشريعات واضحة المعالم تحدد الوظائف لكل من الوحدات المحلية والحكومة المركزية الأمر الذي من شأنه تعزيز المشاركة السياسية لكل من المواطنين والقادة المحليون في إدارة المرافق العامة والمحلية .

*- العوامل السلوكية والسيكولوجية الداعمة للنهج اللامركزي، حيث تشمل توافر الاتجاهات والسلوكيات الملائمة لموظفي الحكومة المركزية وفروعها في الوحدات المحلية تجاه النمط المركزي في تقديم الخدمات وتوافر الرغبة لديهم بتقبل مشاركة المواطنين والقيادات المحلية التقليدية في عملية صنع القرارات .

*- العوامل المالية والقوى البشرية، وذلك يتوافر الوسائل البشرية وإعداد مخططات لتسير الموارد البشرية لضبط عملية التوظيف والترقية والتركيز على الكفاءة والمؤهلات والمستوى العلمي، وكذلك الأدوات المالية.

*- توافر الحجم المثالي للوحدات اللامركزية، حيث أن الوحدات الصغيرة الحجم لا يمكنها الاحتفاظ بالأعداد الكافية من الموظفين، والمعدات بحكم وعاؤها الضريبي المحدود.

- **-عوامل فشل الادارة المحلية .Local administration failure factors**

فيما سبق تعرضنا لأهم العوامل والمتغيرات التي من شأنها نجاح الادارة المحلية في تحقيق أهدافها، إلا أن هناك عقبات عدة تقف عائقاً أمام نجاح الادارة المحلية لتحقيق الاغراض التي أنشأت من أجلها والتي تتمثل في العوامل التالية: (دراوش، 2015)

*-العامل الإداري والفني: ويتمثل في القصور في تنفيذ برامج اللامركزية من منطلق وجود بعض المشكلات التي تواجه عمليات التنفيذ من بينها: عدم وضوح الأهداف وغموض التشريعات، ضعف عمليات التخطيط، عدم كفاية الموارد وعدم الاحتفاظ بالكوادر الإدارية المتخصصة، بحيث أن هناك العديد من الوحدات المحلية لا تتوافر لها البنية الفنية و الإدارية للقيام بأدنى واجباتها.

*- العامل الاقتصادي: في هذا الإطار يرى الكاتب« Fried Riggs » أن ضعف الوحدات المحلية يكون نتيجة التخلف الذي تعيشه الدولة، و بذلك فإن منح صلاحيات واسعة ومسؤوليات واستقلال للمحليات في ظل ظروف التخلف يؤدي إلى الركود الاقتصادي أكثر منه إلى التنمية.(دراوش ،2015)

*- العامل السياسي و فلسفة الحكم: تستخدم الطبقات الحاكمة الوظيفة العامة لتعزيز حكمها وسلطتها لذلك لا يمكن للطبقة الحاكمة أن تتنازل عنها لصالح الوحدات المحلية، بالتالي تقوم بممارسة بعض مظاهر الديمقراطية دون جوهرها، فهي بذلك تخضع للنفوذ والقوة والتأثير.

*- العامل الاجتماعي: وهنا تبرز مسألة في غاية الأهمية والحساسية في الطموحات الإقليمية، والمنازعات القبلية والعشائرية والاثنية، التي قد تشكل تهديدا للوحدة الوطنية والتكامل القومي، لذلك تقوم الإدارة المركزية بمواجهته بعدم منح الوحدات المحلية، اختصاصات واسعة، وتمارس عليها الرقابة التي تتصف بالشدة في كثير من جوانبها، للحفاظ على وحدة الدولة و المجتمع.

**ب-أهداف الادارة المحلية**

لنظام الإدارة المحلية العديد من الاهداف يمكنا إيجازها على هذا النحو: (دراوش ، 2015)

- **الاهداف السياسية** . تتمثل الاهداف السياسية في النقاط التالية :

- الديمقراطية والمشاركة تأسيسا على مبدأ حكم الناس لأنفسهم بأنفسهم في إدارة الخدمات، و توزيع المشاريع الإنمائية، حيث أن قاعدة إشراك المواطنين في إدارة وحداتهم المحلية، يدربهم على العمل السياسي و يعزز لديهم مهارات شؤون الدولة و الحكم.

- دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي. إن نظم الإدارة المحلية يسهم في القضاء على استئثار القوى السياسية وتسلطها داخل الدولة، مما يجهض ويضعف مراكز القوى فيها والقضاء عليها نهائياً.

- تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، وذلك بتوزيع الاختصاصات بدلاً من تركيزها في العاصمة ويمكن أن يظهر أثر ذلك عند تعرض الدولة إلى أزمات ومصاعب قد تضعف البناء التنظيمي المركزي للدولة، وعندها تبقى الوحدات المحلية التي اعتادت على حرية التصرف

والاستقلال قادرة على الوقوف على قدميها والتصدي لمسئولياتها دون شعور بالحاجة أو الاعتماد المطلق على المركز.

- **الأهداف الإدارية**

يعتبر نظام الإدارة المحلية وسيلة ملاءمة لتقديم الخدمات المحلية والإشراف على إدارتها ، وتتلخص تلك الأهداف في ما يلي:(قبايلي ، 2017)

- تحقيق الكفاءة الإدارية لقد أشار براونج Browing من أن أهم حسنات النظام اللامركزي هو ما يتعلق بالنواحي الاقتصادية، حيث أن هذا النظام من وجهة نظره أكثر جدوى اقتصادية من تبني النظام المركزي عند تقديم السلع والخدمات المحلية، حيث يمكن النظام اللامركزي تزويد المواطنين بالكمية المطلوبة والتي تختلف من وحدة محلية لأخرى، و بهذا فهي أكثر قدرة على الاستجابة للطلبات المتباينة مقارنة بالنظام المركزي والقضاء على البيروقراطية التي تتصف بها الإدارة الحكومية.(قبايلي ،2017)

- تنتقل صلاحية تقديم الخدمات المحلية إلى هيئات وأشخاص يدركون طبيعة الحاجات المحلية ويستجيبون لها بدون عوائق .

- رقابة وإشراف المستفيدين من تلك الخدمات.

- خلق روح التنافس بين وحدات الإدارة المحلية.

- منح فرصة للمحليات للتجريب والإبداع والاستفادة من أداء بعضها البعض نتيجة لذلك وتقريب المستهلك من المنتج، حيث يقرر ممثلي الهيئات المحلية المنتجة عادة الخدمات المطلوبة ويشرفون على إدارتها ويقيمونها ويمثلون جهود المستفيدين منها ويشتركون معهم في تمويلها.

- **الأهداف الاجتماعية.** وتتركز الأهداف الاجتماعية فيما يلي: (الطعامنة ،2003)

- نفسه وهو" متى على الدولة أن تأخذ في نظامها الاداري بالأسلوب التنظيمي اللامركزي (نظام الادارة المحلية ) ؟ ويمكننا الاجابة على هذا التساؤل من خلال توضيح الظروف التي تستدعى الدولة للأخذ بنظام الإدارة المحلية . وهي كالآتي :

- تسهم الإدارة المحلية بربط الإدارة الحكومية بالقاعدة الشعبية، بما يضمن تفهم الطرفين لاحتياجات وأولويات المجتمعات المحلية ووسائل تنميتها اقتصادياً واجتماعيًا.

- دعم وترسيخ الثقة بالمواطن واحترام حريته وإدارته ورغبته في المشاركة في إدارة الشئون المحلية ضمن سياق الإطار العام للتنمية الشاملة للوطن.

-إحساس الأفراد بانتماءاتهم الإقليمية والقومية، وتخفيف آثار العزلة التي تفرضها المدنية الحديثة عليهم بعد توسيع نطاقها في التنظيمات الحديثة.

- الإدارة المحلية وسيلة لحصول الأفراد على احتياجاتهم واتساع رغباتهم وميولهم.

**ج- ظروف الأخذ بنظام الادارة المحلية**

فيما سبق تحدثنا عن عوامل نجاح نظام الإدارة المحلية. إلا أن هناك ثمة تساؤل يطرح

- عندما تتوفر درجة عالية من الاستقرار السياسي والاقتصادي ويبتعد شبح الأزمات. فمثل هذا الاستقرار يخفف من قلق الحكومة المركزية وقياداتها من تهديد احتمالات انحراف المستويات الأدنى والوحدات المحلية بالسلطات المفوضة لها ، كما أنه يخفف من أهمية التجانس والوحدة في العمل الحكومي بحيث لا تكون المصلحة القومية محل تهديد ولا تمثل اعتباراً يفرض نفسه على مختلف جوانب وبرامج العمل التنفيذي.(عاشور ،1979)
- عدم وجود تشتت جغرافي كبير بين اقاليم الدولة . يناسب نظام الادارة المحلية الدول التي لا تكون الرقعة الجغرافية لأقاليمها مشتتة تشتتاً كبيرا ولا متسعا اتساعا هائلا وإلا كان الأنسب لها هو الحكم المحلي وليست الادارة المحلية فأغلبية الدول التي تطبق نظام الادارة المحلية تكون رقعتها الجغرافية غير مشتتة ولا ذات اتساع هائل.
- عند رغبة الدولة في تقوية مظاهر الوحدة السياسية والقومية . حيث أن نظام الإدارة المحلية لا يقبل التجزئة في السيادة السياسية بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية وإنما ينحصر في مجال السلطة التنفيذية لذلك فهو يتوافق مع الرغبة في الحفاظ على الوحدة السياسية للدولة ،فلا شك ان اقتصار الادارة المحلية على المجال التنفيذي يحفظ قدراً كبيرا من السيطرة السياسية للأجهزة المركزية على ما يدور بالوحدات المحلية رغم ما تتمتع به من صلاحيات وسلطات تنفيذية وبذلك تتأكد الوحدة السيادية والوحدة السياسية للدولة.(عاشور ،1979)
- عندما تتفاوت الظروف والحالات التي تواجهها المستويات التنظيمية والوظيفية الأدنى من مجال لآخر ومن إقليم لآخر، فاختلاف الظروف وتقلبها قد لا يناسبها أن تصدر قرارات من جهة مركزية واحدة ولا يناسبها أيضا أن تتقيد في تصرفاتها بقواعد من لوائح موحدة وثابتة ، لذلك تمنح المستويات الدنيا المحلية سلطات وصلاحيات لاتخاذ القرارات والتصرف المستقل، واكتفاء المستويات العليا هنا ليس على التصرفات وإنما على النتائج الاجمالية لها.(عاشور ،1979)
- يقترن الأخذ بنظام الادارة المحلية بتوسيع دائرة الديمقراطية ونطاق المشاركة السياسية. وذلك من خلال اشراك ممثلي الشعب في إدارة المشروعات العامة وفي إدارة الاجهزة والمنظمات المحلية، وكذلك من خلال تكوين المجالس المحلية ومنحها صلاحيات للتصرف المستقل فالإدارة المحلية

هي الناحية التنظيمية والادارية لتطبيق مفاهيم الديموقراطية والمشاركة السياسية في تسيير وإدارة الأجهزة والمنظمات العامة.

**المطلب الثاني تأثير الاستقرار السياسي على الادارة المحلية** Political stability and local administratio

يمكننا أن نؤكد من خلال هذه الدراسة أن ديمومة واستمرارية النظام السياسي تتوقف على مدى تمتعه بالاستقرار والثبات المؤسسي وحيث أن الاستقرار السياسي هو ظاهرة سياسية تعبر عن مدى نجاعة وفاعلية النظام السياسي ومؤسساته في دولة ما ، ويتضح ذلك من خلال تمتع النظام بمستوى عال من الشرعية وزيادة معدل التطور والتنمية " الاقتصادية والسياسية والاجتماعية" في المجتمع، لذلك فإن نجاح نظام الإدارة المحلية هو تجسيدا لنجاعة وفاعلية النظام السياسي ذلك النظام المتمتع باستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي، فإذا تأملنا في الأطر النظرية للاستقرار السياسي ونظام الادارة المحلية نجد توقف نظام الادارة المحلية على درجة الاستقرار السياسي للنظام ، ومن خلال هذه الدراسة يمكننا استنتاج أثر الاستقرار السياسي على الإدارة المحلية وعلاقته بها وعلى هذا النحو:

**أولاً تأثير الاستقرار السياسي على الإدارة المحلية :**

كما أسلفنا سابقا في تأثير الاستقرار السياسي على ديمومة النظم السياسية واستمرارها وتطورها وحيث أن الادارة المحلية هي احدى الوسائل

التنفيذية للنظام السياسي في تحقيق أهدافه حيث يعبر وجود نظام الإدارة المحلية بفاعلية لا بمجرد صورة رمزية على تطور النظام السياسي وحداثته وثبات مؤسساته ، حيث أن الأخذ بنظام الإدارة المحلية يحتاج الى توافر الشروط والعوامل الخاصة بها ، وحيث أنها لا تتوفر الا في النظم المتطورة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا أي تلك المتمتعة باستقرار سياسي راسخ ، وبما أن نظام الادارة المحلية هو إحدى الوسائل التنظيمية للسلطة التنفيذية في إدارتها العامة للدولة وتحقيق السياسات والأهداف المرسومة من قبل السلطة التشريعية فأنه ومما لا شك فيه أن نظام الادارة المحلية يتأثر بما تتأثر به باقي مكونات النظام السياسي الأخرى بطبيعة الحال ، كما أكدت عليه نظرية النظم على ما يعرف بمبدأ التوقف والتوافق أي توقف أجزاء النظام على بعضها البعض وانسجامها وتوافقها في اعمالها أي انها مكملة بعضها لبعض في تحقيق الأهداف العامة ، ولا يختلف اثنان في مدى أهمية الاستقرار السياسي للنظم السياسية و تأثيره فيها ، لذا فإن نظام الادارة المحلية يتأثر بشكل كبير بظاهرة الاستقرار السياسي ، إلا أن هذا التأثير قد

يكون تأثيراً مباشرًا وقد يكون غير مباشراً على الإدارة المحلية ويمكننا توضيح ذلك وعلى هذا النحو:

**1- التأثير المباشر للاستقرار السياسي على الإدارة المحلية :**

يتجلى التأثير المباشر لظاهرة الاستقرار السياسي بمظاهرها المتعددة على الإدارة المحلية من خلال النقاط التالية :

**أ- فيما يتعلق بتبني الدولة لنظام الإدارة المحلية .**

بدأ تطبيق نظام الإدارة المحلية بعد قيام الدولة الحديثة نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ومع انتشار القيم والمبادئ الديمقراطية وارتباط الدعوة الى تطبيقها في المجال الاداري، باعتبارها مظهرا من مظاهر الديموقراطية المحلية التي تهدف إلى اشراك المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية للتعبير عن أفكارهم وآراءهم، حيث تُعد الديمقراطية من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي، وفي حين أن أغلب الدراسات في مجال الادارة المحلية تؤكد على أنه من العوامل والظروف الرئيسية الداعية للأخذ بنظام الإدارة المحلية هو سيادة ظاهرة الاستقرار السياسي ومن المتفق عليه أيضا في أدبيات علم السياسة أنه لا تحقق للديمقراطية الا في ظل استقرار سياسي بجميع نواحيه ومؤشراته وحيث ان الأسلوب الديمقراطي في ممارسة السلطة يعني توسيع دائرة المشاركة السياسية ، لذا تلجأ الأنظمة الديمقراطية للأخذ بنظام الإدارة المحلية ترسيخا لتلك المشاركة ، فالإدارة المحلية تعتبر مدرسة نموذجية للمشاركة السياسية وأساساً متيناً لنظام الحكم الديمقراطي من خلال اشراك المواطنين وانخراطهم المباشر والغير مباشر في تصريف شؤونهم المحلية وبما أن أغلب علماء السياسة يرون بتلازم الديمقراطية والاستقرار السياسي، وأن الادارة المحلية مظهراً من مظاهر النظام الديمقراطي الذي يسمح بالمشاركة السياسية بمستوى عال ، فتطبيق نظام الإدارة المحلية تطبيقا حقيقيا ليس له وجود فعلي الا في أنظمة الحكم الديمقراطية تلك الأنظمة التي تسمح بالمشاركة السياسية لمواطنيها بشكل واضح وفعلي ، فإذا تعرضت الدولة لاضطرابات سياسية كالثورات والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية والحركات الانفصالية المسلحة فإن ذلك يعني انهيار نظام الحكم أو تغيره فتسود ظاهرة عدم الاستقرار وتحول نظام الحكم من نظام ديمقراطي الى نظام ديكتاتوري في اغلب الحيان ولو لفترة مؤقتة ، حتى ولو أدعى الديمقراطية مما يجعل تبني نظام الإدارة المحلية مستحيل في تلك الحالة ، لأن الطبقات التي تصل للحكم عقب الثورة أو الانقلاب او الانفصال تستخدم الوظيفة العامة لتعزيز حكمها وسلطتها، لذلك فإنه من غير المحتمل بالنسبة لهؤلاء الافراد المرتبطين بالسلطة أن يتنازلوا عنها لصالح الوحدات المحلية ، ولكن ولكي يتم تهدئة

الطبقات الدنيا فقد يكون من الضروري ممارسة بعض مظاهر الديمقراطية المحلية دون جوهرها( الطعامنة .2003) ، لذا لا نجاح للإدارة المحلية في نظام سياسي تسوده ظاهرة عدم الاستقرار السياسي ومؤشراتها ، فمن المستحيل أن تفكر دولة ما في تبني نظام الادارة المحلية وهي تعاني ازمة استقرار سياسي يصاحبه فراغ سياسي وفراغ دستوري وتردي أمني وغياب للضبط القانوني كما هو الحال في ليبيا والعراق واليمن وغيرهم من الدول التي يسودها عدم الاستقرار وذلك لخطورة الوضع في جميع مناحي الحياة ولا سيما الناحية المتعلق بالأمن القومي والوحدة الوطنية ، ففي مثل هذه الحالة المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي تلجأ الدولة إلى تبني الاسلوب الإداري المركزي حفاظًا على أمنها القومي ووحدتها السياسية .

**ب- فيما يتعلق بسيادة القانون والعمل المؤسسي**

تعتبر سيادة القانون في جميع مناحي حياة المجتمع واحترام القواعد الدستورية وتقديسها في العمل السياسي والإداري تعبيراً عن رسوخ وقوة النظام السياسي في الدولة وبالتالي مؤشرا كبيرا من مؤشرات الاستقرار السياسي بحيث لا سيادةً للقانون في مجتمع تسوده ظاهرة الاستقرار السياسي، وتقوم الإدارة العامة على العديد من المبادئ والأسس الجوهرية حيث لا ينسب أي تنظيم إداري لها مال يتقيد بتلك المبادئ والذي أهمها :

*** مبدأ الشرعية**

والشرعية تلك التي تمثل القواعد والأسس التي يتقبل فيها افراد المجتمع النظام السياسي والاداري ويرتضونه ويخضعون له طواعية(بن لامة و والعجيل،2019 ) ففي حالة سيادة حالة عدم الاستقرار السياسي فإن الشرعية تكون في أزمة حادة فكون الشرعية احدى أهم المبادئ التي تقوم عليه الادارة العامة وبالتالي نظام الادارة المحلية فإن ذلك يؤثر تأثيراً مباشرًا على نظام الادارة المحلية وخاصة في ما يتعلق بقناعات وولاءات أفراد المجتمع وخصوصا فيما يتعلق بالمشاركة السياسية المحلية الأمر الذي يؤثر سلبيا على الحياة السياسية داخل الوحدات المحلية وعلى مستوى الدولة بالكامل .

***مبدا المشروعية**

والذي يقصد به خضوع نشاط واختصاصات السلطات والوحدات الادارية العامة ونشاط الموظفين العموميين للقانون أي قيام مختلف التصرفات العامة على أسس قانونية واضحة ومحددة (بن لامة و والعجيل،2019 )، فالعمل الإداري بجميع جوانبه ومستوياته يحدده ويسيره القانون ، اما في حالة عدم الاستقرار فإن القوانين غالبا ما تتعطل ، وحتى وإن لم تتعطل فإن

النصوص القانونية تفقد مصدر الزاميتها حين تعم الفوضى مما يوثر سلبا في أعمال الادارة المحلية وانحرافها على القوانين التي تحدد مسارها وتحكم أعمالها وبالتالي يكون الفشل مرافقا لها .

*** مبدأ المؤسسية**

أي مأسسة الإدارة المحلية عن طريق إنشاء عدد من المؤسسات التي تكتسب صفة الشرعية والمشروعية، (بن لامة و والعجيل،2019 ) وهي الوسائل والأليات التي تحقق الإدارة العامة من خلالها الأهداف المجتمعية التي انشأت الإدارة من أجلها، فالمؤسسية تعني سيادة العمل التنظيمي القانوني المنضبط بالإجراءات والقواعد الموضوعة المحايدة البعيدة عن التأثيرات والأحكام والأمزجة الشخصية المتغيرة مما يضمن درجة مقبولة من الاستمرارية ومن الثبات (المعالي ، 2012) ، ويعد الاستقرار المؤسسي وثبات الهيكلية الإدارية بالصورة والكيفية التي تحدد من خلالها الوظائف والاختصاصات وتتوازن فيها سلطة الوظيفة مع مسؤولياتها من أساسيات نجاح الإدارة المحلية ، وحيث أن من مظاهر عدم الاستقرار السياسي غياب أليات الضبط القانوني وفقدان الانضباط وخاصة في حالت الانفلات الأمني مما يؤدي الى انهيار النظام المؤسسي وبالتالي فقدان الادارة المحلية لجوهرها التنفيذي كونها تتكون من مؤسسات متعددة تعد كأليات ووسائل لتنفيذ السياسات العامة وهذا يؤثر بشكل كبير على نظام الادارة المحلية .

**ج - فيما يتعلق بالفساد الاداري.**

يعد الفساد الإداري كورم خبيث يصيب النظام الإداري في الدولة يكون بإساءة استعمال السلطة الممنوحة للمنفعة الخاصة وذلك لانعدام المساءلة بشقيها الداخلية والخارجية وغالبا ما يقترن وجود الفساد السياسي والاداري مع سيادة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وكما أسلفنا سابقا وخاصة في مؤشره المتعلق بسوء وفساد الجهاز الإداري ومشاكله على صعيد السلطة التنفيذية وعدم قدرته على القيام بدوره في مجال الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كما يزداد تفشي الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، كتلك التي تمر بها الآن الدول التي حدثت ما سمي بثورات بالربيع العربي (مرحلة الانتقال من الثورة الى مرحلة بناء الدولة) حيث ساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والاطار القانوني تلك الأمور التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل (سالم وآخرون،2017) ، ذلك الأمر الذي يؤدي إلى تفشي الأزمات و إلى تردي الأوضاع في الحياة العامة الأمر الذي من شأنه أن ينعكس بشكل سلبي على فرص التنمية وعلى سلوك الأفراد وعلى المجتمع بشكل عام فتظهر حالة عدم الاستقرار الناتجة عن هذا الضعف في الجهاز التنفيذي الأمر الذي يقوض ويقلل من فرص نجاح الإدارة المحلية في

أعمالها وخاصة تلك المتعلقة بالتنمية، فإذا كان الجهاز التنفيذي المركزي يعاني من شبح الفساد فإن ما لا شك فيه ان ذلك الفساد سوف يمتد لأجهزة الوحدات المحلية والتي تستغل بدورها فساد السلطات المركزية فتُمْسِي اجهزة الوحدات المحلية أدوات في أيدي عناصر السلطة التنفيذية المركزية ووسيلة لامتداد واستمرار فسادها وبذلك يتحول نظام الادارة المحلية في هذه الحالة الى نظام إداري فاشل، وأقرب مثال لنا في هذا الصدد واقع ليبيا التي تعيش فراغاً دستوريا وسياسيا لأكثر من أربعة عقود حيث صنفت ليبيا من قبل منظمة الشفافية الدولية بأنها من أكثر الدول في حالة الفساد الاداري حيث نص تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2013 على " من الدول الأكثر فسادا بين الدرجتين 10-19 ليبيا والعراق وسوريا واليمن والسودان وجنوب السودان وغينيا الاستوائية وغينيا بيساو وهايتي وتركمانستان وأوزبكستان ، وفي أعلى التصنيف بين الدرجتين 80-89 نجد الدنمارك والسويد وفنلندا " (سالم وآخرون ،2017) .

**د-فيما يتعلق بالمسؤولية**

تقوم الادارة العامة عموما والإدارة المحلية خصوصا على مبدأ المسؤولية الذي يعبر عن تكافؤ السلطة والمسؤولية" فلا مسؤولية بدون سلطة ولا سلطة بدون مسؤولية" (بن لامة و والعجيل،2019 ) وحيث أن الإدارة المحلية مبنية على منح الحكومة المركزية للوحدات المحلية سلطات وصلاحيات واسعة لإدارة شؤونها المحلية، تقابلها مسئوليات وواجبات جراء ذلك التفويض وتخضع لرقابة ومسائلة السلطات المركزية وكل ذلك يتم وفق القانون الدستوري ومدى الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات العامة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية والذي يحد من طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية الأمر الذي يؤدي للإخلال بمبدأ المساءلة والرقابة المتبادلة والذي يعد عاملاً مشجعاً على الفساد، (سالم وأخرون ،2017) وكذلك الإلتزام الذي يحد من تسلط السلطات المركزية على الوحدات المحلية ويمنع الاخيرة من التهرب من المسائلة والمحاسبة على السلطات والصلاحيات الممنوحة لها، كذلك فأن من متطلبات نجاح وفاعلية نظام الادارة المحلية اخضاع جميع الوحدات المحلية للمسائلة والمحاسبة على أساس النتائج المحققة، وبذلك تكون جميع الأعمال والتصرفات للوحدات المحلية مقيدة بالقوانين كما تكون الحقوق مكفولة بالقانون أيضا وبهذا تكون الادارة المحلية تجسيداً لسيادة القانون وترسيخا للعمل المؤسسي الذي يتجلى فيه الاستقرار المؤسسي وثبات الهيكلية الادارية مع تكامل في المؤسسات الرئيسية ، هذه الحالة لا تتحقق إلا في ظل نظام يتمتع باستقرار سياسي رصين.

من هنا يمكننا توضيح الأثر السلبي لظاهرة عدم الاستقرار السياسي على تفويض السلطة حيث تلجأ بعض الدول التي تعاني ازمة استقرار سياسي الى تفويض أكثر لسلطات الوحدات المحلية ،

بغية الحصول على الرضاء الشعبي ، فيكون تفويض السلطات وفي تلك الأوضاع المتسمة بمظاهر عدم الاستقرار من انفلات أمني وفراغ دستوري أو تعطله وغياب الأجهزة الرقابية والضبطية في الدولة بدون مسؤوليات أي بدون قيود مع غياب المساءلة لعدم وجود أسلوب فعال للمحاسبة والمساءلة من واقع تفرضه ظاهرة عدم الاستقرار ، او يكون ذلك التفويض تفويضا غير حقيقي لامتصاص ردت فعل المواطنين ومن هنا يمكننا القول أن غياب المسؤولية يعني فشل مؤكد لنجاح نظام الادارة المحلية .

**2: التأثير الغير مباشر للاستقرار السياسي على الإدارة المحلية :**

كما يؤثر الاستقرار السياسي تأثيرا مباشراً على الادارة المحلية فإن هناك ثمة نواحي أيضا يكون فيها تأثير الاستقرار السياسي غير مباشر على نظام الإدارة المحلية ويمكم ايجازها فيما يلي:

**أ- الناحية السياسية**

إنه ومما لا مجال للشك فيه تأثر الحالة السياسية في الدولة بظاهرة الاستقرار السياسي فكلما اتسم النظام السياسي بالاستقرار والثبات كلما كانت الحالة السياسية في وضع جيد يظهر جليا من خلال المؤشرات الإيجابية للتنمية والتحديث السياسي والتداول السلمي للسلطة وسيادة العمل المؤسسي وابتعاد شبح الفساد السياسي والإداري عن الدولة، وغيرها من مظاهر الاستقرار السياسي وبذلك تكون المشاركة السياسية هي وسيلة الحكم الأولى في اتخاذ القرارات ، وكما أن الادارة المحلية هي احدى المظاهر السياسية المعبرة عن فاعلية المشاركة السياسية والديمقراطية حيث أن أحد الأهداف الأساسية التي يسعى لتحقيقها نظام ادارة المحلية هو ترسيخ المشاركة السياسية، والتي تقوم على قاعدة المشاركة في اتخاد القرارات في إدارة الشؤن المحلية تأسيساً مبدأ حكم الناس لأنفهم بأنفسهم في إدارة الخدمات وتوزيع المشاريع الإنمائية(قبائلي ، 2017 ) ، هذا في حالة الاستقرار السياسي أما عكس ذلك أي في حالة عدم الاستقرار فتتقلص المشاركة السياسية أو تنعدم ، حيث أنه بحدوث الاضرابات السياسية والنزاعات وشبه الحروب الداخلية وغيرها من مظاهر عدم الاستقرار سوف تسعى الدولة إلى تأكيد الوحدة السياسية وذلك من خلال توحيد أساليب وأنماط النشاط الإداري أي اعتماد المركزية الإدارية كتنظيم اداري لتثبيت سلطة الحكومة المركزية والتمكين لها ، بما يحافظ على وحدة الدولة ويمنع تفتيتها (عاشور ، 1979 ) ، بدلا من اللامركزية الادارية.

بذلك فإن تأثير الاستقرار السياسي من ناحيته السلبية على الحياة السياسية هو تأثير جوهري وخاصة في ما يتعلق بمبدأ الديمقراطية والمشاركة السياسية والوحدة الوطنية ، مما يذهب الأثر

بطبيعة الحال إلى نظام الادارة المحلية في حالة عدم الاستقرار، فإما أن يكون نظام الإدارة المحلية في العدم أو يكون مجرد عملية صورية لا جدوى منها .

**ب-الناحية الاقتصادية**

ينعكس تركيب الهيكل الاقتصادي للمجتمع على دور الحكومة في توزيع الأنشطة والموارد الاقتصادية على أقاليم المجتمع فيكون على عاتق الحكومة تحقيق التكامل الاقتصادي القومي وربط اقاليم الدولة ببعضها البعض لتحقيق هذا التكامل وذلك من خلال أجهزتها الإدارية العامة المتمثلة في سلطات الوحدات المحلية ، حيث أنه من الأهداف الرئيسية لنظام الادارة المحلية تقديم الخدمات العامة والسلع الضرورية والتنمية الاقتصادية والعمرانية لسكان الوحدات المحلية وذلك بضمان عدالة توزيع الخدمات على الاقاليم المختلفة والعمل على تكافؤ الأعباء المالية مع الخدمات التي تقدمها للمواطنين ، كذلك من الأسس التي يقوم عليها نظام الإدارة المحلية ، هو حق جمع مواردها الاقتصادية المحلية وحق التصرف في أغلبها وفق القوانين الصادرة من السلطة التشريعية في الدولة لها، كل ذلك يؤكد على دور العامل الاقتصادي على نظام الادارة المحلية ، ومن المتفق عليه بين علماء السياسة والاقتصاد هو اهمية الاستقرار السياسي للازدهار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والسياسية ، حيث أن الاستقرار السياسي يعد عاملا مؤثرا في النمو الاقتصادي ويتوقف عليه ، ففي حالة عدم الاستقرار السياسي مثلا قد يؤدي حق التصرف بالموارد الواقعة داخل الاقاليم إلى صراع وحروب بين سكان الوحدات المحلية قد تتحول الى حروب اهلية وحركات انفصالية من أجل التصرف بتلك الموارد وما يحدث في ليبيا حاليا خير دليل وخاصة فيما يتعلق بموارد النفط في ليبيا ومخاطره على الاقتصاد والحدة الوطنية في ليبيا .

ويرى بعض علماء السياسة والتنمية الاقتصادية أن اجتداب رأس المال والتكنولوجيا اللازمين لاقتصاد اكثر نموًا وازدهارًا يحتاج إلى مركزية السلطة للتخلص من الهياكل التقليدية التي تبطل عملية التعبئة ، لذلك فهم يرون أن أي محاولة لمنح الاستقلال الذاتي للوحدات المحلية سوف يأتي بنتائج عكسية ، وفي هذا الصدد يبين الكاتب الشهير Fried Riggs أن ضعف المحليات يكون نتيجة منطقية للتخلف وعدم الاستقرار الذي تعيشه الدولة (الطعامنة ، 2003) ، أي انه في حالة عدم الاستقرار السياسي أو بعض مظاهره، لا مجال للأخذ بنظام الادارة المحلية ، حيث أن منح صلاحيات واسعة واستقلال للوحدات المحلية في ظل ظروف التخلف وعدم الاستقرار يؤدي إلى فشل نظام الادارة المحلية والى ركود أكثر منه في التنمية .

**ج-الناحية الاجتماعية**

يعتبر نظام الإدارة المحلية عنصراً مهماً في تفعيل الوعي الاجتماعي والثقافي حيث تتنامي من خلاله نفسية وذهنية الولاء الفردي والاجتماعي للنظام السياسي بدلا من الولاء الجهوي والطائفي والقبلي والديني، فهي بذلك داعما للتكامل الاجتماعي، وفي الوقت نفسه فإن التكامل الاجتماعي يعد عاملًا مهما من عوامل نجاح الادارة المحلية إلا أنه في حالة ظهور عدم التجانس الاجتماعي بسبب النعرات الطائفية والاختلافات الايديولوجية والمذهبية التي تؤججها القوى الخارجية من خلال اجندتها السياسية في الداخل والخارج ، ولا يكون ذلك إلا في حالة عدهم الاستقرار السياسي وغياب الدور الحكومي في ارساء ثقافة الوحدة الاجتماعية والوطنية والتعبئة لها والعمل على ازالة الاحتقانات والضغائن بسبب الاختلاف المذهبي أو العرقي أو الأيديولوجي، ففي هذه الحالة يصبح نظام الإدارة المحلية غير قادر على الوفاء بمتطلبات الاستقلال التنظيمي والإداري والمالي( عاشور، 1979) ′ فالمجتمع الذي تسوده ظاهرة عدم الاستقرار بشكل عام من المنازعات القبلية والعشائرية والعرقية ، وزيادة الطموحات القبلية التي تعتز بهويتها المحلية بشكل قد يهدد سلامة الوحدة الوطنية لبعض الدول (الطعامنة ، 2003 )، ففي مثل هذه الحالة تلجأ بعض الحكومات بإيمان منها، بعدم منح الوحدات المحلية سلطات واختصاصات واسعة وتمارس عليها رقابة تتصف بالمغالاة والشدة في كثير من جوانبها ، كل ذلك مدفوعاً بهاجس الخوف من تفتت النسيج الاجتماعي والحفاظ على وحدة الدولة هي تأثيرات واضحة من عدم الاستقرار السياسي على اللحمة والنسيج الاجتماعي وبالتالي التأثير على نظام الادارة المحلية.

**ثانيا: تأثير نظام الإدارة المحلية على الاستقرار السياسي**

فيما سبق تناولنا بالدراسة بعض جوانب التأثير للاستقرار السياسي على الإدارة المحلية وهو مشكلة البحث الرئيسية وذلك من خلال دراستنا للأطر النظرية للاستقرار السياسي والادارة المحلية كذلك سوف نتناول بالدراسة التحليلية دور الادارة المحلية في ترسيخ ودعم الاستقرار السياسي وذلك من خلال النواحي التالية :

**1- فيما يتعلق بالتكامل القومي والوحدة الوطنية.**

يعتبر نظام الإدارة المحلية عنصرا مهماً في تفعيل الوعي الاجتماعي والثقافي حيث تتنامي من خلاله نفسية وذهنية الولاء الفردي والاجتماعي للنظام السياسي بدلا من الولاء الجهوي والطائفي والقبلي والديني، حيث تتميز الإدارة المحلية بقربها من الأفراد مما يجعلها تصل إلى أعماق حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتنمية المجتمعات المحلية لتوفر للفرد معيشة أفضل وتكييف النظام الإداري ليلائم الأفراد دون تطويعهم ليتكيفوا مع الإدارة وإشراك الأفراد في إدارة

الأمور ذات الأهمية المحلية لأن الأفراد أقدر على معرفة حاجاتهم وكيفية تلبية هذه الاحتياجات. لذا تعتبر الادارة المحلية داعما رئيسيًا لتحقيق التكامل القومي حيث أنها دعامة فاعلة في تحقيق الوحدة الوطنية وبالتالي فإنها عاملا مهما في تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة وذلك من خلال السلطات والصلاحيات الممنوحة لها بدلا من تركيزها في العاصمة السياسية، الأمر الذي من شأنه زيادة درجة الثقة بين المواطنين والنظام السياسي وذلك بتنامي الشعور الايجابي من قبل افراد الوحدات المحلية اتجاه السلطات المركزية حيث يشعرون بأهمية مكانتهم في الدولة ، وذلك من خلال نقل بعض السلطات والاختصاصات التنفيذية والادارية لهم ، الامر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تنامي الروح الوطنية والولاء القومي لديهم، فالإدارة المحلية تسهم بربط السلطات المركزية بالقاعدة الشعبية ، فهي تدعم وترسخ ثقة المواطن من خلال شعوره باحترام حريته وكرامته من خلال تلك التفويضات الممنوحة له ، الأمر الذي يزيد من رغبته في المشاركة الإيجابية في إدارة الشؤون المحلية ، مبتعدين بذلك عن السلبية واللامبالاة ، كما تعمل الإدارة المحلية على زيادة أحساس الأفراد بانتمائهم الإقليمي والقومي من خلال انخراطهم الفعلي في الحمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وبالتالي فهي تساهم في تحقيق التكامل القومي الذي يعتبر عاملا مهما من عوامل الاستقرار السياسي في الدولة والذي يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وتشرك جميع الشرائح والفئات في عملية البناء والتسيير والتنمية.

كما أن الادارة المحلية تسعى إلى الاتحاد ولا ترغب في التوحيد وهي ترفض التناظر والمشابهة وترغب في الاحتفاظ بالأصالة وتسعى نحو التميز وترفض الاحتواء ، مما يجعلها قلعة وحصنا قويا ضد أعداء الوطن حيث تضيق الفجوة بين المواطنين والأنظمة الحاكمة وتزيل عوامل الشك والريبة من أذهان الافراد تجاه الحكومات وتساهم في القضاء على استئثار القوى السياسية وتسلطها داخل الدولة مما يجهض ويضعف مراكز القوى منها والقضاء عليها نهائيا عن طريق الأشخاص الذين يتولون إدارة الشؤون المحلية وهم من أبناء الوحدة المحلية المنتخبون (سماعيلي ، 2013) ، وهذا من شأنه يدعم التكامل القومي والوحدة الوطنية ومن ثم تكون دعامةً للاستقرار السياسي .

**2-فيما يتعلق بترسيخ المشاركة السياسية**

تعتبر الادارة المحلية تجسيدا للمشاركة السياسية الفعالة ، فهي تعتبر مدرسة للتنشئة السياسية للأفراد وخاصة في نشر ثقافة القيم الديمقراطية والمشاركة السياسية من خلال العمل على إعداد القيادات الصالحة و تدعيم الروابط الاجتماعية بين أبناء المجتمعات المحلية و توفير

أسباب التنمية الاجتماعية السليمة وخاصة في المجتمعات التي يعاني فيها السكان من ضعف الشعور بالانتماء إلى المجتمع بالإضافة إلى تغيير الأنماط الاجتماعية بين الأفراد و تتولى هيئات منتخبة الإشراف على هذه المصالح المحلية ، فانتخاب أعضاء المجالس المحلية يعد أحد الأركان الأساسية لضمان استقلال هذه المجالس عن السلطات المركزية ولترسيخ مفهوم الديمقراطية الذي يمثل روح العصر الحديث ولاختيار أعضاء المجالس المحلية من الأشخاص الذين يرتبطون ارتباطا مباشرا بالمصالح المحلية ، تنجم عن ذلك ممارسة السيادة الشعبية ومزاولة الشعب بنفسه مسؤولياته العامة ، وكذا وجود رقابة إدارية كون الهيئات المحلية أصبحت دولاً داخل دولة وتمارس الهيئات المحلية الاختصاصات المنوطة بها تحت إشراف الإدارة المركزية وضمن إطار رقابة فعالة من قبل هذه الأخيرة حرصا على حماية الوحدة القانونية والسياسية للدولة وتستطيع الوحدات الإدارية المحلية التمسك بقراراتها على الرغم من اعتراض الهيئة المركزية عليها حتى توافق عليها. (قبايلي ،2017).

وغنى عن القول بأن الإدارة المحلية هي مدرسة نموذجية للديمقراطية وأساساً لنظام الحكم الديمقراطي في الدولة بأكملها ،حيث أن اشراك المواطنين في إدارة وحداتهم المحلية يدربهم على أصول العمل السياسي ومن ثم التعود على المشاركة السياسية ، ومن هذا المنطلق تكون الادارة المحلية جوهر المشاركة السياسية والتي تعد ركيزة من ركائز الاستقرار السياسي ودعامة مهمة من دعاماته.

**3-فيما يتعلق بالشرعية.**

تعاني بعض الأنظمة السياسية من أزمة الشرعية فتختلف حدتها من دولة إلى أخرى ويساهم في ذلك العديد من العوامل التي تنبثق من خلالها أزمة الشرعية ، التي تهدد استقرار النظام السياسي وعدم انفتاحه على أفراد المجتمع وعلى اشراكهم في العملية السياسية (ضافري ، 2017) وهنا إذ نشير إلى التأثير المتبادل بين الإدارة المحلية والشرعية، سبق وأن أكدنا انه كلما زاد معدل الشرعية للنظام السياسي كلما زاد ترسخ الاستقرار السياسي والعكس صحيح فحين ما تمنح السلطات والصلاحيات للمجالس المحلية من قبل الحكومة المركزية والتي غالباً ما تكون تلك المجالس من اختيار افرد الوحدة المحلية عن طريق الانتخابات، زد على ذلك قرب تلك المجالس من المواطنين ونظراً لحالة التعايش بينهم وتفرغهم لتقديم الخدمات والرفاهية لهم، وإشراك الأفراد في إدارة الأمور ذات الأهمية المحلية حيث أنهم الأقدر على معرفة حاجاتهم وكيفية تلبية هذه الاحتياجات ، فإن هذا الأمر بطبيعة الحال يؤدي الى استحسان وقبول ورضا المواطنين عن السلطات المركزية ومن ثم عن النظام السياسي وهو جوهر الشرعية، وكما يرى ديفيد استون

أن العجز في الشرعية يأخذ أشكال لعل اهمها تقلص الدعم الانتشاري (ضافري ، 2017) ، الذي يظهر جليا في هاتين الحالتين الأولى في رغبات المواطنين وتطلعاتهم لا تصل في الوقت المناسب وتأخذ وقتا طويلا نسبياً وذلك بسبب مركزية النظام وروتين البيروقراطية أي عدم اعتماده لنظام الادارة المحلية أو اللامركزية الإدارية الأمر الذي يؤدي إلى زوال الوازع الداخلي للأفراد الذي يرتبط وجوده بالشرعية ، إذ يحل محله علاقات تقوم في أساسها على الإكراه والقوة بدلاً من القناعة والرضا ، حيث يرفض المحكومين الطاعة والولاء للحكام وفي هذا الصدد يقول دوفرجيه " المواطنون في ظل الحكم الشرعي يطيعون الحكومة طاعة طبيعية ، أما في الحكم الغير شرعي فالمواطنون محمولون بطبيعة الحكم أن يرفضوا الطاعة وعلى ألا يذعنوا إلا مكرهين مقهورين ، فحين تكون الحكومة غير شرعية فإن ذلك يدفعها إلى استبداد شديد وقسوة كبيرة ".( والي ،2003) مما يخلق أزمة في الشرعية والتي تعد من أهم وأخطر واعمق الازمات التي تعاني منها الدولة فهي عاملا رئيسياً لظاهرة عدم الاستقرار السياسي. لذا نجد أن نظام الادارة المحلية يعد أحد دعائم الشرعية والتي تعتبر بدورها دعامةً أساسيةً للاستقرار السياسي، وكما أن نظام الادارة المحلية يتوقف الاخذ به على عامل الاستقرار السياسي وعليه يمكننا تأكيد دور وأهمية الإدارة المحلية في ترسيخ الاستقرار السياسي من خلال دعمها للشرعية وهذ تأكيدا للعلاقة المتبادلة للاستقرار السياسي والإدارة المحلية .

**خاتمة**

ان أصعب وظيفة للنظام السياسي هي بلوغ حالة الاستقرار فهي الغاية الأسمى التي تسعى إليها النظم السياسية والتي يتوقف عليها تحقيق الاهداف والغايات الاخرى لتلك النظم، فهي الحالة الوحيدة التي تسمح للنظام السياسي أن يضع أهدافا وخططاً يمكنه تحقيقها في ظل الامكانيات والظروف المتاحة له وعن طريق الوسائل والآليات المناسبة وبأساليب تنظيمية تتوافق مع وضعه السياسي والأمني ، إذا فالاستقرار السياسي غاية ووسيلة في نفس الوقت، فكونه غاية أي أنها حالة تسعى كافة النظم بلوغها نظرا لأهميتها، أما كونها وسيلة فهي وسيلة غير مباشرة حيث تعد من العوامل الداعمة لجميع الوسائل التي تتحقق من خلالها الاهداف الجوهرية لتلك النظم، ومن خلال هذه الورقة البحثية يمكن القول أن الادارة المحلية والتي تعد من الوسائل التنظيمية لتحقيق تلك الاهداف فإنها تتوقف وتتأثر بطبيعة الحال على تلك الحالة أي على حالة الاستقرار السياسي لذا نرى أن ظاهرة الاستقرار السياسي هي ظاهرة سياسية مؤثرة جداً في نظام الادارة المحلية وعاملا رئيساً من العوامل المؤثرة فيها وهذا تحقيقاً لصحة الافتراضية الأولى.

لعل من أهم وأبرز سمات وفوائد نظام الادارة المحلية كونها عنصراً فعالاً وداعما مهماً لترسيخ المشاركة السياسية، كما أنها تمثل دعامة مهمة من دعائم الشرعية وعنصرا مساهماً في نجاح التنمية بجميع انواعها كما تعد من المتغيرات الرئيسية للتكامل القومي والوحدة الوطنية، وبالتالي فهي داعما مؤثرا من دعائم الاستقرار السياسي ، أي انها تدعم تحقق الاستقرار السياسي وهذا ما يؤكد صحة الافتراضية الثانية التي تفيد بوجود علاقة متبادلة بين الاستقرار السياس ونظام الادارة المحلية .

لذا نرى أنه يتوجب على المشرعين سواء أكانت التشريعات "دستورية أو التشريعات التنظيمية العامة للسلطات التنفيذية" أن يضعوا في حسبانهم أهمية حالة الاستقرار ودورها في تقدم ورفاهية الدولة واستمراريتها وأنه لا يمكن اعتماد نظام الادارة المحلية في دولة يسودها عدم الاستقرار السياسي لان ذلك يؤدي الى نتائج غير محمودة وخاصة في تلك الدول التي تعاني من فراغ سياسي وفراغ دستوري كحالة ليبيا الآن ، اما في الدول التي تسير نحو التحديث السياسي والتنمية السياسية فهي يتوجب عليها الأخذ بنظام الإدارة المحلية وبطريقة متكاملة بتفويض السلطات الممنوحة للوحدات المحلية تفويضاً واقعياً بعيداً عن هيمنة السلطات المركزية وتدخلاتها ، لما لها من دور فعال في دعم الاستقرار والتنمية والتكامل القومي وترسيخ المشاركة السياسية وبالتالي دعم الشرعية ، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الاهتمام العلمي والأكاديمي بحقل الادارة العامة والتي هناك شبه اجماع بين المهتمين بهذا الحقل العلمي من العلماء السياسيين والاداريين والقانونيين وغيرهم بأن الادارة العامة حقل علمي مستقل يدرس في معاهد وكليات خاصة به في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وغيرها ، كما تعد الادارة المحلية من أفضل الوسائل التنظيمية للإدارة العامة لذا يجب على الدول التي ترغب بالأخذ بنظام الإدارة المحلية ان تسعى لإعداد الكوادر الوظيفية الكفؤة والمتخصصة في مجال الادارة العامة والادارة المحلية وذلك من خلال تكثيف الدورات الدراسية والاكاديمية وانشاء المعاهد المختصة في هذا المجال المتطور وخاصة بعد ظهور الاتجاهات الجديدة في حقل الادارة العامة على الخصوص والعلوم السياسية على وجه العموم كالحكومة الالكترونية والحوكمة والخصخصة والحكم الرشيد والشفافية والمساءلة والمحاسبة وغيرها من المصطلحات الحديثة، حتى يحقق نظام الادارة المحلية الأهداف التي أسس من أجلها .

**المراجع**


1- **ابراهيم، توفيق حسنين.** (1992) ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ط1 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية

2- أبوخويط، ناجم . وآخرون (2017) ، متطلبات ومعوقات تطبيق نظام الادارة المحلية في ليبيا، مجلة الليبية للعلوم الانسانية والتطبيقية، العدد الخامس اكتوبر.

3- **اسماعيل، سلوى محمد** . (1999)، العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب. رسالة ماجستير جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

4- **إكرام،"عبد القادر** بدر الدين .( 1981) .ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر .أطروحة دكتوراه. جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

5- الشاهر ،شاهر اسماعيل الاستقرار السياسي(2016.8.31).معاييره ومؤشراته. مقال بالنت بعنوان : http://www.dampress.net/mobile/?page

6- **الصفار، حسن موسى.** (2005) .الاستقرار السياسي والاجتماعي.. ضرورته وضماناته ط $_1$ . بيروت : الدار العربية للعلوم،

7- **الطعامنة ، محمود محمد.** (18-20. 2003) نظم الإدارة المحلية(المفهوم والفلسفة والأهداف)الملتقى العربي الأول نظم الادارة المحلية في الوطن العربي، صلالة –سلطنة عمان.

8- **المعالي ، أيمن عودة ،2012** الادارة العامة الحديثة ،ط$_2$ . عمان : دار وائل للنشر

9- **أمين، إيمان نور الدين** .(1990)، دور المدرسة في التنشئة السياسية، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .

10- **بن لامة، فرج محمد. والعجيل، سالم أحمد.** (2019). مقدمة في الادارة العامة. ط$_2$ .طرابلس مكتبة طرابلس العلمية العالمية.

11- بوعافية ،محمد صالح. (يونيو 2016) ، "الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات" ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر،.

12- **جلال، عز الدين أحمدا**. (1986). الإرهاب و العنف السياسي،ط1 .القاهرة: دار الحرية

13- **حاج سليمان، رائد نايف** .(2009). محددات الاستقرار السياسي. الحوار المتمدن ،العدد 2805 ،2009.10.20 صفحة بالنت بعنوان الحوار المتمدن

14- **خشيم، مصطفى عبد الله ابو القاسم** (2002). مبادئ علم الادارة العامة.ط2 . طرابلس: الجامعة المفتوحة .

15- **دراوش، نادية**.(2015) الادارة المحلية وعملية التنمية في الجزائر المعوقات ومقاربات الاصلاح، رسالة ماجستير. جامعة د.مولاي طاهر- سعيدة .كلية الحقوق والعلوم السياسية العام الجامعي 2014- 2015

16- **رضوان، أحمد الرجوب سلامة** ،(2005) .الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستقرار السياسي في البلدان العربية. رسالة ماجستير، (جامعة اليرموك.

17- **زايد ،أحمد.** (1985) . الدولة في العالم الثالث(الرؤية السوسيولوجية). ط1 . مصر: دار الثقافة للنشر و التوزيع .

18- **سالم وأخرون** (2017).الفساد الإداري أسبابه ،آثاره السلبية وآليات معالجته. مجلة الليبية للعلوم الانسانية والتطبيقية، العدد الخامس اكتوبر.

19- **سماعيلي ، ياسين عبد الرزاق،** (2013).الادارة المحلية ومتطلبات التنمية ، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

20- **ضافري، زينة** (2017 ). أزمة الشرعية وبناء المؤسسات في النظام المصري 2011-2015،(رسالة ماجستير جامعة العربي بن مهيدي .

21- **طارق ، عبد الوهاب**. 1999سيكولوجية المشاركة السياسية ،(القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر،) ص32.

**22- عاشور، احمد صقر**.(1979) .الادارة العامة "مدخل بيئي مقارن مقارن" ط1 . بيروت : دار النهضة العربية .

23- **عبد الكافي، اسماعيل**. الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية ( عربي –انجليزي ) ص 13 كتاب الكتروني بموقع بالنت بعنوان www.Kotobarabia.com

24- **قبايلي، سعاد.** (2017) . دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية ، رسالة ماجستير جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة. كلية الحقوق والعلوم السياسية .

25- **محفوظ، محمد.** (2006 ) في معنى الاستقرار السياسي، جريدة الرياض السعودية . العدد 13819، الثلاثاء 2006.4.25 نسخة متاحة على شبكة الانترنت بعنوان: http://www.alriyadh.com/2006/04/25/article149109.html.

26- م**حمد، محمد علي وعلي عبدالمعطي محمد،** (1985)السياسة بين النظرية والتطبيق . بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

27- **مهنا، محمد نصر**،(1998) .النظرية السياسية والعالم الثالث،ط3 . الإسكندرية : المكتب الجامعي

28- **مهيدات ، عبد الرحمان موسى النهار**(2007). أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية .دراسة حالة الأردن ،السعودية ،مصر ،تونس).رسالة ماجستير ،جامعة اليرموك.

29- **والي، خميس حزام**.(2003 ). اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية "مع الاشارة الى التجربة الجزائرية بيروت: مكز دراسات الوحدة العربية .

# الوساطة المالية وأثرها على الكفاءة التشغيلية في سوق الأوراق المالية التونسي

د. عطية ميلاد الجبيري [1] أ. آمال مفتاح أحمد[2]

**مستخلص الدراسة:**

هدفت هذه الدراسة الى الإجابة على التساؤل الرئيسي حول أثر الوساطة المالية على الكفاءة التشغيلية في سوق الأوراق المالية التونسي، من خلال الخدمات التي تقدمها شركات الوساطة المالية، وأعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام استبانة لاستطلاع آراء عينة الدراسة، وبعد جمع البيانات واجراء الاختبارات الإحصائية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، تمكنت الدراسة من التوصل لنتائج أهمها ان للوساطة المالية أثر على الكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي بمعامل ارتباط (0.781)، وان من خصائص الوساطة في السوق التونسي تخفيض محافظ الأوراق المالية التي تديرها شركات الوساطة للمخاطر المصاحبة للاستثمار فيه وسرعة تنفيذ أوامر الشراء، مع تمتعها بالعدل في التعامل فيما يتعلق بتنفيذ تلك الأوامر، وأظهرت الأهمية النسبية تنفيذ عمليات البيع والشراء في المرتبة الأولى وأخرها تعزيز دو الجهات الرقابية، وأظهرت الدراسة شعور افراد عينة الدراسة بمستوى سلبي للكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي.

**الكلمات المفتاحية:** سوق الأوراق المالية التونسي، شركات الوساطة المالية، الكفاءة التشغيلية.

**المقدمة:**

من المعلوم أن الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بسوق الأوراق المالية وتوفر أدوات استثمارية متنوعة غير كاف لوحده لقيام سوق مالي مستمر وكفؤ، لذلك كانت الحاجة الى أجهزة فنية أخرى تساعد على تنشيط الحركة في السوق تتمثل في الخصوص في الدور الهام الذي يقوم به الوسطاء في تسيير وتوجيه المعاملات اليومية للسوق (بومدين، 2015، صفحة 196). وتحتل كفاءة سوق الأوراق المالية التشغيلية أهمية بالغة بالنسبة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، فهم يسعون الى دراسة كفاءة السوق وفاعليتها من حيث آليات عمل السوق، والتكنولوجيا المستخدمة فيها، والفترة الزمنية اللازمة لإنجاز الصفقات، وسرعة تنفيذ العمليات، وبيئة التداول، وغيرها.

[1] أستاذ مشارك بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس، atiamilad@gmail.com

[2] طالب دراسات عليا بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس، معيد بجامعة الزاوية، am.ahmed@zu.edu.ly / amalahm33d@gmail.com

جاءت هذه الدراسة لمعرفة أثر الوساطة المالية والمتمثلة في شركات الوساطة المالية على كفاءة سوق الأوراق المالية التشغيلية، من خلال دراسة حالة سوق الأوراق المالية التونسي.

**مشكلة الدراسة:**

تُعد السوق المالية التونسية من بين أنشط الأسواق المالية العربية، غير أن هذا النشاط يبقى دون تطلعات المستثمرين. ونظراً للدور الخطير الذي يمارسه الوسطاء بما يقدمونه من خدمات لها التأثير الكبير والعميق على سير وتنظيم السوق وسلامة أدائه، وبمعنى آخر لابد من توفر الكفاءة في أي سوق، لا سيما الكفاءة التشغيلية، عليه تكمن مشكلة الدراسة في الاجابة عن التساؤل التالي:

**ما هو أثر الوساطة المالية على الكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي؟**

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي خصائص ومواصفات الوساطة المالية في سوق الأوراق المالية التونسي؟
2. ما هي الأهمية النسبية لأبعاد الوساطة المالية السائد في سوق الأوراق المالية التونسي؟
3. ما مستوى الكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي؟

**أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية الدراسة كونها تساهم في إعطاء صورة واضحة عن أهمية وجود شركات الوساطة المالية من وجهة نظر المستثمرين في السوق، للوقوف على إيجابياتها وسلبياتها. إن اجراء مثل هذه الدراسة في بيئة خارجية بالأخص دولة مجاورة مثل تونس، يحمل من الأهمية الكثير، ويوفر قاعدة عملية لسوق الأوراق المالية الليبي، إذ يمكن أن تكون مرشداً للقائمين عليه من إدارة ووسطاء ماليين مما يسهم بأعاده تشغيله وتنشيط التداول فيه، من خلال الاستفادة من أهم النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة.

**فرضية الدراسة:**

تنص الفرضية الرئيسية للدراسة على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات التي تقدمها شركات الوساطة المالية وبين الكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي وتتفرع عنه خمس فرضيات على مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات التي تقدمها شركات الوساطة وبين الكفاءة التشغيلية.

**هدف الدراسة:**

الهدف الرئيسي للدراسة هو معرفة أثر الوساطة المالية على الكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي من خلال الخدمات الاستشارية ونشر الوعي الاستثماري وإدارة المحافظ المالية وتنفيذ عمليات البيع والشراء وتعزيز دور الجهات الرقابية.

**منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة، ومعرفة أثر الوساطة المالية على الكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي، من خلال جمع البيانات الأولية بواسطة استبانة؛ أعدت خصيصاً لهذا الغرض. في الجانب النظري تم التطرق الى معظم الأفكار العلمية ذات العلاقة بالموضوع.

يتألف مجتمع الدراسة من كافة المستثمرين في سوق الأوراق المالية التونسي المتعاملين مع شركات الوساطة المالية، ولتحديد العينة المستهدفة فقد تبين أن السوق لم يوفر بيانات واحصاءات محددة حول اجمالي عدد المستثمرين الافراد، بالتالي فإن عينة الدراسة تمثل المستثمرين الافراد، تم اختيارهم عشوائياً، حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة (180) استبانة ولقد تم استرجاع (149) استبانة أي ما نسبته تقريبا (59%) من الاستبانات الموزعة.

**الدراسات السابقة:**

لا تكاد تخلو أي من الدراسات التي تناولت موضوع الكفاءة في سوق الأوراق المالية من الإشارة الى أهمية دور الوسطاء وتأثيرهم الكبير على هذه الكفاءة بمختلف مستوياتها وأنواعها.

قام (نادر ، 2016) في دراسته بتقييم كفاءة أداء شركات الوساطة والخدمات المالية العاملة في سوق دمشق للأوراق المالية من وجهة نظر المستثمرين في السوق، وتوصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج أهمها وجود علاقة قوية بين أداء شركات الوساطة المالية والرقابة الاشرافية المطبقة عليها من وجهة نظر المستثمر، وان شركات الوساطة والخدمات المالية تتمتع بكفاءة عالية في السوق من وجهة نظر المستثمر. و

هدف (بن عزوز، 2012) في هذه الدراسة الى التعريف بالدور الذي يمكن أن تلعبه الوساطة المالية لتنشيط وتطوير المعاملات المالية في سوق الأوراق المالية التونسي، للفترة من 2002-2010، وتوصلت هذه الدراسة الى ان عدد شركات الوساطة المالية مازال يتراوح بين 23-24 شركة على مدى العشرين سنة الأخيرة، وأوصت الدراسة بضرورة إعطاء شركات الوساطة الحق في المشاركة في صنع القوانين والقرارات المتعلقة بالسوق المالية عامة وسوق الأوراق المالية خاصة، وذلك عبر ممثلين عنهم، مما يساهم في زيادة الشفافية والوضوح للشركات وقيمتها المالية.

قام (النمروطي وآخرون، 2012) في دراسته بتحليل اتجاهات المستثمرين الافراد ومعرفة مدى الدور الذي تساهم به شركات الوساطة المالية لزيادة وتشجيع الاستثمار في الأسواق المالية من وجهة نظر المستثمرين المحليين، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن كوادر شركات الوساطة العاملة في السوق غير مؤهلين بالقدر المطلوب لمساعدة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية إضافة الى تركز المستثمرين في منطقة دون أخرى، وهذا يأتي ضمن الخلل القائم في التوزيع الجغرافي لشركات الوساطة.

وفي دراسة (صالحة، 2007) التي هدفت الى التعرف على أهمية الدور الذي تقوم به شركات الوساطة المالية في فلسطين، ومدى مساهمتها في جذب الاستثمارات، وتقديم الدعم الفني والاستشاري من وجهة نظر المستثمرين، وتوصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج أهمها: وجود علاقة ضعيفة بين الخدمات التي تقدمها شركات الوساطة المالية وبين مخاطر الاستثمار في البورصة وان حجم الرقابة الموجود على شركات الوساطة المالية يعتبر غير كافي.

قام (زعرب، 2005) الى اختبار الكفاءة التشغيلية للسوق المالي الفلسطيني، حيث اقتصرت عينة الدراسة على عدد (150) مستثمر من الذين كانوا يترددون على شركات الوساطة المالية خلال شهر فبراير للفترة 23-2005/2/19، تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، ومن أهم نتائج هذه الدراسة بالنسبة لوظائف السوق وجد أن عدد الوسطاء في السوق غير كاف، ولا يوجد اتصالات بين السوق المالي الفلسطيني والأسواق المالية الأخرى واجمع المستثمرين (عينة الدراسة) أن من عوامل تنشيط تداول الأوراق المالية توفر الوسطاء الماليين الاكفاء، وفيما يتعلق بالصعوبات التي تواجه السوق تمثلت أهمها في ضعف الوعي الاستثماري لدى الجمهور تجاه الاستثمار في السوق المالي.

هدفت دراسة (Bergstresser وآخرين، 2004) الى التعرف على العلاقة بين سلوك العميل والوسيط موضحة التكاليف والمنافع التي يحصل عليها العميل من الوسطاء الذين يستعين بهم لمساعدته في اختيار وتحديد الأسهم التي ينوي شرائها وضمها الى محفظته الاستثمارية، من خلال منهج وصفي، وأظهرت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها ان اختيار الوسيط يحتاج الى جهد مكثف وأن التعامل مع الوسطاء مكلف للعميل من حيث الرسوم والتكاليف الأخرى، وذلك مقابل الخدمات التي يقدمها الوسيط وان المستثمرين على استعداد لدفع عمولة او رسوم اعلى للوسطاء عند الاستثمار في الأسهم التي يصعب تقييمها.

**الجزء النظري:**

**الوساطة في سوق الأوراق المالية:**

من الأمور المشتركة في جميع أسواق الأوراق المالية في العالم هو ان التداول في هذه الأسواق المالية يتم دائماً بواسطة وسطاء أو سماسرة مرخصين بهذه الاعمال، يعملون كوكيل للمستثمرين الماليين عند شراء او بيع الأوراق المالية يقوم العميل بإصدار امراً للوسيط، ليشرع هذا الأخير في تنفيذ العملية وفقاً لقوانين السوق (الناقة، 1991، صفحة 27)، ويعرف الوسيط في سوق الأوراق المالية على أنه كل شخص طبيعي او معنوي له دراية وخبرة في شؤون البورصة، وعليه ان يباشر نشاطه من بيع وشراء للأوراق المالية لحساب العملاء في المواعيد الرسمية لعمل البورصة مقابل عمولة محددة(عوض الله وشيخة، 1993، ص46). وللوسطاء عدة فئات فمنهم: الوسطاء بالعمولة (الوكلاء)، وسطاء الصالة (سماسرة الصالة)، تجار الطلبيات الصغيرة، تجار الصالة، المختصون وصانع السوق (الوسيط التاجر). انظر: (هندي،2002، ص32)، (سعد، 1994، ص9).

**ماهية شركات الوساطة المالية في سوق الأوراق المالية:**

تعرف شركات الوساطة المالية بأنها الشركات التي يقوم عليها عدد من المختصين وذوي الخبرة في مجال التعامل بالأوراق المالية وتداولها حسب شروط معينة حددها قانون الأوراق المالية والتعليمات والأنظمة الصادرة استنادا له (ياسين،2000، ص72)، وهي الشركات التي توفر مجموعة من الخدمات والاستشارات المالية، التي تتضمن إدارة الأموال وإدارة الشركات وعمليات إصدار الأوراق المالية وترتيب الاكتتابات وعمليات الاندماج والاستحواذ والاستثمارات المالية

تبرز أهمية شركات الوساطة المالية من أهمية السوق ذاته، فهي من تصنع الأسواق، ولهذا فأهميتها مكملة لأهمية السوق ذاته، ويمكن تحديد أهمية شركات الوساطة من خلال دورها في خدمة الاقتصاد الوطني، وتلخيص دورها كأحد صناع السوق، انظر (الشافعي، 2008، ص42-43).

**أهم معايير اختيار شركات الوساطة المالية:**

يتمثل دور شركات الوساطة في بناء الثقة بين المستثمرين والسوق المالي، ويقع على عاتقها الدور الرئيسي في جذب المستثمرين للاستثمار في السوق، حيث يختار المستثمر وسيطا عنه يقوم بتنفيذ أوامر البيع والشراء الخاصة به، وفقاً للبلد الذي تمارس به، وهناك قواعد عامة يجب أن تُراعى عند اختيار الوسيط يذكرها (جابر، 1989، ص52-53).

**الكفاءة في سوق الأوراق المالية:**

تعكس كفاءة السوق عادة وجهة نظر كل من المستثمر أو من ينوب عنه من شركات الوساطة المالية والمحللين الماليين، ووجهة نظر السوق نفسه، بالإضافة الى وجهة نظر المجتمع بالنسبة لدرجة فعالية السوق (العربيد، 2008، صفحة 45)، حسب (Fama,1979) هي السوق التي تشتمل على أعداد كبيرة من المتعاملين الراشدين اقتصادياً والراغبين في تعظيم ارباحهم، وأن أسعار الأوراق المالية فيها تعكس جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بالأحداث الماضية والجارية والمتوقع حدوثها في المستقبل، وبناء عليه فإنه يوجد نوعين من الكفاءة لسوق الأوراق المالية، أولها ما يعرف بالكفاءة الكاملة ويقصد بها عدم وجود فاصل زمني بين تحليل المعلومات الواردة الى السوق وبين الوصول الى نتائج محددة بشأن سعر السهم حيث يؤدي الى تغيير فوري في السعر، فتوقعات المستثمرين متماثلة، والمعلومات متاحة للجميع وبدون تكاليف(حنفي، 2004، صفحة 75)، والنوع الثاني الكفاءة الاقتصادية، وتقوم الكفاءة الاقتصادية اساساً على مبدأ سعي الغالبية من المتعاملين في السوق الى تعظيم ثرواتهم، ولتحقيق التخصيص الكفء للموارد المالية المتاحة بناء على الكفاءة الاقتصادية ينبغي تحقيق سمتان اساسيتان تعدان بمثابة مطلبان أساسيان لتحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية هما: كفاءة التسعير، وكفاءة التشغيل (حنفي و قرياقص، 2001، صفحة 195).

يتوجب على إدارة سوق الأوراق المالية ولأجل تحقيق الكفاءة التشغيلية أن تحقق مجموعة من الشروط يذكرها (عبد المنعم،1995، ص83).

**مستويات الكفاءة في سوق الأوراق المالية:**

**أولاً: الكفاءة عند المستوى الضعيف**

يشير المستوى الضعيف لكفاءة سوق الأوراق المالية إلى كون المعلومات التي تعكسها أسعار الأوراق المالية في السوق، هي معلومات تاريخية تتعلق بتقلب الأسعار وأحجام التداول في الفترات الماضية، وأن هذه الأسعار تسير بطريقة عشوائية من دون ارتباط. (فردة، 1998، ص117)،

**ثانياً: الكفاءة عند المستوى شبه القوي**

يفترض هذا المستوى بأن أسعار الأوراق المالية لا تعكس فقط المعلومات والمعطيات التاريخية الخاصة بأسعارها في الماضي وإنما تعكس كافة المعلومات المنشورة والمتاحة العامة سواء كانت معلومات خاصة بالمستوى الكلي للاقتصاد أو المستوى الجزئي الخاص بالشركة والقطاع الذي تنتمي إليه (الحناوي، 2002، ص128-129).

**ثالثا: الكفاءة عند المستوى القوي**

في هذا المستوى نجد أن المعلومات التي تعكسها أسعار الأوراق المالية في السوق هي جميع المعلومات العامة أو الخاصة، سواء كانت منشورة أي متاحة للجمهور عامة أو متاحة لفئة معينة من المساهمين أو المشاركين في مجلس الإدارة. (صبح، 1996، ص41-42).

ويذكر (النجار،1999، ص93) أهم الخصائص التنظيمية والإدارية الواجب توفرها في السوق المالي للوصول الى مستوى الكفاءة المعقول. وقد يرجع ضعف أداء السوق المالي وعدم كفاءته الى عدة أسباب يذكرها (آل شبيب، 2012، ص 87).

**الجزء التطبيقي:**

**الطريقة واجراءات الدراسة**

**أداة الدراسة:**

تم اعداد استبانة حول " أثر الوساطة المالية على الكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي". تتكون استبانة الدراسة من جزئين:

**الجزء الأول**: يحتوي على البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وهي (الجنس- العمر– المؤهل العلمي –حجم الاستثمار- فترة الاستثمار- مصادر الحصول على المعلومات).

**الجزء الثاني**: يتكون من اثنان وأربعون عبارة مقسمة إلى محورين كما يلي:

**المحور الأول:** مقياس الوساطة المالية الذي يمثل المتغير المستقل الرئيسي، ويحتوي على خمسة وثلاثون فقرة بهدف التعرف على مستوى الوساطة المالية الذي يشعر به أفراد عينة الدراسة.

**المحور الثاني**: مقياس الكفاءة التشغيلية في سوق الأوراق المالية التونسي الذي يمثل المتغير التابع الرئيسي لهذه الدراسة ويتضمن ثماني فقرات بهدف التعرف على مستوى الكفاءة التشغيلية في سوق الأوراق المالية التونسي الذي يشعر به أفراد عينة الدراسة وتعبر هذه الفقرات عن الكفاءة التشغيلية في سوق الأوراق المالية التونسي وتمثلها الفقرات (36-42).

استخدم الباحثان مقياس ليكرت الخماسي الرتب ليجيب أفراد العينة عن فقرات الاستبيان، وبما ان جميع فقرات الاستبيان إيجابية فقد تم تحديد أوزان فقرات الاستبيان على النحو التالي؛ خمس نقاط للإجابة (غير موافق بشدة)، وأربع نقاط للإجابة (غير موافق)، وثلاث نقاط للإجابة (محايد)، وإعطاء نقطتين للإجابة (أوافق)، ونقطة واحدة للإجابة (أوافق بشدة).

لتوخي الدقة والموضوعية قام الباحثان بتحديد مستويات المتوسطات الحسابية على النحو الآتي:

1. الوسط الحسابي أقل من (2.5) يمثل مستوى الوساطة المالية/الكفاءة التشغيلية إيجابي.

2. الوسط الحسابي أكثر من (2.5) يمثل مستوى الوساطة المالية/الكفاءة التشغيلية سلبي.

**اختبار الصدق والثبات:**

تمّ التأكّد من صدق المحتوى لأداة الدراسة بعرض الاستبانة بعد تصميمها للتحكيم حيث قام الباحثان بعرض قائمة الاستبانة بعد الانتهاء من إعدادها المبدئي على بعض المحكمين.

قام الباحثان بعد إتمام إجراءات الصدق الظاهري (صدق المحكمين) بتوزيع عدد (30) استمارة استبيان على عينة من مجتمع الدراسة وذلك لحساب صدق الاتساق الداخلي للمقاييس المستخدمة في الدراسة من خلال حساب معامل الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمقياس، وعامل الارتباط بين كل فقرة والمتغير الذي ينتمي إليه.

**طرق جمع البيانات:**

تم جمع البيانات الأولية والثانوية من الكتب والدوريات والمجلات العلمية ودراسات ومقالات علمية متخصصة، بالإضافة الى تصميم استمارة استبيان خاصة لجمع البيانات من عينة الدراسة.

**أساليب تحليل البيانات والبرامج المستخدمة:**

تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS وذلك لمراجعة هذه البيانات وترميزها، وادخالها الى الحاسب الآلي ومن ثم تحليلها باستخدام الاختبارات الإحصائية الآتية:

1. **النسبة المئوية:** تستخدم لمعرفة التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الخصائص الشخصية.
2. **الوسط الحسابي:** يستخدم لقياس متوسط إجابات أفراد العينة على فقرات الاستبيان.
3. **الانحراف المعياري:** يستخدم لقياس الانحرافات في إجابات أفراد العينة على فقرات الاستبيان.
4. **معامل كرونباخ ألفا:** للتحقق من مقدار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة (استمارة الاستبيان).
5. **معامل الارتباط:** يستخدم لاختبار الفرضية الرئيسة الأولى والفرضيات المتفرعة عنها.
6. **تحليل الانحدار البسيط:** يستخدم لاختبار أثر متغير مستقل واحد في المتغير التابع الكفاءة التشغيلية.

**النتائج والمناقشة:**

**اولاً: خصائص عينة الدراسة:**

**الشكل (1) توزيع عينة الدراسة حسب الخصاص الشخصية.**

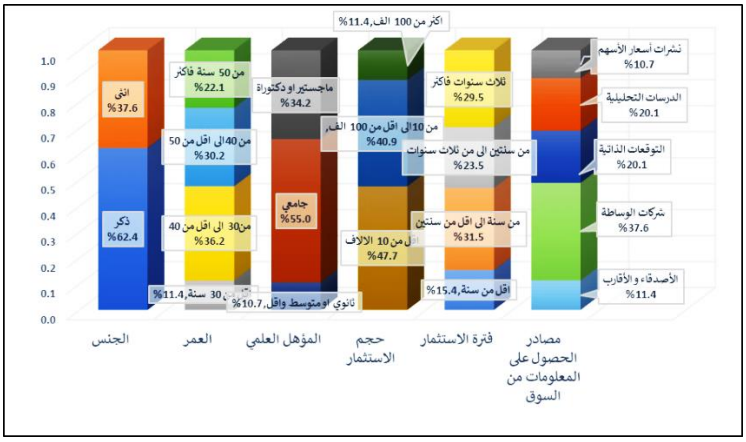


**المصدر:** اعداد الباحثان.

بالنظر الى الشكل السابق يتضح الاتي:

**التوزيع حسب الجنس:** عدد الذكور في عينة الدراسة (93) مستثمر بنسبة (62.4%)، وعدد الإناث (56) مستثمر بنسبة (37.6%) من جملة عينة الدراسة التي تبلغ (149) مستثمر وبنسبة (100%)، وهذا يؤكد عدم وجود تفاوت بين وجود المرأة والرجل كمستثمرين في السوق، وان ما يميز عينة الدراسة انه رغم وجود اختلاف في الطبيعة الفسيولوجية والسيكولوجية للجنس البشري إلا أن نسبة الذكور للإناث المستثمرين في السوق كانت متقاربة، وقد تعود هذه النتيجة الى طبيعة المجتمع التونسي التي تتسم بنوع من الانفتاح والحرية الممنوحة للمرأة ومما يدل على أن ثقافة المجتمع تساهم في إشراك المرأة في الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي وعيها بالاستثمار في سوق الأوراق المالية.

**التوزيع حسب العمر:** عدد المستثمرين الذين أعمارهم أقل من 30 سنة (17) مستثمر بنسبة (11.4%)، و الذين أعمارهم من 30إلى أقل من 40سنة (54) مستثمر بنسبة (31.5%)، و الذين أعمارهم من 40إلى أقل من 50سنة (45) مستثمر بنسبة (30.2%)، والذين أعمارهم أكثر من 50سنة (33) مستثمر بنسبة (22.1%)، من جملة عينة الدراسة التي تبلغ (149) مستثمر بنسبة (100%)، ونجد أن غالبية فئات عينة الدراسة متقاربة في النسب المئوية، وبذلك فأن التعامل في سوق الأوراق المالية التونسي لا يقتصر على فئة عمرية دون أخرى، مما يدل على نجاحه في استقطاب مدخرات من جميع الفئات العمرية، وكانت النسبة لأعمار الشباب، حيث جاء في

المرتبة الأولى المستثمرين اللذين تتراوح أعمارهم بين 30-40 سنة، ويمكن تفسير ذلك ارتباط هذه الفئة العمرية بالنواحي العلمية (الحاجة للمعرفة العلمية)، من خلال الوصول لمصادر المعلومات عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة والاتصالات.

**التوزيع حسب المؤهل العلمي:** عدد المستثمرين الذين يحملون مؤهلاً علمياً ثانوياً أو متوسطاً هم أقل من (16) مستثمر بنسبة (10.7%)، وعدد الذين لديهم مؤهلات علمية جامعية (82) مستثمر بنسبة (55.0%)، وعدد الذين يحملون مؤهلات علمية عُليا (51) مستثمر بنسبة (34.2%)، من جملة عينة الدراسة التي تبلغ (149) مستثمر بنسبة (100%)، وهذا مؤشر جيد على أن أفراد عينة الدراسة على قدر جيد من التأهيل العلمي يؤهلهم للإجابة على أسئلة الاستبيان.

**التوزيع حسب حجم الاستثمار:** عدد المستثمرين بمبلغ أقل من 10الآلاف (71) مستثمر بنسبة (47.7%)، وعدد المستثمرين بمبلغ من 10 الآلاف إلى أقل من100 ألف. (61) مستثمر بنسبة (40.9%)، وعدد المستثمرين بمبلغ من 100 ألف أكثر (17) مستثمر بنسبة (11.4%) من جملة عينة الدراسة التي تبلغ (149) مستثمر بنسبة (100%)، وتعكس هذه النسب واقع سوق الأوراق المالية التونسي.

**التوزيع حسب فترة الاستثمار:** عدد المستثمرين الذين تتراوح فترة الاستثمار أقل من سنة (23) مستثمر بنسبة (15.4%)، وعدد المستثمرين الذين فترة الاستثمار من سنة أو أقل من سنتين (47) مستثمر بنسبة (31.5%)، وعدد المستثمرين الذين فترة الاستثمار من سنتين إلى أقل من ثلاث سنوات (35) مستثمر بنسبة (23.5%)، وعدد المستثمرين الذين فترة الاستثمار من ثلاث سنوات فأكثر (44) مستثمر بنسبة (29.5%)، من جملة عينة الدراسة التي تبلغ (149) مستثمر بنسبة (100%)، وهذا يشير الى تفاوت في مدة الاستثمار، مما يجعل إجابة افراد العينة على الاستبيان على قدر من الشفافية، نظراً لتفاوت تلك المدد وتنوعها بين المستثمرين عينة الدراسة.

**التوزيع حسب مصادر الحصول على المعلومات عن السوق** : عدد المستثمرين الذين يعتمدون على الأصدقاء والأقارب في الحصول على المعلومات عن السوق (17) مستثمر بنسبة (11.4%)، وعدد المستثمرين الذين يعتمدون على شركات الوساطة (56) مستثمر بنسبة (37.6%)، وعدد المستثمرين الذين يعتمدون على التوقعات الذاتية المبنية على تحليل البيانات في الحصول على المعلومات عن السوق (30) مستثمر بنسبة (20.1%)، وعدد المستثمرين الذين يعتمدون على الدراسات التحليلية التي يقدمها المختصون في الحصول على المعلومات عن السوق (30) مستثمر بنسبة (20.1%)، وعدد المستثمرين الذين يعتمدون على نشرات أسعار الأسهم في الفضائيات في الحصول على المعلومات عن السوق (16) مستثمر بنسبة (10.7%)، من جملة عينة الدراسة التي

تبلغ (149) مستثمر بنسبة (100%)، وهذ يدل على توجه المستثمرين عينة الدراسة واعتماد 37.6% منهم على شركات الوساطة المالية من أجل الحصول على المعلومات عن سوق الأوراق المالية التونسي، مما يدعم تمثيل هذه العينة للإجابة على تساؤلات الدراسة.

**ثانياً: وصف المتغيرات المستقلة للدراسة:**

ظهرت نتائج التحليل الوصفي لها بدلالة الوسط الحسابي، والانحراف المعياري والأهمية النسبية، للإجابة على تساؤل الدراسة الفرعي الأول: " ما هي خصائص ومواصفات الوساطة المالية المتعلق بالأبعاد التالية (الخدمات الاستشارية، نشر الوعي الاستثماري، إدارة محافظ الأوراق المالية، تنفيذ العمليات (بيع- شراء)، تعزيز دور الجهات الرقابية) كما يلي:

**أ- المتغير المستقل الفرعي الأول (الخدمات الاستشارية):**

**الجدول (1) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات متغير الخدمات الاستشارية**

| الفقـــــــــرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | اتجاه أفراد العينة |
|---|---|---|---|
| توفر شركات الوساطة كوادر مؤهلة تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية. | 2.21 | 1.05 | إيجابي |
| تساهم الخدمات المقدمة من قبل شركات الوساطة في جذب المستثمرين لسوق الأوراق المالية التونسي. | 2.35 | 1.02 | إيجابي |
| تؤدي المنافسة بين شركات الوساطة إلى تحسين مستوى الخدمات الاستشارية المقدمة. | 2.03 | .95 | إيجابي |
| تؤدي الخدمات الاستشارية التي تقدمها شركات الوساطة إلى تخفيض تكاليف البحث. | 2.50 | 1.04 | إيجابي |
| تعمل شركات الوساطة على بناء الثقة بين المستثمرين وسوق الأوراق المالية التونسي. | 2.10 | .92 | إيجابي |
| الخدمات الاستشارية التي تقدمها شركات الوساطة كافية لتقليل المخاطر إلى مستوى مقبول. | 2.61 | 1.01 | سلبي |
| تلعب شركات الوساطة دوراً هاماً في رفع مستوى الخدمات المقدمة للمستثمرين. | 2.56 | 1.18 | سلبي |
| **الخدمات الاستشارية** | **2.33** | **.71** | **إيجابي** |

**المصدر:** إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (1) أن الفقرة التي تنص على أن: " الخدمات الاستشارية التي تقدمها شركات الوساطة كافية لتقليل المخاطر إلى مستوى مقبول" حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.61) وانحراف معياري (1.01)، مما يدل على أن الخدمات الاستشارية التي تقدمها شركات الوساطة تحتاج إلى تطوير وتكثيف حتى تساعد في تقليل المخاطر إلى مستوى مقبول يلائم طبيعة المستثمر واتجاهاتهم الاستثمارية، تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (صالحة، 2007) التي اشارت الى وجود علاقة ضعيفة بين الخدمات الاستشارية وبين مخاطر الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث كانت آراء افراد العينة حول هذه العلاقة حيادية، في حين حصلت الفقرة التي تنص على ما يأتي: "تؤدي المنافسة بين شركات الوساطة إلى تحسين مستوى الخدمات الاستشارية المقدمة " حصلت على المرتبة الأخيرة، من بين جميع فقرات هذا المتغير، بمتوسط حسابي (2.03) وانحراف معياري (.95)، مما يدل على أن المنافسة بين شركات الوساطة لا تؤدي إلى تحسين مستوى الخدمات الاستشارية المقدمة، حيث اختلفت هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة (صالحة، 2007) ان وجود المنافسة بين شركات الوساطة يؤدي الى تحسين مستوى الخدمات الاستشارية المقدمة للعملاء، وقد يرجع السبب في ان المنافسة بين شركات الوساطة المالية في سوق الأوراق المالية التونسي لا تؤدي الى تحسين مستوى الخدمات لقلة عدد شركات الوساطة ومحدوديتها، وبمقارنة المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المتغير بالوسط النظري المعتمد في الدراسة نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المتغير كانت ايجابية، ماعدا الفقرة (6، 7)، وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمتغير الخدمات الاستشارية (2.33) وبانحراف معياري (.71)، مما يؤكد أن اتجاهات أفراد العينة حول متغير الخدمات الاستشارية كانت ايجابية.

**ب- المتغير المستقل الفرعي الثاني (نشر الوعي الاستثماري):**

يتضح من الجدول رقم (2) أن الفقرة التي تنص على أن: " تلعب شركات الوساطة دور مهماً في توجيه مدخرات المستثمرين نحو الاستثمارات التي تتلاءم مع أهدافهم وتطلعاتهم" حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.36) وانحراف معياري (.95)، مما يدل على أنه يوجد اهتمام من شركات الوساطة في توجيه المستثمرين نحو الاستثمارات التي تتلاءم مع أهدافهم وتطلعاتهم من حيث

**الجدول (2) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات متغير: نشر الوعي الاستثماري.**

| الفقـــــــرات | الوسط | الانحراف | اتجاه |
|---|---|---|---|
| تعمل شركات الوساطة على إصدار نشرات تعريفية ومطبوعات دورية | 2.17 | 1.10 | إيجابي |
| تساهم شركات الوساطة في رفع مستوى الوعي الاستثماري لدى | 2.15 | .96 | إيجابي |
| تساهم شركات الوساطة في تحسين وتطوير الخدمات المقدمة لجمهور | 2.12 | .77 | إيجابي |
| تلعب شركات الوساطة دور مهماً في توجيه مدخرات المستثمرين نحو | 2.36 | .95 | إيجابي |
| تهتم شركات الوساطة بتوضيح التعليمات والأنظمة الصادرة عن سوق | 2.23 | 1.04 | إيجابي |
| يوجد لدى شركات الوساطة قاعدة بيانات متكاملة حول الشركات | 1.97 | .91 | إيجابي |
| **نشر الوعي الاستثماري** | **2.16** | **.66** | **إيجابي** |

**المصدر:** إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

الحصول على عائد مجزي يغطي تكلفة استثماراتهم، في حين حصلت الفقرة التي تنص على ما يأتي: " يوجد لدى شركات الوساطة قاعدة بيانات متكاملة حول الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية التونسي" حصلت على المرتبة الأخيرة، من بين جميع فقرات هذا المتغير، بمتوسط حسابي (1.97) وانحراف معياري (.91)، مما يدل على نقص نسبي في توفير البيانات المتعلقة بالشركات المدرجة في السوق من قبل شركات الوساطة، وبمقارنة المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير نشر الوعي الاستثماري بالوسط النظري المعتمد في الدراسة نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المتغير كانت ايجابية ، وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمتغير نشر الوعي الاستثماري (2.16) وبانحراف معياري (.66)، مما يؤكد أن اتجاهات أفراد العينة حول متغير نشر الوعي الاستثماري كانت ايجابية.

**ج- المتغير المستقل الفرعي الثالث (إدارة محافظ الأوراق المالية):**

**الجدول (3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات متغير إدارة محافظ الأوراق المالية.**

| الفقـــــرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | اتجاه أفراد |
|---|---|---|---|
| إنشاء محافظ الأوراق المالية سيعمل على تفعيل سوق الأوراق المالية | 2.15 | .98 | إيجابي |
| وجود محافظ الأوراق المالية مهم لتلبية أهداف وحاجات المستثمرين. | 2.17 | .91 | إيجابي |
| تستطيع شركات الوساطة القيام بدور جوهري في إنشاء محافظ الأوراق | 2.20 | .93 | إيجابي |
| تعمل محافظ الأوراق المالية التي تديرها شركات الوساطة على تخفيض | 2.40 | .95 | إيجابي |
| تعمل محافظ الأوراق المالية التي تديرها شركات الوساطة على تنويع | 2.35 | .97 | إيجابي |
| الاستعانة بشركات الوساطة يعطي محافظ الأوراق المالية فرصة أكبر | 2.31 | .94 | إيجابي |
| تعمل محافظ الأوراق المالية التي تديرها شركات الوساطة على جذب | 2.38 | 1.03 | إيجابي |
| **إدارة محافظ الأوراق المالية** | **2.28** | **.72** | **إيجابي** |

**المصدر:** إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (3) أن الفقرة التي تنص على: " تعمل محافظ الأوراق المالية التي تديرها شركات الوساطة على تخفيض مخاطر الاستثمار" حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.40) وانحراف معياري (.95)، مما يدل على أن محافظ الأوراق المالية التي تديرها شركات الوساطة تعمل على تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق الأوراق المالية التونسي، في حين حصلت الفقرة التي تنص على ما يأتي:" إنشاء محافظ الأوراق المالية سيعمل على تفعيل سوق الأوراق المالية التونسي وتنشيطه"، حصلت على المرتبة الأخيرة، من بين جميع فقرات هذا المتغير،

بمتوسط حسابي (2.15) وانحراف معياري (0.98)، مما يدل على أن إنشاء محافظ الأوراق المالية يعمل على تفعيل سوق الأوراق المالية التونسي وتنشيطه، وقد اتفقت هذه النتائج مع ما توصلت اليه دراسة (زغرب، 2005) بأن من عوامل تنشيط السوق تنوع محفظة الأوراق المالية لتقليل المخاطر ومساعدة العميل في بناء محفظة الاستثمار في الأوراق المالية، ومع دراسة (صالحة، 2007) التي اشارت الى ان شركات الوساطة تستطيع القيام بدور مهم في انشاء صناديق الاستثمار باعتبارها بيوت خبرة في هذا المجال، وبمقارنة المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير إدارة محافظ الأوراق المالية بالوسط النظري المعتمد في الدراسة نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المتغير كانت ايجابية، وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمتغير إدارة محافظ الأوراق المالية (2.28) وبانحراف معياري (72.)، مما يؤكد أن اتجاهات أفراد العينة حول متغير إدارة محافظ الأوراق المالية كانت ايجابية.

**د- المتغير المستقل الفرعي الرابع (تنفيذ العمليات (بيع- شراء)):**

يتضح من الجدول رقم (4) أن الفقرة التي تنص على: " تعمل شركات الوساطة على تنفيذ أوامر بعض العملاء على حساب عملاء آخرين في سوق الأوراق المالية التونسي " حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.26) وانحراف معياري (1.24)، مما يدل على أن شركات الوساطة لا تعمل على تنفيذ أوامر بعض العملاء على حساب عملاء آخرين في سوق الأوراق المالية التونسي، في حين حصلت الفقرة التي تنص على ما يأتي:" وجود شركات الوساطة أدى إلى سرعة تنفيذ أوامر الشراء في سوق الأوراق المالية التونسي" حصلت على المرتبة الأخيرة، من بين جميع فقرات هذا المتغير، بمتوسط حسابي (1.84) وانحراف معياري (92.)، مما يدل على أن وجود شركات الوساطة أدى إلى سرعة تنفيذ أوامر الشراء في سوق الأوراق المالية التونسي، وتتفق هاتين النتيجتين مع ما توصلت الية دراسة (النمروطي و العويسي، 2012) بأن المستثمر يتأثر بسرعة ودقة أنجاز الأوامر التي يقوم بإصدارها، وبمقارنة المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير تنفيذ العمليات (بيع- شراء) بالوسط النظري المعتمد في الدراسة نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المتغير كانت ايجابية ماعدا الفقرة رقم (25) كانت سلبية، وأخيراً بلغ المتوسط

**الجدول (4) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات متغير تنفيذ العمليات.**

| الفقرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | اتجاه أفراد |
|---|---|---|---|
| وجود شركات الوساطة أدى إلى سرعة تنفيذ أوامر الشراء في سوق | 1.84 | .92 | إيجابي |
| وجود شركات الوساطة أدى إلى سرعة تنفيذ أوامر البيع في سوق الأوراق | 1.91 | .98 | إيجابي |

| | | | |
|---|---|---|---|
| تقوم شركات الوساطة المالية بإنجاز المعاملات المالية بسرعة جيدة في | 2.35 | 1.32 | إيجابي |
| تعمل شركات الوساطة على مراعاة مصلحة العميل عند تنفيذ معاملاته | 2.18 | .90 | إيجابي |
| تعمل شركات الوساطة على تنفيذ أوامر بعض العملاء على حساب | 3.26 | 1.24 | سلبي |
| خلال الجلسة الواحدة تعطي شركات الوساطة حق الأولوية لتنفيذ | 2.31 | 1.09 | إيجابي |
| خلال الجلسة الواحدة تعطي شركات الوساطة حق الأولوية لتنفيذ | 2.49 | 1.28 | إيجابي |
| تؤثر شركات الوساطة على الأسعار في سوق الأوراق المالية التونسي على | 2.42 | 1.04 | إيجابي |
| **تنفيذ العمليات (بيع- شراء)** | **2.34** | **.64** | **إيجابي** |

**المصدر:** إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

الحسابي الكلي لمتغير تنفيذ العمليات (بيع- شراء) (2.34) وبانحراف معياري (.64)، مما يؤكد أن اتجاهات أفراد العينة حول متغير تنفيذ العمليات (بيع- شراء) كانت إيجابية في المجمل.

**هـ- المتغير المستقل الفرعي الخامس (تعزيز دور الجهات الرقابية):**

يتضح من الجدول رقم (5) أن الفقرة التي تنص على: " تعمل هيئة السوق على حماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة لشركات الوساطة " حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.20) وانحراف معياري (1.16)، مما يؤكد حقيقة أن هيئة السوق تعمل على حماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة لشركات الوساطة محل الدراسة، في حين حصلت الفقرة التي تنص على ما يأتي: " تتخذ هيئة السوق المالية إجراءات رادعة بحق شركات الوساطة عند ارتكابها مخالفة معينة" حصلت على المرتبة الأخيرة، من بين جميع فقرات هذا المتغير، بمتوسط حسابي (2.08) وانحراف معياري (.89)، مما يدل على أن هيئة السوق المالية تتخذ إجراءات رادعة بحق شركات الوساطة عند ارتكابها مخالفة معينة محل الدراسة، اختلفت هذه النتيجة مع ما اشارت اليه

**الجدول (5) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات متغير تعزيز دور الجهات الرقابية.**

| الفقـــــــرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | اتجاه أفراد |
|---|---|---|---|
| تلتزم شركات الوساطة بتطبيق اللوائح والقوانين مما يعزز كفاءة | 2.11 | 1.04 | إيجابي |
| تعمل هيئة السوق على حماية المستثمرين من الممارسات غير | 2.20 | 1.16 | إيجابي |
| تتخذ هيئة السوق المالية إجراءات رادعة بحق شركات الوساطة | 2.07 | .91 | إيجابي |
| الرقابة الموجودة على شركات الوساطة كافية لمنعها من ارتكاب | 2.18 | .98 | إيجابي |
| تلتزم شركات الوساطة بتعليمات هيئة السوق المتعلقة بمتطلبات | 2.08 | .89 | إيجابي |
| تلتزم شركات الوساطة بتزويد عملائها بكشف حساب دوري. | 2.15 | 1.05 | إيجابي |
| وجود هيئة السوق يدفع شركات الوساطة إلى تطبيق القوانين | 2.09 | .92 | إيجابي |
| **تعزيز دور الجهات الرقابية** | **2.12** | **.73** | **إيجابي** |

**المصدر:** إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

دراسة (زغرب، 2005) أن من أهم العقبات الي تواجه السوق عدم وجود ضمانات لحماية حقوق المتعاملين، حيث أنه من وجهة نظر المستثمرين افراد العينة ان سوق الأوراق المالية التونسي يضمن للمستثمر فيه الحماية لحقوقهم واستثماراتهم، وبمقارنة المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير تعزيز دور الجهات الرقابية بالوسط النظري المعتمد في الدراسة نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المتغير كانت ايجابية، وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمتغير تعزيز دور الجهات الرقابية (2.12) وبانحراف معياري (73.)، مما يؤكد أن اتجاهات أفراد العينة حول متغير تعزيز دور الجهات الرقابية كانت ايجابية.

**ترتيب المتغيرات المستقلة الفرعية حسب الأهمية النسبية:**

للإجابة عن التساؤل الفرعي الثاني في الدراسة (ما هي الأهمية النسبية لأبعاد الوساطة المالية السائد في سوق الأوراق المالية التونسي.) تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة الفرعية لمعرفة ترتيبها حسب أهميتها النسبية كما في الجدول الآتي:

**الجدول (6) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة الفرعية.**

| المتغير | الوسط | الانحراف | الأهمية | الوساطة المالية |
|---|---|---|---|---|
| تنفيذ العمليات (بيع- شراء) | 2.34 | .64 | 1 | إيجابي |
| الخدمات الاستشارية | 2.33 | .71 | 2 | إيجابي |
| إدارة محافظ الأوراق المالية | 2.28 | .72 | 3 | إيجابي |
| نشر الوعي الاستثماري | 2.16 | .66 | 4 | إيجابي |
| تعزيز دور الجهات الرقابية | 2.12 | .73 | 5 | إيجابي |

**المصدر:** إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول (6) أن متغير تنفيذ العمليات (بيع- شراء) كبُعد من أبعاد الوساطة المالية جاء في المرتبة الأولى من بين المتغيرات المستقلة الفرعية بوسط حسابي بلغ (2.34) وانحراف معياري (64.)، يليه متغير الخدمات الاستشارية بمتوسط حسابي (2.33) وانحراف معياري (71.)، يليه متغير إدارة محافظ الأوراق المالية بمتوسط حسابي (2.28) وانحراف معياري (72.)، يليه متغير نشر الوعي الاستثماري بمتوسط حسابي (2.16) وانحراف معياري (66.) وأخيراً متغير تعزيز دور الجهات الرقابية بمتوسط حسابي (2.12) وانحراف معياري (73.)، وكانت اتجاهات افراد العينة ايجابية بالنسبة لجميع الأبعاد، ويدل ذلك على أن تنفيذ عمليات البيع والشراء(الصفقات) التي يقوم به الوسطاء الماليين لها الاثر الأكبر على الكفاءة التشغيلية من وجهة نظر المستثمرين عينة الدراسة، وهذا ما يعززه ما تم التوصل اليه مسبقا بأن شركات

الوساطة تتمتع بالعدل من حيث الأولوية في تنفيذ أوامر العملاء وان وجودها أدى الى سرعة تنفيذ اوامرهم.

**ثالثاَ: وصف المتغير التابع للدراسة (الكفاءة التشغيلية):**

جُمعت البيانات عنه من عينة الدراسة عن طريق سبع فقرات من فقرات الاستبيان، وبعد تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) ظهرت نتائج التحليل الوصفي لها بدلالة الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وللإجابة على تساؤل الدراسة الفرعي الثالث "ما مستوى الكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي".

يتضح من الجدول (7) ان اتجاهات افراد العينة كانت سلبية نحو مستوى الكفاءة التشغيلية للسوق وأن الفقرة التي تنص على: " يحقق الاستثمار في سوق الأوراق المالية التونسي عائد مجزي يغطي تكلفة الاستثمار فيه" حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.89) وانحراف معياري (1.20)، مما يدل على أن الأفراد عينة الدراسة يشعرون بأن سوق الأوراق المالية التونسي لا يحقق عائد مجزي يغطي تكلفة الاستثمار فيه، في حين حصلت الفقرة التي تنص على ما يأتي:

**الجدول (7) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير التابع الكفاءة التشغيلية.**

| المتـــــغير | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الكفاءة التشغيلية |
|---|---|---|---|
| تتمتع سوق الأوراق المالية التونسي بشبكة اتصالات متطورة. | 2.60 | 1.25 | سلبي |
| تمتلك سوق الأوراق المالية التونسي العناصر اللازمة لعمله بكفاءة | 2.49 | 1.06 | إيجابي |
| يهتم سوق الأوراق المالية التونسي بتطوير أدائه بما يضمن كفاءة | 2.46 | 1.11 | إيجابي |
| القوانين والتعليمات الصادرة عن السوق تؤثر إيجاباً في اتخاذ القرار | 2.62 | 1.07 | سلبي |
| التحديثات على أنظمة التداول تساهم في الحد من التجاوزات | 2.52 | 1.13 | سلبي |
| تساهم شركات الوساطة في الرفع من الكفاءة التشغيلية لسوق | 2.66 | 1.23 | سلبي |
| يحقق الاستثمار في سوق الأوراق المالية التونسي عائد مجزي يغطي | 2.89 | 1.20 | سلبي |
| **الكفاءة التشغيلية** | **2.60** | **.97** | **سلبي** |

**المصدر:** إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

( يهتم سوق الأوراق المالية التونسي بتطوير أدائه بما يضمن كفاءة استثمارية أعلى)، حصلت على المرتبة الأخيرة، من بين جميع فقرات المتغير التابع الكفاءة التشغيلية، بمتوسط حسابي (2.46) وانحراف معياري (1.11)، مما يدل على أن سوق الأوراق المالية التونسي يهتم بتطوير أدائه بما يضمن كفاءة استثمارية أعلى، وبمقارنة المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير الكفاءة التشغيلية بالوسط النظري المعتمد في الدراسة نلاحظ شعور أفراد عينة الدراسة بمستوى سلبي للكفاءة التشغيلية في سوق الأوراق المالية التونسي، حيث بلغ المتوسط الحسابي

الكلي لمتغير الكفاءة التشغيلية (2.60) وانحراف معياري (.97)، وهذا ما يتطابق مع دراسة (الفيومي، 2003)، (موصلي و السمان، 2013)، (محمد، 2014)، والتي اشارت الى ضعف كفاءة الأسواق العربية على المستوى الضعيف، لأسباب أهمها قلة حجم التداول وانخفاض سيولة السوق، وسيطرة كبار المتعاملين على هذه السوق وتأثيرهم على أسعار الأسهم المتداولة.

**رابعاَ: اختبار الفرضيات:**

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لإيجاد القيم المحسوبة لمعاملات كلً من الارتباط (بيرسون) ومعامل الانحدار البسيط ومستوى التباين للقيمة (F)، ومقارنتها بقيمة الدلالة الإحصائية (0.01) و(0.05) المعتمدة لقبول أو رفض الفرضيات وذلك كما يلي:

- قبول/رفض الفرضية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة لأي اختبار أقل/أكبر من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.01) و(0.05).

**الفرضية الرئيسة:**

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوظائف التي تقوم بها شركات الوساطة المالية وبين مستوى الكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي."

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لإيجاد علاقة الارتباط بين شركات الوساطة كمتغير مستقل المالية والكفاءة التشغيلية كمتغير تابع، كما هو موضح في الجدول (8).

**الجدول (8) معامل الارتباط بيرسون بين الوساطة المالية والكفاءة التشغيلية.**

| الوساطة المالية | | |
|---|---|---|
| **أبعاد المتغير** | **معامل الارتباط** | **مستوى الدلالة** |
| الخدمات الاستشارية. | .682* | .000 |
| نشر الوعي الاستثماري. | .606** | .000 |
| إدارة محافظ الأوراق المالية. | .636** | .000 |
| تنفيذ العمليات. | .675** | .000 |
| تعزيز دور الجهات الرقابية. | .632** | .000 |
| **الارتباط الكلي لمتغير الوساطة المالية** | .781** | .000 |
| **عدد العلاقات المعنوية** | **6** | |
| **الأهمية النسبية** | **%100** | |

**دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01 **المصدر:** إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة ارتباط معنوية (طردية) بين جميع أبعاد المتغير المستقل الفرعية الوساطة المالية والمتغير التابع الكفاءة التشغيلية ، حيث تراوحت قيم هذه

العلاقة بين (606.) و(682.) بمستوى معنوية (000. )، كما بلغت علاقة الارتباط بين إجمالي متغير الوساطة المالية المتغير المستقل الرئيسي والمتغير التابع الكفاءة التشغيلية (781.) بمستوى معنوية (000.) وهي علاقة ارتباط معنوية (طردية قوية) تعني أن ابعاد الوساطة المالية في سوق الأوراق المالية التونسي محل الدراسة تؤثر في مستوى الكفاءة التشغيلية ، كما بلغت الأهمية النسبية لتلك العلاقات (100%)، مما يعنى وجود علاقة طردية قوية بين الوساطة المالية ومستوى الكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي.

**الجدول (9) نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى**

| المصدر | درجات الحرية | مجموع المربعات | متوسط المربعات | قيمةF المحسوبة | مستوى دلالة F | معامل التحديد $R^2$ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الانحدار | 1 | 85.823 | 85.823 | 229.468 | 0.000 | 0.610 |
| الخطأ | 147 | 54.979 | .3740 | | | |
| المجموع | 148 | 140.802 | | | | |

**المصدر**: إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

يتضح من الجدول السابق ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى استناداً إلى ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والبالغة (229.468) بمستوى دلالة محسوب (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد (0.01) ودرجات حرية (،1471)، ويتضح من الجدول نفسه أن المتغير المستقل الرئيسي (الوساطة المالية) في هذا النموذج يفسر ما مقداره (61%) من التباين في المتغير التابع (الكفاءة التشغيلية) وهي قوة تفسيرية مرتفعة، مما يدل على أن هناك أثراً مهماً للمتغير المستقل الرئيسي الوساطة المالية في المتغير التابع الكفاءة التشغيلية.

اذاً معادلة نموذج الانحدار البسيط هي:

المتغير التابع = $\alpha + \beta \times$ المتغير المستقل + الخطأ العشوائي (1)

حيث $\alpha$ تمثل قيمة الثابت، و$\beta$ ميل الخط المستقيم (معامل الانحدار).

**الجدول (10) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر الوساطة المالية في الكفاءة التشغيلية.**

| المتغير المستقل | معامل الانحدار $\beta$ | الخطأ العشوائي | Beta | قيمة T المحسوبة | مستوى دلالة T |
|---|---|---|---|---|---|
| الثابت | .3800 | 0.083 | 0.781 | 15.148 | 0.000 |
| الوساطة المالية | .3920 | | | | |

**المصدر:** إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

اذاً معادلة الانحدار البسيط للنموذج هي:

الكفاءة التشغيلية =0.380+ (0.392× الوساطة المالية) + 0.083 (2)

أي أن هناك أثراً مهماً وقوياً للمتغير المستقل (الوساطة المالية) في المتغير التابع الكفاءة التشغيلية، حيث بلغت قيمة معامل (Beta) (0.781) وبدلالة قيمة (T) المحسوبة (15.148) بمستوى دلالة محسوب (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد (0.01) ودرجة حرية (147،1). وبناءً على نتائج الاختبارات الإحصائية السابقة للفرضية الرئيسة يتم قبول الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوساطة المالية والكفاءة التشغيلية في لسوق الأوراق المالية التونسي.

وباتباع نفس المنهجية الإحصائية في اختبار الفرضية الرئيسية، نختبر الفرضيات الفرعية.

**الفرضيات الفرعية:**

**الفرضية الفرعية الأولي:**

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات الاستشارية المقدمة من قبل شركات الوساطة المالية وبين مستوى الكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي".

**الجدول (11) معامل الارتباط بيرسون بين الخدمات الاستشارية والكفاءة التشغيلية.**

| الخدمات الاستشارية | | |
|---|---|---|
| **فقرات المتغير** | **معامل الارتباط** | **مستوى الدلالة** |
| توفر شركات الوساطة كوادر مؤهلة تساعد المستثمرين فى اتخاذ القرارات | .456** | .000 |
| تساهم الخدمات المقدمة من قبل شركات الوساطة فى جذب المستثمرين لسوق | .595** | .000 |
| تؤدى المنافسة بين شركات الوساطة إلى تحسين مستوى الخدمات الاستشارية | .409** | .000 |
| تؤدى الخدمات الاستشارية التى تقدمها شركات الوساطة إلى تخفيض تكاليف | .495** | .000 |
| تعمل شركات الوساطة على بناء الثقة بين المستثمرين وسوق الأوراق المالية | .546** | .000 |
| الخدمات الاستشارية التى تقدمها شركات الوساطة كافية لتقليل المخاطر إلى | .527** | .000 |
| تلعب شركات الوساطة دوراً هاماً فى رفع مستوى الخدمات المقدمة للمستثمرين. | .693** | .000 |
| **الارتباط الكلى لمتغير الخدمات الاستشارية** | **.682**** | **.000** |
| **عدد العلاقات المعنوية** | **4** | |
| **الأهمية النسبية** | **%100** | |

**دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01 **المصدر:** إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة ارتباط معنوية (طردية متوسطة) بين جميع فقرات متغير الخدمات الاستشارية والمتغير التابع الكفاءة التشغيلية ، حيث تراوحت قيم هذه العلاقة

بين (693.) و(409.) بمستوى معنوية (0.01)، كما بلغت علاقة الارتباط بين إجمالي متغير الخدمات الاستشارية المتغير المستقل الفرعي الأول والمتغير التابع الكفاءة التشغيلية (682.) بمستوى معنوية (0.01) وهي علاقة ارتباط معنوية (طردية قوية)، كما بلغت الأهمية النسبية لتلك العلاقات (100%)، مما يعنى وجود علاقة طردية قوية بين الخدمات الاستشارية ومستوى الكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي.

**الجدول (12) نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الأولى.**

| المصدر | درجات الحرية | مجموع المربعات | متوسط المربعات | قيمةF المحسوبة | مستوى دلالة F | معامل التحديد $R^2$ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الانحدار | 1 | 65.459 | 65.459 | 127.716 | 0.000 | .682 |
| الخطأ | 147 | 75.343 | .513 | | | |
| المجموع | 148 | 140.802 | | | | |

**المصدر:** إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

يتضح من الجدول السابق ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الأولى استناداً إلى ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والبالغة (127.716) بمستوى دلالة محسوب (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد (0.01) ودرجات حرية (،1471)، ويتضح من الجدول نفسه أن المتغير المستقل الفرعي الأول (الخدمات الاستشارية) في هذا النموذج يفسر ما مقداره (68%) من التباين في المتغير التابع (الكفاءة التشغيلية) وهي قوة تفسيرية مرتفعة، مما يدل على أن هناك أثراً مهماً للمتغير المستقل الفرعي الأول الخدمات الاستشارية في المتغير التابع الكفاءة التشغيلية.

**الجدول (13) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر الخدمات الاستشارية في الكفاءة التشغيلية**

| المتغير المستقل | معامل الانحدار β | الخطأ العشوائي | Beta | قيمة T المحسوبة | مستوى دلالة T |
|---|---|---|---|---|---|
| الثابت | 0.431 | 0.082 | 0.682 | 11.301 | 0.000 |
| الخدمات الاستشارية | 0.930 | | | | |

**المصدر:** إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

اذاً معادلة الانحدار البسيط للنموذج هي:

الكفاءة التشغيلية = 0.431+ (0.930× الخدمات الاستشارية) + 0.082 (3)

أي أن هناك أثراً مهماً وقوياً للمتغير المستقل الفرعي الأول (الخدمات الاستشارية) في المتغير التابع الكفاءة التشغيلية، حيث بلغت قيمة معامل (Beta) (0.682) وبدلالة قيمة (T) المحسوبة (11.301) بمستوى دلالة محسوب (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد (0.01) ودرجة حرية (،1471). وبناءً على نتائج الاختبارات الإحصائية السابقة للفرضية الفرعية الأولى يتم قبول الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات الاستشارية والكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي.

**الفرضية الفرعية الثانية**

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نشر الوعي الاستثماري وبين مستوى الكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي".

**الجدول (14) معامل الارتباط بيرسون بين نشر الوعي الاستثماري ومستوى الكفاءة التشغيلية.**

| نشر الوعي الاستثماري | | |
|---|---|---|
| فقرات المتغير | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
| تعمل شركات الوساطة على إصدار نشرات تعريفية ومطبوعات دورية لتوعية | .390** | .000 |
| تساهم شركات الوساطة في رفع مستوى الوعي الاستثماري لدى المستثمرين. | .528** | .000 |
| تساهم شركات الوساطة في تحسين وتطوير الخدمات المقدمة لجمهور المستثمرين. | .361** | .000 |
| تلعب شركات الوساطة دوراً مهما في توجيه المستثمرين نحو الاستثمارات التي | .547** | .000 |
| تهتم شركات الوساطة بتوضيح التعليمات والأنظمة الصادرة عن سوق الأوراق | .487** | .000 |
| يوجد لدى شركات الوساطة قاعدة بيانات متكاملة حول الشركات المدرجة في | .409** | .000 |
| **الارتباط الكلي لمتغير نشر الوعي الاستثماري** | **.606**** | **.000** |
| **عدد العلاقات المعنوية** | **6** | |
| **الأهمية النسبية** | **%100** | |

**دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01 **المصدر:** إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة ارتباط معنوية (طردية متوسطة) بين جميع فقرات متغير نشر الوعي الاستثماري والمتغير التابع مستوى الكفاءة التشغيلية ، حيث تراوحت قيم هذه العلاقة بين (0.390) و(0.547) بمستوى معنوية (0.01)، كما بلغت علاقة الارتباط بين إجمالي متغير نشر الوعي الاستثماري المتغير المستقل الفرعي الثاني والمتغير التابع مستوى الكفاءة التشغيلية (0.606) بمستوى معنوية (0.01) وهي علاقة ارتباط معنوية (طردية متوسطة) تعني أنه كلما زاد نشر الوعي الاستثماري في سوق الأوراق المالية التونسي محل الدراسة زاد مستوى

الكفاءة التشغيلية للسوق ، كما بلغت الأهمية النسبية لتلك العلاقات (100%)، مما يعنى وجود علاقة طردية قوية بين نشر الوعي الاستثماري و مستوى الكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي.

**الجدول (15) نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثانية**

| المصدر | درجات الحرية | مجموع المربعات | متوسط المربعات | قيمةF المحسوبة | مستوى دلالة F | معامل التحديد $R^2$ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الانحدار | 1 | 51.632 | 51.632 | 85.117 | 0.000 | 0.367 |
| الخطأ | 147 | 89.170 | .6070 | | | |
| المجموع | 148 | 140.802 | | | | |

**المصدر:** إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

يتضح من الجدول السابق ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثانية استناداً إلى ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والبالغة (85.117) بمستوى دلالة محسوب (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد (0.01) ودرجات حرية (،1471)، ويتضح من الجدول نفسه أن المتغير المستقل الفرعي الثاني (نشر الوعي الاستثماري) في هذا النموذج يفسر ما مقداره (36%) من التباين في المتغير التابع (مستوى الكفاءة التشغيلية) وهي قوة تفسيرية جيدة، مما يدل على أن هناك أثراً مهماً للمتغير المستقل الفرعي الثاني نشر الوعي الاستثماري في المتغير التابع مستوى الكفاءة التشغيلية.

**الجدول (16) نتائج تحليل الانحدار البسيطة لاختبار أثر نشر الوعي الاستثماري في مستوى الكفاءة التشغيلية.**

| المتغير المستقل | معامل الانحدار β | الخطأ العشوائي | Beta | قيمة T المحسوبة | مستوى دلالة T |
|---|---|---|---|---|---|
| الثابت | .6770 | 0.096 | 0.606 | 9.226 | 0.000 |
| نشر الوعي الاستثماري | .8900 | | | | |

**المصدر:** إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

اذاً معادلة الانحدار البسيط للنموذج هي:

مستوى الكفاءة التشغيلية = 0.677+ (0.890× نشر الوعي الاستثماري) + 0.096 (4)

أي أن هناك أثراً مهماً وقوياً للمتغير المستقل الفرعي الثاني (نشر الوعي الاستثماري) في المتغير التابع مستوى الكفاءة التشغيلية، حيث بلغت قيمة معامل (Beta) (0.606) وبدلالة قيمة (T) المحسوبة (9.226) بمستوى دلالة محسوب (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد (0.01) ودرجة حرية (1،147). وبناءً على نتائج الاختبارات الإحصائية السابقة للفرضية الفرعية الثانية يتم قبول الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نشر الوعي الاستثماري ومستوى الكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي.

**الفرضية الفرعية الثالثة:**

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة محافظ الأوراق المالية وبين مستوى الكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي "

**الجدول (17) معامل الارتباط بيرسون بين إدارة محافظ الأوراق المالية والكفاءة التشغيلية**

| إدارة محافظ الأوراق المالية | | |
|---|---|---|
| **فقرات المتغير** | **معامل الارتباط** | **مستوى الدلالة** |
| إنشاء محافظ الأوراق المالية سيعمل على تفعيل سوق الأوراق المالية التونسي وتنشيطه. | .519** | .000 |
| وجود محافظ الأوراق المالية مهم لتلبية أهداف وحاجات المستثمرين. | .502** | .000 |
| تستطيع شركات الوساطة القيام بدور جوهري في إنشاء محافظ الأوراق المالية. | .528** | .000 |
| تعمل محافظ الأوراق المالية التي تديرها شركات الوساطة على تخفيض مخاطر الاستثمار. | .452** | .000 |
| تعمل محافظ الأوراق المالية التي تديرها شركات الوساطة على تنويع مخاطر. | .484** | .000 |
| الاستعانة بشركات الوساطة يعطي محافظ الأوراق المالية فرصة أكبر للنجاح وتحقيق الأرباح. | .408** | .000 |
| تعمل محافظ الأوراق المالية التي تديرها شركات الوساطة على جذب المزيد من المستثمرين لسوق الأوراق المالية التونسي. | .461** | .000 |
| **الارتباط الكلي لمتغير إدارة محافظ الأوراق المالية** | **.636**** | **.000** |
| **عدد العلاقات المعنوية** | **8** | |
| **الأهمية النسبية** | **%100** | |

**دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01 **المصدر:** إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة ارتباط معنوية (طردية متوسطة) بين جميع فقرات متغير إدارة محافظ الأوراق المالية والمتغير التابع الكفاءة التشغيلية ، حيث تراوحت قيم هذه العلاقة بين (0.408) و(0.528) بمستوى معنوية (0.01)، كما بلغت علاقة الارتباط بين إجمالي متغير **إدارة** محافظ الأوراق المالية المتغير المستقل الفرعي الثالث والمتغير التابع الكفاءة التشغيلية (.636) بمستوى معنوية (0.01) وهي علاقة ارتباط معنوية (طردية قوية) تعني أن إدارة محافظ الأوراق المالية من قبل شركات الوساطة يعمل على زيادة الكفاءة التشغيلية في سوق الأوراق المالية التونسي محل الدراسة ، كما بلغت الأهمية النسبية لتلك العلاقات (100%)، مما يعنى وجود علاقة طردية قوية بين إدارة محافظ الأوراق المالية ومستوى الكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي.

**الجدول (18) نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة.**

| المصدر | درجات الحرية | مجموع المربعات | متوسط المربعات | قيمةF المحسوبة | مستوى دلالة F | معامل التحديد $R^2$ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الانحدار | 1 | 56.881 | 56.881 | 99.634 | 0.000 | 0.404 |
| الخطأ | 147 | 83.921 | .5710 | | | |
| المجموع | 148 | 140.802 | | | | |

**المصدر:** إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

يتضح من الجدول السابق ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة استناداً إلى ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والبالغة (99.634) بمستوى دلالة محسوب (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد (0.01) ودرجات حرية (،1471)، ويتضح من الجدول نفسه أن المتغير المستقل الفرعي الثالث (إدارة محافظ الأوراق المالية) في هذا النموذج يفسر ما مقداره (40%) من التباين في المتغير التابع (الكفاءة التشغيلية) وهي قوة تفسيرية مرتفعة، مما يدل على أن هناك أثراً مهماً للمتغير المستقل الفرعي الثالث إدارة محافظ الأوراق المالية في المتغير التابع الكفاءة التشغيلية.

**الجدول (19) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر إدارة محافظ الأوراق المالية في الكفاءة التشغيلية.**

| المتغير المستقل | معامل الانحدار β | الخطأ العشوائي | Beta | قيمة T المحسوبة | مستوى دلالة T |
|---|---|---|---|---|---|
| الثابت | .6530 | 0.086 | 0.636 | 9.982 | 0.000 |
| إدارة محافظ الأوراق المالية | .8570 | | | | |

**المصدر:** إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

اذاً معادلة الانحدار البسيط للنموذج هي:

الكفاءة التشغيلية = 0.653+ (0.857× إدارة محافظ الأوراق المالية) +0.086 (5)

أي أن هناك أثراً مهماً وقوياً للمتغير المستقل الفرعي الثالث (إدارة محافظ الأوراق المالية) في المتغير التابع الكفاءة التشغيلية، حيث بلغت قيمة معامل (Beta) (0.636) وبدلالة قيمة (T) المحسوبة (9.982) بمستوى دلالة محسوب (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد (0.01) ودرجة حرية (1،147).

وبناءً على نتائج الاختبارات الإحصائية السابقة للفرضية الفرعية الثالثة يتم قبول الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة محافظ الأوراق المالية والكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي.

**الفرضية الفرعية الرابعة:**

**" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنفيذ العمليات (بيع- شراء) وبين مستوى الكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي "**

**الجدول (20) معامل الارتباط بيرسون بين تنفيذ العمليات والكفاءة التشغيلية.**

| تنفيذ العمليات (بيع- شراء) | | |
|---|---|---|
| فقرات المتغير | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
| وجود شركات الوساطة أدى إلى سرعة تنفيذ أوامر الشراء في سوق الأوراق المالية التونسي. | .537** | .000 |
| وجود شركات الوساطة أدى إلى سرعة تنفيذ أوامر البيع في سوق الأوراق المالية التونسي. | .547** | .000 |
| تقوم شركات الوساطة المالية بإنجاز المعاملات المالية بسرعة جيدة في سوق الأوراق المالية التونسي. | .746** | .000 |

| تنفيذ العمليات (بيع- شراء) | | |
|---|---|---|
| **فقرات المتغير** | **معامل الارتباط** | **مستوى الدلالة** |
| تعمل شركات الوساطة على مراعاة مصلحة العميل عند تنفيذ معاملاته في سوق الأوراق المالية التونسي. | .486** | .000 |
| تعمل شركات الوساطة على تنفيذ أوامر بعض العملاء على حساب عملاء آخرين في سوق الأوراق المالية التونسي. | .686** | .000 |
| خلال الجلسة الواحدة تعطي شركات الوساطة حق الأولوية لتنفيذ طلبات العملاء قبل تنفيذ الطلبات لحسابها الخاص. | .462** | .000 |
| خلال الجلسة الواحدة تعطي شركات الوساطة حق الأولوية لتنفيذ طلبات العملاء قبل تنفيذ الطلبات لحساب موظفيها. | .402** | .000 |
| تؤثر شركات الوساطة على الأسعار في سوق الأوراق المالية التونسي على المدى البعيد. | .406** | .000 |
| **الارتباط الكلي لمتغير تنفيذ العمليات (بيع- شراء)** | **.675**** | **.000** |
| **عدد العلاقات المعنوية** | **9** | |
| **الأهمية النسبية** | **%100** | |

**دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01 **المصدر:** إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة ارتباط معنوية (طردية) بين جميع فقرات متغير تنفيذ العمليات (بيع- شراء) والمتغير التابع الكفاءة التشغيلية ، حيث تراوحت قيم هذه العلاقة بين (0.402) و(0.746) بمستوى معنوية (0.01)، كما بلغت علاقة الارتباط بين إجمالي متغير تنفيذ العمليات (بيع- شراء) المتغير المستقل الفرعي الرابع والمتغير التابع الكفاءة التشغيلية (0.675) بمستوى معنوية (0.01) وهي علاقة ارتباط معنوية (طردية) تعني أنه كلما زادت تنفيذ العمليات (بيع- شراء) في سوق الأوراق المالية التونسي محل الدراسة زاد الكفاءة التشغيلية للسوق، كما بلغت الأهمية النسبية لتلك العلاقات (100%)، مما يعنى وجود علاقة طردية بين تنفيذ العمليات (بيع- شراء) والكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي.

**الجدول (21) نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة.**

| المصدر | درجات الحرية | مجموع المربعات | متوسط المربعات | قيمةF المحسوبة | مستوى دلالة F | معامل التحديد$R^2$ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الانحدار | 1 | 64.190 | 64.190 | 123.165 | 0.000 | 0.456 |
| الخطأ | 147 | 76.612 | .5210 | | | |
| المجموع | 148 | 140.802 | | | | |

**المصدر:** إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

يتضح من الجدول السابق ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة استناداً إلى ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والبالغة (123.165) بمستوى دلالة محسوب (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد (0.01) ودرجات حرية (1،1471)، ويتضح من الجدول نفسه أن المتغير المستقل الفرعي الرابع(تنفيذ العمليات (بيع- شراء) في هذا النموذج يفسر ما مقداره (45%) من التباين في المتغير التابع (الكفاءة التشغيلية) وهي قوة تفسيرية مرتفعة، مما يدل على أن هناك أثراً مهماً للمتغير المستقل الفرعي الرابع تنفيذ العمليات (بيع- شراء) في المتغير التابع الكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي .

**الجدول (22) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر تنفيذ العمليات في الكفاءة التشغيلية**

| المتغير المستقل | معامل الانحدار $\beta$ | الخطأ العشوائي | Beta | قيمة T المحسوبة | مستوى دلالة T |
|---|---|---|---|---|---|
| الثابت | 196.0 | 0.092 | 0.675 | 11.098 | 0.000 |
| تنفيذ العمليات (بيع- شراء) | 187.0 | | | | |

**المصدر:** إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

اذاً معادلة الانحدار البسيط للنموذج هي:

الكفاءة التشغيلية = 619. + (718. × تنفيذ العمليات (بيع- شراء)) + 0.092 (6)

أي أن هناك أثراً مهماً وقوياً للمتغير المستقل الفرعي الرابع (تنفيذ العمليات (بيع- شراء)) في المتغير التابع الكفاءة التشغيلية، حيث بلغت قيمة معامل (Beta) (0.675) وبدلالة قيمة (T) المحسوبة (11.098) بمستوى دلالة محسوب (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد (0.01) ودرجة حرية (1،147).وبناءً على نتائج الاختبارات الإحصائية السابقة للفرضية الفرعية

الرابعة يتم قبول الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنفيذ العمليات (بيع- شراء) والكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي.

**الفرضية الفرعية الخامسة:**

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعزيز دور الجهات الرقابية وبين مستوى الكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي ".

**الجدول (23) معامل الارتباط بيرسون بين تعزيز دور الجهات الرقابية والكفاءة التشغيلية**

| تعزيز دور الجهات الرقابية | | |
|---|---|---|
| فقرات المتغير | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
| تلتزم شركات الوساطة بتطبيق اللوائح والقوانين مما يعزز كفاءة سوق الأوراق المالية التونسي. | .494** | .000 |
| تعمل هيئة السوق على حماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة لشركات الوساطة. | .585** | .000 |
| تتخذ هيئة السوق المالية إجراءات رادعة بحق شركات الوساطة عند ارتكابها مخالفة معينة. | .436** | .000 |
| الرقابة الموجودة على شركات الوساطة كافية لمنعها من ارتكاب مخالفات قانونية. | .396** | .000 |
| تلتزم شركات الوساطة بتعليمات هيئة السوق المتعلقة بمتطلبات التأهيل والمستويات المهنية والفنية. | .267** | .001 |
| تلتزم شركات الوساطة بتزويد عملائها بكشف حساب دوري. | .618** | .000 |
| وجود هيئة السوق يدفع شركات الوساطة إلى تطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بأعمال الوساطة. | .417** | .000 |
| **الارتباط الكلي لمتغير تعزيز دور الجهات الرقابية** | **.632**** | **.000** |
| **عدد العلاقات المعنوية** | **8** | |
| **الأهمية النسبية** | **%100** | |

**دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01 **المصدر:** إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة ارتباط معنوية (طردية) بين جميع فقرات متغير تعزيز دور الجهات الرقابية والمتغير التابع الكفاءة التشغيلية ، حيث تراوحت قيم هذه العلاقة بين (0.267) و(0.618) بمستوى معنوية (0.01)، كما بلغت علاقة الارتباط بين إجمالي متغير تعزيز دور الجهات الرقابية المتغير المستقل الفرعي الخامس والمتغير التابع الكفاءة التشغيلية (0.632)

بمستوى معنوية (0.01) وهي علاقة ارتباط معنوية (طردية) تعني أن تعزيز دور الجهات الرقابية من قبل شركات الوساطة ساهم في رفع مستوى الكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية محل الدراسة، كما بلغت الأهمية النسبية لتلك العلاقات (100%)، مما يعنى وجود علاقة طردية بين تعزيز دور الجهات الرقابية و الكفاءة التشغيلية في سوق الأوراق المالية التونسي.

**الجدول (24) نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة.**

| المصدر | درجات الحرية | مجموع المربعات | متوسط المربعات | قيمةF المحسوبة | مستوى دلالة F | معامل التحديد$R^2$ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الانحدار | 1 | 56.200 | 56.200 | 97.650 | 0.000 | 0.399 |
| الخطأ | 147 | 84.602 | .5760 | | | |
| المجموع | 148 | 140.802 | | | | |

**المصدر:** إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

يتضح من الجدول السابق ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة استناداً إلى ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والبالغة (97.650) بمستوى دلالة محسوب (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد (0.01) ودرجات حرية (،1471 )، ويتضح من الجدول نفسه أن المتغير المستقل الفرعي الخامس (تعزيز دور الجهات الرقابية) في هذا النموذج يفسر ما مقداره (39%) من التباين في المتغير التابع (الكفاءة التشغيلية) وهي قوة تفسيرية مرتفعة، مما يدل على أن هناك أثراً مهماً للمتغير المستقل الفرعي الخامس تعزيز دور الجهات الرقابية في المتغير التابع الكفاءة التشغيلية

**الجدول (25) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر تعزيز دور الجهات الرقابية في الكفاءة التشغيلية.**

| المتغير المستقل | معامل الانحدار β | الخطأ العشوائي | Beta | قيمة T المحسوبة | مستوى دلالة T |
|---|---|---|---|---|---|
| الثابت | .8280 | 0.085 | 0.632 | 9.882 | 0.000 |
| تعزيز دور الجهات الرقابية | .8370 | | | | |

**المصدر:** إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

اذاً معادلة الانحدار البسيط للنموذج هي:

الكفاءة التشغيلية =0.828+ (0.837× تعزيز دور الجهات الرقابية) + 085. (7)

أي أن هناك أثراً مهماً وقوياً للمتغير المستقل الفرعي الخامس (تعزيز دور الجهات الرقابية) في المتغير التابع الكفاءة التشغيلية، حيث بلغت قيمة معامل (Beta) (0.632) وبدلالة قيمة (T) المحسوبة (9.882) بمستوى دلالة محسوب (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد (0.01) ودرجة حرية (147). وبناءً على نتائج الاختبارات الإحصائية السابقة للفرضية الفرعية الخامسة يتم قبول الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعزيز دور الجهات الرقابية والكفاءة التشغيلية في سوق الأوراق المالية التونسي.

**الخلاصة:**

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر الوساطة المالية على الكفاءة التشغيلية لسوق الأوراق المالية التونسي وبناء ما تم التوصل اليه من قبول للفرضية الرئيسية للدراسة والفرضيات المتفرعة عنها، فإنه من وجهة نظر الدراسة الحالية فان الوساطة المالية والمتغيرات المستقلة المتفرعة عنه تؤثر في الكفاءة التشغيلية، وذلك من خلال نموذج الانحدار البسيط، لذلك خلصت الدراسة الى ان المتغيرات المستقلة الفرعية (الخدمات الاستشارية، نشر الوعي الاستثماري، إدارة محافظ الأوراق المالية، تنفيذ العمليات، تعزيز دور الجهات الرقابية) لها تأثير وتستطيع تفسير التباين في مستوى الكفاءة التشغيلية في سوق الأوراق المالية التونسي.

وبناءً على النتائج التي توصل اليها الباحثان فأنهما يوصيان بضرورة تطوير وتكثيف الخدمات الاستشارية التي تقدمها شركات الوساطة حتى تساعد في تقليل المخاطر إلى مستوى مقبول يلائم طبيعة المستثمر واتجاهاته الاستثمارية وإعطاء أهمية أكبر في سعيها لنشر الوعي الاستثماري عبر اصدار نشرات ومطبوعات تعريفية ، وكذلك التعاون مع الجامعات والمؤسسات الاكاديمية (خاصة الجامعات)، لعقد ندوات لزيادة مستوى الوعي بالاستثمار في السوق، إضافة الى منح المزيد من التراخيص لشركات الوساطة المالية من قبل هيئة السوق لممارسة مهنة الوساطة، الامر على يساعد على زيادة القدرة التنافسية بينها فيما يتعلق بتحسين خدماتها والأنشطة التي تمارسها.

## المراجع

### اولاً: المراجع العربية

أحمد الناقة. (1991). نظرية النقود والبنوك والاسواق المالية. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

أحمد سعد عبد اللطيف. (1998). بورصة الاوراق المالية. الاسكندرية: الدار الجامعية.

آمال أحمد. (2020). الوساطة المالية وأثرها على الكفاءة التشغيلية في سوق الأوراق المالية التونسي. رسالة ماجستير ، جامعة طرابلس، طرابلس.

حمدي زغرب. (2005). إختبار الكفاءة التشغيلية للسوق المالي الفلسطيني. المؤتمر الاول للاستثمار والتمويل . غزة - فلسطين: الجامعة الاسلامية.

خليل النمروطي، و سمير العويسي. (2012). تحليل اتجاهات المستثمرين الافراد في سوق فلسطين للاوراق المالية: دراسة استطلاعية. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية، 20(1).

دريد آل شبيب. (2012). الاسواق المالية والنقدية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

سام محمد. (2014). عشوائية حركة الاسعار ومستوى كفاءة السوق المالي: دراسة حالة سوق عمان للاوراق المالية. مجلة دراسات للعلوم الادارية، 41(2)، 417-423.

سليمان موصلي، و حازم السمان. (2013). دراسة الكفاءة السعرية لسوق دمشق للاوراق المالية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 29(2)، 151-169.

شوقي عبد السيد فردة. (1998). نحو نموذج مقترح لتحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية المنشورة وسلوك اسعار الاسهم في البورصة المصرية: آفاق جديدة. مصر: جامعة المنوفية، كلية التجارة.

عبد الغفار حنفي. (2004). الاستثمار في بورصة الاوراق المالية . الاسكندرية: الدار الجامعية.

عبد الغفار حنفي، و رسمية قرياقص. (2001). الاسواق المالية : بنوك تجارية- اسواق الاوراق المالية- شركات تأمين- شركات الاستثمار. مصر: الدار الجامعية.

عبدالرحمن بن عزوز. (2012). دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الاوراق المالية مع الاشارة الى بورصة تونس. رسالة ماجستير منشورة ، جامعة منتوري، الجزائر.

عصام العربيد. (2008). الاستثمار في بورصة الاوراق المالية بين النظرية والتطبيق . دمشق: دار الرضا للنشر.

عوض الله شيخة. (1993). الاقتصاد والبنوك وبورصات الاوراق المالية. القاهرة.

فريد النجار. (1999). البورصات والهندسة المالية. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

كمال الشافعي. (2008). الاطار التنظيمي لشركات الوساطة في فلسطين: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بيرزيت، غزة.

محمد جابر. (1989). الاستثمار بالاوراق المالية: مدخل في التحليل الاساسي والفني للاستثمارات. عمان: بدون دار نشر.

محمد صبح. (1996). التحليل المالية والاقتصادي للاسواق المالية. مصر: البيان للطباعة والنشر.

محمد ياسين. (2000). البورصة وتنازع القوانين- اختصاص المحاكم (الإصدار الطبعة الاولى). سوريا: منشورات الحلبي.

منير ابراهيم هندي. (2002). الفكر الحديث في إدارة المخاطر. الاسكندرية: دار المعارف.

نضال الفيومي. (2003). اثر خصائص الاسواق الناشئة على اختبارات الكفاءة: دراسة تطبيقية على بورصة عمان. مجلة دراسات للعلوم الادارية، 30(2)، 322-334.

نهاد نادر . (2016). تقييم شركات الوساطة والخدمات المالية العاملة في سوق دمشق للأوراق المالية. 13(38).

نوري بومدين. (2015). صناعة الهندسة المالية وأثرها في تطوير الاسواق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بوعلي بالشلف، الجزائر.

هاني صالحة. (2007). شركات الوساطة وأثرها على تنمية سوق فلسطين للاوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.

**ثانيا: المراجع الاجنبية**

Bergrstresser, D., M.R Chalmers, J., & Tufano, P. (2004). *Assessing the costs and benefits of Brokers.* Eclcronic Verison, University of Oregon, USA.